

King Saud University

جامعة الملك سعود

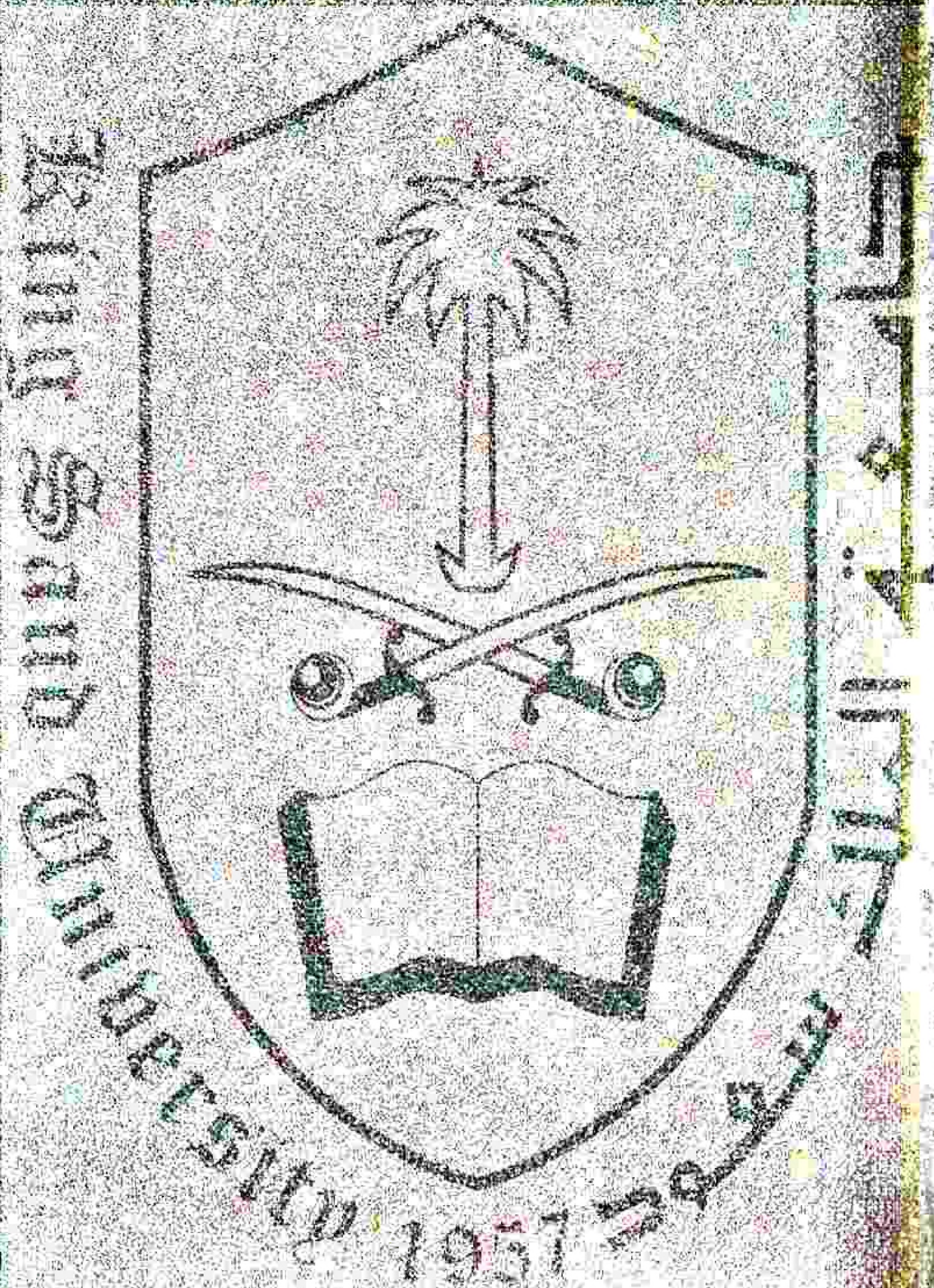
مكتبة

الكتاب

1957

© King Saud University

University



Copyright © King Saud University

٢١٢٣

ح . ق

هو أشي على فتح المجيب والقول المختار في شرح أبي شجاع

المسمى بالتقريب، تأليف أحمد بن أحمد - القليوبي

سنة ١٠٦٩ هـ . بخط ابن عبد الواحد - ١١٨٠ هـ .

١٨٤ ق ٢١ س ١٦ × ٢١ سم

١١٢٣

نسخة جيدة، أضرت بها القوارض، خطها نسخ معتاد .

الازهرية ٢ : ٥١٥ ، الأعلام ١ : ٨٨

١ - المذهب الشافعي ، فقه المذاهب الإسلامية

أ - القليوبي ، أحمد بن أحمد - ١٠٦٩ هـ بد النسخ

تاريخ النسب - نسخ

١١٢٣
١١٨٠

لهم في السلام عند ربهم وهو اليهم

هذه حاشية على ابن قاسم
الغري تاليف الشيخ صالح شهاب
الملة والدين عمدة المحققين
والمرققين شهاب الدين أحمد
القليوبي نفقنا الله ببركاته
وصالح دعواته في الدين
والدنيا والاخرة وصلي
الله على سيدنا محمد
محمد وسلم

قد تم هذا الكتاب
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب
العالمين



1957

السلام الله الرحمن الرحيم
الحمد لله حمداً يوفي نعمه العديده ويدفع نقمه ويكافي
مزيد موصله والسلام على الدرة الفريدة محمد وآله واصحابه
اصحاب كخصال الحميد **فهذه** حواشي على فتح المجيب
والقول المختار في شرح أبي شجاع المسمى بالتقريب وغايت
الاختصار حاوية لما في غيرها من الحواشي الكثيرة كما لا يخفى على
اصحاب البصيرة والله المستول في النفع بها **تبركا** هو مفعول
لاجله لعامل مقدس او حال في ضميره مؤلّا باسم الفاعل اي ذكره
الحمد لاجل التبرك او تبركا **وبافتحة** الكتاب متعلق
بالمصدر قبله اي بما افتتح الله به كتابه العزيز وهو صيغته
الحمد ويحتمل ان المراد بسورة الفاتحة يحمل تلك الصيغة
علما عليها لكن ربما ينافي ما بعده لانها اي صيغة الحمد
المذكورة اي مع زيادة رب العالمين اخذا مما بعده **ابتداء**
اي يطلب الابتداء بها عند اول كل امر ذي مال ابتداء حقيقي
لان **يسبقها** البسملة كما هو ظاهر كلام **المصنف** المؤلف في
اضافيا ان سبقتها وكلامه محتمل لدخولها تحت فاتحة الكتاب

وهو الانسب كما يكمل المؤلف ولا ينافيه كون ضميراتها
راجعا لصيغة الحمد لان عود الضمير على بعض العام سابق ولا
يخصه فتأمل والامر يشمل القول والفعل وهو الموافق
لحديث كل امر لا يبدى فيه بالحمد لله فهو قطع او اجزم اي
قليل البركة وهو اعلم من حديث كل كلام لا يبدى فيه اسم ولا
يعارضه رواية يبدى فيه بالبسملة لان المراد منها ذكر الله تعالى
كما في رواية لا يبدى فيه بذكر الله وهو حاصل بهما او باحدهما
او بغيرهما وبذلك كله يدفع النقص ويخصيها وتقدير
السمة لنص عليها والافتداء بالكتاب العزيز والجمع بينهما
لتأكيد الكمال واصل لبال لقلب فسمي به الوصف القايم وهو ما
يعتزم به شرعا وجوبا او ندبا او اباحه وخرج به عن المكروه فكله
التسمية عليه والحرام فتح التسمية عليه واصل تعين بها الا
باحة قال بعض شايخنا قد تكون مباحة كاول قصيدة شعري **مثلا**
على العند وتكره على من ابله **وخاتمة** عطف على ابتداء اي
ولان صيغة الحمد خاتمة اي يختم بها كل دعا **مجاب** اي ترجى

او انها علامة على اجابته لما قيل ان كل دعا يجاب اما بما دعي به

حالا او ما لا وبثواب يحبه الله الذي دنوي او اخروي

قوله

واخر عطف على ابتداء ايضا اي وان ضيغته الحمد المسملة

عندهم على رب العالمين يذكرها المومنون في الجنة كما اخبر الله

عندهم بقوله واخر دعوانهم ان الحمد لله رب العالمين ودار

بدل من الجنة وانما افتتحتها الى الثواب لكونه سبيبا في دخولها

او يكون جزا العباد فيها اذا تقبله الله تعالى **احمد** جملة

فعليه نقادها انشاء الحمد المجدد مرة بعد مرة اخرى الى ما لا نهاية

له وهو ابلغ من الجملة الاسمية السابقة المقيدة بالانشاء ايضا وانما

لم يقصد به الانشاء لكونه نقادها حمدا واحدا وان كان فيها

افادة الدوام والاكتمال **قوله** ان وفق بفتح التهمزة لا فادة وجود

قوله

وجود الحمد المعلق عليه وليكون علة الوقوع الحمد في مقابلة

نعم فيكون ثواب ثواب الواجب لا زيد عليه ثم اب انما يستعمل

درجاء وكسره في التقدير وجوده معلق عليه كسائر ثوابها

صرف التهمة في التقدير التفهم والدين ما شرع الله على انسان نبي محمدا

صلى الله عليه وسلم من الاحكام سمي بذلك لكوننا ندين له ونقاد

اليه ويراد به الشريعة لما ذكره الله لا ملائمة لما ووفق المراد

مطابقته والمعنى انه يحمد الله تعالى لكونه صرف همة من شاء من

الناس الى ملازمة تعلم الفقه على صفة التي قد سبق وجودها

في ازل وضمير مراده عايد الى الله تعالى **واحي** اختار صيغة

المضارع المفيدة للانشاء من غير احتياج الى قصده وافعل التفضيل

على باب مشاركة الانبياء له صلى الله عليه وسلم في الفضل والتخلق

بمعنى المخلوق الشامل للحجاد والحيوان وان لم يوجد فيه المشاركة

في الفضيلة لارادة التعذيب والسيد الشريف في قومه لا تنقيادهم له

وتعظيمه ما اخوذ من السواد وهو الجمع الكثير ويلزم من كونه

سيد اعلى الناس التسليبي ان يكون سيدا على الانبياء **قوله**

القابل وصف الحمد من يد الله به خيرا اي كاملا يستهارة شكري

تزين التعظيم وفي هذين الحديث اعلام بسعادة الشغل با

لفقه بشرط **قوله** مدة خبره إشارة الى تعميم الاوقات بالصلاة

والسلام اذ لا يحلو وقت من وجود ذكره غفلة عنه والاول

الذي يكون في الذكر في العالمين للجنس والمراد بالسجود عدم الذكر

بالسكوت ولو عمدا **قوله** هذا الخفي ما هو مقرر في هذه الاشارة
في محله كاي **قوله** معنى الفاتحة والاختصار والتعذيب والتفتيح
والتحسين **قوله** المسمى بالتقريب هو احد اسميه كاي **قوله** واحدا
لاجل المسححة **قوله** من البتدين والبتدي هو من لم يصل الي
ان يقدر على تصوير المسئلة فان وصل اليه فهو متوسطه ان لم
يصل الي الترحيح والافهق المنتهي وعطف الدين على الشريعة مراد
كما امر **قوله** وليكون يحل عطف على يتفجع فتقدر معه الام او كونه
متعلقا بوضعية بزيادة النوا **قوله** وسيله هي في الاصل ما يكون
سببا للتحويل ولما كانت النجات المخرج من المكروه الا ان لم لها
هذا الفوز بالمطلوب وهو دخول الجنة ساغ الايتان مما بها فيها
ونفعا الجنة هو اعظم من النفع قبله لشموله لغير التعلم والتعليم
قوله انه يفتح الهمة وكسر ها على لما تضمنه لما قبله من الدعاء
ومن قصده اي في حوائجه تحصيل لا ودفع لا يجيب فيفوز بمراده
قوله واذا سال الجنة فهو على **قوله** القبول والاحابة قبله
والمراد الجنة الاية **قوله** جو علم هو لغة يوقى به **قوله** الشيخ هو المحدث
غير فضلا كما هذا وسنا والامام المقدسي به **قوله** ايضا

قوله

اذا رجع اي اشتهر باي شجاع كما اشتهر باي الطبيب فيها
كثيقات واشتهر بالكوب وما ينفسر عنه والمراد هنا
النور الناشئ عن العلم **قوله** الاصفها في نسبة الي اصفها
بالفاو الموحدة اسم بكرة او بلد جدّه **قوله** سقى الله الخ
اي نزل الله عليه ذلك كثيرا حتى يجم جسده وينزل الي التراب
التراب الذي تحته اوانه كني بالتراب عن جسده والترابا
المثلثة واصيب تخفيف التختية وتشديد ها وقد تبدل
صاد سين **قوله** اعلا فراديس الجنان فيه مجاز وتغليب اذ
ليس فيها الا فردوس واحد خاص به محمد صلى الله عليه وسلم فا
المراد بالاء لا اضافي لانه عن مقابلته الجمع بالجمع **قوله**
ابتد اي هو بيان المتعلقا ببسطة واولى منه اولى العمومة
الجميع الموقوف والكتاب هنا ما ذكر المؤلف وتقدم تسمية الشرح
به ايضا **قوله** والله اسم لو قال علم كان اولى ووصف الذات
واجب الوجود لا يستلزم عدمها **قوله** وناوها البسطة الثانية الا
اي عييدها واجب العدم وهو ما يستحيل وجوده كشره
اي تعالى وغيره ممكن الوجود والعدم ولو زاد المستحق

قوله

لجميع المحامد الذي هو سبب في صحة الوضع من غير
الله تعالى في المبدأ والرحمة تبلغ من الرحيم لزيادته في
البنا فهو النعم بجلال النعم والرحيم بدقايقها **قوله** الحمد لله
لم يعطفها عما قبلها لافادة الاستقلال ويحصل الحمد وان
كانت خبرية على الراجح **قوله** الثناء بتقديم النون فهو الذكر بالبشر
قوله بانه جميل هو المحمود به ولو غير اختياري ولم يذكر الحمد
عليه الذي لا بد منه كونه جميلا اختياري بالافادة ايها ما وهذا
او حقه عكسه وجعل الباء بمعنى على جهة التعظيم بالافادة
البيان **قوله** اي مالك تفسير مراد هذا واصله المزي للشئ الى
خوبه كما ويطلق اذا لم يكن معرفا على غير الله تعالى اما اسم جمع
الايمان يقال انه جمع لم يستوف شروط الجمع وهو شامل للعاقل
وغيره خلافا لما ذكره تغليباً وتنزيلاً ادعى بعضهم انه جمع
ادعى له حقيقة **قوله** سيدنا اي بني ادم فهو سيد غيرهم بالاولاد
والمراد الخلق **قوله** بالافادة من البنا بمعنى الخبر لا الخبر عليه
بسر البنا لغير الله تعالى وبفتحها غرض **قوله** وتركه من النبوة بعد
الرفعة لانه مرفوع الرتبة على غيره **قوله** انسان اي جرد ذكر

بني ادم بسلايم عن منفرد طبع العرج او اعني او سواد **قوله** وان
لم يورث ذكر النواو لافادة بقا النبوة في الرسول البشرانية بقوله
ايضا **قوله** والمعنى يتشبه الخ لا اخبار بالصلاة ليس صلوات
قوله ومحمد علم اي لا وصف منقول اي لا امر يحل من اسم مفعول
الموقوف الحمد عليه والمضوع مكرر **قوله** والنبى بذلك
اي لانه لعدا اشتقاقه وعلى انه ذكر على المرد الشيعة **قوله**
القابلين بمعناها المؤمنين بالمعنى الشامل للمؤمنات **قوله**
وقيل واختاره النووي اي في مقام الدعاء كما هنا ما ذكره الشافعي
في مقام امتناع اخذ الزكاة **قوله** مستتر الخ والمراد به التطهير
المعنوي من الرذائل **قوله** صاحب النبي اي فهو الصبي اي واصل
الصحة بكثرة المعاشرة والمراد هنا من اجمع بمحمد بعد نبوته
في حال حياته وهو مؤمن اجتماعا عرفيا ولو غير مميزا وما
راحمها على الآخر ولو نائما وعطف الصحابة على الال عام على
القول الاول خاص على الثاني **قوله** تأكيد لصحة ابتدائه ولا
له ايضا ثم ذكر المصنف الخ ثم الترتيب الفكري وفائدة ذلك كثرة

الدين والاعلام
الدين والاعلام
الدين والاعلام

الاعتناء به وبيان احوال السوال الآتية **فجمع** صديق **فهو**
من يفرح بفرحك وحزنك وعكس العدو **فوق** حفظهم
الله ضميره عايد الى الاضداد وهو فيدو للبعض السائل باعتبار
معناه واستغيد من ان الداعي **فوق** ان اعمل
اي اول **فوق** وكثرة معناه الصواب اصطفاؤه ومقابله بالبسوط
وهو ما اكثر لفظه فلا واسطة **فوق** لفظه الفهم يقال فقه اذا فهم
وزنا ومعنى وفقه اذا سبق غيره الى الفهم وزنا ومعنى وفقه
بهم القاف اذا صار الفقه سجية له طبيعة **فوق** واصلاح العلم
وهو علم خمسة الواجب والحرم الحرام والمستحب والمكروه والمباح **فوق**
بها العلم بالذوات كالاجسام والاشياء المنسوبة اليها الشارح فيخرج
بها غيرها كالحاسبية والعلمية المنسوبة للعمل بالاركان فيخرج بها
لاعتقادية كعلم الكام والمكتسب بمعنى الذي حصل وجوده عن الادلة
الاجمالية التي هي بسبب في تحصيل تلك الاحكام فالاجمالية كلييات هي
منها **فوق** الامور **فوق** الامور **فوق** الامور **فوق** الامور
نصلا مثلا وقولنا الذي للشيخ اجمالي **فوق** اجمالي **فوق** اجمالي **فوق** اجمالي

مثلا

مثلا وكيفية استفادة الاحكام منها **فوق** جعل الدليل **فوق** جعل الدليل
مقدمة صغيرة والدليل الاجمالي مقدمة كبيرة فيشتق عنهما نتيجة
هي الحكم المراد كان يقال **فوق** الصلوة امر **فوق** الامر للوجوب
فينتج ان الصلاة واجبة **فوق** وهو الحكم المطلوب وكان يقال
الزنا نهي **فوق** التحريم فينتج حرمة الزنا وهو المقصود وهكذا
فتأمل **فوق** على مذهب الامام في على ما ذهب اليه الامام في اعتقاده
لذلك الاحكام عن الادلة مجازا عن مكان الذهاب الحسبي **فوق**
المجتهد اجتهادا **فوق** مطلقا لان النصر واليه وقد فقد **فوق**
وادي الامام السبطي بقاه الى آخر الزمان وحمل عليه حديث
بيعت الله على اس كل قرن من يجدد هذه الامة دينها والقرن
مائة سنة واجيب عليه بان المراد بالتحديد اقامة الشريعة
والاحكام **فوق** ذلك وخرج به مجتهد المذهب كما صحى الامام
القادرين على استنباط الاحكام من قواعد الامام وضوابطه
وخرج ايضا مجتهد الفتوى **فوق** هو القادر على الترجيح في الامور
فوق الاحكام الامام النوري **فوق** ولذا في آخر **فوق** **فوق**

فخرج خوابرع وخبين علما وقد حصل من هذا الفطير
مالا يخفى على بصيرة كثير من المتصانيف وغيرها لانه الذي انطبق
عليه حديث عالم في شئ بلا طباق للارض **قوله** وما شئ
عصر وفن بها وقهر مشهور معلوم وعليه من الاحترام ما يليق
بمقام ذلك الامام **قوله** في سنج رجب اي في آخر يوم منه **قوله** مختص
لو قال كتابه كان اولى ليخرج من تنبيهه تحصيل الحاصل **قوله** منها
لو قال وهي كان اولى اذ لم يبق بما وصف به غير ما ذكره والراد جمع الا
وهنا ما فوق الواحد اخذ ما ذكره الشراح فتأمل وافهم **قوله** والاعيان
والنعابة متعارف وقيل مترادفان وقيل الغاية في الارزمنة والنعابة
في الامكنة وقيل الغاية في المعاني والنعابة في الذوات **قوله** وكذا والاختصار
الايجاز وقيل الاختصار من حيث القلة والايجاز من حيث
تلاغته وقيل الاختصار الحذف عرض الكلام كان يؤدي الذي
دل عليه بكتابتها بربع حروف باقل منها **قوله** المتعلم اي من
ثبت له هذا الوصف وبنى من خرج عن وصفه لا ابتداء كما
تقدم ودرسه تعليمه لغيره **قوله** اي استحضارها في آخره

دفع به ارادة الحفظ الحسي من المتلفات **قوله** ان اكثر الى آخره
اي ان اجعل اكثر احكامه مفصلة بذكر اقسامها بالمعنى الشامل
لانواعها وغيرها **قوله** اي صفة الخصال اي ذكر عدد ما
في ذلك اي المسئول فيه ولعل المراد منه الاختصار والتقسيم
والحصر فتأمل **قوله** ومن الله اي لا من غيره مما يتعلق بالدنيا
فهو بيان للمرام عند الاطلاق واعبأ الى الله عداه بالي تفضنه
التضمنه معنى القصد **قوله** في غاية الى آخره هو اعلام بما هو معلوم
من المقام وذكر الفضل اشارة الى يذهب اهل السنة انه لا يجب على
شيء **قوله** تمام هذه العبادة تشعربان الخطبة متاخنة عن الكتاب
والظاهر خلاف فكان اولى ان يعتبر بالانتماء للقطعة باحد امرين اما
معنى ان تقدر في علم تمام ما يقع منه كما عاينني على ما سبق منه من الخطبة
او بمعنى ان يعينني على الاتيان به تاما الشامل لجمعه وقد يقال ان هذه الجملة
دعامة للشرح وهي بعد تمام المؤلف لا يضر فيها كونها مرتبة على سؤال
المؤلف فتأمل وايم والله التوفيق **قوله** وفي التوفيق للتصايب للصواب اي في
ان اذكر الاحكام موافقة للصواب فليس المراد التوفيق العرفي الذي هو

خلق قدر الطاعة في العبد فتأمل وانما بالصواب ما وافق الشرع
 وان لم يكن في الواقع كذلك **قوله** اي يبين بلفظ تفسير الشبهة بالارادة
 التي هي تحصيل الحكم في الطرفين باحدهما كونها اظهر في القصد
قوله اي قادر فيه تفسير فعلى فاعلا لانه المراد لا بمعنى مفعول **قوله**
 ومعنى الاول الى آخره هو تفسير بالمراد هنا وقد يطلق اللطف على ما يمنع
 الدخول فيه كالتأويل على ما لا يجب رويته ما وراه كالتسما وغير ذلك
قوله ومعنى الثاني قريب الى آخره في إشارة الى انه بمعنى فاعل ايضا وان
 وان لم يصرح به اول **قوله** ويقال الى آخره في معنى غير الاول وان كان
 قريباً منه ايضا **كلمات الطهارة** وفي ذكر الاحكام اشارة الى ان ليس
 المراد لفظ الطهارة ولا معناه او كان الانسب ان يقول وكيفيتها
 ايضا **قوله** والكتاب لغة مصدر كان الصواب ان يقول والكتاب
 مصدر ومعناه لغته كذا لان المصدرية تتعلق بلفظه والفتحة تتعلق
 بعناه فتأمل **قوله** الضم والجمع فهو معنى ما جامع كونه جامعاً لاحكام
 لاحكام الطهارة او بمعنى مجموع لانها مجموع غرضية **قوله** واخصها اي
 اصطلاح الفقهاء اي في عرفهم والاصطلاح اتفاق طائفة على امر معهود
 معهود

معهود بينهم متى أطلق انصرف اليه **قوله** اسم الجنس من الاحكام اي اسم
 الالفاظ الدالة على احكام واحداً كقولنا ان الصحيح ان القراح اسم لا
 لغاه باعتبار دلالته على المعاني وعبر عن الجنس لافادة شموله لما قل
 او اكثر المسائل فهو اعم من قول بعضهم اسم الجملة من الاحكام ونزاد
 بعضهم شتملة على ابواب وفصول ونوع ومسايل فهو اعم من مقلة
 غالباً فيوزن ان يخلو كل واحد منها عما ذكر فيه وتعريف الباب والفصل
 كالكتاب اصطلاحاً والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل الى خارج
 وعكسه وفصل لغة الحاحز بين الشئين والفرع لغة ما بني على غيره ويقبله
 الاصل والمسئلة لغة مطلق السؤال وعرفا مطلوب خبري يبين هو عليه
 في العلم والمراد بالتوع الذي ذكره في الباب ما سبق لغيره من مخصوص مما شمله
 الكتاب وكذا يقال في الفصل مع الباب **قوله** لغة النقاظة هي ظاهرة في الاول
 ساخ الحسية ولو ظاهرة وقد يراد بها الخلو من الادناس كما في بعض
 العبارات فتشمل المعنوية كالعيوب والزنا وشرب الخمر ونحوها **قوله**
 تفاسيري تعاريف كثيرة اما باعتبار الفعل او باعتبار الوصف
 الحاصل عن الفعل وهو المنفرد واصالة فمن الثاني قول القاضى هي زوال
 النجس التي ثبتت بالحدث والنجس ومن الاول ما ذكره الشارح وكما منها
 خاص بالبطون الواجب كالغسله الاول في الحدث والنجس وقد
 عرفها النووي بالاعتبار الاول بما يشتمل المندوب منها وكذا عرفها ابن

حجر بنعري بن مختصر بقوله هي فعل ما يترتب عليه ابا حنيفة ولو من بعض
 الوجوه او ثواب مجرد ولو زيد خبر هذا على ما ذكر الشارح لو في المراد
 واراد بقوله من بعض الوجوه كقول النظم **قوله** وهو انما هو بيان لما وهذه
 الاربعة مقاصد الطارة ووسايلها ثلاثة المياه والتربة وحجر الاستنجاء
 ولما وسيلتان الاولى والاحتياط **قوله** بالضم يأخذ واما بالكسر فاسم
 لما يضاف الى الماء سدر ونحوه ولما ببقية الماء افضل من ماء طهارة
 واولى من ان يقول لما تظهر منه واعل المراد ان ذلك في ماء قليل في نحو
 اجانة لا خوبير وعين فتأمل **قوله** الانواع المياه الاولى لانواع اللؤلؤ ولما
 بانواعه تعدده بحسب المضاف اليه في ذاته **قوله** المياه هو جمع ماء وهو جوهر
 لطيف شفاف يتلون بلون اناة يخلق الله الرى عند تعاضده **قوله** اي
 يصح فخرجوا بالصحة لا دفع ايراد نحو مقصود **قوله** سبع مياه اي بحسب
 الاستقراء لا ينشاء عنها في يرد ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وآله
 لانه من كان من كثير الموجد هو لا يخرج عنها واكان من
 عيون تابعة فهو داخل في العين على ان الكلام في المياه الموجد
 على دوام ودخل فيها مياه الجنة لو وجد التطهير منها **الامثلة**
 افضل للمياه ما ينبع من بين اصابعه صلى الله عليه وآله ثم ماء زمزم ثم
 ماء الكوثر ثم نيل مصر ثم باقي **قوله** ماء السماء هي لغة اسم لما على
 ولما منها هذا الجم المعهود لانه نزل منها قطعا كبارا يلقاه

فلقاه

٨
 فلقاه السحاب وهو كالغريال فيسماع عليه ثم ينزل من فوجه قبل
 وقيل المراد بهما السحاب لما قيل انه ينزل في البحر الملح كما صرح لسفنج
 فيعرف من ثم يرتفع وينعصر فينزل منه وتقصره الرياح فيجلى
 وما البحر يجري للملح لانه لا يندثر عند الاطلاق ويقال له الملح خلافا
 لمن قال منعه وفي الحديث انه الطهور ماؤه الحل ميتته **قوله** الحل
 ذكره لمقابلة للملح ولو قال العذب كان اولى لانه طعم للماء ولانه
 للجنس واصلا من الجنة كما يعلم من محله **قوله** وماء البير وهو الثقب
 المستدير في الارض سوا كان مطويا اي مبنيا اولا ويقال لهذه
 بالمثلثة ومنها بيز زمزم وان كره الاستنجاء منها لما قيل انه يورث
 البواسير ومنها ابيار ارض حود وان كره استعملها لانه مغضوب
 اهلها لا بير الناقة **قوله** وماء العين وهي الشفة في الارض ينبع
 الماء على سطحها غائبا **قوله** وما الثلج بالثلثة هو النازل من السماء
 ما يعام بجده على الارض ومنه الزلال وهو صورة حيوان يكون
 دخله فاذا خرج منه صار ماء **قوله** وماء البير وهو النازل من السماء
 جماد كالمخ ثم ينسج على الارض **قوله** فيجمع هذه المياه السبعة في
 ويغنى عن تعدد هذه القول وشار بقوله على اي صفة

ان لا يضر خروجه عن اصله بحدوث وتغير طعمه او لون او ريح له من مواد
او حمة مثلا واحترز بالحكمة عما يأتي من حدوث وتغير طعمه
اتصاله من ما يربح او جامد **قوله** ثم للياه اي من حيث هي تنقسم بحسب
على اربعة اقسام وسياق في الشايع قسم خامس والى اسفله لفظ على
قوله مطهر لغيره ان يتطهر به وما صدق المطهر المطلق واحد **قوله**
عن قيد لازم قيل قيد للزوم مستدرك لانه القيد منصرف اليه
قوله في البدن سواء من خارج او من داخل ككسب وطعام ما يربح
لا جامد والمراد بدن من خشية عليه النقص كالاجسام والفسس يخرج به
غير البدن كالثوب والطين وعلم من اطلاق استعماله فيه ان لا
يختص بالطهارة كما علم **قوله** بتأثير الشمس اي بحيث ينفصل
منه زهومة تغلو الماء لا مجرد انشقاله عن البرودة **قوله** شرعا
اشار به الى كراهة شربه ثاب تاركها على تركها امتثالا لكن كسبها
امر ارشادي من الطب وهو ان الزهومة التي تغلو الماء اذا لاقت
منها حبست الدم فيحصل البرص نعم ان ضاقت الوقت ولم يجد
وجب استعماله **قوله** يقطر حار كالخارج لا يقطر معتدلا كمن
كالسالم خالفت بله طبع قطرها اعتبرت كالهائيف بمكة

٩ بكم وحوار بالشلم فيكم في الثاني دون الاول **قوله** في اثناء
منطبع اي قابل للدق المطارق كالرصاص والنحاس وان لم
ينطرق بالفعل **قوله** الا ان النقيدين الذهب والفضة لصفا
جوهرهما **قوله** واذا البردي قبل استعماله زالت الكراهة وان سخن
بالنار بعده بخلاف ما اذا سخن بالنار مع بقا سخونة من
الشعر والكراهة باقية **قوله** واختار النووي عدم الكراهة مطلقا
وبه قالت الايعة الثلاثة تنظر القوة الدليل فيه ويكره الحاي
لمنعهما الاسباع لا الشيء حصل فيهما **قوله** في رفع حدث اي على
متعمله وهو المرة الاولى في اعضاء الوضوء ولو من مبي ولو غير مميز
وليح او من حنفي بغير نية او في غسل واجب ولو من جنونة نوى عنها
زوجها وخرج به غير المرة الاولى في اعضاء الوضوء او ما الوضوء المجدد
الغسل المندوب فهو باق على ظهوره **قوله** وازالته بخسري في المرة الاولى
منه في غير النجاسة الكلية وفي السبع فيها وهو المسمى بالغسلان
واشار الى شدة الحكم بطهارته بقوله ان لم يتغير الحنفي ومن شرطه
ايضا ان يكون الماء قليلا وازاد على النجاسة وان يظهر المحل بالان
يبقى للنجاسة طعم واللون ولا يربح **قوله** بعد اعتبار الحراي بان يعرف
مقدار ما يشربه المغسول منه الماء ويوزن باقيه فان زاد وزنه

باقية فان زاد وزنه عنه او تغير الماء ولم يظهر المحل او كان الماء
موروداً فهو من افراد القسم الخامس **قوله** احدا واصافه التي هي
الطعم واللون والريح **قوله** خالطه بان لم يمكن فصله منه ولم
يتميز في راي العين عنه اما ابتداء او دواما كالغسل وابتداء كما
يجري اودواما كثمر الشجرة **قوله** وقد مر مخالفاتي وسطا كلون العصور
منه العنب وطعم المان **قوله** والاذن وهو اللبان الدكري وعرضه
الاصاف الثلاثة عليه وان كان للواقع صفة واحدة ولم يغير
ولو في واحدة منها فهو ظهور **قوله** المجاوري الذي لم يتحلل منه
شيء والا فهو من المخالفا **قوله** بما لا يستغني الا عنه اي يشق احتوائه
منه ومنه ورق الاستجار لا يمارها كما مر **قوله** كطين وان طرح بعد
دقه **قوله** وطحلبا ولم يطرح بعد دقه **قوله** وما في مقفه ولا
كلو مصنوعا ومنه القطر ان لا يصلح قرية لا الماء ومنه كذلك **قوله**
فانه ظهور رطل يسمى مطلقا وانه مستثنى غير المطلق تسيهلا على
العباد قولان ارجحهما الاول **قوله** وهو قسمان الاول وهو
نوعان اذ لا يكون جزء القسم قسما له **قوله** مستثنى الخسبياتي
هذا في كلام المصنف ذكره هنا تكرر **قوله** لادم لها سائل اي
ذلك

ذلك كعكسه كعكسه **قوله** او شق عضو منها اي في حياتها ويجوز شق
منها ان شك فيها **قوله** كالذي بابي المعروف او ما يشتمل النحل
والفحل والقمل والبق ومثله نحو الخنفس والوزغ والسحلية فلا
ينجس الملبس بموتها فيه وكذلك الباع سواء انشأت فيه او لا طرحت
فيها **قوله** ان لم تطرح فيه اي بعد موتها نعم لا يضر طرحها منه
ريح مثلاً **قوله** ولم يغير بموتها فيه فماتت قبل وصولها ان غيرته
تجسس ولا يظهر بغيره يغير ما دام قليلا ولو طرحت حيث فيه
فماتت قبل وصولها وعكسه لم تنجس على الريح **قوله** لا يدركها الطر
اي البصر المعتدل بعد فرضه مخالفات لون ما وقع عليه من الماء او الماي
وكذا غيرها كالثوب **قوله** ويستثنى ايضا اي من حيث العفوى
عنها لا يقيدها كونها في الماء منها دخان النجاسة وهو المتصاعد
منها بواسطة محسوس النار ويومر نحو بخور طاهر على نحو سحر جوي
بها بخارها وهو المتصاعد عنها لا بوقاسطة النار فهو طاهر ومنها
الريح الخارج من الدبر ومنها قليل نحو شعرها **قوله** ونها ما تلقى النيران
في بيوت الاخلة وان شوهدها فيها ومنها الا تنجس في الجبن ومنها

الكبر الخبز بالسرجين فيعفى عنه وآكله منفرد في ما يع كلبين
 وطبخ فيها ثم قل لا يخفى الرمي لا يعفى عن حمله في الصلوات
 وخالفه الخطيب ومنها غير ذلك مما يرجع من المطولات
قوله وإن شارب الخ فيه ما من **قوله** فتغير أي حسا طعما أو لونا أو ريحا
 أو ريحا أو تقديرك ذلك بالخالف الأشد ككون الكبر وطعم الخل وريح
 المسك لكن لا يفرضها إلا صفة الواقع فقط فلو وقع فيه بول
 منقطع الريح قدله من المسك فقط فإن غير منجس ولا يظهر
 فإن زاد تغير غير شيء أو جاء ولو من نجس أو جاء بخالف صفة
 النجاسة كان نزال الطعم بالمسك عاد ظهوره أما إذا زال بما يوافق
 صفة الواقع كان نزال الطعم بالخل لم يظهر ومن غسل الثوب
 من نجس بالدهن كالمصابون إذا ظهر ريح الصابون فيه
قوله عبر أو كثير أو تجاوز الخاط واما التغير اليسير والمجاور هنا
 لغلة امر النجاسة **قوله** والقلتان للتقدم ذكرها **قوله** خمسمائة
 دل بكسر الراء أو فتحها بغدادية نسبة إلى بغداد واسم بلد
 واصله بلدان بينهما نهر عظيم بناها أبو جعفر المنصور سنة أربعين

وماية بوحدة أو ميم ثم غين مجمعة ثم ذال محملة ثم الف ثم ذال معجمة
 أو محملة أو نون بدلها **قوله** فيها أي في الخمسمائة والتقريب وقيل
 ها أكثر من ذلك وقيل ونحوها تحديد على التقريب الأصح لا ينقص
 من طين فاقول **قوله** وطرل بغداد الخ وطرل مصر مائة وأربعة
 وأربعون درهما والقلتان عليه ربع مائة وستة وأربعون
 رطلا وثلاثة أسباع من رطل ومقدار طرفها بالمسافة بذراع
 الأديم وهو ثوبان تقريبا وهو ينقص عن الذراع المشهور بنحو ثوب
 ذراع وربع طولا وعرضا وعمقا أي خمسة أذرع قصيرة بضرب الطول
 في العرض والحاصل وهو خمسة وعشرون فيا العرق يحصل مائة وخمسة
 وعشرون ربعا ينقص كل ربع منها أربعة أطل وهذا المقدار ينزل
 لهما فلا تقيد الأبعاد الثلاثة بهذا المذكور **قوله** وترك المصنف الخ
 أي من حيث التصريح بوصفه والافهم من الما المطلق وفيه إشارة
 إلى أنه كان المناسب أن يعدن مكروه الآن يقال إنما اقتصر على
 المكروه لما يشاهد من الضر وقيل **قوله** في ذكر شيء من العباد
 المتجسس الخ لا يخفى أنه لا حاجة لذكر هذا الفصل هنا لأنه سيأتي في
 موضعه ولو عبر بالنجاسة لكان أولى لا يقال ذكر تنجس الما أفضل

فتنفي ذلك لان لم يشو عباءة الخجاسة ولا غلبها بل
بما يوم انه ينحس الى الاما ذكر وليس كذلك فتأمل **قوله** كلها
تاكيد الجلود بليل الاستنشا ولثلاثين مرة بعد **قوله**
بالدباغ الاولى بالاندباغ في جميع الباب اذ لو وقع في الدباغ
كفي وكيفية الدباغ الاولى ومقصوده الخ وطابطه ان لا يعود اليه
التن في لوقع في الماء **قوله** حريقا في جرافة كان يلذع في اللسان
اللسان عند ذوقه لا ملح وقراب وشمس ويصير الدباغ نجسا
للاقاثة الجلد النجس مع الرطوبة **قوله** كعقص وشب بالموحدة
وللثلاثة **قوله** نجسا ولو غطاه ويغسل منه **قوله** كذرف هو
بالذال المعجمة **قوله** والتحزير صريح هذا ان التحزير جلد او العرف
بالمشاهدة وعن اهل الخبرة انه لا جلد له وان شعره في لحمه فيحمل ذلك
على فرض وجوده وهو نوعان **ق** مع حيوان طاهر نعم ان كان
من ادي على صورته فيه كلام سيا في محله **قوله** فلا يظهر بالدباغ
لان الحياة تطهره والدباغ اوفى وكذا يبق عطف عام لا فائدة
الابو حنيفة **قوله** ميتا اوفيه نجاسة ببقية اجزاها **قوله** حنين
المنكيات اي الذي حلته الروح والذكاك بالذال المعجمة **قوله** يعني الدباغ
والمدكاة للذبح **قوله** ميتا اوفيه حركة مذبح وخرج بالشرعية
دج

دج غير المأكول **قوله** وكذا غيره اي الجنين كالصيد الميت
بضغطه الجارحة او بضغطها او البعير الناد بالسهم ونحو ذلك
قوله ثم استثنى من شعيرة ولو قال ثم استثنى من الميتة كان
اولى ان ظاهر الاستثناء في كلام المصنف انه من العظم والشعر معا
ولعل الشارح دفع بذلك تكرار هذا مع ما ياتي في النجاسة **قوله** لا
الاذي وكذا السمك والجراد والحن واللك **قوله** فان شعره اي الاذي
ظاهر لو قال طاهر كان اولى واعم واستغنى عن لفظة كميته
فصل في ذكر وسيلة الوسيلة وهي واي لانها ظروف المياه **قوله**
لرجل وامرأة ولو احتملا لا فيها اليد دخل الخنثى والواو **قوله** او اي
الذهب والفضة بالاضافة البيانية فهي كلها من احدهما **قوله** ولا
غيرها كوهو وازالة نجاسة **قوله** يحرم اتخاذ اي لغير تجارة ونحوها
قوله ان حصل له الطلاء في العرق الى اخره وكعكسه عكس حكمه فلا
يحرم المستعمل في النقد ليطهره بخوضه في ان حصل له الطلاء في
بالعرض على النار ولا فيحم **قوله** وغيرهما تشمل النجاسة والخنثى
وغير ذلك وتقييده بالتقسية لعلم الجوان غيرها بالاولى والرد بال
التقسية لاذاتها بليل المثال وكذا التقسية لصنعتهما بالاولى **قوله** الضبي

اي الجموع في حوائيه او جواربه صفائح الفضة بتسمين وكوه
واصل الحنية ما كان خلل في الانا والمراد هنا الاعم **قوله** بفضية
فضة خرج ضبة الذهب فحرام قطعاً **قوله** لزينة كلها او بعضها
قوله صغيرة ولو احتمل **الفصل** في ذكر احكام السواك **قوله** الة
السواك وهو من الاضافة البيانية لاندلغة الة وهي كل خشن
ظاهر ولو من الثياب او اصبع غيره للتصلة وشرعاً استعمال عودا
او خوص في الاسنان وما حولها **ق** وهو من سمن الوضوء اي
المقدمة عليه **قوله** ويطلق الى اخره وهو مستدرك فتأمل **قوله**
والسواك اي استعماله والاستنبال **ق** ولا يكره الخ هو معلوم
من الاستحباب وفيه الاستثناء غير مذكور فلو جعل الاستثناء
الاستحباب واراد به بالكراهة لكان اولى **ق** الابعده الزوال نعم قال
في الرواية يكره قبله للمواصل لان عدم الكراهة قبله فليس عن كون
التغير من اثر الطعام وهو يتغير وفيه وقد يمكن من حيث الكيفية
كاستعماله طويلاً في غير اللسان وقد يحرم كاستعمال سواك غير
وقد يجب ان يتوقف عليه زوال نجاسة او ریح كريهة في نحو جمعة
للصائم يخرج المسك في رمضان فلا كراهة نعم ان تغير الفم بعد الزوال

نحو اكله ناسياً او تنوم لم يكره ودخل في كلامه عدم نديه لوضوء
او صلاة بعد الزوال وهو كذلك مراعات للاقل وتزول الخ هو معلوم
من لغة الصائم **ق** واختار النووي في من حيث الدليل ان يفتح
الهمزة وسكون الميم المحبة **قوله** وعند القيام الى الصلاة اي عند
ارادة فعلها وان تكررت او كانت يتيم او يغير ظهورين كفاي قدما
او صلوات جنازة ومثلها سجدة تلاوة القرآن وشكرو خطبة جمعة
او غيرها **ق** كقراءة القرآن او ذكر او درس للعلم او نحوها **قوله** ان
يتوي بالسواك الخ اي ان لم يكن في ضمن عبادة كان وقع بعد نية الوضوء
او بعد الاحرام بالصلاة على ما قاله شيخنا الرملة **قوله** يمينه لكونها
غير مباشرة للقدر وبذلك فارق الاستبراء ونحوه **قوله** ويبدأ
بالجانب الايمن من فمه الى نصفه ثم ييد بالجانب الايسر الى نصفه
ايضاً من داخل الاسنان وخارجها **قوله** وعلى كرسى اضراسه طولاً
وعرضها وعلى الساق طولاً كما مر **فصل** في كيفية الوضوء مفصلاً او نقلاً
ولو سكت عن لفظ فرض لكان اشبه لما بعده فتأمل **ق** اسم للفعل وهو
استعمال الماء في اعضا خصوصية **قوله** بنية ما يتوقف به على الفعل
لا ما يصح منه الوضوء كالخرف ويشمل الاو و هو الفعل **ق** وحققتها
اي شرعاً وافترانها بالفعل باعتبارها وجودها في **قوله** فان

لا يكتفى بمقارنة النية
 فان تكرر عنه اي فان تاخر الشروع في الفعل عن قصده سمي عمدا
 وهو بعد ما صدق النية لغة التي هي مطلق القصد سواء قارن
 الفعل او تقدم عليه **قوله** وتكون النية اي المذكورة ويندب ان
 ينوي عند غسل الكفين مثلا يحصل اليه واذ لم ينو عند كفه
 عنه طلبه ولا ثواب فيه **قوله** عند جزء الخ فلو وجدت في اثناء الوجه
 كفت ووجب اعادة غسل ما مضى منه **قوله** من الوجه ومنه ما يجب غسله
 من شعوره وسواء تعدد او لا الا اذا علمت زيادته وان وجب غسله
 بان كان على سبيل الاصل **قوله** اي مقتزنة دفع به معنى عند الذي هو
 لما قرب الشيء قبله **قوله** لا يجمعه اي لا يجب دوام النية لما قبل الوجه ان
 عرفت عنده والا كان نوي مع المضمضة مثلا وات غسل معها جزء من
 الوجه كحمة الشفتين كفته مطلقا ويجب اعادة غسل ذلك الجزء اذ لم
 ان لم يقصد غسله عن الوجه **قوله** ولا بما بعده اي الوجه ان كان قد غسله
 فلو تعذر غسله اعتد بالنية على ما بعده وكذا لو فرق النية على اعضاء الوجه
 ولو بنية رفع الحدث **قوله** فينوي المتوضي اي يريد الوضوء **قوله** رفع حدث الخ
 اي رفع حكمه الذي هو المنع من الصلاة وهو ما وان يقصد ذلك او لم يعرفه
قوله ما احذر اي لا يخلو والسابق او التاخر فان نوى غير ما عليه غلطا
 صح او عامدا فلا **قوله** او ينوي سبحة الخ اي يقول هذه الصبغة او تلك
 واحدا من افرادها كصلاة او سجدة ثلاثا او صلاة جذاة او خطبة **قوله**

التي هي مطلق القصد سواء قارن الفعل او تقدم عليه

او ادا الوضوء

او ادا الوضوء او الوضوء المفروض الواجب **قوله** او الوضوء فقط
 لانه لا يكون الاعتبار بذلك فارق عدم نية الاكتفاء بنيت
 الغسل فقط للجنب مثلا **قوله** عن الحدث او الحدث او الصلاة
 او لسجدة الثلاث او تعلم **قوله** ان لم يحدث نية الرفع ولا الجرد نية
 الرفع ولا الاكتفاء حتى **قوله** غسل جميع الوجه وان تعدد الا اذا ايد ايقينا
 ليس على سميت الاصل **قوله** وشروطه يفيد انه مستحضر للنية للفتنة
 فان عزت لم يصح **قوله** منابت الشعر اسري محل نباته وان لم يوجد
 يوجد فدخل فيه الغم وهو الشعر النابت على الجمجمة **قوله** يمتنع فقد هما
 يفيدان هذا اولهما وما بعدهم خيرا ولعل عكس نظر القائمة لا
 بشأن كان او لا ولي والظرفية فيها مجازية **قوله** ما بين الذنين
 فانه البياض الملاصق للاذن بينهما او بين العذراء **قوله** وجب اتصال
 الماء اليه اي الى الشعر الذي على الوجه خفيفا او كثيفا معلا او نادرا ثم
 ما خرج **قوله** الوجه من جهة استرساله وكان كشيء لا يغسل ظاهره ولو
 من امره **قوله** الخاطب بكسر الطاء يكون فقهه **قوله** ولا بد الى اخره
 اي يجب غسل جزء مما حواه الوجه **قوله** لان ما لا يتم الواجب
 الا به واجب **قوله** اليد مشى يد وهي اصالة من رؤس الا صابغ الى الكيف

الى الكف وخصه الفاعل مادون العضد ولو ردت اليدي وجب
غسل الجميع الا زايده يقيدها على غير سميت الاصلية **قوله** اعتقد رطاي
المرفقين منها **قوله** من شعر وان كلف وطال وسعد بجلدة معلقة
في محل الفرض وان طالت يجب غسل العظم واضح بكشف ما فوقه وموضع
وموضع فتوكه بغير مفتوحا ولا يصح الوضوء مع بقايتها فان كانت لو انزلت
انضم موضعها الى الوضوء مع بقايتها **قوله** في حد الرس بان لم يخرج عن
حد بحد من جهة استرساله **قوله** لا يجوز بحرقه وغيرها بل يكفي وصول الماء
اليها ولو بلا مسرا ومنه وراحيل وقيل فيها تفصيل الجرموني **قوله** ولو غل
بدل مسحة جاز ليس بها محل هذه لانها من الندوبات الاتية **قوله** ولو
وضع الخزي من فراء المسح اذا لا يعتبر فيه تحريك فتأمل ولو تعدد الرس
كفي جزء من واحدة من الاصلية ويجب جزء من كل ما شبهه **قوله** غسل الرجلين
وفي تعددها ما مر في اليدين **قوله** لم يكفي اي يعتد بما وقع في غير محله منه
فلو تكسرت حسنة الوجه ويكفي عليه وهذا آخر ما ذكره بعد المعية وحمل
الترتيب في الوضوء بالصلاة والاعتراف وليس تابعا لحديث الكبر والافتلا
سبب الترتيب في الاعتراف وكيفية الترتيب مع الجواب مثلا لينا سبب
قوله باذن ليس قيدا بل الحسبان مفيد بنية عند غسل الوجه **ق**

عشر

عشرة ما بعد بحسب ما ذكر المصنف وما ياتي زيادة عليها وبعضهم
عده ثلثة فزادت على غير سنة **قوله** واكملها ولو جنب وحائض
ونفسا **قوله** في بها اي التسمية اكلها او اكلها او يزيد على اوله
واخره ان شاء **ق** فان فرغ من الوضوء اي افعاله فليس منه الدعاء
عقبه لم ياتي بها وفارق الاكل ما فيه من رغم الشيطان بكونه نقايا
يتلها يا مأكله ولا يحكم بخاستة الا بالعدم تحق كونه النقا **ق**
وغسل الكفين لوعطف بالمال كان اولى لافادة الترتيب لانه مستحق
بين السرة على الرجح ويأتي حال التسمية غسلها بالتسمية والنية
والاستيلاء ان تردد لوقال فان تردد داخل كان اولى لان الغسل
ثلاثا مطلوب مطلقا والتردد لكونها خارج الماء **قوله** وان يتقن
ظهرها اي يستند الغسل لهما ثلاثا والا ثم الثلاث خارج الاثا وله
اثام ثلثة الوضوء خارجا وداخلا فتأمل وان يتقن بخاستتها
حرم الغسل الا في ماء كثير غير مسبل **قوله** بعد غسل الكفين مستدرك
قوله ام لا كان ابتداء **ق** بحد بعد ادارته **قوله** ويحصل السنة اي اكلها
كالذي قبله والاستسقاء افضل من المضمضة لانه قبل بوجوده **ق**
ثلاث لوقال وثلاث لافادة سد ثمانية يخرجها ما لوجع بينهما في

غرفة يهضم من هائلاتها يستنتج منها كذلك على الولا والتخلل **قوله**
افضل من الفصل بينهما اما بغرفتين واحدة للمضمضة وواحدة للاستنسا
او بست غرفات لكل منها ثلاثا متواليات **قوله** فالكيفيات ستة **قوله** ولولم
يرد الخ فلا يتوقع على مشقة **قوله** ونحوها كطاقة ونحوه لسان كحل الخ
افاد تقديم مسح الجزء في الراس وان مسح العمامة لغير ما يجاذبه ولا بد
من اتصالهما وضميم عليهما عايد لما **قوله** ومسح جميع الاذنين بعد
مسح الراس ولفظ جميع مستدرك **قوله** غير ذلك الراس بيان للمراد من
الما الجديد وان كان على اليد حال مسح الراس بمسها به **قوله**
ثم يلصق كفيه اي راحتيه ويسمي الاستطهار ويسن غسلهما
مع الوجه ومسحهما مع الراس في كل في طهارتها اثني عشر مرة **قوله** بالان
نصرح في محل الاضمار ولو ابدله ببطونها كان اولى وتخليل اللحية
بالمعنى الشامل للعارضين والكثرة بمعنى الكثيفة ومثلها كل شعر
يلتصق بغسل ظاهره كما تقدم **قوله** ولحية المرأة والخشني اي مطلقا ان
لم يخرجها من حد الراس الوجه كما تقدم لانها كسائر الوجوه كما مر
ويندب ان يغسلها ان لم تكن مثله وكل وجوب تخليلها ان لم
يصل الماء الى باطنها الا بالتحليل فهو مندوب **قوله** وكيفيته

اي الفاضلة ويكفي غيرها **قوله** بالتشبيك فهو مندوب هنا
ولا يكره الا الجالس ينتظر الصلوة والكيفية المذكورة هي الفاضلة
فيكفي غيرها **قوله** بل يظهر ان دفعة واحدة الا نحو اسل فيندب
بتقديم اليمنى ولو شقي راسه او من خلفه **قوله** والممسوح
ولو جبهة لا مسح الخف ثلثا وتكريره لا فائدة التعميم والزيادة
على ثلاثة بيقينا فكرهه في غير المسبل ومحرم فيه ويحصل
التشليل في الماء الرائد بالتحريك بثلاث مرات وفي الحاوي بمرور ثلاث
جريات **قوله** وفي بعض النسخ وتكرار وهي اولى لشمولها تشليل النية
والتسمية ودعاء الاعضاء والذكر عقبه **قوله** بين العضوين وكذا بين
اجزاء العضو **قوله** مع اعتدال الهواء والزمان والمزاج ويقدر المسح
مغسولا **قوله** يكنى واذا ثلث فاعتبار بالاخيرة وكذا يعتبر الثاني لوشي
ويعتبر الموالاة بين كل غسليتين ايضا فامل **قوله** وبقي الخ تقدم ما
بعضها ومنها اطالة الغرة والتجمل وترك الاستعانة وترك النفا
الكلام وغير ذلك **قوله** في الاستبراء واداب فامني الحاجة والاد
بالحاجة في بيكان هذا الباب ما خرج من السبيلين وقدم الاستبراء لوجوبه
فهو اهم واخره عن الوضوء للاشارة الى جواز تاخير عنه لغير صاحب

الضرورة **ق** وهو اي لغة وأما شرعا ففها زالة الخارج من الفرج
 عنه بقاء او حجر ينشطره وهو الاستطابة والحجار والاستجمار
 الفاظ مترادفة لكن الاشهر كون الاستجمار بالأحجار **قوله** واجب
 اي لأعلى الفور من إزالة النجاسة عند إرادة الصلاة او نحوها **قوله**
 الخروج بشرط الانقطاع ويتضيق بإرادة ما ذكره الواجب فيه استعمال
 قدره الماء بحيث يغلب على ظنه زوال النجاسة وعلامة ظهور **الخشونة ق**
 خروج البول من القبل والغاية في الدبر والاقصر عليهما لكونهما الاصل
 والمعناد والاف الخارج **ق** الفرج مطلقا ولو نادرا كدم ومذي حيث كان ملوثا
 ملوثا وان قل ولا يجب في غير الملوث لكنه يندب ويكفي فيه الحجر **ق** والحج
 اي الحقيقي الموصوف بالاوصاف المذكورة ومع حجارة الحرم او من توقف
 وان حرم الاجزاء المسجد المتصلة به والمنفصلة **ق** وما في معناه **ق** حيث
 عليه لحصول المقصود منه به وخروج بالجامد المايح غير الماء وبالطاهر **الحسن**
 وبالقانع نحو الخمر والرخو والقصب الاملس وبغير المحترم ما يحترم وهو المطعوم
 ومنه العظم وان احرق والخبز مالم يحرق والكتب المحترمة لا نحو البديل
 واجزاء آدمي ولو لم يكن **ق** كالحدي ومنه جزء المسجد **ق** كما مر **ق** ان يستنجي
 بالأحجار ولا يشترط فيها طهارة ولا غير مما مر ولا يصح غسل ما شربه
 والواجب ثلاث سمحات قال شيخنا الرملي تبعا لشيخ الاسلام ويجب

١٧ ويجب تعميم الحبل بكل مسحة ولم يعتمد شئنا الزيادي **ق** زاد
 اي وجوبا. وليس بعد ذلك التثليث لوقال الايتار كما في بعض
 النسخ كان اولى لابعامه طلب ثلاثة بعد الانقاء سواء حصل بوتر
 او شفع لانه ان حصل شفع سن واحدة فقط او بوتر لم يسن بعده شئ
 الحجر فامل **قوله** لا يكفي الحجر في غير الاستنجاء ولا في غير الفرج أصيلة
 وشطره اجزاء الحجر ان اراد الاقتصار عليه كما مر **ق** ان لا يحق
 فان جف تعين الماء ما لم يخرج بعله خارج آخر ويصل الى ما وصل
 اليه الاول ولو من غير جنسه **ق** ولا ينقل ولو مع اتصال كما قاله
 الرملي وانفصال كما قاله الخطيب **ق** بحس وكذا طاهر وطب ويشترط ان
 لا يجاوز الخشقة في البول والصفحة وهي ما يلتم من الالبتين عند
 القيام في الغاية وان انتشر على خلاف العادة ولا يخرج الحجر في
 فرج المثلي **قوله** استقبال القبلة اي عينها يقينا مع القرب وظنا
 مع البعد والمراد استقبالها بالبول واستدبارها بالغاية فلا حكم
 عكس ذلك **ق** ان لم يكن الحجر هو قيد الجريمة ومع القيد مكره
 ويشترط في الساتر ان يكون عريضا عند شئنا الرملي حيث
 يستتر العورة وان يكون في القديمين في الوقوف الالبنا كان اولى

الا لبنا المعدل واسقط لفظ البنا كان اولى ليشمل المعلق المعدل
 في الصحر ابتكرار قضا الحاجة فيه او بقصد ذلك **قوله** فلا حرمه فيه
 اي ولا كراهة ولا خلاف اولا في الماء الراكد ليلام مطلقا قليلا او كثيرا
 او كذا انما دام يستجر **قوله** وكجث النووي وهو مرجوح لان
 حمل على اشتقائه على التضييق وجميع ما ذكره في البياح او المملوك والا
 حرام مطلقا **قوله** المئمة لما يتنع به ومنه القرط وورق الصدر وخو
 الياسمين **قوله** المسلوك اي ما شأنه ذلك وفي موضع الظل الخ المأوى
 منهما محل حديث الناس ان كان مباحا والا فلا يكره بل يندب او يجب
 ان افضى الي منع المعصية **قوله** الثقب ويراد فيه السرب بفتح الالف
ق وهو النازل الخ هذا معناه لغة والمراد هنا ما يعبر الشق **قوله**
 المستطيل ايضا نعم ان فن اذى له او لما فيه حرم **قوله** على البول والغاية
 فيه اشارة الى الكراهة خروج الخارج فقط وبه قال الخطيب وعند تشنخنا
 الكراهة فيما قبله وما بعده مادام في الخلا وان دخله نحو كنس او وضع
ما لم يكره بل يجب ان تحقق الاذى **ق** لكن النووي الخ هو المأوى
تفسيره يندب ان يقول عند دخوله محل قضا الحاجة بسم الله
 اللهم اتي اعوذ بك من الخبيث والخبائث اي ذكر ان الشياطين واناثهم
 وبعد خروجهم منه غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الادي وعافاني من
 البلاء وبقي ادب آخر في المطولات **فصل في الاحداث التي شأنها**
 الية

التي ان يتمي بها المفص وهي المراد من النواقض لان حقيقة ما
 ينزل الشيء من اصله وهي تطلق على الاسباب الالائية وعلى الامر الاعتباري
 الذي يقوم باعضا الوضوء على الراجح يمنع من الصلاة وخوها حيث
 الامر خصي وعن المنع الناشئ عن تلك الاسباب هي الالائية هنا بدليل
 عدوها الاتي وهي للاصغر المراد عند الاطلاق وتعبير بالنواقض
 مراعاة الكلام المصنف **قوله** خمسة اشيا بعد النوم سببا مستقلا لاجل الا
 ستمنا منه والافهو داخل في زوال العقل **قوله** ما خرج اي يقينا
 ولو شك هل احدث لم ينقض وضوءه **قوله** اي القبل والسرهما تفسير
 السبيلين ولا ينافيه كون القبل فيه سيدان مخرج البول ومخرج المني
 في الذكر والآن **ق** مع متوضي واسقطه كان اولى لان المراد ما شأنه
 ذلك كما مر **ق** في خرج به الميت فلا تنقض طهارة بالخارج منه **قوله**
 كهل الامثلة دخل فيه الحصى وهو ينقض تخصيصه بالنعقة من
 الجحاسة وليس كذلك كدود انفصل ولا يكره خروج راس الدودة
 وان عادت **ق** الا المنبي اي من الشخص نفسه الموجب لغسله والاحتلام
 مثال **ق** مع متوضي الخ هو تصوير بقاء الطهارة مع خروج **قوله** لا يكون غير
 ناقض فتأمل **ق** والمشكل اي الذي له الة الرجال من ذكر وانثيين والة النساء
 فان كان له ثقبه لا تشبه واحد منهما تنقض الخارج منهما مطلقا كالثقبه

المنفحة في موضع من البدن في انسداد الاصل خلقه ومن
تحت المعدة اي سرقة في الانسداد العام **قوله** النوم
لغير الانبياء وهو ستر العقل مع ارتحال الاعضاء لنا شيء عن
ريح لطيفة تصعد من الجوف الى الدماغ فتزطبه وقد يطلق
النوم على هذا الريح وخرج بالنوم النعاس فلا نقض به وهو
ان يخرج يسمع كلام من حضره وان لم يفهمه المتمكن لو قال التمكن
كان اولي وقد يقال هو نسب لوجود الباء في بمقعد قتامل
ودخل في التمكن المحتمل فان زالت احد البنية عن مقعر قبل
انتباهه يقينا انتقض وضوءه والا فلا **ق** بمقعد متعلق با
الممكن وليس من المتني والارض ليست بقيد فيشتمل ما على دابة
او على نحو قتب وقطن **ق** غير متمكن ومنه شديد السمن
او الهزال **ق** ولو متمكن فهو راجع للقيام ومنه قفاه ولو قال
غير قاعد كان اولي واعم وعلم مما ذكر انه لا عبرة باحتمال خروج
خروج من قبله حيث لم يعتد وان نفس النوم ناقض وان يتقن
عدم خروج شيء من الفج فلا يعارضه وجوب الوضوء على من اخبره
معصوم انه لم يخرج منه **ق** **ق** يجب الوضوء على متمكن امره معصوم
بالوضوء او خبره بخروج شيء منه فتأمل اي الغلبة عليه فسر بذلك
لاخراج النوم فلا يتكرر **ق** بسكر لانه اما من الاعما لم ومن الخوف

قوله

قوله او مرض بحيث يكون كل الاغماء **ق** او جنون وهو ما ينزل العقل ١٩
مع بقاء الحركة في الاعضاء **قوله** او اغما وهو ما ينزل العقل مع كون
الاعضاء وعطفه على الامر من خاص لانه منه وكذلك جاز على الانبياء
قوله او غير ذلك كاتواع المائجوليا وكحوسر سام او عنة بفتح اوله او خيل
كذلك او بحر وسواء تعدى بشيء من ذلك اولا والتمكن في ذلك
ق لمس الرجل الماء اي لمس البشرة لكل منهما او بعض كل منهما حيث
سمي بذلك الاجزاء بيان لا يسمى به ولا يسن ولا يشعر ولا يعلم
انه في تقدير لفظ الرجل من الشارح تغيير اعراب المتن اللفظي وهو
معيب وشبه ايضا قصور التعيين اضافة المصدر الى فاعله وكان محلا
وللفعله وينتقض وضوء كل منهما مع لذة او لا عمد او كونه **قوله** ولو
ميتة وكذا عكسه فلو قال ولو كان احدهما ميتا كان اعم واولى ولا
ينتقض وضوء الميت كما مر **ق** ذكر او انشئ اي يقينا ولو من الجن فيهما ان كان
على صورة الادمي **ق** والمراد بالمحرم المحرم من حرم نكاحها لجمع كاخت
الزوجة او شبهة كأم الوطوءة بشبهة **ق** **ق** روجات النبي صلى الله عليه وسلم
عنه فلم يسن ناقض ودخل في المحرم من شك محرماتها كزوجة اذا استلحقها
ابوه فلم يصدق او اختلطت بغير محصورات فلا ينتقض بمسها **قوله**

حائل ولو رقيقا حيث منع من الممسح **قوله** وهو آخر النواقض اي
بحسب الذكر **ق** سر فرج الاذي ولو اشل فينتقض وضوء الماس فقط
والمراد بفرج الاذي قبله ولو مبنا حيث سمي فرجا وهو في الاثنى ملتقى
شفره لا ما بينهما كما البصر وهو اللحمة النابتة في اعلى الفرج ولا ما فوقها
مما عليه نبات الشعر وفي الرجل جميع الذكر مما لا ينبت عليه الشعر وحله
قطع الفرج المحاذي لما كان ناقضا وناقض الجن على صورة الاذي كالا
قوله بياض الكف ولو شلا ولو تعددت الازادة ولو احتمل للشك قال
شيخنا بالنقض فيها وفيه نظر **قوله** ولقط الاذي ساقط ولا بد منه لا
خراج البهيمة **ق** وكذا الى آخره اي ساقط من بعض النسخ ولا بد منه ايضا
ان لم يكن الفرج شاملا له ولا من خلقه ساكنة على الاصح ومثلها
خلق الذكر **قوله** ملتقى المنفذ اي ما ينضم كهم الكيس لما فوقه ولا
تحت **ق** مع بطون الاصابع ولو زائدة ولو في ظهور الكف او في بطنه
قوله ظهور الكف ومن ظهور الاصابع ولو زائدة او في باطن الكف
ورؤس الاصابع كذلك **قوله** ما بينهما وكذا اخرها وحدهم الرحمة **قوله**
اي بعد التحامل اي يعتبران يكون التحامل في الرحمتين بسير البتل
غير

غير الناقض من رؤس الاصابع اذا الناقض هو ما يستتر عند وضع
احدهما على الاخرى وفيه قصور بالنسبة لما طولا بهما بين
فصل في بيان احكام الغسل واجبا او مندوبا وذكر بعض
الاغسال المندوبة **قوله** في موجب الغسل هو بكسر الجيم الاسباب
التي يترتب عليها طلبة وبفتح الجيم الواجب فعلة ليصبح وهو
بفتح العين افسح لغة وبضربها الكثرة استعما الا وبكسرهما ما
يضاف الي الماس سدر ونحوه **قوله** والغسل اي بمعنى الفعل ولو
حكما **ق** على شيء بدن وغيره **ق** مطلقا بنية اي واجبة او مندوبة
من الفاعل او غيره **قوله** يوجب الغسل اي يترتب عليه وجوبه
وهو يجب بالخروج بشروط الانقطاع ويتضيق بارادة نحو الصلاة
قوله ستة اشيا زادت في التحريم لو لم تجس بعض بدنه واشتبه
ورد بان المقصود من هذا الزالة النجاسة ولو بكشط جلده
ق تشبه كالحل بمعنى انه يوجب الغسل على الرجل والمرأة بك واحد
منهما وعبر بالرجال والنساء لان المني لا يوجب الا منهما والا
فالمراد الذكور والاناث **قوله** ويعبر الخ فلهذا هو المعتمد لان

وتوسط لطفه عليه السلام في علاج غيره في بطنه وجبه غير الغسل وكذا في

الغسل الختانين لم يوجد قبل دخول الحشفة فلا يجب به الغسل
قوله حي الوجه اسقاطه فلان من ادعى ولو غير مميز وغيره كالبعية
ويعتبر حشفتها بحشفة ادمي معتدل لان لم يكن لها حشفة **قوله**
حشفة الذكر ولو اسئل او تعدد في موات او مشقوقا وادخل شقيه او
مبانا حيث يسمى ذكرا وكذا الفرج **قوله** منه اي المذكور من ادمي
او غيره او من الذكر **قوله** او قدرها من مقطوعها كبيرة او صغيرة
من اللاصق للمقطوع ان كان متصلا والا فمن اي جهة شاء ويعتبر
في فاقدها خلقه حشفة اقرانه **قوله** في فرج قبل او دبر من ادمي او
جنى او بعيته حي او ميت صغير او كبير ذكر او انثى مجايل او لا **قوله**
بابلاج فيه او بابلاجه كان استدخله حي **ق** واما الخنثى المشكل فلا يغسل
عليه ولا على غيره واولج واضح في دبره **ق** خروج المنى الى خارج الحشفة
في الرجل او اي محل يغسل في الاستنجاء في المرأة نعم يحكم بالبلوغ به بنزوله الى قصبة
الذكر وان لم يخرج ولا يغسل به **ق** بغير بلوغ هو قيد لا افراد المنى با
بالاجاب ولو كان على لون الدم ويعرف كونه منيا بلذة يخرج وجهه او
تدفقه ويرج العجين ان كان رطبا او بيضا في البيض كان جافا سواء

في

في ذلك الرجل والمرأة فان فقدت هذه الخواص فليس منيا ولا يغسل به **قوله**
ولو كان الخارج يجماع الوجه اسقاطه لان نفاها انتفا **قوله**
ونوم اي وفيه احدى الخوص المذكورة فلو شك فيه كراهه ابيض
تجنيبا لداخله وسد فله ان يختار كونه منيا فيغتسل او وديا ويغسله
وله الرجوع عن الاختيار الاول الى الآخر ولا يعيد ما فعله بالاول
قوله او غيره كصلب الرجل وترايب المرأة في انسداد الاصيل العارض او
غيره اي المنفتح في البدن في الانسداد الخلفي لامن من المنافذ **قوله**
قوله كما انكسر الخنثى كان الوجه عدم ذكره لان لا يجب الغسل فيها لان
خروجه لعله الا ان يقال انها تصوير لخروجه من غير طريق المعتاد
تقطع النظر عن اجاب الغسل فيه فتأمل **قوله** الموت وهو عدم الحياة عما
من شأنه الحياة فخرج الجماد ودخل السقط **قوله** الا في الشهيد فلا يجب
غسله بل يحرم والاي الكافر ولعله لم يذكر لعدم دخوله في اول العادة
فتأمل **ق** ونفاس وان لزم للولادة لصحة اضافة النية اليه **قوله** عقب
الولادة اي بعدها وقبل مضي خمسة عشر يوما كالولادة ولو لميت خرج
بعها القابض الولد فلا يجب به غسل الا تمام اجزائه **قوله** بالبلل اي ولم

بعد هانفا ~~الفا~~ ~~الولد~~ ~~فلا~~ ~~يحت~~ ~~في~~ ~~نفس~~ ~~الاجسام~~
 اجزائه **قوله** والمحوية يوجد بعد هانفا والافهي منه فذكرها
 معه تكملة اقسام **قوله** والمحوية عن البلل موجهة على الاصح
 وتفطرها الصائفة وكذا يحرم على زوجها وطبها عند غير
 ملي **قوله** وفرائض الغسل اي منه حيث هو لا بقيد كونه وجبا وفي
 بعض النسخ ذكر **فصل** هنا علم ان هذا الكتاب لما كان تالفا
 تالفا من الطلبة باعلاية عليهم اختلفت نسخه كثير في الترجمة
 والتقديم والتأخير والزيادة والنقص وتغيير العبارات وغير ذلك
قوله فينوي الجنب رفع الجنابة وتنصرف النية الى رفع حكمه وهو
 المنع من الصلاة ونحوها وان لم يقده او لم يعرفه كما مر **قوله**
 والحدت الاكبر احدث فقه وينصرف للاكبر بقربه كونه عليه
 واذا اجتمع عليه اغسال واجبة ونوى واحد منها كفى عن
 البقية ولا يكفي نية بعض واحد منها **قوله** ونحو ذلك كنية
 استحباب الصلاة او الغسا الواجب وهذا يجنب في غير الجنب **قوله**
 ولا يفي نية الغسل فقط لانه قد يكون عادة كما تقدم **قوله** وينوي
 الحائض الح ظاهر كلامه انه على اللف والنشر المرقب ويحتمل ان
 كلامه الحائض والنفسا تنوي الحيض والنقاس ولو وقع الجنب

ولو وقع الجنب فيوافق المعتد عند شيخنا الرمي فوجعه واما
 نيتا رفع الجنابة من الحيض ايضا وعكسه في صحبة مع الغلة
 دون المعتد فامل **ق** مقرونه باول الفرض اي باول ما يقع
 غسله فمابدليل ما بعده **ق** فلو نوى الخ هو ايضا **قوله** وهذا
 ما رجحه النووي الرافعي فهو مرجوح ما يقع وهو بيان **قوله** عليه
 فلا تكفي الخ هو مرجوح ما يفيد الاعتداد بالنية وان وجبت اعادة
 الغسل وهو كذلك **ق** بغسل واحدة اي في غير النجاسة المغلظة
 لان السبعة فيها كالواحدة في غيرها **ق** ومحل الخلاف بينها
 في النجاسة الحكمية وكذا العينية التي تنزل او صافها مع الغسل
 الواحدة فتقيد في غير محل الخلاف بينهما في النجاسة **قوله**
 جميع الشعر فلو بقي بعضه شعرة لم يكفي الغسل وان قلعهما بعد فلا
 بد من غسل موضعها ولا يضر قلعهما بعد غسلها ومثلها الظفر
ق والبشرة اي جميعها فلا يكفي وجوب حائل كشيء او شيء تحت
 الاظفار **ق** والماء في البشرة ظاهره الجار وبالشعر
 ما عليها فيخرج به شعر نبت في العين والانس مثلا **ق** من نق يجرد
 بالمال والعين المهملتين او عظم وضح او جدد تقلص او محل شوكة

انفتح او ظاهر انف او اصبع من نقد مثلاً **قوله** سته اي الغسل
 من حيث هو كحمار **قوله** خمسة اشياء اي باعتبار المذكور هنا
التسمية اي في اوله او في انثائه كما مر في الوضوء **قوله** قبله
 هو قيد في الوضوء كما علم **قوله** على ما وصلت اليه هو قيد تكون
 الامرار باليد **قوله** وسن امرار نحو حبل علم ما لم تصل اليه
 ويندب كونه عقب كل مرة ان ثلث **قوله** وسبق معناها
 لو قال وسبق في الوضوء كان أولى ليشتمل وجوبه في حق
 صاحب الضرورة اي من انسب الايمن والايسر من شقه
 المقدمين ثم المؤخرين **قوله** والاغتسلات وفي
 بعض النسخ ذكر فصل هنا وذكرها استطلاعي لافادة اجتمعا
 ولو قال لا يغسل كان اخصروا وفيه في جميعها **اسبابها**
 الاماسيات واذا اجتمعت كفي نية واحدة منها في السنونة
 واءتاكاة او لا ولا تجب الا بالندوة **قوله** سبعة عشر على ما
 ذكره هنا مع عد غسل الجمل ثلاثاً او جعل الطواف ثلاثاً فنام
قوله لحاضرها اي لم يدحضها واوله غير مكلف ولم تلزمه ثلاثاً
 او جعل الطواف ثلاثاً **قوله** تمام **قوله** حاضرها ومن عجز عن المافيه
 وفي بقيقته الاغسال يتم بنية البدل عن الغسل المراد وسيد
 المصم ذلك في بعضها **قوله** ووقته اي ابتداء وقته من الفجر واخره

فراغ صلاتهما وتقريره من ذهابه اليها **قوله** وغسل
 العيدين اي في يومهما فلا تقيد بمن يصلحها ويخرج وقته
 بالغروب **قوله** والاستسقاء ويدخل وقته لمن يصلح منفرداً
 بآرادته ومن يصلح جماعة باجتماع الناس لها ويخرج بفراغ فعلها **قوله**
 واخسوف الخ ويدخل وقته باوله ويخرج بزوال جميعه **قوله** والغسل
 من اجل غسل البيت لو قدم عقب غسل الجمعة كان اولاً لانه يلية التاكيد
 ولذلك قال ابن حجر فصل الاغسال ما كثرت احاديثه الصحيحة ثم
 ما اختلفت في وجوبه ثم ما صحت احاديثه ثم ما تعدى نفسه **قوله**
 مسلماً كان لميت او كافراً فيسب الغسل الفاسد **قوله** وغسل الكافر الخ
 لو قال المص وغسل من اسلم كان اولى لا يحله لان بعد الاسلام ولو
 تبعوا ويسن ازالة شعره بعه ولو انشئ الا نحو لحيت رجل **قوله** ان
 لم يجنب الخ لو قال وان اجنب الخ كان صواباً لان الواجب لا يقط
 المندوب فيجتمع عليه غسلاف فلا بد من نيتها معاً لانه لا يكفي نية
 الواجب غير المندوب ولا عكسه ويفوت المندوب وبطول الزمن
 او بالاعراض عنه **قوله** والمجنون والمغني عليه اذا فاقا في جميع هذا
 التعجيل بآية النبي صلى الله عليه وسلم في هذا العمل رفع الجنازة
 لقول الامام الشافعي رضي الله عنهما من جن ولا وانزل وتنزيلاً للمنظنة مقام
 القين ومحل ان يبلغ من زمن انزال المني كما قاله شيخنا تبعاً للخطيب وهو

فأهو وقال شيخنا الرمي ينوي ذلك مطلقاً ولم
يتحقق الخ هو قيد الاستقلال المندوب بالاستقاطرة كما
ومر ويجعل خلافه لا مكان الفرق بينه وبين الكافر
وجب الغسل على كل منهما واغتسل في الأغما والمجنون
قوله بالغز كراواتي حرار رقيق **قوله** وغيره وأي البالغ وغيره
مميز ويغسله وليه ومثله المجنون المذكور وهذان هما الخ
في ذكر أفراد من يطلب له الغسل هناك ما تقدم ويفوت هذا الغسل
هذا الغسل بفعل الأحرار **قوله** فإن لم يجد المحرم أي من يريد الأحرار
كما ذكره وأحل ذكر التيمم هناك دون غيره لمظنة قلة الماء في سفر الحج
دون غيره فراجع **قوله** ولدخول مكة أي بذي طوى اسم وادي
اسمي باسم بيث فيه مطوية أي مبنية ولدخول حرماً أيضاً **قوله**
لمحرم لو انقطه كان أولى أنه مطلوب للحال أيضاً إلا أن يقال
لما ذكر غسل الأحرار قبله ربما يوهم كون هذا الغير المحرم فدفعه بذلك
فتأمل في كلامه مانعة خلق **قوله** وللوقوف بعرفة في تاسع الحجة
الطرفان متعلقان بالوقوف وحل الغسل غيره وغيره ف والمبيت
على **قوله** روجع **قوله** أي أن لم يغتسل بعرفة ولا فلا أقرب منه
ويندب الغسل للوقوف عن الشعر الحرام كما مر **قوله** فيغتسل لرمي الجمار
كل يوم أي بعد شلته زواله فمن غسل الوقوف الوجه من غسل

منزلة الأذان يريد الوقوف بالشعر الحرام كما مر **قوله** وللوقوف
هذا على التقديم الرجوع والتقديم والجدي دخوله وبقيته
الاغتسلات غتسلات الحرمها الغسل لدخول المدينة
ودخول حرمةها والخروج من حمام وقص شارب وحلق عانة
وبلوع بالسن وكل ليلة من رمضان وكل اجتماع وغير ذلك دخول
المسجد ولو غير الحرم كما قاله ابن حجر **قوله** في ذكر المسح
على الخفين وكان ذكره عقب الوضوء النسب لاجتماعه ولعل المعنى
راعي كونه مسحاً كالتيتم فضمه إليه وقدمه عليه كونه بالماء وسباني
ما فيه وهو رخصة ويرفع الحدث ويباح الصلاة منه غير حص
وهو من خصايص هذه الأمة **قوله** والمسح على الخفين لأعلى
أحدهما وإن تعدر غسل الأخرى لعلنا إلا أن عدمت الأخرى
الكعب كما سباني ويطلق الخف على الخفين وعلى أحدهما اختار
واختار الأول ورفع أي هاهنا جوار المسح على أحدهما **قوله** جازي ويجوز
العدول عن غسل الرجلين واليه فلا ينافي أنه يقع واجباً دائماً
وقد يجب العدول إليه لقلة المأمع لأبسه أو ضيق وقت

عن الغسل أو لا تقا^د اسير^ا وادراك عرفة أو نحو ذلك وقد حرم
 العدو واليه لكونه مغصوباً مثلاً وسياً في كونه مكرهاً
 في الوضوء ولو مندوباً بدلاً عن غسل الرجلين وإن تكن حاجته اليه
 لا في غسل نرض أو نفل الأولى تنوينه وجعل ما بعده بدلاً منه
 فتأمل **ق** فلو اجنب أي مثلاً أو حاضت أو نفست أو طلب منه
 غسل جمعة مثلاً **ق** غسل الرجلين لا معها للجنس **ق** لم يجز الأولى
 ضبطه بضم الأوله وسكون ثانيه **ق** أن غسل الرجلين أفضل
 من المسح في تعبيره بأفعل التفضيل استعاراً بأنه لا يكون مباحاً
 نعم إن رغبته نفسه عنه والطمأنينة إلى الغسل دورته أو نحو ذلك
 فهو أفضل من الغسل بل قبل بكرة حينئذ كما يكره تكرار المسح عليه
 أو غلبه **ق** بعد كمال الطهارة أي بعد تمام الغسل والوضوء
 واليتم إن كان ولوح أحدهما أو مسح الجبيرة إن كانت
 كذلك لم يكن إلا أن ينزع الأولى ثم يعيدها فلو قطعها قبل
 نزعها أكفاه عن نزعها ولو ابتدأ الخ هذه ليست من مفاد المتن
 قبل وصول الرجل الأولى والثانية **ق** الحائل وهو ما يمنع نفوذ ماء

الصب إلى الرجل لا إلى محل الخبز ملاً **ق** لا مانع الزوية فيكفي
 الزواج وجواب الخفين بالمعنى الشامل لاسفاهما وعقبها
 وأغلاهما غير محل إدخال المشار إليه بقوله لا من أغلاهما **ق**
 يمكن تتابع المشي عليهما أي يسهل المشي فيهما فخرج ما
 يعسر فيه ذلك لثقل أو تحديد مراس أو خسة أو عزة أو ضيق
 نعم إن اتسع الضيق عن قرب لم يضيق قال بعض مشايخنا وكذا
 لو ضاق الواسع فراجع **ق** لتزداد مسافراً فإنه يعتبر في المقيم
 حاجات المسافر في يوم وليلة وهو كذلك وفي المسافر ثلاث
 أيام فإن كثر وثمها اليوم وليلة مع المسح عليه فيها **ق** وتؤخذ
 من كلام المصنف بقوله يمكن الخ وكذا من تفسير السائر بما ذكره
 الشارح كما مرّت الإشارة إليه **ق** طهارة أي وكذا طهارة ما
 تحتها فلا يكفي جنس ولا متجنس ولا ما فوق نجاسة على الرجل
 ولا ما تحته جبيرة أو غيرها **ق** لو كان عليه نجاسة سقط
 عنها فمسح منه لا نجاسة عليه مع المسح ولا يضرب سبيل أن
 الما إلى النجاسة ولا يضرب نحو شئ على الرجل **ق** تلبس به عن كونه

حلالين لانه لا يشترط على الراجح فيكني المسح على المغصوبين نعم
ان حرما لثما كخف محرم لا العذر لم يكن المسح عليهما واعلم
ان هذه الشرط معتبر في اللبس قال العبادي او عند اول
المسح لافي كل مسح **لو** ولبس خفا الخ هذا هو المسمى بال
الحقوق **في** مسح الاسفل **صح** او الاعلا الخ هذا الحكم جاء فيما لو كانا
صالحين ولم يذكره ولم يكن واحد منهما صالحا فهما كال
العدم **في** والمسافر اي سفر قصر كما ياتي **في** ثلاثة ايام الخ ولو كان
ذهابا وايابا كغايده من سفره لغير وطنه حاجة كما ياتي **في** تقدمت
او تاخرت اي تقدمت ليلة كل يوم عليه او تاخرت فتحسب الليلة
الليلة الاخيرة هنال نص عليهما في الحديث وبذلك فارق
عدم حسابها في شرط الخيار في ثلاثة ايام ولو وجد الحديث
في اثناء يوم اوليلة اعتبر قد رما في منهما من اليوم الرابع
اوليلة **الرابعة** **في** وابتدأ المد فيحسب اي اول المدة المحسوبة
يكون الخ من نقصنا الحدث السابق بجميع اثاره وهذا ما
عليه الجمهور من المصنفين المتقدمين والمتأخرين واعتبر
شئنا الرومي حسب ان المدة من اول الحدث الذي شأنه ان يقع

باختيان وان وجد بغير اختيان وهو النوم والسكر
واللبس والمسح سواء انفراد وحده واجتماع واحتماع مع غيره
فرأى **في** ولا من وقت المسح او اسقط لفظ الوقت لكان
لكان حسنا لان مراده وجوده بالفعل لان وقت دخوله
معتبر في ابتداء التمسح **في** الهام عطف على العاصي بسفريه
فان انظم اليه عدم التزام طريق سمي ركب التماسيف وخرج
بهما العاصي في السفر اكثر من يوم وليلة ثم اقام فيتمنع عليه المسح
المعجود المجد اقامته وما لو سافر قبل مضي يوم وليلة وقبل
وقبل المسح ثم مسح فله ان ينتم مدت مسافر **في** على ظاهر الخف
اي من اعلاه **في** ان يكون خطوفا فيكره استيعابه وغسله
وتثليثه قال شيخنا الرمي ولا يندب فيه التحجيل وغال السند
عبد الحق والخطيب **في** ويبطل المسح اي تنقطع المدة بواحد
مما ذكر فعبر عن قطع المدة بلامه **في** وعروض ما يوجب الغسل
اي اتصاله لا غسل مندوب مثلا **في** في التيمم هو من خصائص
هذه الامة لصراحت الحديث به وظهوره بمعنى مطهر وفي نسخة

تقديم هذا الفصل لكون المسح فيه عن جميع البدن او جملة اعضاءه بخلاف
الذي قبله والا ولا ينسب لما مر **قوله** عز وضوء او غسل ولو مندوب
قوله وغسل عضو اي يجب فلا يكون عن غسل عضو مندوب
بشرط فيه تغليب الشرط كدخول الوقت على السبب كالحج عن
استقبال المأقامل **قوله** بسفر فهو بيان للعذر الحسي وهو فقد
الماء ومرض العذر الشرعي وهو المنع من استعماله بقول طبيب
عدل انه يضر استعماله في جميع البدن او في بعضه من حدث ومرض
او دوامه او شيء فاحش في عضو ظاهر ذانا او منفعته ويعمل هو بعلمه
ومعرفة لا بتجربته وقال بعض مشايخنا يعمل بهما صوابا مع
مع عدم الطبيب في محل يطلب فيه المأقامل **قوله** دخول
وقت الصلاة فرضا او نفلا ان كان لها وقت والا فبإغ
الغسل في الميت وبارادة فعل الصلاة في نحو الاستسقاء ويتغير
الكوكب في الكسوف وبارادة سجود تلاوة واحرام واستحارة ونحو ذلك
وخطبة الجمعة كصلاة لها وهذا **قوله** وطلب المأقامل ان لم يتيقن
في محل طلبه ويدخل في الطلب شره بثمن مثله زان او مكافئ
قوله بمن اذنا له اي في الوقت او قبله لطلب فيه او اطلقا طلب

٢٧ وطلب له فيه **قوله** من رحله وما يظن يتعلق به وحده **قوله** وفقته
وهم المنسوبون اليه بالحكم والرحال وخوفا ولو ينادي فيهم
من معه ما يجوز به ولو ثمنه وهو قادر عليه **قوله** فان كان منفردا
اجزا الوجه استقاطه لان ذلك التطرعام في المنفر وغيره **قوله** من
الكهات الاربع بيان كواليه **قوله** قدر نظره اي المعتدل
وهو قدر علوة سهم اي غاية رميته وهذا هو حد الفوت
لكونه اذا استغاث برفقته لا من نزل به اغاثوه ويشترط امله
على نفس او عضو ومنفعة ومال وان قل واختصاص سوا
كان ذلك له او غيره وان لم يلزمه الذنب عنه وعلى خروجه الوقت
وهذا كله عند تردده في وجود الماء في ذلك الحد فان يتيقن
وجود الماء فيه لم يصح تيممه وان خرج الوقت او خاف على ما ذكر
فان تردد في المأقامل ذلك الي حد القرب وهو فوق ذلك الي نحو نصف
فخرج من رحله لم يجب طلبه مطلقا فان يفتن وجوده فيه وجب طلبه
ان امن على غير اختصاص وقال يجب بذلك في ماء طهارته فان كان
فوق ذلك وليسمى حد البعد لم يجب طلبه مطلقا والرابع الخ هو بيان
لعذر المرض السابق **قوله** ويدخل في العذر لم يقل في التعذر لان هذا عذر حسي

ولو قال ومن العذر كان أولى الله ليس من عذر السفر ولا المرض
ويدخل في العذر ما لو كان يقربه يحتمل ان الرد بقربه كونه
في حد الغوث أو كونه في حد القرب وأنه عالم بوجوده أو منرد
فيه وقد علم حكمها **قوله** أعوان بعد الطلب أي الحاجة إليه لأجل
حيوان محترم كشربه أو شرب رقتة أو شرب دابته أو بيعه لمؤنة
مومنه وهذا من فقد الشرعي فله التيمم مع وجوده ولو قدمه على ما
قبله كان أسب وخرج بالمحترم غيره كالحري والمرد والثاني المحسن
وتارك الصلاة بعد امر الإمام قوله يصدق الطاهر أي الطهور كما مر
قوله وهي له غبار وهي أيضا لأن من شأن التراب ان يكون له غبار
فان خالطه جص أي جبس وجبر وكذا غير من كان خالطه كدقيق لم يجز
وان قل الخليط لان كثافته الكثافة يمنع وصول التراب الى العضو
وبذلك فارق المآف أو رمل أي ولو خالطه رمل لم يجز أي ان كان الرمل
يلصق بالعضو ولا يضر وعليه جيل الخلاف المذكور **قوله** برمل فيه
غبار لا يخفى ان هذه العبارة غير مستقيمة لان الرمل لا يصح التيمم فيه
به مطلقا فان اراد بغباره في رمل فقد سبق انفا و اراد بسحقه

رمل

والزائد بدل

رمل صار غبارا فكان يقول بغبار من رمل أو بغبار رمل فتأمل
كنونه وهي الجبر وكفاية الخنف وهي الطين المحرق كاللاواني وخرج
بظاهر النجس وكذا النجس المستعمل أي في إزالة النجس كما في غسلات
الكلب وان غسل أو في التيمم بعد مس العضو ولو احتمل **قوله** وفراطة
أي اركانها هو المعلوم أربعة بل خمسة كما ياتي **قوله** البنية ولها محل
عند نقل التراب الاول وعند مسح الوجه وظاهر كلام السارح ارادة هذه
بدليل المسحة الثانية ولا يكتفي بنية التيمم ولا بنية رفع الحدث والمجزي
هنا بنية الاستباحة فقط ولها ثلاث مراتب اولها بنية لتباحة فرض
الصلاة ولو من ذرة ثانية بنية لتباحة فعل الصلاة أو الصلاة أو صلاة
الجنان ثالثة بنية لتباحة ما عدا ذلك كسجد التلاوة وقراءة القرآن
ومس المصحف ولو نذر ذلك وتمكيع الحليل فيستباح في كل مرتبة ما فيها وما
بعدها فقط واعلم ان الطواف كالصلوة فرضا ونفلا ولما خطبة الجمعة
فعندئذ يجزئ الرمل انما كصلاة او عندئذ **السلام** وابن حجر انها يعمل فيها
بالاحتياط فلا يصح بالتيمم لها فرضا ولا يجزئها مع فرض فرض ولو مثلها
وفي شرح شيخنا ابن حجر جواز جمع الخطبتين بتييم واحد سباني بعض ذلك في كلامه

ووجب قرن النية الخ فلهذا الركن الخامس والمراد بالنقل وجود
النية حال تكون التراب على اليدين قبل مسح الوجه ومسح سوا
كان بضرب أو لا فالاستدامة غير معتبرة والمراد بقوله لم ينقل
غير تحديد النية بعد لحدوث قبل مسح الوجه ومسح سوا فتأمل
وافهم **مسح الوجه** أي الذي يجب غسله في الوضوء وكذا اليدين
ولا يجب إيصال التراب إلى باطن الشعر ولو خفيفا بضربتين
أي ثقلتين كما أشار إليه بقوله ولو وضع يده الخ وكما كلما صحت
النية أول مرة بعد نقلة واحدة ولو خوخة مرة واحدة فلو مسح بها
وجهه ويديه وجب نقلة أخرى يمسح بها جمع من الوجه لحد
من أحدي يديه ولو أصبعها واحدة **قوله** ولو ترك الترتيب لم يصح أي
لم يجب له مسح اليدين فيعيدهما وأما المسح الوجه فهو صحيح كما
مر في الوضوء **قوله** وأما أخذ التراب اه اشتراك مسح الوجه وبعض اليدين
اليدين في نقلة واحدة لا يضر كما تقدم **قوله** يجوز ويحتاج إلى نقلة أخرى
لمسح اليد بالباقية **تنبيه** كمن أوعى القصد لأن في ظمن النقل
المقارن للنية وأما قصد مسح العضو فلا يتعين فتأمل **قوله** وتقديم

أعلى الوجه على الخفة ليست من دخول كلام المصنف فكان ذكرها بعده
النسب ويندب فيه الخفة والتجمل وكما يطلب في الوضوء **الالتفات**
قوله والمواالات كما في الوضوء بتقدير التراب مأوف **فوجب** نزع الخاتمة
فيها مراده وجوب إيصال التراب لما تحتها ويندب تخفيف التراب
قبل المسح ولو بنفضه من اليدين **قوله** يبطل التيمم بالمعنى السامع **الالتفات**
السامع لعدم اعتقاده في روية الماء المذبروتة وبوجوده ما
يشمل التردد **وحيث كان** في محل يجب طلبه منه أي بان كان في
حد الغوث أو القرب ابتداء **قوله** في غير وقت الصلوات
مراده حالة كونه غير متلبس بها بان كان قبل تمام الصلاة الكبرى ولا غنة
بتلبسه بغير كراهة وذكر وخو **قوله** لفقد الماء أشار إلى أن الكلام
في فقد الحية لا في الشرعي كما سيذكره **قوله** أو توهمه ومنه روية
سراب أو حجاب أو سماع من يقول عندي ماء وإن أعقبه بقوله نجس
أولغايب **قوله** بطل تيممه **نعم** أن اقترب وجوده بما يمنع كعطش
وسمع لم يبطل تيممه **قوله** بطلت أي في وجود الماء لا في توهمه لأنه لا
يبطلها بطلاقا وما يفسد فرضها أي بان راه بعد دخولها بان كان بعد الرء

من كبر لم تبطل لكن قطعها ليصلها بالماء افضل ان اتسع الوقت
الردة لان التيمم ضعيف ولذلك كانت لا تبطل الوضوء بعده
ولا في اثباته فان عاد الى الاسلام بنى على ما فعله منه لكن
بنية جديدة لانها قطعت النية الاولى **قوله** واذا امتنع عن
اي كفا وجوب استعمال الماء في الفقد الشرعي اي ومحرم استعماله
في عضو سواء انفرد او تعدد قوله عليه اي العضو اي على محل
العلّة منه وان تعدد قوله وجب التيمم **قوله** وعمل العمل **قوله** وعمل
الصحيح ويتلطف في غسل الجوار والعلّة **قوله** ولا ترتب
لكن الاولى تقديم التراب لغير محل العلة الماء اثره **قوله** وقت
دخول غسل العضو العليل ولا ترتب بين التيمم عن عليه غسل صحيح
والاولى تقديم التيمم كما مر ويجب تعدد التيمم بعدد الاعضاء ان
وجب فيها الترتيب كالوجه واليدين ويذهب ان لم يجب كاليد اليمنى مع اليسرى **قوله** ان امتنع استعمال الماء في عضو من
موتين او اكثر كفى تيمم واحد عنها حيث توالى **قوله** وهي اي الجبهة
التي هي احد اجباير **قوله** مسح عليها اي على جميعها اي ان اخذت من
الصحيح شيئا والا فلا وكها واقع عما اخذت منه **قوله** ويتيمم ويغسل

صحيح

صحيح ان كان **قوله** وهذا الخ هو المعتمد **قوله** ويشترط
في الجبهة اي العدم الاعادة فيما ذكره فان اخذت زايوت
على ذلك وجبت الاعادة مطلقا **قوله** ونحوها كتراب التمسك
على الحراة او دم جثم عليها **قوله** ويتيمم لكل فريضة اي من الصلاة
والطواف وخطبة الجمعة فقط وعطف المندوبة منها عليها
عطف الخاص لان مندوب غيرها كنفله كما تقدم **قوله** في
احكام النجاسة الحسية وهي بالانتحار محل حلولا موجبها
كانت او حكمية وخرج بها كنجاسة المعنوية ويقال
الحكمة ايضا وهي بالانتحار كالمني فانه تجاوز حكمه عن محل خفي
اي جميع البدن وكما حدث فيما مر وحققة النجاسة الوصف
القائم بالمحل الملاقي للعين النجاسة مع رطوبة وتطلق كذلك
على نفس العين وهو المراد هنا ويقال لكل منهما شرعا مستقدر
مستقدر من يمنع صحة الصلوة حيث امر خص **قوله** والنجاسة
باعتبار العين لغة الشق والوطاء كالهباق والمني
قوله وشرعا كالعين الخ وادخاله في التعريف لشمول مسح

الأفراد والقيود المذكورة بعضها للادخال وبعضها للخارج
كما يؤخذ مما ذكره والتناول يعنى الأكل وشرب والحركة بجميع
معنى الاحترام وهذه التعريف خلاصة غالب المطولات
فذكره غير لائق بهذا المختصر **قوله** فاطما في جعل ذلك الطوابط
الطوابط بحث فلهذا فتمل **قوله** من السبيلين أي من أحدهما
قوله وخرج بما يعنى الخ مفهوم هذه اللفظة فيه تفصيل فهو
من عموم النسخة الأخرى ولفظة الماضي أوى من المضارع **قوله**
قوله الدود وكذا البيض ولو من غير ما كوى اللحم واللبن من ما كوى
وكذا الحصة المشهورة أن لم يقل أهل خبرة أنها منعقد من البول
وكل متصلب لا تخيله المعدة لو قال لم تحل المعدة لكان أوى إذا
المراد ما تقع أحواله بالفعل كعظم نزل عقب بلعه حالا
وحصوة كذلك وجب لوزرع لبنت وبيض لو حضن للفرخ
وخرج بمصلب نخول وطعام لم يتغير فهو نجس ولا
تسبب الخرج منه لو كان ^{مغلا} وحالف وحالف ^{مغلا} في حنا التبريد
الريائي في هذه كما نقل عنه شيخنا الزياي وفي شرحه خلاصة

٢١ وخرج بالسبيلين بقية المنافذ وكان المناسب للشا
ذكره فالخراج منها طاهر لا القى لا وصل المعدة وإن
عاد حالا ولم يتغير ما عد المتصلب المتقدم والمخرج
من فم الناحية طاهر لأن علم الله من المعدة تنبيه
فضيلة النبي صلى الله عليه وسلم طاهرة على الراجح المعتمد
ولو كان الأولى ولو كانت من ما كوى لحم أو مما لا يسيل دمه
كالقمل والبق والذباب **قوله** أن كانت مشاهدة بالعين صواب
أن كانت محسوسة يشمل الطعم والون والريح لأن المراد
بها ما قابل الحكمة كما يذكره بعد **قوله** يزوال عينها أي حرمها
ق ومحاولته زوالا وحذفها ويوجب صوابه أن أو شنان
أن توقف الزوال عليه ويجوز استعمال دقيق الحبوب
في غسل اليدين بقدر الحاجة لجريان العادة **ق** خراي
لم يعق عنه **نعم** أن تعذر زواله عني عنه مادام العسر
ويجب أن الله إذا سهل ولا يجب إفاضة ما حله معه مثلاً
على المعتمد **ق** لون أوسج وإن بقيت عا في محل واحد من

واحدة فكامر في بقا الطعم **ق** قوله من الابوال ولو قال
 من غسل الابوال كان صوابا لم ياكل الطعام اي ولم
 يبلغ حولين والاعنسل قطعاً مطلقاً برش الماعية اي
 بعد زوال اوصافه قبل الرش ومعها ومنها طوبى محل بوله
 فلا بد من عصره او اجفائه **ق** ولا يشترط الخ لو قال غير سيلة
 كان وجهها اذ هو مع السيلان غسل **ق** على جهة التغذية
 ولومرة وان عاد الى اللبن ما كان منه مغدة وهو كذلك وسكت
 عن العصر لانه لا يشترط حيث طهر المحل ومنه تخفيف بلاطوباً
 صب عليه بعد زوال اوصاف **ق** وخرج بالصبي الخ لا يبوله
 والابتلاف بحله الكثر واصل خلقه منه ما وطين **ق** الا السيرة عرفاً
 من الدم والقيح من الشخص لو من غير ما لم يختلط باجنبي
 ولو طاهر او خرج باليسير تكثيره القبيح فان كان من الشخص نفسه
 ولم يكن بفعله كعصره ولم يختلط باجنبي عي عنه والا فلا وكالقيح
 الصدور وما يخرج من الباطن والدمامل والجروح ونحوها ودم
 البراغيشا ووشم الذباب **ق** لا يعنى شيء من ذلك مغلطاً

مطلقاً

مطلقاً **ق** لا يفصل سائله اي لادم له يسيل عند ذككه او شق
 عضو عضو منه كما مر **ق** في الاناء الذي فيه ما يع او ماء واقع
 الخ في هذا الافهام نظراً بل لا يستقيم لان كلامه في وقوعه قبل
 موته والطرح فيه كالوقوع وانما المصطرح به بعد موته لا يبح
 كما مر **ق** واذا كثرت فقد تقدمت هذه المباحة **ق** والحيوان
 كله طاهر الا الكلب الخ وهذا تقدم عقب المباحة وكذا الجماد كله
 طاهر الا المسكر وقد اشار الامام الباقين رحمهم الله تعالى
 ما في هذا الباب بقوله جميع ما في الكون اما جماد او حيوان
 والمراد بالجماد ما ليس بحيوان والاصل حيوان ولا جزء
 حيوان ولا منفصل عن حيوان فالحيوان كله طاهر الا الكلب
 والخنزير والخنزير وخرج كل منهما وجماد كله طاهر الا المسكر
 واصل كل حيوان وهو المنى والعلة والمصعدة تابع لحيوانه
 طاهرة ونجاسة وجزء الحيوان كبدته كذلك والمنفصل
 عن الحيوان النجس مطلقاً **ق** عن الطاهر ان كان رشحاً **ق** الباطن
 نجس كالعرف والريق فطاهر وماله النجس في الباطن

بطهرانته وجعلها كالآديجي
فهو بحسب طهره أو على صورة الآديجي كالحمار كوالله

فنجس كالبول إلا ما استثنى كاللبن والبيض وخوبها **ق**
مع حيوان طاهر مثل المتولد من كلب وآدي فان كان
على غير صورة الآدي ومنعه الخطيب من الولايات ومال إليه
شحناف والميتة الخ تقدم معنى الميتة وما الحق بالآدي عقب
الطهارة **ف** وبغسل الأناة ولوغ الكلب الخ وغير الأنا وغير الولوغ من
فضلاته وغيرها قتلها والمتولد كاصله **ق** بما ظهور لا متنجس
ولا يستعمل كإمرو والتراب كالماء **ق** أحدهن ولو السابعة والأولى
أو **ق** مصوبة تراب أي مزرحة به سواء من جها خارج الإماء النجس
أو وضع فيه الماء أو لا والتراب أو لا على الراجح ولو لم تزل عين النجاسة
الكلبية إلا بسبب غسلات مثلاً حبت مرة واحدة كذا في بعض
العبارات غير من المؤلفين وصرحها أنه إن أريد بعين النجاسة
جرمها اقتضى أنه يجب سبب غسلات بعد زوال الجميع وإن بقيت
الأوصاف أو بعضها وإن أريد بعين النجاسة وصفها اقتضى
أن يجب سبب غسلات بعد زوال جميع الأوصاف وكل ذلك غير
المتكفي وقد صرح جواباً أن الغسلات السبعة في النجاسة الكلية

كالوحدة في غيرها وهو صريح أنه إذا زالت الأوصاف
النجاسة الكلية يدون السبع ويجب إتمامها أو بالسبع
فما فوقها اكتفاه وهذا هو الوجه لا يجوز غيره فان
كلامه على أن الحرم زال بسبب وإن الأوصاف زالت بسبب
أخرى فواضح ولو تظاهرت الغسلات شي في غير الغسلات فله
حكم للغسل فالتظاهر الغسلات الأولى بسبب ستا ولو بمجموعة
مع غيرها مع التراب إن لم يكن التراب في الأولى والأخرى
الترابية أي ما عليها تراب ولو به هبوب الرياح أو كان قلبها
نجسًا لا يجب التراب فيما قال المحقق الرضائي ويجب تنزيه
ما تظاهرت منها وخالفه الخطيب **ق** مرة ثانية على هذا في تمام محلها
مع السيلان **ق** والثلاثة أفضل أي بزيادة مرتين بعد الأولى
الواجبة وهذا إن زالت الأوصاف النجاسة بالأولى
فما زالت به الأوصاف بعد مرة واحدة ويطلب اثنا عشر
بعدها وظاهر كلامهم أنه ليسن لا ييسن تثليث
النجاسة الكلية وهو الموافق لقاعدة أن الكبير الأكبر

وتقل عن شئنا الرمي عليه اي بان في برتين ظهرها وفي شئنا
خلافه فليراجع **قوله** واعلم ان هذا تقدم في اقسام المياه **قوله**
بالشكلة بالاستحالة منها انقلاب دم الطية مسكا وانما باع
الجلد وهي انقلاب الشئ اي انقلابا معنويا او ذاتيا كما
وللسك فمامل **قوله** وهي اتخذت ماء العنب هذا معناها الغرة
والمراد بها هذا السكر ولو من بنيذ التمر والقصب والعسل او
غيرها سواء اختلفت بعضها ببعض ولا **قوله** محترمة وهي ماعصة
عوت لا بقصد الاكار وتغيير حكمها بتغيير القصد بعده **ف**
ومع تخللت صارت خلا لا بمعنى نشأت عن غيرها نحو عين
فجرت او انفصل عنها غيرها نحو هذ تكلمت **ف** وكذا لو تخللت
الخ هو منها صدقات كلام المصنف لان معنى بنفسها عدم مصاحبة
مصاحبة عين لها من غيرها كما ذكره **ف** بطرح شئ فيها هو
بنفسها فيعلم ان الطرح غير معتبر بل المدار على مصاحبتها
لعين فيها حين تخللها ما لم تكن **ف** ما يشق الاحتراز عنها
نحو بعض بزواجات يسيرة **ف** وتشم الشئ بالتخلل ما وقع

فيها

فيها وان نزع صيرورتها خلا فان نزع قبل ان يتخلل منه شئ
لم يضر ولو كان الواقع فيها نجسا لم يظهر وان نزع منها
قبل تخللها او ثمل الشئ ايضا المانع وغيره **ف** نعم قال
شئنا الرمي لا يضر نحو غسل وسكر وما ورد ليطيب رايحتها منه
العين المضرة ما تكون من دنسها فوقها بغير عليها انها كنقلها
من محل الى محل فيعود عليها بالتشجيس ان تخللت **ف** نعم
ان وضع عليها ما وصل اليه قبل تخللها طهرت **قوله** واذا
طهرت الخثرة اي حكمنا بطهارة التقلب عن الخثرة حكمنا بطهارة
دينها اي طرفها لئلا يعود عليها بالتجاسة **فصل** في
الحيض والنفاس والاستحاضة **ف** ويخرج من الفرج اي فرج
المرأة الادمية لا من المراد واما غير الادمية فان كانت من الجن
فالصح لا يصح ان لهم مثل الامة وان كان من الحيوان فقالوا
انه حيض منه سبعة وهي الضبع والارنب والخفاش قطعا والناقة
والفرس والكلبة والوزغة على الاصح قالوا لعل المراد حيض هذه
المذكورات وجود دم لها لانه حيض حقيقه وهو من الحيض اللغوي
الذي هو مطلق السيلان **ف** تسع سنين اي فية تقريبية فلو

خرج قبل تمامها بما لا يسع حيضاً وطهرًا وهو ستة عشر
 يوما فاقل فهو حيض بالجبل أي الطبيعة من عرق في أقصى
 الرحم وهذا الشارة أي معنى الحيض شرعا لادم جيلة يخرج من أقصى
 الرحم المرأة في اوقات مخصوصة **ق** لذاغ بالذال المعجمة والعين
 المهملة ما ليس من الحيوان كالنار وعكسه ما من الحيوان
 كالعقرب ولم يردا هما معا ولا اعجا هما معا **ق** ليس
 في أكثر نسخ المتن وهي الاولى لان من الوان الدم الكثرة والصفرة
قوله محتتم محتتم بالذال المهملة أي شديد الحرارة **ق** والنفاس
 سمي بذلك لانه عقب نفس غالباً الولادة ومثلها العلقه
 والمضغة ولو قال عقب فراغ الرحم من الحمل كان أولى ليخرج ما بين
 التوامين ولا يسمى نفاساً فهو دم حيض ان اتصل بحيض
 قبله ولا قدم فساد **ق** والاكثر حذفها أي الياء فيقال عقب
 والمراد ان يوجد الدم قبل مضي خمسة عشر يوماً من الولادة والافهو
 حيض ولا نفاس لها **ق** أي مقدار ذلك فيشمل ما لو طهر في
 يوم وليلة وما لو وجد ذلك المقدار في أكثر من يوم وليلة **قوله**
 على الاتصال أي انه لا يتصور الاقل الا كذلك ويقول المعتمد

إلى انه يكفي في وجود الحيض ان يكون بحيث لو ادخلت
 قطعة خبز ملوثة بالدم يليها أي سواء تقدمت او تأخرت
 او تلفقت فهو أي الزايد استخاضه **ق** والمعتمد في ذلك
 الاستقراء أي تتبع التام من الامام المتباني فنعرض الله عنه
 فلو اوردت عادت امرأة بخلاف ذلك لم تعتبر **قوله** لحظت به
 عنها أي ما وجد من الدم عقب الولادة عد نفاساً قليلاً او كثيراً
 واختار المصنف الاول لمناسبة ما بعده **ق** بين حيض ونفاس
 وكذا بين نفاسين كان حملت عقب الوضع ومضي أكثر النفاس
 وطهره بعده يوماً ثم الفت الحمل علق **قوله** تسع سنين
 تقدم ما فيه **ق** بزمان ضيق عن حيض وطهر أي عن اقلها وهو
 اقل من ستة عشر يوماً ولو بلحضة **قوله** ولحضان واحدة للوطى
 وواحدة للوضع والمعتمد في ذلك الوجود لو قال استقر
 كما تقدم كان أولى بل هو الصواب فرضاً ولو كذا به كصلاة
 الجنان **قوله** قراءة القرآن باللفظ بحيث تسمع نفسها
 وحده ان قصدت القراءة ولو مع غيرها والا فلا حرم كما في

الجنب

وسواء احكام ومواضعه وقصصه وما قل منه او كثر ولو
حرفاً واحداً ومحلّه في العلم واشارته الاخرس هنا باللسان
كالنطق **قوله** من المصحف اي ما فيه قرآن لدراسة ولو بحال
حيث يعد ما ساعراً وان حل حله معه كما ياتي وخرج به التبيين
وجله وحريظه ومنذوقه مثله وكياي وتفسير الشارح
المراعات معناه اللغوي وهو مثل الميم **ف** الا اذا خافت
عليه فيجوز حله لحوق غرق او حرق او وقوعه في يد كافر يجوز
خوف نحو غضب او سرقة قوله ودخول المسجد
اي عبوره فان امننت الثلوث جاز العبور كان يكن لفظ حدثها
وبذلك فارق عدم كراهته لجنب واما الملك حرام عليها مطلقاً
ف لما فيه هو مستدك لانه المقسم **ف** ان خافت ثلوثه ولو
بشك او توهم ومثلها في ذلك كل ذي نجاسة كذلك وخرج بالمسجد
غير كراهية ومدرسه وملا غير فلا يحرم الا التحجس بالعل
ق الوطي ولو في الدبر **ق** ويسن لمن وطئ الخ واقبال الدم مدة
لثايله وادبار عكسه قال في المحرم ويسن لكل من فعل معصية
التصدق

٢٦
التصدق بدنياً او يصفه اي يسيأوي ذلك الاستمتاع اي
مع مباشرة فلا يحرم النظر ولو بشهوة ولا لمس مع حائل ولو
رقيقاً وتستر الحرمة الي وجود الطهر بعد الانقطاع ولو
في ذمية او محنونة **ف** فلا يحرم الاستمتاع بهما اي السن
والركبة ولو بما حاذاهما ولا بما فوق السرة او تحت الركبة
ويحرم على المراق تباشر الرجل بما يحرم عليه من يباشرها فيه
بما ذكر هنا فتأمل **ف** ثم استطراد المسألة الخ لان الاستطراد ذكر النبي
في غير محله مع غير لما سبقت بينهما كما اشار اليه **ف** على الجنب
اي المسلم غير النبي صلى الله عليه وسلم في القران وليس في الكتاب
والملك اما اذ كان القران لا يحكي ان اذ كان كذلك كما مر في
اليه فلو قال محل الحرمة ان كانت بقصد القراءة والا فلا
كان صواباً كما تقدم **ق** لجنب مستدك لانه المقسم **ف**
مسلم خرج به الكافر فلا يمنع من الملك في المسجد لانه لا يعتد
وان حرم عليه فيه حيث انه مكلف بالفروع ليعاقب عليه في الآخرة
ويجوز مثل ذلك في القراءة كما تقدمت الاشارة اليه **ق** وتعد

خروج به بمعنى عدم الامر كما ذكره ويجب حينئذ ان يغتسل بالام
من غسله وان يتم ولو بتراب المسجد عن غيره **ف** وكذا
خريطة وصندوق وامتعة وخزانة ولو في غير حايطة وجلده
المتصل به او لم تنقطع سبته عنده وكذا امثله ما حاذى المصحف
من الكرسي واعلم ان ذكر هذا وما بعده في المحدث مع حرمانه
في الجنب والكائض لتبعيته غير فيه الاختصاص
به **ف** وقيل جملته اي القرآن من مصحف او غيره في امتعة
حيث لم يقصد حمل المصحف وحده عند شيخنا الرباعي او مع المتاع
عند الخطيب والظاهر فيه جمع الامتعة ليس شرطاً فيكون متاعاً واحداً
ولو صغيراً وكل به معلقاً حذر من المس **ف** وفي تفسيره
الترقيفاً وتعتبر الكثرة بالرسم العثماني في المصحف وبسم
قادة الخط في التفسير وكلامه في الحمل ومثله المس فلا
يحرم ولو للقرآن وحده فيه **ف** قال شيخنا
الرباعي القرآن وحده اوسع تفسير يحرم غير اكثر كوضع يده عليه
ف وفي ذنائب وقوف وجدل ولباب وخوما وكلية وكلامه
في

٢٧
في الحمل ومثله للسمل ولول الحروف القرآنية وحدها **ف** ولا يمنع
المميز اي غير البالغ ذكراً او انثى للحدث ولو حدثاً اكبر
ف من مس المصحف لوقال من مس القرآن كان اولى والحمل كما للمس
بالاولى للدراسة وتعليم وهو عطف عام ولو قال للدراسة وتعليمه
كان صواباً يخرج تعليم غيره اما البالغ فيجب عليه ذلك مطلقاً فان
تعدت عليه الطهارة دائماً **كتاب احكام الصلوات**
ولو لم يذكر لفظ احكام كان اولى وهي ما خذوة من الصلوات وهما قرآن
في خاصة المصلي ينحنيان عند انحنائه او من صليهما يعود في النار
نقطاً من الدعاء لا شتمها لها عليه **ف** الدعاء اي بخير او مطلقاً
افعال وافعال اي واجبة ودخول المندوب فيها تغليب
مدخلها الصلاة الجنازة وخرجت سجدة نحو التلاوة والمراد ما
وضعها لذلك فدخل صلاة الاخرس ونحوه **ف** مفتحة
الخوما مفتحة به التسمية ونحوه **ف** يكون وهو الماردها
ف وفي نسخة الخ وهي اولى لصحة الاخبار بالخمس واغادتها
ف ان اللام في نسخة الاخرى الخمس **ف** خمس في اليوم والليلة

كما هو معلوم وجمع الحسنة لامة من خصايصهم والا فقد
 كانت الصبح ادم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب
 ليعقوب والامشاليونيس وظاهر هذا انها كانت على هذه
 الهيئة المعروفة وفي هذه الاوقات فليراجع وافضلها الجمعة
 ثم عصرها ثم عصر غيرها ثم صبحها ثم صبح غيرها ثم العشاء
 ثم المغرب ثم الظهر ثم المغرب فوجب كل منها وجوباً مطلقاً
 باول الوقت اي وقته الحدود فيجب بدخوله الشروع في
 فعلها والعزم عليه فيه ولا يغني عن هذا ما وجب على من
 بلغ من العزم على فعل الواجبات وترك المحرمات ولا يلزم
 على من مات قبل فعلها التائب منه بخروج وقتها وبذلك لا
 فارقته الحج فتأمل **ق** اي صلاته في هذا الظهر ^{لوقت}
 وفيما بعد اسم للصلاة فتأمل **ق** لانها ظاهرة ^{الحج}
 لانها كالواجب الواجب ^{لوقت} صلاة ظهره بفعله صلى الله عليه وسلم
 التابع جبرئيل عليه لا قنديل به كالصحابة وكان صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم كالرابط لهم لعدم رؤيتهم جبرئيل ولم يجب
 الصبح

٨ ٢
 فوجب الصبح قبلها التوقف الوجوب على التعليم او غير ذلك
 واول وقتها زوال الشمس يدخل وقتها بذلك فليس منه **ق** لا بالنظر
 لنفس الامر لوجود الزوال فيه قبل ظهورها لانا بكثير فقد قالوا
 ان الفلك الاعظم المحرك اعيد يتحرك في قدر النطق بحرف
 متحرك اربع وعشرين **ق** في سبيلها يتحول الظل ان لم يعدم
 او بوجوده بعد عدمه قل لا شيء مثله وهو قدر فامة وهي
 سبعة اقدام لكل انسان بغيره وما ذكر هو جملة الوقت
 وهو منقسم الى خمسة اوقات وقت فضيلة اوله بقدر
 الاستغفار بلهاها وما يطلب فيها اولها ولو كما لا يكملها
 في المغرب ثم وقت فضيلة اختيار يعني ان لا يجزئ
 يخرجه وهو الى خورج العشر الوقت ثم وقت جوان الى
 يتقامن الوقت ما يسعها ثم وقت حرمة بمعنى حرمة تأخيرها ^{لوقت}
 وقت ضرورة بادراك قدر تكبيرتها منها ولها وقت عذر وهو وقت
 العصر في الجمع ولا يخفى ان من حرم بها في وقت لا يسعها يجب عليه
 الاقتصار على ما فيها من اجزاء من حرم بها في وقت لا يسعها

يجب عليه الافتقار على فرايضها خلاف من أحرم في وقت
يسعها فان لم ينهها وان خرج وقتها ولا حرمة
عليه ثم ان اوقع ركعة في الوقت فهي اداء والا فقتا
فتا **ف** بل هو اي الظل **ف** والعصر وهي الصلاة الوسطاء
الرياح ارجح الاقوال **ق** واول وقتها الزيادة على ظل الليل اي وقت
الزيادة منه لكن بعد زيادة ظل الاستواء على ظل الليل كما تقدم
ولها خمسة اوقات ولا نقطة سادسها وهو الجواز مع الكراهة
فيما بين وقتي الاصفر والتخريم وسابعها وهو وقت
الضرورة بادر ككبيره من آخر ولها وقت عذر وهو
وقت الظهر من تحت **قوله** وهو فعلها اول الوقت
سباني في المغرب **ق** والثالث وقت الجواز الخ لا يخفى انه
اراد وقت الجواز بلا كراهة فهو مكروم مع الرابعة
شامل الوقت الجواز بلا كراهة ولو وقت المحصر
اراد به الجواز مع الكراهة فحقه التأخير عن الرابع
مع

مع شموله لوقت الحرمة ايضا فتأمل **ق** غروب الشمس
اي جميع قرونها في وقت افق ذلك المثل كما سيشرح البيرواني
تاخرت لعارض بالوعادت بعد غروبها تبين بقا وقت
العصر ففعلها حينئذ اذا وجب اعادت المغرب على من صلاها
وقضا الصوم على من فطر **قوله** لفعلها وقت الغروب اي وقت
عقبه كما علم **ق** وهو غروب الشمس اي وقت غروبها
مع ما عطف عليه **قوله** وبمقدار الخ اي مقدار وقت يسع ذلك
بالوسط المعتدل ونظم اليه وقت طلب تيمم خفيف واكمل القم
يكسرها حدة الجوع مثلا **قوله** ويستتر العورة ولو سقطت العورة
كان اولي ليدخل وقت ثياب تجمل وتعم فمبصر وتقص غيرها
قوله ويصلي خمس ركعات الاولى سبع ركعات لادخال سننها
المقدمة عليها ولا يخفى ان المراد اعتبار وقت هذه المذكورات
وان لم يحتاج الفاعل اليها او لم يطلب منه كاذان المرأة ايضا
ساقط في معيب الشمس الشفق الاحمر اي تمام اي مع ان لا
يؤمنه **ق** والقديم ووجه النووي وهو معتمد في المذهب بل

وذكره اي للذكر من الوقتين وصوابه وذكرهما
ولو قدم الراجع على الثالث كان انتسب ولا يخفى
ان الخامس في الثالث الذي ذكره فتأمل **فصل** في
عليه الصلاة بالخيار **فصل** في شرايطها اي يشترط في من
يجب عليه فعل الصلاة ثلاث اشياء وبقي مع وهو الفطرية
من الحيض والنفس فلا يصح قضاها من الحيض والنفس
وقال شيخنا الرمي بصحتها **ف** لا تجب على الكافر الاصل اي
وجوب اداء وجب عليه وجوب عقاب عليها في الاخرة لانه
مخاطب بفروع الشريعة **ف** لا يجب عليه قضاؤها اذا لم
يفقه وجوبها عند ترجمته في الاسلام قال شيخنا الرمي
ولا يصح منه قضاؤها وقال الخطيب يندب له قضاؤها
واما الرد فوجب عليه التمسك بالاسلام ووجب عليه قضاؤها
بعد اسلامه لتعديده ووجب قضاؤها من الجنون وقع فيها
حيث لم يحكم باسلامه فيها بخلاف من حيض او ذئاس وقع
فيها لان استقامت الصلاة عن الجنون رخصة وعرف

في الصلاة في وقتها

وعن حق الحايض عزيمة **قوله** لكن يومران اي الصبي والصبية
بها اي بالصلوة اي بفعلها ويفعل ما توفق عليه كونه **قوله**
بغيره يعني اي بعد تمامها **قوله** وان حصل التميز فصار
ياكل وحده ويستتحي **فصل** في ضرب تأديب التمييز لا يعقوب
قوله بعد كمال عشرة **قوله** في عشرة من ثلث العاشرة
والامر والضارب **قوله** الذكر والامرات على السبيل من كفاية
والامر **قوله** لا بد من الوحي **قوله** في زوجته
واعلم ان شرع الطاهر كالصوم في طاعة ونحو التسواك
كالصلاة في الامر والضرب يندب قضاها في زمن التميز
لذوق غيرها اتفاقا **قوله** العقل ان اليمين وجود الوضوء به داخل
القائم وعدم طهارة **قوله** ان اليمين بعد ذلك وان تولد من القبول
لم يدخل وجوب قضاها **قوله** بالمرحبة **قوله** يندب تقديم سبيلها
بلا يجب على من يندب **قوله** في من يندب **قوله** في من يندب
قوله في من يندب **قوله** في من يندب **قوله** في من يندب
القضا **قوله** في من يندب **قوله** في من يندب **قوله** في من يندب

من ذلك فيجب عليه القضاء اتفاقاً **ف** وهو جد التكليف أي
المذكور من الاوصاف الثلاث اذا وجدت في شخص يقال له
مكلف أي الزم الشارع بما فيه كفاه من العبادات
وغيرها والصلاوات المستوفيات أي الذي اشبهت الغايض
الغايض بسبب لجماعة فيها وزيادة فضلها على غيرها
وفضلها صلوة عيد الاضحى ثم صلوة عيد الفطر ثم صلاة
كسوف الشمس ثم صلاة خسوف القمر ثم صلاة الاستسقاء
قوله التابعة أي ولو غير مؤكدة **سبعة عشر** ركعة
الوجه عددها اثنان وعشرون ركعة بزيادة ركعتين
بعد الظهر وركعتين قبل المغرب وركعتين قبل العشاء
واستقام الوتر لأنه ليس من التابع للغايض وإن سمي را
تبعاً باعتبار توقف فعله على فعل العشاء ولو كان تابعاً
لغيره اضافة نيته إلى العشاء مع أنه لا يصح اتفاقاً كما سيأتي
بآية **قوله** ركعتا الفجر وهما افضل الرواتب بعد الوتر وبعدهما
الركعتان المؤكدة وبعد غير المؤكدة وينوي بهما سنة الفجر

او ركعتين الفجر وسنة الصبح او نحو ذلك وليس ان يفرا
فيهما بآية البقرة قولوا امنابالله الى مسلمون وآية آل عمران
قل امنابالله الى مسلمون والافسورة سج وهاهنا تالك ولا
فيسوري في المشرح والم تركيف والافسورة في الاخلاص
وان يضطجع بينهما وبين الصبح ولو قضاء واخرهما
قوله الظهر ومثله الجمعة في المؤكدة وغيره ولا بد من
نية القبلية والبعدي في كل صلات لها ذلك ولو جمع القبلية
في احرام واحد والبعدي كذلك وجمعهما معاً بعد الفجر
واذا لم يذكر التأكيد انصرف النية اليه **ق** وثلاث بعد سنة
العشاء لا يخفى ما في هذه العبارة من عدم الاستقامة وكوكت
عنهما كان اولى **قوله** يوتر بواحدة منهن أي ينوي بهما
بهما سنة الوتر او الوتر او مقدر **قوله** ذلك تلك في بقية
الوتر شفعاً ووتر او وصلاً وفضلاً كما يأتي **ق** والواحدة
اقل وتر واقل كما ثلاث وتحمل نية عليها عند الاطلاق
عند شيخنا الرملي وقال الخطيب يتخير بين اجزائه او كله

وأكثر من عشرة ركعة ومتى أحرم منه بشفع جازله
التشهد في كل ركعتين أو أكثر ويسمى فصلها وهو أفضل
ومتى أحرم بتوقر لم يجز له غير التشهدين وكونهما عقب
الآخرتين ويسمى وصلات وقتي صلاة العشاء
ولو جوعته تقدما وفعل آخر الليل أفضل كلا وبعضا فإن
فعله بعد نوم كان نذرا وتهجدا **قوله** قبل العشاء أي قبل
فعلها ولو بعد دخول وقتها أو بعد فواته **قوله** من ذلك
كله أي من التابع للحريص غير الوتر **قوله** موكلات أي بعد
الرواتب وأفضلها صلاة التراويح ثم الضحى ثم صلاة الليل **قوله**
وعكس المصنف هذا الترتيب لا علمه بما هو أقل وجودا من
الناس **قوله** صلاة الليل أي التهجيد وهو صلاة بعد نوم ولو قبل
صلاة العشاء وبعد دخول وقت العشاء وفعلها ولو فرضا
أو قضاء أو نذرا أو نفلا راتبا أو سنة العشاء ومنه النقل
المطلق كما أشار إليه **قوله** والنفل المطلق وهو ما لا وقت له ولا
سبب بالليل وإن لم يكن تهجدا أفضل منه بالنهار بعدة عن

الربا

الربا والأفضل والأفضل أن يسلم فيه من كل ركعتين وإذا نوى
عددا أقله التشهد في كل ركعتين أو أكثر ولا يجوز أن يقع منه
ركعة بين التشهدين غير الركعة الأخيرة فيبطل بشروعه قال
شيخنا الرمي وغيره النفل المطلق والفرائض كذلك وخالفه ابن حجر في
الفرائض **قوله** لمن قسمه اثلاثا والسادس الرابع والخامس أفضل
لمن قسمه اسداسا **قوله** صلاة الضحى سميت بأول وقت فعلها
وهي صلاة الشروق على الرجح **قوله** وأكثرها ثنا عشر ركعة هو
مروجح والصحيح المختار أن أكثرها فضلا وعددا ثمان ركعة
فلا أحرم بالكثر منها بطل أحرامه المشتمل على الزايد وله جمع الثمانية
في أحرام واحد **قوله** من ارتفاع الشمس هو الرجح **قوله** صلاة
الترجح سميت بذلك لأن الصلابة كانوا يستريحون فيها
بعد كل أربع ركعات وليطوفون في ذلك طوافا كاملا ولما تغد
الطواف على أهل المدينة الشريفة مع شرفهم بحجر نبي الله
صلى الله عليه وسلم ودفعه عندهم تقفوا على طواف مكان كل طواف
أربع ركعات فصارت عندهم ستة وثلاثين والمراد بهم

من كان فيها وفي مزارعها وقت فعلها وله قضاؤها
ولو في غير المدينة وثلاثين بخلاف عكسه لان العبرة فيها
الوقت الاداء **ف** وهي عشرون ركعة اي لغير اهل المدينة
كحاضر وتسكن الجماعة فيها **قوله** لم تصح اي لم ينعقد احرامه
ان كان عامدا عالما والا وقت نفلا مطلقا ولشبهها با
الغرائب يطلب الجماعة فيها تغير عما ورد فيها ووقتها
الخ فهي كالوتر ويندب تاخير عنها **ف** في بيان شروط
الصلاة للعترة لصحتها في دواهي لان الشرط ما قارن معتبر
ولو لم يذكر قبل الدخول فيها كان اولى **قوله** والشرط عدل
ع قول المصنف شرايط مع استوها لغة وعرفا لان شرايط جمع شريط
وليس ذلك مرشاه مراده هنا كان فتأمل **قوله** شرعا ما يتوقف
صحة الصلاة عليه الخ هو تعريف بخصوص الغام وليس ذلك شأن
التعريف فلو قال ما يتوقف صحة غير عليه وليس جزءا منه كالصلاة
هنا كان اولى واعم وهذا سائل لعدم المانع وهو صحيح ولتقرب هذا
التعريف لمولاه عدل اليه عن التعريف بان هو يلزمه من عدم عدم

ولا

ولا يلزم من وجوده وجوده الوجود ومن عدمه عدمه لذاته
ق وخرج بهذا القيد المذكور بقوله وليس جزءا منها الركن
قانه مشارك للشرط في تعريفه المذكور لكنه جزءا منها فالاركان
ما هيها والشروط صفاتها **الاعضاء** اي جميع البدن من الحدث
الاكبر واعضاء الموضوع من الحدث الاصغر وفي كلامه ايماء الى ان
المراد بالحدث الامر الاعتباري ولو كنت عن لفظ الاعضاء كاذ
اولى لما عرفت **ف** فصلاحة صحيحة ويبطلها ما يبطل غيرها
ولا يصح الا اذا ضاق لانه حرمة **ف** ان ايس منها منها في
الوقت من اوله فله الصلوة من اوله ولو وجد ثوبا بعد ذلك وهو
الوقت وجب عليه اعادتها به وان لم تسقط به ثم يعيدها ثانيا بالماء
او بالتواضعية محل تسقط به فيه فتأمل **ق** في ثوب وبدن ومكان لا
يخفى ان لفظ الخمس في كلام المصنف عطف على الحدث وكلامه في طهارة
البدن منه فادخال النوب والمكان فيه للتوحيظ التكرار فيهما بقوله
يلباس ظاهره وبغوله وان وقوف على مكان ظاهر المشار اليه بقوله
وكذا ذكر الخ غير مستقيم فتأمل والمراد بالنوب ملبوسه وبالمكان ما

ما يلا في يده أو ملبوسه كما ياتي فيهما استرلوف العورة
من اعلاها ولوعن نفسه وجونبها كذلك بحيث لا ترى من
ذلك الامن سفلها وان رؤيت بالفعل وما هنا عكس الخف
نظر الاصلهما غالبا واحتراز باللون عن الحرم فقط اذ لا يكتفي
الستر بلون نحو الحنا انما ولعله يستغنى عن الحرم بذكر اللباس
الآتي **قوله** فان عجز عن سترها ولو بغير ثوب على نجاسته وهو
محبوس عليها **قوله** بلباس هو ظاهر في غير نحو الطين والماء
الكدر ولو من جلد أو حرير للحل وان حرم عليه عند القدرة
على غير ولا يلزم قطع ما زاد منه على العورة ويحتمل شمولها
وهو انيد واد اعلى في الما جاز له الخروج الى الشرة ليسجد فيه
وان لم يشق عليه السجود في الماء **قوله** ويجب سترها اي العورة
لا بقيد كونها عورة الصلاة كما هو ظاهر ولو اخر هذه الجملة
عن تقسيم العورة بعدها كان **قوله** عن الناس اي الذي يحرم
نظرهم اليه وان لم يمسهم عضو بصرهم **قوله** وفي الخلوة ولو في ظلمة
الاحاضة هو راجع الى الخلوة كما يدل له ما بعده ويحتمل عوده

الى

الى عين الناس فيشمل ما لو احتاج الى كشفها الاستنجاء بحضرة الناس فانه
يجوز له ذلك بل يجب عليه ان خاف خروج الوقت لا ان خاف فوت اوله
ولا فوة الجماعة ولا فوة الجمعة **قوله** وعورة الذكر اي العواضخ في الصلاة وكذا
عند جنسه ومحاربه وعورته عند الاجانب جميع بدنه وفي الخلوة السوتان
فقط وكذا الامنة اي من فيهما راف ولو خشي عورته في الصلاة وعند
محارمها كالذكر وعند الاجانب وفي الخلوة كالحرة وعورة الحرة اي كاملة
الحرية ولو خشي عورته في الصلاة وعند محارمها كالذكر وعند الاجانب
وفي الخلوة ما سوى الخنثى فيجب سترة شعر راسها وقدميها ويكتفي بستر باطنها
بالارض ولو ظهر عقبها اي ولو عند ركوعها بطلت صلاتها اما عورة الحرة
لو قال انثى في هذا وما بعده كان صوابا ليشمل الامنة كما مر **قوله** وعورتها
اي الحرة في الخلوة كالذكر اي كالعورة الذكر في الصلاة فهي ما بين سرتها
وركبتها وقيل كعورتها في الخلوة وهما السوتان **قوله** ما يجب ستره اي
في الصلاة كما اشار اليه بقوله وهو المراد هنا ولو كنت عن هذا المراد
وجعل ما يجب ستره سائلا لما يحرم نظره لتلازمه لكان انسب ويمكن

حل كلامه عليه فتأمل **قوله** والوقوف يراد به ما يعالج الجكوس وغيره
ويشير اليه **قوله** يلاقي خروج غير اللاقي فلا يضر الا اذا كان حاملاً
لتصل به كطرف جبل مري على نجاسة او زمام دابة عليها نجاسة نعم
يعتقر ملاقات نجاسة عافاة حالاً او رطبة والقيما وقعت عليه حالاً
من غير حال وفي مسجد لكن ان لزم على القائيات نجس المسجد وانتسح الوقت
فالاولى عدم القيئها فيه ق بالاجتهاد ان كان مستنداً الى علامة
كصوة ديك محرب وورد ولو بصناعة وكما مؤذن وكومنكاب صحيح
نعم يقدم على الاجتهاد كما مؤذن عارف في صحور وروية المراسل المعروفة
وبين الابرق عارف به قوله وان ضاق الوقت وكذا كل عبادة لها نية ويعتد
بملائنة لها اذا صادق الوقى كالاذان **ق** واستقبال القبلة اي الان
وهي الكعبة اي عينها او هو ايها المحاذي لجرمها ان لم يكن فيها والا فلا بد من جرم
منها حقيقة وحكما وكونه من رفائله ذراع فاكثر ويجب كونه الاسبق
للعين يقيناً مع القرب بمسار وروية حيث سهل بلا حائل غير معتد به ومنه

غير

غير معتد به وتقدم قول المخبر عنه علم وان لم يخبر بالفعل
على خوبيت الابرة والحراب المعتمد بان طريقه عارفون و
اقروه ويقدم ذلك على اجتهاده بالعلامات كالنجم ومنها
القطب المعروف بالحدي وكالشمس **والقمر** ورياح الرياح
فان يعرفها قلدها عارفاً بها مسلماً عدلاً ويجب تعلّمها
حيث لم يكن بحضرة عارف كافر او حضراً من مسلم عدلاً
عدل او من غيره ان اقره عليها مسلم عدل عارف وبما ذكر
علم انه لو وقف صوف طويلاً في المسجد الحرام او في غيره ان اقره عليه
عدل عارف بحيث يزيد على محاذات جرم الكعبة وجب عليه
زاد على محاذات جرمها ان ينحرف الى محاذ جرمها اذا لا يكون للجهة
عندنا فتأمل وافهم ولا تقترب بعض العبادات الموهبة بخلاف
هذا والله الموفق **قوله** وكعبة لا ارتفاعها صواب لترتيبها
ولم تدارقها قوله واستقبالها بالوجه بالصدر حقيقة
في الواقف والجالس وعرفا في الركع والساجد **نعم**
يجب الاستقبال بالوجه مع الصدر في مستلق قدر رفع راسه **والا**

خصيص

فيه ان عجز عن ذلك الرفع **ف** لمن قدر عليه ما من عجز عنه لم يخط
لمربوط على خشبة فيصل على حسب حاله وتلزمه الاعادة **قوله**
من ذلك اي الاستقبال **قوله** في شدة الخوف اي النوع الرابع من صلاة الخوف
ولو غير الخوف كما ياتي **ف** ولو قصر او اقله الى محل لا يسمع
فيه للجمعة اي صوب مقصده فلا بد ان يكون له مقصد معلوم
قوله وراكب الدابة اي في غير هودج او محمل او محفة اما هو لا فان
اتوا جميع الاركان واستقبلوا في جميع الصلاة جاز لهم الفعل والا
وجب عليهم الترك كراكب السفينة من غير الملاح الذي دخل في سبيلها
ولا تصح صلاة الاخذ بزمام الدابة ان كان بها نجس ولو على غير الموضع
مخرجها واذا وطئت نجاسة رطبة بطلت صلاته وكذا جامة
لم تقارقها حالات فيتم ركوعه وكجوده وكذا جلوسه بين سجديته
سجدتيه **قوله** ويستقبل فيها اي في ركوعها وكجوده وكذا في
جلوسه المذكور وفي احرامه كما في بعض النسخ **قوله** في قيامه
ومنه الاعتدال وتشروده في سكرامه وبما ذكره انتظم قولهم
انه يستقبل في اربع ويمشي في اربع فتأمل **فصل** في كيفية الصلاة

من بيان اركانها وامعها **قوله** ثمانية عشر بعد
الثمانية في حالها الاربعة اركاناً والصحيح انها هيئة
للركن واحدة للاعتداد به وبعدنية الخروج ركناً
والصحيح انها سنة فالاركان ثلاثة عشر كما في المنهاج
وغيره **ف** وهي اي النية شرعاً واما لغة فهي مطلق
القصد ومحلها القلب فلا عبرة باللسان بخلاف ما
فيه **ف** فرضاً ولو كفاية كجنازة او عارفاً كنذر **ف** وجب
نية الفرضية ولو في العادة والصالوة الصبي لكن اعتمد
شيخنا الرملي انها لا تجب على الصبي **ف** وتعيينه ومنه القلبية
والبعدنية فلا بد منهما كما مر اما النفل المطلق ففيه قصد
الفعل فقد وليحق به وسبب يكفي عنه النفل المطلق كتحية
ولنة وضوء واستحامة واحرام ودخول منزل وخروج منه
وغير ذلك ويصح الادابنية القضاء وعكسه لعذر او بقصد
غيره معناه الحقيقي اي ان يقصد المعنى اللغوي وينبغي الاضافة
الى الله وذكر اليوم والشهر والسنة او عدد اركان

اي في حالة الانتصاب للقيام ولو في النفل فلا تصح قراءة
شيء منها قبله ولا بعده وتجب الفاتحة في كل ركعة سواء
الصلاة السرية والجهرية **نعم** تجملها امام تصح
تحمله عن مسوق بجميعها او بعضها او ابدلها اخر هذه
الجملة كان اولى مع انما ياتي تكرارها الان يقال انما ياتي تفصيل
لها او تشديد عطف خاص قوله لم تصح قرأته وتحرم ايضا ان كان
عامدا عما سواه غير المعنى ولا قوله ولا صلوة ان تعمد اي حصل
باستقار الحرف وتغير في المعنى والافكار لو لم يعتد والابان لم يعتد
اي او لم يتغير المعنى وجب اعادة القراءة اي قبل ركعة فان ركعتي قبل
اعادتها بطلت صلاته ان كان عامدا والا لم تجب ركعة وواجبا
هذا الادخل له في رعاية الترتيب ولذلك هو ساقة في بعض النسخ فنام
عائظهما فلو قدم كلمة منها على اخرى وجب استيفاستيناف
جميع الفاتحة **نعم** لو قدم نصفها الثاني ثم ابتدأ بنصفها الا
ولا لم يقصد به التكيل على النصف الذي بدأ به استمر فيها الى اخرها اعتد
بها **قوله** من غير فعل اي بسكوت طويل عمد او قصير اقصد به قطع

٢٩
به قطع القراءة او بذكر او منها في غير ما ياتي بين مولاتها
صوابه بين آياتها او كلماتها **ف** كما كاتمينه الى اخره وكذا
فتحه عليه اذا توقف وهو الجنة اذا سمع من امامها ايا
ولا استعاذة من النار كذلك وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اذا
سمع من امامه اية اسمه ونحو ذلك **ف** ومن جهل الفاتحة اي لم
يعرفها اي لم يحسنها وفدت صلاته وعطف وتعدت عليه
تفسير لعدم معلم اي بان يوجد او لم يقدر على ما يوصله
اليه قبل خرج الوقت بما يجب صري في الحج او لم يقدر على اجرت
طلبها منه وأشار بقوله مثلا الى نحو صحف **ف** اي بذكر اي
بسبعة انواع من الدعاء كالذكر لكن يجب تقديم ما يتعلق بال
الدنيا لاخرة على ما يتعلق بالدنيا بحيث لا ينقص عن حروفها
اي الفاتحة وهو راجع للقرآن والذكر ولا يشترط ساوات
الآيات والانواع وحروفها مائة وستة وخمسون حرفا بقراءة
مالك بالالف كما قاله والحرف المشدد منه البدل كالحرف المشدد
منها والحرفين من البدل كالحرف المشدد منها لا عكسه ولو قد

على بعض الفاتحة فقط كره وكذا على بعض القرآن قال شيخنا
بخلاف بعض الذكر في كل عليه بالوقوف خلافا للشيخ عميرة
ق واقف قد مر الفاتحة للوسط المعتدل في طئه ويندب ان
يقف بعدها ايضا للسورة الركوع وهو لغة مطلقا الاخنا قوله
لنايم خرج به القاعد فاقول كونه ان ينحني بحيث تحاذي جبهته
ما امام ركبة واحمله ان تحاذي موضع جود **ق** معتدل معتدل
خلقته اي بالفعل وغيره يعتبر به لو اراد الحاجة اليه مع لفظ
قد مر **ق** فاقول بطرفه اي ان عجز عن الاخنا مطلقا قوله
ونصب سابقه الاولى ونصب مركبة اللازم له نصب سابقه
ق وهو يكون بعد حركة الاولى ساكن بين حركتين **ق** ويجعلها
هيئة الى آخره وقدم ترجيحها الرفع لو اسقطه كان صوتا
مستقيما لانه ليس من الاعتدال **قوله** والاعتدال وهو لغة
المساواة **قوله** قائما لو اسقطه كان صوتا لانه لا يصح مع ما بعده
فتأمل **قوله** وقعود عاجز كان لو اسقطه لفظ عاجز كان مستقيما
اذا اعتدال القادر في النفل اذ اصلي قاعدا او مضطجعا كذلك **ق**

والسجود وهو لغة الانخفاض وتوضع ويخوه مرتين وكرر
دون غيره لانه محل التوضع بوضع اشرف الاعضاء على مواضع الا
قدام ولانه محل اجابة الدعاء وغير ذلك مباشرة فلا يصح مع حائل
غير عذر ولا يحل متصل به تحريكه بحركته في قيام او قعود ولا
على حذيه مطلقا من ارض او غيرهما ومنه قطع او تبين او نحو
بحيث ينال الح تفسير الطمانينة بذلك لا يستقيم لانه من التحامل ^{المذكور}
بعده فتأمل وخرج بالجبهة بقية الاعضاء فلا يجب التحامل فيها
على المعتدلات لا كشفها اتفاقا بل يكره كشف الركبتين للذكر تنبيه
الجبهة من شعر الراس الى شعر الحاجبين عرضا وما بين الصدين
طولا **واقوله** يكون بعد حركة اعضاء هذا تفسير الطمانينة
وليس هو عين الجلوس وانما هو القعود **واقوله** التنبيه للحج
فلا يجوز اسقاط حرف منه ولا ابدال كلمة بغيرها ويجب ترتيبه
فان لم يرتبه لم يعتد به ان اختلف المعنى ويجب موالاته فان اخله غيره
لم يعتد به نعم زيادة حرف في لفظ الالام وزيادة المباركات
والصلوات والطيبات بعد التحيات لا تنص زيادة بالنداء قبل

ايها لا اله الا الله في عليك ولا وحده لا شريك له بعد شهادة الله
والنجات جمع تحية وهي التي يجيب به من قول او فعل وجمعت اشارة الى
اختصاص الله تعالى بجميعها **قوله** واسهل جمع الواو مع اشهد من
الاكمل نكفي احدها **قوله** رسول الله لفظ الله من الاكمل نكفي رسوله
ولا ينضرا سقاط شدة الاختلاف شدة ان لا اله وسكت عن اكل
الشهد لانه معروف وقد ذكر في بعض النسخ **قوله** اللهم صل على محمد
او صلى الله على محمد والصلاة على محمد ويجوزها ابدال محمد بالنبي والرسول
لا يغيرها واكملها اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد **قوله** واقوله السلام عليكم
او عليكم السلام ولا يجوز اسقاط حرف من هذا ولا ابدال حرف بغيره ولا
وجود لفظ بين الكلمتين الا نحو التام نعد ان قال السلم السنين او فتحها
وقصد به السلام كفي **قوله** يميناً وشمالاً اي يميناً في المرة الاولى وشمالاً في الثا^{نية}
ستد يا في كل منهما القبلة وبينهما مع انتهاء الالتفات ولو سلم الثانية
مستقداً سلم الاولى لم يكف ويعد الاولى جواباً والثانية ندباً
قوله وهذا الوجه اي عدم وجوب التثنية الخروج هو الاصح وهو المعتمد

فتكون

فتكون مندوبة وقصد الخروج من صلاة غير الذي هو فيها ^{بطلت}
ان كان عامداً **قوله** ترتيب الادكان فلو قدم ركناً على محله وجب
اعادته فيه ان لم يبلغ مثله والاقامة مقامه وتدارك الباقي من الصلاة ولا
يبطل الصلاة الا ان قدم ركناً فخطأ على غيره عامداً **قوله** يستثنى منه
الوجه سقوط هذا الاستثناء لان ما ذكره المص مثل عليه صريحاً او
ضمناً فلو قال الممثل على كذا كان حناً فاسأل **قوله** الاذان ويقال له الاذان
والتأذين وهو افضل من الاقامة ولو مع الامامة والفاطمة الخ فهو
خمسة عشرة كلمة ويندب فيه الترجيع وهو ذكر الشهادتين سوا قبل
ذكرهما جهر افهوه تسعة عشر كلمة **قوله** والاقامة وهي لغة الاعلام
قوله للمكتوبة اي من الخمس فمما احتج للصلاة على الواجب وفي هذا انما
الى الخمس حصانين هذا الامة فليراجع والفاظها احدي عشرة كلمة
وكلماتها فردى الالفاظ الاقامة والفظ التكبير ولها واخرها **قوله** لو اما
غيرها اي من كل نقل فمع جماعة وان نذر النذر المذكور يدان عن
الاقامة على المسهور **قوله** شرط المؤذن والقيم الاسلام واليمين
وخط المؤذن المذكور يميناً وشرطهما الوقت ولو في الواقع وتبينهما

وسوالهما يجب ينسب كلما تمها الى بعض دكرها من جنب ومحدث
ولافاته اسد **قوله** سنين اي بحسب الجنس والمراد بها الابحاض
التي يجبر تركها او ترك شيء منها او تغيير كلمة منها باخرى بالسجود **قوله**
التشهد الاول بالمعنى السائل للصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والمطلوب
فيها ما يجب في الاخر وقعودها تابع لهما فهو اربعة ابعاض ولا يندب
فيه الصلاة على الال ولا يطلب سجود لفعلها ولا لتركها **قوله** والقعود
ان اراد به ما قيل الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والله وصحبه
وقياماتها التابعة لها فهو اربعة عشر مضادا لافها اثنان وبقى
من الابحاض الصلاة على الال في التشهد الاخر وقعودها فحملتها عشر
بعضا ويتصور السجود لترك هذا الاخير بترك امامه له فتأمل **قوله**
وهولعة الدعاء الى الخير قبل طلقا **قوله** ذكر مخصوص اي في محل مخصوص كما
عرفت **قوله** وهو اي القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وخروج
الوارد عن ابن عمر رضي الله عنهما وهو مذكور في الطولات **قوله** الهدى و
يندب كونه بلفظ الجمع للإمام **قوله** الى اخوه وهو قولني فبين قوليت
وبارك لي فيما اعطيت وقني شر ما خصيت فانك بعضي ولا يقضى
وانه لا يزل من واليت ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت

والظرفية

والظرفية فيه بمعنى المعية ولو ابدلها بها سجد للسهو وهكذا
بقية الفاظه كما تقدم ودين رفع يدين كفيه فيما فيه تحصيل **قوله**
فيما فيه رفع وكذا سائر الادعية ويندب القنوت في بقية الصلاة
الحسن ويجوز في غيرها للنازلة **قوله** لا تنسين كلمات القنوت
السابقة اي اذ الم بشرع فيها والاعتين ويندب السجود لترك شيء
منها كما تقدم **قوله** فلو قنت بآية الخ لو قال فلو اتي بما تضمن تناوذا
نحو اللهم اغفر لي يا غفور كان اول فتأمل **قوله** تتضمن دعائي ونبأ
والافلا تكفي **قوله** وهيئتها اي سننها غير الابحاض فلا يجبر ترك شيء
بالسجود كما اشار اليه **قوله** رفع اليدين مع ابتداء التكبير ويندب انهماؤها
معها ايضا **قوله** حذ ومنكبيه اي يقابلها بحيث تحاذي اطراف اصابعه
اعلى اذنيه وابهامها شحبتها **قوله** وعند الركوع عند ابتداء اي عند
التكبير بعد الرفع ايضا ولو شق عليه الرفع اتي بقدره ويندب الرفع
عقب التشهد الاول ايضا **قوله** ووضع اليدين الخ والافضل ان يقبض بها
بفضل اليسار وبعض ساعدها ورغها وفي ذلك اشارة الى حفظها
في القلب **قوله** المصلي اي لغير صلاة الجنازة ولو على القبر وغيره يسوق

لم يطق ادراك الفاتحة **قوله** عقب التحريم اي بعده وقبل التعوذ
والقراءة لانه يفوت بها **قوله** وجهت وجهي الى اقبلت بزاوي وظلوا
الشيء على غير مثال سبق **قوله** الى اخره اي والارض حنيفا سلا وما انا
من المشركين ان صلاتي الاله رجوع السموات لا شفاعنا بجميعها بخلاف
الارض لان النفع بالطهارة العليا منها وحنيفا ما يلا الى الدين الحق
والسك العبادرة وعطفه على الصلاة عام والمحيات والامات الاحياء
والاماتة ولا يقصد بقوله وانا اول المسلمين حقيقة ذلك لانه كفر وله
ابدال اول **قوله** والراد ان يقول الخ لان التوجه في الاصل الاقبال
على الشيء ويشمل التوجه الى القبلة بل هو اظهر منها **قوله** او غيرها ومنه
سبحان الله الخ اللهم تقني من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس
اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد **قوله** بعد التوجه اي ان اتى به وسورها
ولو في جهرية وسعود في كل ركعة واعوذ اعظم والسيطان من شطن
يعني بعدا ومن شاط عن احتوق والرجيم يعني المرحوم باللعنة او
الواجم بالسوسة **قوله** والجهر وهو ان يقرأ الى اع نفسه بحيث يسمع
من يقرئه في موضعه وهو الليل ووقت الصبح مطلقا ولو في نهارية

مقصده

مقصده والنهار فيما ذكره الشارح ومنه صلاة الاستسقاء
يندب للمأموم الاسرار مطلقا وللرأة والخنثى حيث يسمع اجنبي
ويندب المتوسط في نوافل الليل ويحرم الجهر عند من ينادي به وعند
شخصا الكراهة فيه **قوله** اي بالمد وتخفيف اليم مع الامالة وعزها
وبالقصر كذلك ويجوز تشديد اليم مع المد **قوله** عقب الفاتحة اي بعد
لطيفة **قوله** ويجهر به اي كل من الامام والمأموم **قوله** وقراءة السورة
وهي المقطعة من القرآن اقلها ثلاث آيات والمواد اعلم من ذلك والسورة
الكاملة افضل من بعض سورة لا يندب عليها والا فهو افضل وسين
كون القراءة على ترتيب المصحف وتواليه وسين المنفرد وامام قوم
محصورين طوال المفضل واوله من الحجرات لكثرة فضول سورة في
الصبح وقرب منها في الظهر واواسطه في العصر والعشاء وقصاره في
المغرب ويندب تطويل قراءة الاولى على الثانية وفي النفل بقراءة السورة
في كل ركعة مالم يشهد **قوله** الامام وينفرد وكذا المأموم لم يسمع قواه آما
ولا يسمع له قراءة آية سجدة خلف الامام قاله ابن حجر وخالفه شخصنا
الولي ولا يسمع لمصلي قراءة آية سجدة بفصل السجود تكرر في غير وقت

المكراهة وتحرم فيها متى سجد بطلت صلوة نغم يستثنى صلح
يوم الجمعة بالنسبة لآل عند شيخنا الرمي ومطلق انه سجدة عند
شيخنا الزاوي **قوله** بعد الفاتحة اي وبعد سكتة تسع الفاتحة
للايوم وسن سكتة بعد السورة وقبل الركوع فلهذه ثلاث سكتات
وذكر السكتة بين التحريم والقراءة واعترض بان فيها الافتتاح
والنقود لكن قال شيخنا يذب هذا ثلاث سكتات ايضا بعد التحريم وبعد
الافتتاح وبعد النقود فالسكتات ست **قوله** لم تحسب ويعيدها بعد
ان اراد **قوله** عند الخفض الخ قبل السارح الخفض بالركوع ولو اطلقه او
عممه للسجود كان صوابا **قوله** اي رفع الصلب الاولى رفع الرأس الا
ان يقال هو لازم له **قوله** من الركوع صوابه من السجود لكن الرفع من
الركوع فيه التميع الاتي فليس هو سراد المص وكان الوجه ان يجعل
الخفض شاملا للسجود ايضا لئتم بذلك التكبيرات الخمس في كل ركعة كما
مرفقا مل **قوله** المصلي صرح بالمصلي هنا وحذفه من الاول على عكس
الفاعلة ان الحذف من الثاني لولالة الاول لا يهام للاضافة هنا
فما مل **قوله** ربنا ولك الحمد اي ولك الحمد والحمد لله اولها الحمد **قوله** تنصب

قائما وحسب قاعدا **قوله** ربي الاعلى وحض الاعلى بالسجود لرفع اليهام
البعد **قوله** والاحمل الخبر هو خاص بالنفرد وامام المحصورين وهو الزيادة
على الثلاثة المذكورة الى احد عشر واللهم لك ركعت الخ وسجد وحي الخ
قوله ويقبض اليد اليمنى اي بعد وضعها على الفخذ **قوله** انما يها رقا
مقتصد مع سلاستها قليلا وخضة المسححة بكسر الباء اتصالها بالقلب
ليجمع في التوحيد بين لسانه وقلبه وجوارحه بخلاف الوسطى فان
عروقها متصلة بالذکر ولذا لك تحصل اللفظ عند الاشارة بها **قوله**
والسأهي اي من طلب سجود السهو ولم يقصد تركه فان تركه قصد
فعله بعد تركه عادلا لافتراس وعكسه **قوله** في امور يخالف المواة
فيها الرجل في الصلاة اي من حيث الهيئة والصفة **قوله** المرأة سوا
الحرة والرفيقة **قوله** في السجود والركوع متعلق بالفعلين قبله ولو عمم كان
اولى **قوله** لما به شيء كخطا ايام وتنبه غافل وانتظار طال فتحو ذلك **قوله**
فتلصق بطنها اي ذكر امر نصيبها بحجبها وحق السارح ذكر هذا **قوله** او
اطلق لم يتطبل هو خلاف الواجب في الذهب وكفى قصد الذكر في اول تكبيرة
من الصلاة عند الشيخ الخطيب ويشترط ذلك في كل تكبيرة عند الشيخ الرمي
قوله يضرب ظهر اليمن على اليسار بطنها او ظهرها وعكس ذلك كذلك
وهذا في بعض الشيخ وكذا يضرب ظهرها على ظهر الاخرى **قوله**
فلوضرت بطنها بطن يقصد اللعب الخ فلولم يقصد اللعب لم يتطبل صلاتها
وبحري ذلك في بقية الكيفيات ولعل تخصيصه بهذه لانه شأنها ووصف
الرجل وسجدة المرأة كعكسه وان كره من حيث المخالفة واسار بقوله ولو
قليلا الى ان الفعل القليل اذا قارنه ساقضه ويحرم التصفيق خارج الصلاة

بقصد اللعب خلا ما لا ينحصر في الصم وغيره مما هو منه
 التصديق للذكر نعم لو انكشف بعض بنية كراسه بعد احراره لم يتطل صلاة
 للشك في بطلانها **قوله** وجميع بدن الحرة الخ مستدر كحما **قوله** والامة كالرجل
 فهذا مستثنى من الاطلاق السابق **فصل** في عدد بطلات الصلاة فرضا
 ونفلا ومثلها نحو سجدة التلاوة ولو سبكت عن لفظ عدد لكان اولى وذكر
 العشرة او الاحد عشر كما في بعض النسخ تفريغ كما يعلم مما يأتي **قوله** الكلام
 العمد ولو كثر في فهم او حرفين تواليا مطلقا وقد العمد يحتاج اليه في التلخيص
 وهو ست كلمات عرفية فاقبل اما الكثير فتبطل بغيره وسهوه **قوله** الصالح
 لخطاب الاميين اي الذي شأنه ان يقع بين الاميين في مجادتهم و
 منه التورية وغيرها والاحاديث ولو قد سبه وخطاب غير الله ورسوله
 ولو غير عاقل كالقرو ومنه القرآن اذا قاربه صارف عنه ولم يقصد القرآن
 ولو بع غيره كالفتح على الامام والذكر والوعا كالقرآن في ذلك كالتبليغ
 ولو اسقط لفظ الصالح لكان صوابا نعم جوابه صلى الله عليه وسلم
 ولو بعد موته من دعاه واحب ولا يتطل به وجواب غيره من الانبياء
 واجب وتطل به وجواب الوالدين في الفرض ممنوع وفي النقل جائز ان
 شق عنه وهو يتطل به ايضا ولا يتطل بالتلفظ بالعق قال شيخ الاسلام
 ولا بالنذر والوقف ونحوها وخالفه شيخنا **قوله** والعمل الكثير
 ولو باعضا كان حرك راسه ويديه معا ويجب ذهاب اليد وعودها
 مرة واحدة ما لم تكن بينهما وكذا رفع الرجل سوا عادت لموضعها او لا
 والوسيلة الفاحشة كالتلخيص المذكور **قوله** او سهوا او جهلا **قوله**
 لتوالي قيل يخرج به خطوات بيتها سكون فلا تضر وان طالت وكثر

خذا والخطوة بفتح اوله رفع القدم وضربها ما بين القدمين نعم حوا
 الانبياء بالفعل بحري فيه ما سرف القول **قوله** اما العمل القليل ومنه تحريك
 اللسان والشفقتين والذكر والامنين نحو الاصابع ولو في سجدة **قوله** فلا
 يتطل الصلاة به ولو عمدا الا فيما قصد به اللعب كما سرف **قوله** والحديث عمدا
 او سهوا او اكرها ومنه النوم غير ممكن **قوله** وحدوث الحاجة لا حاجة
 الى لفظ الحروف الا لاجل مراعاة لفظ السطون **قوله** يا سبه وكرا طبة
 القاها بما وقعت عليه من غير قصد عليه او حمل له نعم يحرم القاؤها
 في المسجد ان اتسع الوقت وحصل تجسدها **قوله** فنقص ثوبه اي بلا
 حمل والثاوه بها كرك **قوله** وانكشف في العورة اي انكشف جزء مما يجب
 ستره لمحتها **قوله** كسفه ربح وعثر الربح ولو ادسا سئل **قوله** وتغير
 السبه ولو الى صلاة اخرى **قوله** واستند بالقبلة اي الخروج عن محاذ انش
 عنها ولو عند وسيرة **قوله** والاكل والشرب يعني الماكول والمشروب كما
 اشار اليه واما المضع فهو من الافعال المذكورة انفا فتبطل بكثيره
 مطلقا كما سرف **قوله** في هذه الصورة اي صورة الماكول والمشروب القليل
 جاهلا او ناسيا فلا يتطل صلاته والضابط ان يقال تبطل بالمفطر
 او بالكثير عرفا مطلقا وفاق الصور في هذا لعدم هيشة ذكره فيه
قوله بالضحك اي تبطل به ان ظهر منه حرفان او حرف غمير ومثله النكا
 ولو من خشية الله والانبين الامريض بقدر عليه دفعه والضحك كذلك
 نعم اعذر في سيره عرفا للقلية وتعدروا واجب كاقا حة وان كثر
 هو او حروفه كاستدوب مطلقا وهذا من افراد الكلام السابق او لا
قوله يقول او فعل او عزم **فصل** في اشياء قد علم اكثرها مما تقدم **قوله**

المفروضة اي بحسب الاصل **قوله** اربع وثلاثون سجدة لان في كل ركعة
سجدتين وجميع ما ذكره المص منزل على كون الركعات سبعة عشر منه علم
ما في يوم الجمعة او للمساقر فتأمل **قوله** واربع وستون تكبيرة منها خمسة
في كل ركعة في هوي الركوع وهوي السجودين والرفع منها في خمسة و
ثمانون وخمسة الاحرام واربعه عند القيام من الشهد الاول فجملة ما في
الصلح احدي عشر تكبيرة وما في المغرب سبع عشرة تكبيرة وما في كل
رباعية اثنان وعشرون تكبيرة **قوله** وتسع تسليمات واحدي الثمانية
واثنان في كل من الادوية الباقية **قوله** وعشر تسليمات في كل من الخمس
تسليمات **قوله** ومائة وثلاث وخمسون تسبيحة لان في كل من الركوع والسجدة
ثلاث تسبيحات ففي الركعة تسع وفي الصلح ثمانية عشرة وفي المغرب
سبع وعشرون وفي كل رباعية ست وثلاثون **قوله** وجملة الاركان في
الصلاة اي المفروضة من الخمس على انها سبعة عشر مائة وستة وعشرين
ركنا يجعل السجود ركنين على خلاف ما تقدم وباسقاط ركن الترتيب
وكان القياس على ما من كونه لا يقتصر في الرباعيات على واحدة منها ان
بعد ما عايننا واربعه وثلاثين ركنا او مائتين وستة وثلاثين
ركنا بعد الترتيب لان في كل ركعة اثني عشر ركنا القيام وفيه الفاحة
والركوع والاعتدال والسجود الاول والجلوس بعده والسجود الثاني
والطائفة في الخمسة وفي كل تشهد اربعة اركان الشهد والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الاول والجلوس لها وفي كل صلاة
ثلاثة السنية وتكبيرة الاحرام والترتيب وعلى هذا ففي الصلح احد

وثلاثون

وثلاثون ركنا ونزاد عليها في المغرب اثنا عشر ركنا للركعة الثالثة
ونزاد عليها اثنا عشر ركنا في كل رباعية للركعة الرابعة بقوله في الصلح
ثلاثون وفي المغرب اثنان واربعون ركنا وفي الرباعية اربع وخمسون
سبني على اسقاط الترتيب والاقتصار على واحدة من الرباعيات فتأمل
فقول الشارح ان ما ذكره المص غني عن الشرح لا يخلو من شأه والله اعلم
قوله المشقة تلحقه بحيث تذهب خشوعه او كماله **قوله** مضطجعا او على
جنبه الامين افضل ويجب جلوسه للسجود ان لم يسبق عليه **قوله**
يوضع شئ تحت راسه فان عجز عنه وجب استقباله باخصيه **قوله**
ويوي الخ قد تقدم **قوله** والمصلي قاعدا لا قضا عليه ولا ينقص حركه
لانه معذور وكذا ابن صلي مضطجعا او مستلقيا كذلك **قوله** فله نصف
اجرا القايمة الخ قال شيخنا هو فممن ساءت صفات صلاته بان لم يزد
بخو خشوع وتدريب قراءة وذكر واعتد شحنا ان من عشرة ركعات من قام
افضل من عشر من ركعتين يعود **مفضل** في بيان ما يطلب حتى تترك
شئنا من الصلاة فخلا او قولا ويجوز عن هذا الفضل بسجود السهو
كما ياتي والمتروك اي ما يقع تركه من المصلي عمدا او سهوا **قوله** لو سئ
والمراد بها ما يجبر بسجود السهو **قوله** لا ينوب عنه اي لا يكفي عنه
بسجود السهو كما سئ ذكره وقد يطلب بسجود السهو مع تزاركه **قوله**
اتي به فوراً وجواب ان لم يكن فعل سئله والاقاموا لمفعول بقاءه ولما
ما بينهما واستدرك ما بقي من صلاة **قوله** بل ان ذكره الخ المراد من ذكر
العلم بتركه وخرج به السئله بان كان قبل سلامه تارة ثم قال
علمه او بعد سلامه لم يؤثر ولا إعادة عليه والشرط كالركن في ذلك

قوله والزمان قريب أي لم يطل عرفا والاستانف **قوله** وسجد السهو أي
 مما يبطل عمد والافلا **قوله** في الصلاة صوابه من الصلاة يخرج ترك سجود الافلا
 لأنه لا يسجد له **قوله** بفعل مني عنه مما يبطل عمره فقط أو نقل مطلوب فولي
 إلى غير محله كالفاحشة في الركوع **قوله** والسنة إذا تركها أي عمدا أو سهوا
 بعد اعتداله أو بعد وصوله إلى المحل تحري فيه القراءة أن صار إلى القيام
 أقرب منه إلى أقل الركوع ولو ذكر السارح هذه لكان أولى لعلم ما ذكره منها
 بالاول واستغنى عن ذكره **قوله** فأن عاد إليه الخ
 هذا في غير المأموم أما هو فيجب عليه العود إلى الإمام في السهو ويترتب له
 العود في العمد كما لم يقدرا **قوله** أو جاهلا أي بجرم العود **قوله**
 عند تذكره أو عند علمه **قوله** في صورة الخ فيه إيهام أن في المسئلة صورة
 غير ما ذكره وليس كذلك فتأمل قال شيخنا الرمي والمصلي قاعدا إذا سرح
 في القراءة قبل التشهد لم يعد إليه فإن عاد إليه عامدا عالما بطلت الصلاة
 والافلا وسجد السهو فراجع **قوله** الأعضاء السنة فقدم فيها عروق
 واقتصاره على هذه لما قيل إنها التي في كلام السافعي والأصحاب **قوله**
 ولا يسجد السهو عنها فإن سجد عامدا عالما بطلت صلاته والافلا
 لكن حصل بهذا السجود خلل فيسجد له سجودا آخر لأن سجود السهو
 يجبر ما يقع في الصلاة قبله فيه ونعده ولا يجبر نفسه فتأمل **قوله**
 وسجد للسهو أن احتمل ما أتى به الزيادة والأكان شك في الثالثة
 في الواقع أنها ثالثة فإني بركة وعلم عقب تمامها إنها رابعة فلا
 يسجد للسهو لأن هذه الركعة يجب الإتيان بها لكل حال **قوله** ولو بلغ
 الخ مرجوح والمعمد أنه يرجع إلى قول عدد التواتر كأنه يفيد اليقين

قال

قال شيخنا وفعلهم كقولهم كجع يوم الجمعة **قوله** وسجود السهو سنة
 وهو سجدتان فقط وإن كثرت سببه ولا بد له من سنة من الإمام والمفرد
 فإن سجد بلا سنة بطلت صلاته وأما المأموم فلا يحتاج إلى أنه لأنه
 تابع للإمامة **قوله** ومحلله قبل السلام أي وبعد تمام التشهد والصلاة
 على النبي صلى الله عليه وسلم الواجبين فإن سجد قبل تمامها بطلت صلاته
 ولو ما توما فيجب عليه التخلف عن الإمامة منه لا تمامها ثم يسجد
 بعد سلام الإمامة وجوبا لاستقراره عليه بفعل الإمام مع تخلفه عنه
 في محله وليس لنا صورة يجب فيها سجود السهو الأربعة على المعتمد
قوله وحينئذ فله السجود بقصد العود إلى الصلاة ويستبين بذلك أنه
 لم يخرج من الصلاة فلو شك في ترك ركن حج وجب تداركه قبل سجوده
 فإن لم يفعل بطلت صلاته بسلامه أو بسجوده **مصل** في الأوقات
 التي تكره الصلاة فيها أي وتطل سوا قلنا إنها كراهة تحريم على المعتمد
 أو كراهة تنزيه على بقائه **قوله** يخرجها هو المعتمد كما علم **قوله** وحسنة أو قبا
 هو أقدم من غيره لها ثلاثة يجعل ما بعد العصر إلى الغروب وقتا
 واحدا وما بعد الصبح إلى الارتفاع كذلك ما تعرفه **قوله** لأصلي فيها
 أي صلاة غير صاحتها كالصبح وستها والعصر وستها **قوله**
 الأصلاة لها سبب أي ولم يخرجها أخيرا إلى ذلك الوقت والافلا
 ما لم يقلع عن التحري **قوله** ويقارن هو ناظر إلى السبب مع الوقت فإن
 نظر إلى السبب مع الصلاة فلا صور المقارنة وهذا هو الراجح **قوله**
 والاول من الخمسة الصلاة الخ لا يخفى أن الاول راجع الوقت ولا يصح
 بالصلاة عنه ولا الأخبار عنها بعد الصبح فكان الوجه أن يقول الاول

مذكور فيه الصلاة التي لا سبب لها بعد الصبح الخ لان الصلاة ليست
الحسنة وكذا يقال فيما يأتي فتأمل **قوله** بعد صلاة الصبح اي لمن صلاها
اذا مضت عن القضاء **قوله** عند طلوعها اي ابتداء جزئ فرضها **قوله**
فاذا طلعت حتى يتكامل لا يخفى ما في هذه العبارة من الحرارة فلو قال
وتستمر الكراهة حتى يتكامل لكان واضحاً فتأمل **قوله** قد ربح وهو سبعة
اذ ربح بذر أعلا الذي تقرباً وسؤالاً صلى الصبح في هذا الاصل اي اذا
استوت اي وقت استوائها وهو قصر ولو صادف الاحرام لم يصح
قوله من ذلك اي المذكور من الاوقات الثلاثة **قوله** وكذا احرم مكة لو اخرجها
عن الاوقات الخمسة لكان اولي فتأمل وخرج بحرم مكة حرم المدينة فقد
فهمنا كغيرها **قوله** بعد صلاة العصر بالوصف السابق **قوله** حتى تغرب اي يقرب
غروبها بوقت الاصفر وهذا الوقت يتعلق بالفعل **قوله** والخامس عند الغروب
وهو وقت الاضفر وهذا يتعلق بالزمان نعم يستثنى من هذا صلاة الخنافة
لان المقصود منها كثر الجماعة وان كان الاول فقد عدا على صلاة العصر وكذا على
صلاة الجمعة **فصل** في احكام صلاة الجماعة واولها امام وما سواه
اول فعلها كان في المرونة الشريفة **قوله** للرجال صريح هذا انها لا تنس
للنساء وليس كذلك فلو اسقطه هنا وقيد به عنده القول بفرض الكفاية
لكان انسب لصواب **قوله** انها فرض كفاية هو المعنى لكن للرجال البالغين
العقل الاحرار المقدمين المستورين غير الاجراء وغير المعذورين وتنس لغير
عدهم من الامتلاء وقضائها بحيث تظهر السعار في القوة والبلد لاهلها
والطائفة منهم يقين الجماعة سواء كانوا في المساجد او غيرها **قوله**
غير الجمعة لا يخفى ان هذا القيد وهو المذكور بعده غير مستقيم لان الكلام

في ادراك

في ادراك الجماعة وان لم يدرك لم يجز فتأمل **قوله** ما لم يسلم الامام اي ما لم
يسرع في السلام ولا يعتقد شيئاً من احوام خلفه حج وهذا ما اعتد شئنا
الربح خلافاً لابن حجر لانه اعتبر بتمام السلام **قوله** ولا يحصل الخ هذا مقهور
المقيد السابق وقد علمت عدم صحته **قوله** ويجب على المأموم الخ اي في
صلاة تتوقف صحتها على جماعة الجمعة والمعاودة وفي غيرها ان اراد
المداينة لانه لا تتوقف صلاته عليها فان لم يؤها يقينا وتابع ولو فعل
بعد انتظار كثير فباطلت صلاته واذ انوى المأموم الانتماء في اتصاله
صح مع الكراهة ولا تحصل له فضيلة الجماعة ويجب عليه ان يسبق الامام فيما
هو فيه وان خالف فظهر صلاة نفسه او كان في ركعتين قصير ويعتبر له تطويله
ويحسب له ما فعله قبل الاقتراف فيما ذكره ففعله مع الامام نعم ان نوى القوة
وهو في السجود الاخير بعد طمأنينته بامام قائم مثلاً لم تجز له متابعتها
بل يجب عليه انتظاره فيه فان رفع راسه منه بطلت صلاته ان لم يسبق
مغارقته وسأله المأموم الاقتراف في جلوس الشاهد الاخير **قوله** والاقتراف
او الجماعة وان صليت سنة الجماعة للمأموم ايضا وتعين بالقراءة لانها
عرفت سنة كنية الحب الحديث المطلق **قوله** ولا يجب تعينه اي باسمه مثلاً
قوله بالحي اضر اي في الواقع لان ملاحظة حضوره من الاشارة الالية **قوله**
كقوله الخ اي ملاحظة معنى هذا القول بقلبه وان لم يتلفظه وسنه من
في المحراب او ملاحظة شخصه **قوله** في غير الجمعة اما الجمعة فتجب عليه
نية الامامة فيها وان لم يكن اماماً حال ذكرها نظراً لما يؤيد اليه حاله
والمدارة ونحوها كاجتماعه **قوله** بل هي بحسب لاجل حصول فضائها اي
يستحب للامام نية الامامة في ابتداء صلاته وان لم يكن خلفه احد حيث رجا

من يقدر به والافلا تسحب ولا تضر ولو نواها في التناصلا له حصلت له
الفضيلة من حين نيته ولا تنعطف على ما قبلها بخلاف الصوم لعدم تجزئه وقد
علم انه لا يجب على الامام تعيين المامومين بل لا يطلب منه ذلك فان عنهم اخطا
لم يضر الا في صلاة شرطها الجماعة ولم يشر اليهم كما مر **قوله** لفضلاته فرادى
وان حصلت الفضيلة لم يخلقه خلافا للقاضي **قوله** ويجوز اي يصح وان كان الافضل
خلافه **قوله** بالمرأهقاي الصبي المميز واصله من قارب سن الاحتلام **قوله** اما
الصبي لا حاجة لذكره لانه لا يصح صلاته **قوله** ولا يصح قدوة رجل الخ اي لا يصح
اي يكون الامام دون الماموم يقينا او احتمالا ولذلك لا تصح القدوة من تلونه
الاعادة كالتيهم محل يغلب فيه وجود الما ولا يتحيرة لانه يلزمها الاعادة
عند الشك من وان كان المعتد والمذهب عدم لزومها **قوله** قاري هو عطف على رجل
فهو مجور باضافة لفظ قدوة اليه فلو قدرها السادح لسلم من تغيير
اعراب المتن وكان احضر ما قدره بعده فتأمل **قوله** بما ي نسبة الى الام
فكانه على حاله ولادة امه له **قوله** وهو صواب في اصطلاح الفقهاء من محل
بحرف اما باسقاطه او بابداله بغيره وسنة ارتكبه في غير محله والتع
يبدل بلا ادغام وسنة ابدال الحاء بالها وذا الذي المعجمة بالهمزة او تزي
وضاد الضالين بالظا المثالة ونحو ذلك وشذ لك الحن بغير المعنى كانت
بضم او كسرة فان لم يغير لم يضر مطلقا وان حرم على العاقل **قوله** الله شذ
هو من عطف الخاص دفعا لتوهم ارادة الحرف المستقر منه تخفيف ابال
فان حقه واعتقد حناه كقولنا ج اسم لصو الشمس **قوله** من الفاتحة
هو قيد للمراد من الاي هنا وخرج به عن افا حقة فلا يضر ذلك منه مطلقا
وان حرم كما مر نعم ان غير المعنى كان عامدا لما قادرا على الصواب بطلت صلاة

وينبغي

وينبغي لغير القادر تركه اما الاخلال في التشهد فلا يجوز باسقاط حرف او تشديده
الاشارة محمد رسول الله ولا يجوز ابدال حرف باخر ويجب بالالة بما في القاء
ويجب ترتيبه نعم بعد غير المرتب ان لم يخل بالمعنى وسئل الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم بعده **قوله** ثم اشار الى ذكر ما يؤخذ منه بعض شروط القدوة لانها
سعة عدم تقدمه في المكان وعلمه بانقطاع الالة وجمعها في مكان وسنة الجماعة
واتفاق نظم الصلاة وعدم المخالفة والتبعية تقدم منها الرابع والبقية تؤخذ
من كلامه هنا اما صريحا او ضمنا فتأمل **قوله** واي يوضع على الماموم في المسجد
الخالص ولو بالاجتهاد بصلاة الامام اي بانعزاله بان لا يسبقه ولا يتاخر
عنه بركنين فكلين غير مخالف له في سنن تحس المخالفة فيها افلا او
تركانا وبالاقتداء به في صلاة موافقه في النظم فلا تصح صلاة كسوف
خلف حنازة وعكسه ولاها خلف غيرها وعكسه **قوله** فله اي المسجد
وان اتسع وبعدت المسافة مالم محل بينهما ما يمنع الاستطراف عادة كروا السلم
الركعة لمن يصلي عليها او ما يمنع المروء كالحد وان لم يمنع الروية كشك فيه
ولا يضر الباب المردود او القلق مالم يسير **قوله** وهو عام بصلاة اي بانقطاع
ولو يبلغ عدل روايه او صبي مامون او يهرأيه من غيره له **قوله** اجزاة اي كفاه
هذا تفسير اصولي لان الكفاية والاخر بمعنى واحد والمراد هنا صحة الاقتداء
وحصول فضل الجماعة **قوله** ما لم تقدم عليه اي حال تقدم الماموم بجميع
ما اعتمد عليه على جزم اعتمد الامام عليه يقينا فلا يضر الشك فيغير
في الاول عقبة او جميع قدوة واصابعه وفي الجالس اليته وفي الساجد
ركبته او جهته وفي المصطبح جنبه وفي المستلقي جميع ظهره وفي الماعلم
ان تقيد السارح بالعقب لا وجه له **قوله** في جهته هذا هو المراد

بالمسجد المذكور المسجد الحرام وليس كذلك ويمكن ان يراد بالحججه ما لو كان
 ظهر المأموم الى وجه الامام حقيقة او تقديره فانه لا يصح في المسجد الحرام
 وغيره ما داخل الكعبة وخارجها **قوله** لم تنفقد اي في الابد او بطلان الانشا
قوله ولا تضرساواته تكن تفوته فضيلة الجماعة كما اشار اليه ومثله كلامه
 فيه من اقوال الصلاة وافعالها ما طلب عدم مقارنته فيه وهي الفاتحة في
 الاولين والسلام وجميع الافعال الا في القيام والتشهد ويستترط تأخير
 جميع تكبيرة المأموم عن جميع تكبيرة الامام **قوله** قليلا بحيث لا يزيد على ثلاثة
 اذرع والافاتته فضيلة الجماعة **قوله** حتى لا يجوز الخ هو غاية النفي لا
 للنفي فتأمل **قوله** وان صلى الامام في المسجد الخ لو جعل ضمير صلى عائدا الى المأموم
 كما هو ظاهر كلام المص لمكان احصر للاستغناء بالضمير عن الظاهر وعكس
 ما ذكره مثله بان صلى المأموم في المسجد والامام خارجه ولو جعل ضمير صلى عائدا
 الى احدهما لسئل الصورتين وسلم من سكوته عن صورة العكس فتأمل **قوله**
 منه اي الامام لو جعل ضميره عائدا الى المسجد لمكان اول قوله وكان يستغني
 عما ذكره بعده بقوله وتعتبر المسافة الخ فتأمل **قوله** ولا حائل مما مر ويضرب
 الباب المردود ويستترط هنا ان يكون لوار المأموم الوصول الى الامام لا
 يستدبر القبلة فتأمل **قوله** وضاسوا المملوك والموات والموقوف كله او بعضه
 غير مسجد والبناء كذلك **قوله** ما بينهما ولا بين كل شخصين او صفين **قوله**
 على ثلاثمائة ذراع اي تقريبا فلا يضر زيادة ثلاثة اذرع فاقول والمواد
 بذياع الاذي **قوله** وان لا يكون بينهما حال مما مر ولا يضر هنا حيولة شارع
 ولو مطريقا ولا يضر وانما حوج الى سباحة اي عوم **قوله** في كيفية صلاة
 السفر من حيث الفرض والجمع فيه وما معها **قوله** ويجوز الفرض والتمام

افضل

افضل في غير ما في **قوله** نجس سرايط اي على ما ذكره وبقي منها ادولم السفر
 والتحيز عن ما بنا في الفرض وعلم المقصد والعلم بجواز الفرض **قوله** سفره اي الشخص
 عدل عن رجوع الضمير الى المسافر الذي هو صريح كلام المص لا اعتبار الجواز
 من ابتداءه **قوله** والمباح بالمعنى الشامل للمكروه كسفر التجارة في كافان الموت
 او سفره **قوله** اما سفر العصية الخ حوج به العصية في السفر فلا يمنع من الترخص
قوله ولا جمع زيادة لا بأس بها وليس الكلام فيها ولو سكت على فلا يترخص
 فيه لمكان اخصر واعلم **قوله** قد يذاي فيض الفرض لا الزيادة وبذلك علم
 ان اعتبار المسافة بوجهين وهما يومان معتدلان او ليلتان كذلك ايام
 وليلة يسير الابل الحاملة لا ينافي التحديد لانها يزيدان عليها فتأمل
 وعلم من ذلك انه لا بد من العلم بطوله فلا يترخص لها يمر لا يدرى كمر يسير ولا ي
 يتوجه فان لم يسلك طريقا وهو ركب القاسف ولا طالب ابق يرجع
 متى وجده نعم ان قصد كل منهما رحلتين وكان للها يمر غرض صحيح
 كزيارة مثلا فلهما الفرض وليس من الغرض الطحيج التنزه ولا روية البلاد
 نعم لو كان المقصد طريقان وسلك الطويل منهما للتنزه لا لمجرد الفرض
 فله الفرض **قوله** ولا يحسب مرة الرجوع فلا بد من كون المسافة ذهابا
 فقط فلو قصد كلا على مرحلة لم يحز له الفرض وان ناله شقة مرحلتين
قوله خطوته بضم الخا ما بين القدمين ونفخها نقل القدم **قوله** الها
 نسبة ابني هاشم لانها قدرت في ذنوبهم وخروج بها الاموية المنوبة لبني
 اسيد لتقديرها في ذنوبهم فانها يكون سبلا فقط **قوله** تقص فيه اي
 السفر ولو غير فاته فيه **قوله** ان يذوي الفرض يذويها **قوله** هل
 نواه وجب الاتمام ما لم يتدكر عن قرب كاصل النية **قوله** سباحا اي غير عصى

كما مر **قوله** فقد عاونا خيرا والتقديم افضل لنا في وقت الاولى فقط والا
فالتاخير افضل قاله شيخنا الواسطي **قوله** ثلاثة ونزاد عليها دوام السفر
الى عقد الثانية وان لا يدخل وقت الثانية قبل فراغها وتكون الاولى صحيحة
يقينا فيجمع فاقطع الطهورين عند لباس منهما ولو في اول الوقت ويجمع الميم
ولو لم يخل بخل فيه وجود الماء ولا تجمع المحبرة **قوله** لم يصح اي القصر وغيره
بعد فرائعه من الظهور فدان اراد الجمع **قوله** اول الصلاة الاولى هذا خلافا
الفاضل **قوله** في اثنا بها ولو مع السلام **قوله** افضل يصير عرفا بقدر رز من اذان
واقامة ووضوء ولو كبردا وتيمم وطلب خفيف على الوسط المعتدل في ذلك
وان لم يجز اليه وتضر الصلاة بينهما مطلقا بعد ائنه **قوله** رز من لو انزلت
فيه كانت اذ انكفي ادراك رز من سبع ركعة من وقت الاولى وهذا ما قاله
شيخ الاسلام والعقيد انه لا بد من ادراك رز من سبع جميعها مقصودا
انه اراد القصر وتامه ان اراد الاتمام وهذا هو الوجه الوجه اذ يلزم على
الاولى عدم وجود صلاة تنصف بالقضاء وان تكون الصلاة اذ المن احرم
بها والباقي من وقتها ما يسع ركعة فاشرو لم يقع منها ركعة في الوقت وليس
كذلك وليس ادراك الزمن كادراك الفعل فتأمل وفهم **قوله** ولا يجزئ جمع
التاخير الخ لكن يجب دوام السفر الى فراغها معا سوارت او كذا فان
اقام قبله صار التابعة قضا من غير انهم وفارق الكفا في جمع التقديم بدوام
السفر اي عقد الثانية من اعادة لعدم البطلان **قوله** اي التقديم دفع به ان
يراد الى اخر ما كن الحاضرة والمستوطن فتأمل **قوله** في وقت المطر مثله
الثلج والبرد ان ذابا وخرج بذلك الحول وغيره والمريض فلا يجوز الجمع
فيهما واجاز صاحب الروض وغيره الجمع بالمريض فقد عاونا خيرا قال

الاذري

71
الاذري وهو من المشافعي رضي الله عنه **قوله** ووجدت الشروط السابقة
اي في كلام السارح والمطر هنا مقام السفر هناك **قوله** ووجد المطر اي يقينا
او ظنا لا شك **قوله** عند السلام من الاولى اي واستمراره الى عقد الثانية كما مر
قوله سوا السمر هذه لك اي بعد عقد الثانية **قوله** وتختص الخ نعم لامام
المسجد ويجاوره ان يجمعوا يتبع الغريم ولم يصر في المسجد اذ وجد المطر
وهو فيه ان يجمع ولو منفرد انتهى **فصل** في بيان ما يعتد به في الجمعة وجوبا
او ندبا **قوله** وسرابط وجوب الجمعة اي وصحتها واعتقادها الاعتبار
الاستيطان ولو ابدل بالاقامة كان رتب بكلامه فتأمل **قوله** وهذه الخ
فذكرها تكرارا لما مر في وجوب الصلاة لكن فيه ايضا ح هذا ظاهر كلامه
وفيه نظر لان الجمعة لا تحت هذه الثلاثة كما هو ظاهر اي ليست هذه
الشروط سببا في وجوبها الا ان يراد من حيث اعتبار الشرطية بقطع النظر
عن الوجوب هنا فتأمل **قوله** والمحرمة اي الكاملة فلا تحت على من فيه رز
ولو كانتا وبعضا نعم تبين العتق كما يوضح الخنثى فيما ياتي **قوله** والجمعة
معنى عدم الغد **قوله** فلا تحت الجمعة على كفاي وجوب اذ ولا تقع
منه وتجب عليه وجوب عقاب في الاخرة كما تقدم نعم تجب على
الموت وجوب اذ اي مطالبة ايضا وان لم يقع منه باليسلم ونفعلها
قوله وصبي ولو غير الكن يرضع من الامم وتكفيه عن ظهره **قوله** ولو محنون
ونفى عليه وسكران ولما لم ولا يصح منهم نعم يجب على السكران المتعد
قضا الظهر وعلى الناصر كذلك ويجب انفاذ النائم ان تعدى بنومه
بان نام بعد الزوال لا قبله على المعتد خلافا لابن حجر **قوله** والنبي ولو حيا لا
نعم ان اتضح الخنثى قبل فعلها ولو بعد فعله الظهر وجب عليه فعلها ان تمكن

منها والاوجب عليه فعل الظهر ولا يكفيه ظهروا **قوله** ان كان فعلها قبل
نوات الجمعة **قوله** ويرى ان لم يحضر محلها والاوجب عليه فعلها ان لم
ان تصور بانتظاره فله الانصراف ولو بعد شروعه فيها **قوله** ونحوه من كل
عذر من حضر في ترك الجماعة كطرووحل وخروبرد وجوع وعطش وخوف
على عصوم من مال او عرض او بدن ولولغيره ونضر بخلاف عن رفقة ولا
يكفي الوحشة بخلاف التيمم لانه وسلة وعوي وعدم ركوب البق واكل
ذي ریح كره لا يقصد اسقاطها ومن العذر حاجته الى كشف عورته لا سيما
مخضرة من يحرم عليه نظره فيه حلفه ان لا يصل خلف امامها او خلف غيره
عليه بعدم خروجها لها الخوف عليه ومنه تقول الامام لمن لا يصبر و
لو ابتدأ نظر العادة وعنده **قوله** وسافر لم يقبل وغير مستوطن الذي
هو حق المفهوم لستوله للمقيم في محلها او في كل قريب منه بحيث يسمع النداء
منه ولا يصح نفي الوجوب عنه فتأمل واعلم ان كل من صحت ظهروا من هو
اذا صلى الجمعة كفته عنها والاسن له الجماعة في ظهروا وان فعلها قبل الجمعة
وسن له اظهار الجماعة فيها الا ان خفي ظهروا عنده وقد علم بما ذكر
ان الناس في الجمعة ستة اقسام **قوله** وشرايط صحت فعلها اللازم له
انفقادها **قوله** دار الإقامة بان يقع فعلها وخطباتها وسماعها
في كل لا يجوز قصر الصلاة فيه للسافر من تلك القرية فلا يصح في غيره ولو
تعاونه مسجد بعدت بلده عنه وجاز للسافر قصر الصلاة قبل وصوله
لغيره عن الغر ان سئل **قوله** سوا في ذلك المدن او القرى صريح كلامه مع
كله المصر اتحاد المصر والمدنية ومعايير القدسية لها وعموم البلد للجمع وانما
مع قولهم ان ما فيه حاكم شرعي وشروط اسواق للبيع والشرايع وما

خلا عن بعض

خلا عن بعض هذه بلاد ما خلا عن جميعها قرية فتأمل وشملت القرية
والبلد كانت من حجر او خشب او قصب وخروج بها الخيام وسواها لا
فلا يصح فيها مطلقا ويلزم اهلها حضور محل الجمعة ان اقاموا وسمعوا النداء
والا فلا **قوله** او قرية ولا يجوز لاهل القرية حيث كانوا الاربعين تطيل
جمعة بلدهم وان صلوا في غيرها وحرم سفر من تنوقف صحتها عليه بعد
الفجر ولا يلزم غيره حضور بلد الجمعة ولو سمعوا النداء منها **قوله** الاربعين
من اهل الجمعة ولو من المضي او من الجن او منها يكون بشرط كون الجن
على صورة الادمين وشروط في الاربعين ان يقع امامة كل منهم بالبقية
فلا يقع وفيهم اى او حنفي يفسد لو كان فيهم حنفي زائد عليهم و
بطلت صلاة واحد منهم بعد احرامهم لم تطل للشك في بطلانها بعد
تحقق انقضاءها **قوله** لا يطعنون عما استوطنوه وان انهدمت حيطانها
وان درست فتلزمهم الجمعة ماداموا فيه ولذا اولادهم بخلاف ما اوجبا
غيرهم فلا يصح فيه الجمعة الا بعد البناء على ما سئل **قوله** وقت الظهري
ظهر يومها فلا تقضي جمعة بوقتة ولو في جمعة اخرى **قوله** طليت
ظهر اى تحب عليهم الاحرام بالظهر ولا ينفق احرامهم بالجمعة ولو
في الواقع بان سكو في بقائه ويتبين بطلانها لو تبين صفة عا ذكره
قوله يقينا او ظنا بخبر عدل **قوله** بان لم يتبين ضيق الوقت ما علم و
المسوق في ذلك كغيره **قوله** وفرايضها ومنهم من عبر عنها بالشروطا
وهو الوجه ولو جعل المص شرايطا فاما من سنة وعطف هذه وما عداها
على ان تكون لوائى الصواب فتأمل **قوله** خطبتان بشرط كون الخطيب عن
تصح امامته القوم قاله شيخنا الرافعي فراجع منه يعلم شرط كونه ذكرا وهذا

يجري في سائر الخطب كإسماع والسماح وكونه الخطبة عربية وحملته الخطبة
عشرة خطبة الجمعة والعبد والكنسوف والاستسفا وأربعة في الحج وكلها
بعد صلاة إلا الجمعة وعرفة وكلها ثنتان إلا الثلاثة الباقية في الحج **قوله**
يعوم فيهما ويجلس بينهما هما من شروط صحة الخطبة وسياق يفتيها
قوله ولو عجز عن القيام أي أظهر من حاله العجز عنه في الخطبة **قوله** بين السجدين
فيه إشارة إلى أن المراد بالطمانينة بين السجدين هو الجلوس بينهما
إذا لا تقيد الطمانينة بهما فتأمل **قوله** أو مضطجعا أي مع العجز عن الوقوف
وكذا استلحقا كما في الصلاة **قوله** صح أي المذكور وهو الخطبة المذكور
قوله وجاز لا قنذابه ولو مع الجهل بحاله ظاهر كلامه أنه صلى قاعدا أيضا
ويحتمل أنه صلى قائما ولو تبين بعد الصلاة أنه قادر على القيام في الصلاة
بطلت الصلاة والخطبة أو أنه قادر عليه في الخطبة بان عجز حالة الصلاة
أو صلى قائما لم يتطل الخطبة ولا الجمعة لأن الخطبة وسيلة **قوله** يسكنة
أي وجوبا **قوله** لا بالاضطجاع أن فلا يكفي ما لم يشتمل على سكوت يكفي **قوله**
وأركان الخطبتين خمسة أي أحمالا وثمانية تفصيلا لتكرار الثلاثة الأول
قوله ثم الصلاة الخ فيه أيما التي ترتب الأركان وهو عجز واجب على المعتمد
قوله ولفظها متعين على اشتغال صيغتهما على مادة الحمد والصلوة لا بد منه فيكفي
إذا حامد لله وصلى على رسول الله لا الشكر لله والرحمة لرسوله الله ولفظ
الله متعين بخلاف لفظ محمد ولا يكفي صغيره عنه **قوله** ولا يتعين لفظها أي
من حيث المادة كما مر فيكمي **قوله** مثل **قوله** وقراءة الآية أي يفهمها كاملة
أو بعضها كذا **قوله** في أحدهما والأولى أولى لتكون في مقابلته الدعاء في الثاني
ليحصل التعادل فيهما **قوله** والدعاء بأخروي ولوع الديني للتوحيدي بحيث

يدخل فيهم

يدخل فيهم الأربعون الذين تتعقد بهم الخطبة قد حضهم به من الحاضر
كفي أو دونهم أو غيرهم لم يكن تذكر اللفظ في كلامه لا كمال والنقص
ولو لم يذكر هو دخل في تعليها وسن الدعاء للسلطان بلا مجازفة ولو لآلة
الأسور بنحو العدل **قوله** ويشترط أن يسمع بضم أوله أن يجهر الخطيب بحيث
يسمعون وإن لم يسمعوا العارض من لفظ أو نوح كما الصم يسمع لا يسمع
الخطيب **قوله** الموالاة وضبطها الرافعي بما في جمع الصلوات **قوله** بين كلمات
الخطبة لو سكوت عن ذلك كان أولى وأعم إذا اعتبر مولات الأركان ومولات
الخطبة مع الصلاة ولا يضر في المولات الوعظ بين أركان الخطبة وإن طال
عزفا بخلاف سكوت الطويل عزفا ويشترط كون أركان الخطبة عربية أن كان في
القوم عزوى والأكفي كونها بالعجمية الأفي الآية فهي كالأفاحة ويحتمل أن يعلم
واحد منهم العربية فإن لم يعلم عضوا ولا نطق فهم مع القدرة على النطق و
يشترط كونها في وقت الجمعة وفي محل تصح فيه الجمعة وكذا سامعوها الذين
تتقيد بهم لا من زاد عليهم وعليه يحتمل قول شيخنا بعد ما استراطه **قوله**
ويشترط ستر العورة وظهوره الحدث والخبت أي في حق الخطيب لا في
حق السامع به ويظهر صحة خطبة العاجز عن السترة دون العاجز عن ظهر
الحدث والخبت ولو بان محدثا بعد ما يرضى أو حدث في الأثنا واستثنى حالا
من يبنى على فعله من حضر صح والأوجب الاستساق ولا يبنى بنفسه وإن
تظهر عن قرب نعم لا يجوز الساق إلا عما مطلقا قاله شيخنا ولو تنحس فكما في
الصلاة **قوله** في جماعة أي شرط صحة الجمعة الجماعة بالأربعين السابقين
ولو في الركعة الأولى فقط وأما العدد فلا بد من عدده فيها وإن ترتبوا في
السلام فلو أحدث واحد منهم قبل سلامه بطلت صلاة الجمع وإن كانوا

قد سلوا وبهذا يعرف فقال شخص آخر في المجد فبطلت صلاة شخص
في بيت متلا فتأمل **قوله** ويشترط طهر وشان
الشرط التقديم **قوله** الغسل ويعد به على التبرك عارضه ووقتها من الفجر
قوله تنظيف الجسد ولون داخل كبر **قوله** فانها افضل للناس اي من حيث
ذاتها فلا ينافي ان المعتبر في العبد على الامان **قوله** اخذ الظفر قال النووي
فيها في اليد بسبب اليدين ويحتم بسبب اليدين وابهام اليدين عتقها
وابهام اليسرى قبلها وفي الرجلين يختص اليدين على التوالي ويحتم بختصر اليسرى
وذكر بعضهم في الدين كيفية غير هذه تراجع من محلها **قوله** والطيب اي
استعماله واولاه المسك **قوله** وسن الانصات فلا يحرم الكلام على الراجح
قوله في وقت الخطبة اي حالة ذكرها كانها فلا يحرم في غيرها قطعا **قوله** فيها
انذار عجي فوجب وكذا ما بعده وسنه في السلام على من سلم ويندب تشييد العاطس
ورفع الصوت بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع ذكره وسن
قراءة سورة الكهف يومها وهو افضل وليستها واول الثارها ثلاث مرات
والاكثار من الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واقله ثلاثمائة مرة والتكبير و
وقته من الفجر واوله من دخول المسجد او بالنهي لمن فيه ومخافة الطريق
وكثرة الدعاء ان تصادف ساعة الاجابة وهي لحظة لطيفة فيها بين
جلوس الخطيب الاول وفراغ الصلاة على الاصح **قوله** ومن دخل المسجد الخ
وهناك ركعتان تحية المسجد وله ضم سنة الجمعة اليها فلو لم يكن في
سجدة استنع فعلها **قوله** صلى ركعتين فلا يزبد عليها فان زاد لم يفتقد بل
الاولى تركها ان كان اشغال بها يفتوت فضيلة التحريم مع الامام **قوله** خفيين
بان يقتصر فيها على الابد منه فان طولها بطلت مثل ذلك والخطيب

بعد

76
بعد احراره بها **قوله** ان الحاضر لا ينشئ صلاة فوضا كانت او نفلا فتحر كذا ذكره
عن النووي ولا يتعقد بالاجماع **قوله** في صلاة العبد من وما يطلب
فيها والعبد ما خور من العود لتكرره كل عام او لعود الله على عباده فنه ما
لغيره السوء وخصوصا بغير ان الذنوب وقلبت واوه يا ملا يشبه باعواد
الخشب **قوله** ونشع جماعة اي لا الحاج عن قسطن له فرادي **قوله** لاجل
وذات هيبه لولم يذكر ذلك كان مستقيما لانه يستثنى من الحضور لان السنة
فتأمل **قوله** اما العجز فتخص ان اذن زوجها **قوله** طلوع الشمس اي طلوع جزء
منها ويندب تاخيرها لارتفاع فتعقد بها خلاف الاولى ويكره ويندب تاخير
الصلاة في الفطر كطلب لكل قبلها بخلاف الاصح **قوله** وزوالها ونقض
كادابها نعم ان شهد فبعد الغروب او عدلوا بعد بروية الظلال في
الليلة الماضية صليت من الغد اداء **قوله** وباقي من عالا فتشاح ولا يفوت
بالتكبيرات بخلاف التعود **قوله** ويكبر الخ وسن جعل كل تكبير في نفس الفصل
بقدر اية معتدلة ويحسن بينهما سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
والله اكبر وله الفضل بغير ذلك ولا يضر تواليهما ولو رفع الدين فيها
وتفوت بالقراءة لانا للعود واذا فانت او بعضها في اول ركعة فلا تقضي
فيها ولا في غيرها وكذا الخطبة وسن احامه فيما اتى به لاني نقص رباخذ
السك باليقين **قوله** سورة فان لم يفعل فسورة سبح فان لم يفعل
فسورة الكافرون **قوله** سورة اقربت فان لم يفعل فهل السك فان لم
يفعل فسورة الاخلاص **قوله** وخطيب اي من يصل ياتى في صلاة فلاح خطبة المفرد
ولا جماعة النساء الا ان خطبة خرد كروية حكم الفطر في خطبة
واحكام الاخيرة في خطبته وهما الخطبتان الجمعة في الاركان لا في الشروط

اي في الاسماع والسماع وكون الخطبة عرسية وكون الخطيب ذكرا ويجب على
 الحب قصد القرآن في الامة وان حرم عليه فتأمل **قوله** جد لها فلو خطب
 قلمها المريح **قوله** ولو فصل الخ هذا في الصلاة كما سلا في الخطبة وان اوجه
 كلامه او المراد في الضرر بالفصل والتعبير بالحسن يعني الجوار **قوله** والتكبير
 اي الخارج عن الصلاة والخطبة **قوله** مرسل وهو في عيد الفطر افضل للنص عليه
 والمقيد افضل من مرسل الفطر **قوله** من ليلة العيد لانه للحسن فيشتمل الفطر
 والاخي فتقدم الشارح بالفطر غير مستقيم **قوله** الى ان يدخل الامام اي الى الاول
 وقت يطلب من الامام الرجوع في الصلاة سواء صلى منفردا او لم يصل أصلا **قوله**
 ولا ين الخ اي ليس في ليلة عيد الفطر تكبير يقيد بالتكبير الواقع فيها عقب
 الصلوات من افراد عموم المرسل وذكر الليلة الاخي خلافا لما اوجهه كلامه وما
 اختاره النووي من جرح **قوله** خلف الصلوات ان لم يكن اعراضا وطول فضل
 عرفا **قوله** من صلح يوم عرفه اي عقب صلواته الى عقب آخر وقت العصر من
 اخر ايام التشريق الثلاثة نعم لا يكبر الحاج الا اذا تحلل سوا قبل الزوال
 او بعده **قوله** وصيغة التكبير اي المندوبة التي تداولت عليها الاعصار
 في القرى والامصار وسن بعد ما ذكره المص لا اله الا الله ولا نعبد الا الله
 ولا نعبد الاياه الى اخره وبعد ذلك الصلوة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم
 وآله وصحبه وسن احباله واقله بصلوة العشاء والصبح في جماعة واعلم
 انه ينوب التهنية في الاعياد وغيرها وينوب الاجابة فيها نحو تقبل الله
 منكم **فمن** في احكام الكسوف والخسوف مما يطلب فعله لاجلها
 والكسوف من الكسف وهو الاستتار وهو بالشمس الكسوف لان نورها
 في ذاتها وانما يستمر بحيلولة حرم القمر بينها وبينها عند اجتماعها وذلك

لا يوجد

لا يوجد الا عند تمام الشهور والخسوف من الخسوف يعني الحور هو باق
 البق لان جرمه اسود صقيل كالمراة بضي بقابلة نور الشمس فاذا حال جرم
 الارض بينهما عند المقابلة منع نورها ان تصل اليه فيظلم ولذلك لا
 يوجد الا في قبيل انصاف الشهور وفي كلام الشارح اشارة الى هذا
 ويجوز اطلاق الكسوف والخسوف على كل منهما **قوله** ويصلي اي الشخص
 ولو امرأة او سافرا فرادى او جماعة **قوله** يحرم بنية صلاة الكسوف
 اي عند وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة تكونها للشمس او يكونها
 للقمر وكونها بركوعين او بركوع واحد فان اطلق تخير بينهما واذا شرع
 في واحدة نويت **قوله** بقرا الفاتحة ويركع الخ هذا اقل كما لها واقلها
 ركعتان كسنة الظهر واكملها ان يقرأ بعد الفاتحة في القيام الاول البقرة
 وفي القيام الثاني ال عمران وفي الثالث النساء وفي الرابع المائدة او يقرأ في
 القيام الثاني كما في اية معتدلة وفي الثالث كما في خمسة وفي الرابع
 كما في ثمانية ويسبح في كل ركوع قريبا من القيام قبله وفي كل سجود قريبا
 من الركوع المقابل له وسوارض المأخوذ اولى ولا يطل الاعتدال ولا
 الجلوس بين السجدين وكلام المص اقرب الى هذه الكيفية مما سلكه X
 الشارح فتأمل **قوله** وسجودين هو مستدرك هذا وفيما قبله اذ لا زيادة
 فيه فتأمل **قوله** لكن الصحيح انه يطوله وهو الراجح كما تقدم **قوله** و
 يخطب اي ان صليت جماعة كما يرشد اليه تعبيره بالامام فلا خطبة للمنفرد
 وسن اعادتها في جماعة في جميعها كما مر بآدم الخسوف باقيا ولا يرد
 التحفيف بالانحلال بعد الشروع ولا يجوز النقص عما نواه للاخلا ولا
 الزيادة لعدمه **قوله** كخطبة الجمعة في الاركان والشروط اما الاركان فظاهر

واما الشروط فغير مستقيم اذ لا يشترط في غير خطبة الجمعة الا السماع كما تقدم
وكون الخطبة عربية وكون الخطيب ذكرا كما تقدم كما عدا فخر السند وبه الاثرين
ومحوه **قوله** ويجزئ الناس اي بامرهم اسرأوا **قوله** على التوبة فامرهم بها
تاكيد لوجوبها ولو من صغيرة فورا بغير اسره **قوله** من صدقة ويجب فيها اقل
مقول **قوله** وعنفق ويجب منه ما يجزي كفارة **قوله** ومحو ذلك كالصوم
ويجب منه يوم وكالصلاة ويجب شهر كعبان نعم ان عني قدر في شيء
من ذلك تدني على بن قدر عليه **قوله** وسيران لم تغرب الشمس وهو فيها
قوله ويجزئ ان لم تطلع الشمس وهو فيها **قوله** وبغروبها كاسفة فلا
يسرع فيها بعد وكذا طلوع الشمس في القمر وخرج بالصلاة الخطبة
فلا تفوت اي لمن صلى والا فاما معاد على هذا يحمل التناقض في كلامهم فاما
لم تفت صلاة حنوف القمر بطلوع الفجر لانه يلحق بالليل ولا يغروب به كاسفا
لانه في محل سلطانه اصالة ويقدم الكسوف على فرض اتسع وقته ولو
جمعة ولا يقصد مع الجمعة في خطبتها الواجتها **فصل** في احكام
الاستسقاء وما يطلب لاجله وهو لغة طلب السقيا مطلقا وسقيا طلب
سقيا العباد من الله عند حاجتهم اليه واقله مطلق الدعاء والحمل منه
بالدعاء عقب الصلوات والحمل منه بالكيفية الاتية **قوله** يستسقون سورة
فيجزم بها بنية صلاة الاستسقاء وتقدم انه يدخل فيها المنفرد بالاداء
وللجماعة باجتماع غالبهم **قوله** ملقح وسافر وحرور قيق وبالغ وغيره
ونذكر وانى وجماعة وفراى **قوله** ومحو ذلك كملوحة ماء **قوله** وتعاد اي
بالكيفية الاتية من الصوم وغيره ان لم تشتد الحاجة ولا عيبت الصلاة
وحدها **قوله** ومحوه لو قال ونأيبه لكان اولى **قوله** والتوبة من الذنب

واجبه الخ فيا امر الامام بها تؤكد وتسلها الخروج من المظالم في المال و
النفس والعرض وصالحه الاعدا في عداوة لغير الله تعالى **قوله** وصيام عطف
على بالتوبة فهو من المأمور به ولا يجب الصوم وغيره على الامام بامر ولا
يسقط وجوبه بوجعه عنه ولا يجوز الفطر فيه للمسافر عند شئنا
الربا لان تضره به وخالف شئنا فيه **قوله** ثم يخرج بهم لعل المراد
ان الصائمين المأمورين بالخروج في اليوم الرابع اذا خرجوا فيه بصاحبهم
الامام في الخروج معهم فمثل **قوله** الصبيان الذكور والاناك ولو غير عيزين
واجزة خروجهم في المهر او مال من عليه نفقتهم **قوله** والشيوخ والعجائز لعله
في غير من يطبق الصوم او هو من عطف العام وهذا في المسلمين واما اهل
الزمنة فلا يأمرون بالخروج ولا يمنعهم لو خرجوا ولكن لا يختلطون بالمسلمين
ومنعهم ان يخرجوا في يوم منفرد عن **قوله** والبهايم ونفوت بنها و
بن اولادها ليكثر الصباح والغبيح ومحوها **قوله** كفتين ولا يجوز
الزيادة عليها خلافا لابن جرير **قوله** كصلاة العبد في الا في السنة والوقت
فتنوي هنا صلاة الاستسقاء ولا يتقيد بالخروج بوقت وكذا الصلاة **قوله**
في كيفيتها شمل كون القراءة جهرا او ما يقرأ من سورتها في واقترت فاقصا د
الشارح غير مناسب **قوله** وصفة الاستسقاء اي لا يحمل فيه وله الاقتصار
على استسقاء الله **قوله** بعد ما هو تاكيد للعطف بتم وتجزئ الخطبة قبل الصلاة
هنا **قوله** ومحو الخطيب نداءه ان سهل ولم يكن مدورا واراد بالتحويل
ما يعي التيسير بدليل تفسيره المذكور ومحصل ان يفعل واحد بان يسكن يديه
اليمنى طرف رداءه الاسفل من جهة اليسار وعكسه وحمل التحويل بعد
صدر الخطبة الثانية بعد استقباله الى القبلة **قوله** ومحو الناس اي الذكور

يقينا وقت تحويله فلا تحول المرأة ولا الحنفى **قوله** وكثيرا في الخطيب بعد استقباله
المذكور او مطلقا **قوله** من الدعاء ويجعل بطون الكف الى السماء عند الفاظ
التحصيل والظهور عند الفاظ الرفع كما في سائر الادعية ولو في غير صلاة **قوله**
اللهم الخ والرحمة وصول الخير والعزب وصول السر والمحق الهلاك والسبلا
الاختيار والنعيب والمسقة والهدم يسكون الدال وقوع الابنية وفتحها نفس
الابنية المهدومة والغرق الهلاك بالما والظراب بالظا المثالة التلال
الصغيرة وفي نسخة والاكام بالمد وهو مراد في او مطلق التلال والغيب المطر
والغيب المنقذ من الضرر والمهني السهل والمرى المحمود العاقبة والربع بفتح
الميم وبفتحية بعد الراء وضم الميم ووحدة او فوقية اما يعني النما او يعني
ما فيه ربيع البهايم او ما ترشح فيه والسمع السديد الوقوع على الارض ليتقوض
فيها العام ما لا يخلو عنه موضع والغرق الكثير والطبق ما يطبق على الارض
بجميع نواحيها والمحلل ما يكون فوقها كحل الفرس والرايم الذي ياتي في وقت
الحاجة اليه في كل زمن الى يوم القيامة والقائظ الايس من الرحمة والجهد النعيب
والجوع شدة المسقة والضيق والادراك كثرة الدين والضرع محله
من البهيمية وبركات السماء المطر وبركات الارض النبات ونحوه والمدرك الكثير
المتوالي وعطف البلاد على العباد من عطف المحل على الحال ولعله احتراس
عن نحو اهل السما فتأمل **قوله** ويغتسل بنية ان صادف وقت غسل مطلوب
فان لم يغتسل فليتوضا بنية ايضا ويندب ان يخرج لاول المطر ويكشف ما عدا
عورته ليصيبه منه ويدعو بما شاف قد ورد انه من اوقات اجابة الدعاء **قوله**
ويسبح المرعد اي عند سماعه وكذا عند البرق كما ذكره وهو عليه جمع ولا يتبعه
بصره **قوله** هي اي الزيادة لا تناسب حال المتن من الاختصار لكن فيها فائدة جلية

من حيث التعليم

من حيث التعليم **فصل** في حكم صلاة الخوف من حيث انه يحتمل في
الصلاة منه ما لا يحتمل في الاخر لا يعني ان له صلاة مستقلة كالعيد وقد اشأ
الساح الى ذلك **قوله** تبلغ ستة اصرب بل تبلغ ستة عشر نوعا واختار
الشافعي رضي الله عنه منها ثلاثة انواع واستنط الرابع من القرآن العزيز
فهي اربعة انواع اسقط المصنوع وهو صلوة صلى الله عليه وسلم بطن نخل كما
سخره **قوله** في اقامة الغرض ليس قيدا لانه يجوز صلاة النفل منه ايضا
قوله اقتصر المصنوع الخ فيه يجوز فان الثالث في كلام المصنوع لم ترد به السنة
كما مر **قوله** في غير جهة القبلة او فيها او بينهما سائر **قوله** بحيث تقاوم كل
فرقة من المسلمين العدو وهذا قدر لجواز هذا النوع ولجواز عسكان و
بطن نخل ايضا ولا يجوز صلاة نوع في غير محله كما قال شيخنا **قوله** فيصلي
بالفرقة التي خلفه ركعة فان صلى بها صلاة تامة وذهب الى وجه العدو
وجات الاخرى فصلى بها صلاة تامة ايضا ففي صلواته صلى الله عليه وسلم
بطن نخل وكون اقتدا المفترض بالتفعل فيه خلاف محله في الاخر ولا خلاف
في ندبه وهذا هو النوع الرابع الذي اسقطه المصنوع وهو يجري في الصلاة
الثانية وغيرها **قوله** تتم لنفسها اي بعدنية المفارقة عند ابتداء القيا
جوازا ويعدو ندبا وعند ركوعها وجوبا ويندب لها التخفيف **قوله** هي
الفرقة الثانية والامام ينظر لها في قيام الثانية طول لقائه حتى تدرك
الفاتحة **قوله** تفارقه اي تقوم للآتيان بتمام صلاتها وهو جالس ليس
المراد انها تفارقه بالنية كما فهم بعضهم لما فاته لقائه ثم ينظر الى الآتي
ويسلم بها ويندب لها التخفيف وهذا في الصلاة الثانية وفي الثالثة يصلي
بالاولى كعادتي وبالثانية ركعة فهذا افضل من عكسه الجائز ايضا ويندب فيه

سجود السهو وان صلى رباعية فكل فرقة ركعتين فان فعل خلاف ذلك جاز
مع طلب سجود السهو وسجود الامام يلحق من حضره او تاخر عنه وسهو
كل فرقة بحول حال اقتدائها **قوله** لذات الرقاع هو اسم موضع من نجد بارض
عطفان وكذا بطن نخل وكل منهما افضل من عسفان وذات الرقاع افضل
من بطن نخل هكذا اعتمد شيخنا الرمي واتباعه وفضل ابن عبد الحق والعلقي
صلاة عسفان على بطن نخل **قوله** وقيل غير ذلك من انها اسم جبل او شجرة
او غير ذلك **قوله** صفين مثلا فيجوز ثلاثة صفوف واكثر **قوله** ويجرم بهم
جميعا اي ويركع بهم جميعا ويعتدل بهم جميعا **قوله** ووقف صفا الاخرى
استمر واقفا في الاعتدال وان طال للضرورة **قوله** ولحقوه اي في قيام ركعة
الثانية ويندب له بطول هذا القيام بقدر قرائتهم الفاتحة وهم فيها
والمسبوق ثم بعد القراءة يركع ويعتدل بالجميع فاذا هوي للسجود سجدت
كان حارسا في الركعة الاولى وحرس من سجدها ولا فيها سوا كان هو الصف
الاول والثاني وسوا بقى كل منهما في موضعه او تقدم المتأخر وتاخر المتقدم
بغير كثرة افعال ولم يغتفر هذا لعدم ورودها ويجوز ان يحرس فرقة **صف**
او فرقته مع التناوب وعدمه ومع التقدم والتأخر وعدمه وهذا في الصلاة
الثانية وكذا في الثالثة والرابعة ردخل في الثانية للجمعة فان صليت
كعسفان في سماع اربعين الخطبة وان صليت لذات الرقاع اشترط سماع
ثمانين الخطبة لتكون في كل فرقة اربعون ونصير النقص عن الاربعين في
الفرقة الاولى في ركعتيها ولا ينقص في الفرقة الثانية في ركعتيها بعد
التحريم قاله شيخنا المكون لسماع الاربعين **قوله** وقال شيخنا الرمي
لا ينقص النقص حال التحريم ايضا **قوله** لعسف السؤل فيها حتى يترها

قوله في سلة الخوف بحيث لا يامنوا العدو او ولو وانفسوا فحفظ اللثام
عليه خاص كما يشير اليه كلام الشارح ولو صلوا كذلك لسواد ظنوه
عدوا فبان خلافه او بان انه عدو ولكن بينهم حامل قضا صلاتهم فان
بان انه عدو ولكن كان ينتهم الصلح لم يقضوا **قوله** فصلى كل من القوم
والجماعة افضل من الانفراد لا ينقص التقدم على الامام ولا بعد المسافة عنه
وتغفر لهم الافعال الكثيرة لحاجة القتال ويجب القبح سلاح نجس لا
ان خاف من القاتل فيجب حمله مع القضا على المعتد ويجوز هذا النوع في كل
قتال او هزيمة سباحين كرهب من سبيل او سبع او نار او حظف بغل او هر وب
دابة او خروج من ارض معصوبة واذا زال خوفه اتم صلاته في محله باقى
الامن ولا قضا عليه وليس له ذلك في خوف فوته عرفة بل يترك الصلاة
ولو اياها او يترك عرفة لان قضا الحج صعب بخلاف الصلاة وخروج بالحج
العمة لانها لا تقوت **فصل** في ذكر ما يحل لسبه وما لا يحل في غير القاتل
او فيه الذي هو سبب في ذكره هنا **قوله** ويجرم على الرجال او كوا حتما لا يشغل
الحنى **قوله** ليس الحرير اي استعماله كما يشير اليه بعد على وجه غير استعماله
لا عرفا كالجلبوس عليه والاستناد اليه بلا حائل والجلوس داخل شجانه
او تحت ناموسية او غير ذلك كالتدثر به ولو بجابل وكتابة عليه ورسم عليه
وليس درلهم وعظا عامة به للرجل وسر حرمان به ولو لتابوت ولي
الاسير الكعبة وقبور الانبياء ان خلا عن نقد ويحل استعمال في غيره ذلك
كستر حيوان به وجعله حشا وعظا كوزوكيس **قوله** وعلاقته وورق
كتابة وثقه لباس وحيط خياطه وازرار ولبقة دراة وخطامير
او مفتاح او سجد وفي ثوابيها تردد قال شيخنا ويحل منديل قراس

فراحه واتخاذها كاستعمال **قوله** والتختم بالذهب عطف على لبس وهو
ساقط من بعض النسخ **قوله** والقرع عطفه خاص على الحر لانه احر نوعيه
والاخر اسم الاتي والاول باقطة الردة وخرجت منه حبة والثاني ما
مات فيه والمرعف كلا او بعضا كالحبر ويكره المعصفر وفي كلامه العطف
على معمولي عاملين مختلفين فتأمل **قوله** في حال الاختيار قيد ولو اخرج عن
الاستعمال كان اولى اذ لا تختص الضرورة باللبس فتأمل **قوله** للضرورة
اي الحاجة ومنها حكمة ودفع قل فالمراد بالمهلك بالاحتمال غالبا ومنها
احتياج مقاتل له عما يدفع السلاح **قوله** ويجل للنساء الخ اي يحل لهن
استعماله ولو بغير لبس كافتراش ويجل لهن ايضا التختم بالذهب
وكذا غير التختم من انواع اللبس وساق في كلامه السارح لمضور لا يخفى
ولا يحرم على الرجل نومه مع المرأة وهي لا يبد له الا ان دخل معها في ثوبها مثلاً ويجل
حل استعمالها له ما لم يكن متركاً بذهب او فضة كما ياتي **قوله** اللباس الصبي وكذا
المجنون والغفل من اللباس **قوله** وقليل الذهب وكثيره في التحريم سواء على
الرجال الانفا واغلة وسنا وعلى النساء ولو افتراشا الاحليل على العادة والفضة
كالذهب الا نحو خاتم ولو ارسل على العادة في قدره وحمله وان جعله ختما
لا ختم ولا يحل **قوله** لو اذ كان بعض الثوب الخ والكلام في المنسوج بينهما المطن
بالابرة والموقع كالمنسوج الا انها مستقيم ان يكونها اربعة اصابع عرضا وان
زاد طولها وتكون وزنها لا يزيد لما ياتي نعم لا يحرم ان في حالة التذك في
كثيرتها واما التطريف وهو اتحاد التحاف ولو بالابرة فالمعتبر فيه عادة
اسأله وان زاد وزنه فان خالف عادة اسأله وجب قطع الزائد وان باعه
لمن هو عادته بخلاف ما لو اشتراه من عادته ذلك لانه دوام **قوله**
ابن سينا هو فارسي معرب **قوله** ان لم يكن لا يرسم غالبا اي الكروزيان ولو احتملا

ولا عبرة

ولا عبرة بالظهور والروية **قوله** وكذا ان استوياي فحل وفارق التفسير بظنة
القرآن وخرج بالحر بغيره كصوف وقطن فلا يحرم لبسه وان غلامه نعم
يحرم لبس نجس ولو من جلد مغلاط او نجس في عبادة يتطل به او لم عليه
تضمين نجاسة والا فلا يحرم ولو في مسجد او غير ادي والافتراش والتدش
كاللبس نعم يحرم عليه لبس مغلاط لغير مغلاط بلا صورة ولا يحرم نجس
بدنه لغرض كحجب سرجاني واصلاح فنتله باصبعه بدهن نجس او
نجس ولا تجنس بلكه كثوبه وحذاره ولو لغير غرض ما لم يكن فيه تضيق
مال ولا تجنس بلكه غيره او موقوف بما جرت به عادة كنزنية دجاج
فان لم تحربه عادة حرم ان لوث كالا ستصباح بدهن نجس ويحرم في
المحرم مطلقا سواء حصل بلوث او لا **قوله** في تجهيز في الميت ولا
يتعلق به **قوله** من غسله الخ اقتصر على الاربعة التي اقتصر المتن عليها وهي
خاس وهو المحل لانه تابع لها **قوله** فرض الكفاية اي ان علم جماعة
بموته وكذا ان علم به واحد وتعيينه المشار اليه بقوله وان لم يعلم الخ عارضا
لا يخرج به الى فرض العين **قوله** في الميت المسلم غير المحرم والشهيد يقتيد به
بهذه الثلاثة غير مستقيم لانه ان اراد اجتماع الاربعة في كل واحد منها فهو
معلوم الاستفاضة وان اراد كلها او بعضها فلا يخلو واحدا منهم عنها
وان اشفيت كلها في بعض افرادهم فتأمل **قوله** اما الميت الكافر ولو صغير وغير
عمر **قوله** فالصلوة عليه حرام وباطله ولو مع الاشتباه كما سياتي **قوله**
ويجب تكفين الذي ودفنه وفان دسه **قوله** دون الحزني والمرق فلا يجب
تكفينهما ولا دفنهما بل يجوز انهما الكلاب على جيفتهما ويجوز فنيهما
ذلك كفلسهما نعم ان حصل ضرر بل يحنهما وجب دفنهما **قوله** واما

ولا يصح وصية باسقاطه ويقع وصية باسقاط ما زاد عليه فقوله ويختلف
قدره الخ سبني على الرجوع ويندب ان يجعل على الثواب الكفو قليل كما في قوله تعالى
ايضا وان يجعل على ساقطه ويحل سجوده فظن **قوله** لو يكبر بكبر الموحدة
سبني للفاعل ليناسب ما بعده وضمه عايد الى المصلي المعلوم من المقام و
لفظ اربع منصوب على المفعولية وظاهر كلام الشارح ان يكبر بفتح
الموحدة سبني للمجهول بدليل عدم ذكر فاعله عليه وتقدر الشرط بعد
ولفظ اربع ترفع نائب الفاعل وهو لا يناسب تخرجه بالفاعل في الافعال
بعده فتأمل **قوله** اذا صلى الخ فيه اشارة الى انه قد لا يصلي عليه وهو كذلك
فيما اذا تهرى بدينه او كان عليه نجاسة فقد ران لها ولو كانت تحت القفلة ولا
يجوز قطعها ولا يصح التيمم عما تحتها فسد من بلا صلاة وتصح الصلاة
عليه قبل تكفنه مع الكراهة **قوله** تكبيرة الاحرام فهي احد التكبيرات
الاربعة ويزعمها قرن السنة بها فاستغنى عن ذكرها بذلك فهي اركان
والتكبيرات الثلاث الباقية ركن وكذا قراءة الفاتحة والصلوة على النبي صلى
عليه وسلم والدعاء للميت والسلام فانها سبعة **قوله** ولو كبر خمساً لم ينقل
لو قال فلوزاد على الاربع لشميل اكثر من الخمس لكان اولي نعم لا يندب ان لا
يتابع الماسوم امامه في الزايد على الاصح وله انتظاره وهو اول **فتن**
وتحذف قراتها الفاتحة بعد غير التكبيرة الاولى ولو بعد التكبيرة الزا
ولا تجزى الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غير الثانية ولا الدعاء للميت
بعد غير الثالثة **قوله** واقل الصلاة الخ واحملها ما في تشهد الصلاة **قوله**
اللهم اغفر له اي مثلاً فكفي اللهم ارحمه ونحوه **قوله** هذا عندك اي
ان كان ذكر او يقول في الاثني هذه امثلك وفي الخثي هذه امثلك و

يجوز

يجوز التذكير بطلقاً على ارادة الشخص والتأنيث مطلقاً على ارادة النعمة
وتجوز ذلك فيما بعده **قوله** روح الدنيا بفتح الراء المهملة على الرفع
اي نعيم ربحها **قوله** ويحبوه واحباه يجوز فيهما الرفع والخروج والظرف
بعدهما خبراً وحال والمراد من يحبه الميت ومن يحل الميت **قوله** وانت
اعلم به هو تفويض الامر اليه تعالى خوفاً من كذب الشهادة في الواقع
قوله نزل بك اي صار ضيقاً عندك وانت خير من نزل به اي من يكلم الاضياء
ويجب تذكير هذا الصبر سواء افردته او جمعه وان كان الميت انثى
لانه عايد الى الله تعالى **قوله** وقد فعل امر من الوقاية اي سلمه من فتنة
القبري اي سر سوال الملكين وهما منكر بفتح الكاف وتكبر او للمؤمن
بشرو وبشير وسين ان تقدم هذا الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا و
شاهديننا وغايبينا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واسنانا اللهم من احببته
منا فاحبه على الاسلام ومن توفيقه منا فتوفه على الايمان وسين
في الطفل ان يقول اللهم جعله فرطاً لأبويه وعظمة واعتباراً وثقل به
موازينهما وافرغ الصبر على قلوبهما ولا تفتنهما بعد ولا تخرجهما **قوله**
ويقول في الرابعة اي بعدهما فربا وسين تطول بها قدر الثلاثة قبلها
وان يقرأ فيها الذين يحملون العرش الى العظم **قوله** لكن يستحب هنا الخ
كان الصواب اسقاط هذا لان وبركاته لا تسن هنا كما لا تسن في شيء
من الصلوات ورحمة الله مندوبة وهي داخلية في الكيفية المذكورة فتأمل **قوله**
ويدين الميت وجوابي لحدود باستنقل القيلة وجواب **قوله** من القيلة
ليس قيدا **قوله** ويدين جابياً الى او يعنى او فتأمل **قوله** ليس بفتح الراء
وكسر الموحدة اي طوب غير محرق ونحوه ويندب كونها سبع لنبات **قوله** ويجمع

الميت اي قبل انزاله القبر على حافة القبر من الجهة التي تصير عند حمله بعد
انزاله فيه **قوله** وسيل اي يخرج من الثأبوت ليسلم لمن يلجده في القبر يرفق
قوله ويضع اي يوضع في القبر على جنبه وجوبا وكونه الايمن افضل **قوله**
بعد ان يعق بالعن المصملة او العجمة اي يزداد كفه في جهة الاسفل قدر
قامة وبسطة اي قدر قامة رجل معتدل باسط يديه الى الاعلى وهما نحو
اربعة اذرع والواحد من القبر يمين الراححة والسبع اي يمين ظهور راحته
فتؤذي الاحياء وتمنع نبت الحيوان لاكله وذكره في بيان فائدة الدفن
وان تلتان ما **قوله** ويكون الخ مستدرك فهو توطيه لما بعد **قوله** فان دفن
مستدرك القبلة او تخلفا عنها او متلفا نبت وجوبا في الجميع ما لم يتغير
قوله وسيطح القبر مستويا فلا يسم بحمله كالجملون **قوله** ولا يبنى عليه
اي يكره ذلك في غير المقبرة المسئلة للدفن ويحرم فيها وهي التي حرت
عادة اهل البلد بالدفن فيها سواء كان البناء فوق الارض وفيها طمها
ويهدم وجوبا ان وجد ومن البناء الاحجار التي حرت العادة بتركيبها
نعم استثنى بعضهم قبور الانبياء والشهداء والعلماء ونحوهم **قوله** ولا
يخصص اي يكره ولا يباس بالطين ولا يوطأ عليه ولا يسكا عليه ولا
عليه واعلم ان وضع الجريد الاخضر وغيره من الخشيش مندوب ولا
يجوز ان يردا حنقه اخذه قبل حنقه **قوله** وتوكله اي البكا او لي **قوله**
ويكون البكا اي الجايرين غير يخرج اي يرفع صوت واعلم ان البكا بالقصر هو
ما كان بلا رفع صوت فتقيد به بجره حصفة كاشفة وهو صياح
بلا خلاف سواء كان معه خزن ودع عين او لا وبالمدا كان برفع صوت
وهو يكره عند شيخنا الرمي وحرام عند شيخنا الزيادة بما وفيه كلام

من المطولات

من المطولات **قوله** ولا شق ثوب وهو المراد بالجيب في المنخة الاخرى فيشفه
حرام وسئل وضع نحو الطين والخجاسة على الرأس فيستوي القباب وترو
وتخذ لك ولطم الخرد ووزق الطار ولا يعذب الميت بشئ من ذلك الا ان
اوصى به **قوله** استدت التعزية الى حضوره او بعده الى ثلاثة ايام **قوله** وسرعا
اي والتعزية شرعا ما ذكره فيقال للكافر اخلف الله عليك او خلف الله
عليك ولا ينقص عددك **قوله** ولا يدفن اثنان في قبر اي في الحواشي فيحرم
ذلك عند شيخنا الرمي ولو حرمية كام وابنها او اتفاق حسن لاب وابنه
وعند شيخ الاسلام وغيره انه مكروه لاحرام وان اختلف الجنس والبقية
الحرمية لكن يجب ان يجعل بينهما ما يمنع التماس كتراب ونحوه ويجب
ان يقدم لجهة القبلة اصل على قوعه وسيد على عبده وفاضل على
مفضول وذكر على انثى ولو محرما واما الدفن في النسا في المعروفة فحرام
لما فيه من ادخال ميت على ميت ومحرم جميع عظامهم لدفن غيرهم
وكذا وضعه فوق عظامهم ومحرم الدفن ايضا في النسا في المنصة فوق
واحد الارض الا العذر كالارض الخالية ويندب الزيادة ولون النسا ان لم
تشتمل على محرم وقراءة القرآن واهدائه ثوبه للموتى والمصدق عليهم
ويصل ثواب ذلك لهم ولا يباس بالطين بعد ستوية القبر ويقضى عنه
الدعالة بالتثبيت وتحرم الوحشة المعروفة وغيرها من التركة ان كان
في الورثة محجور عليه **كتاب احكام الزكاة** التي هي احدى اركان
الاسلام وفرصت في شعبان في السنة الثانية من الهجرة قبل وهي
من الشرايع القديمة بدليل قول عيسى صلى الله عليه وسلم واوصاني بالزكاة
والزكاة وقد يرفع بان المراد بها غير الزكاة المعروفة كالطهارة كما انه

ليس المراد بالصلاة العروضة عندنا فراجع **قوله** لغة النماز الزيادة
في الذات والوصف او في الغير وتطلق على التطهير وعلى غيره ذلك **قوله**
وتراعى اسما مال الخ الاول حقيقته والثاني محلها ولود كرمه المدة تشمل
زكاة الفطر والثالث كيفيتها والرابع مستحقها واطلاقها على غير الاول
لتعلقه به والطائفة المذكورة هم الاصناف الثمانية المذكورة في الآية
الشريفة **قوله** في خمسة اشياء هي في الحقيقة ثمانية وبه ينظم قولهم يجب
في ثمانية وتصرف الى ثمانية **قوله** ولو عبر بالنعيم كان اولى بل الاولى ما ذكره
المصنف لقوله بعده فوجب في ثلاثة اجناس منها وسميت مائسة لشيئها
وهي تسمى مثلاً ونحوها لكثرت نعم الله فيها على عباده **قوله** لانها اخص
من المواشي ذكر في القاموس ان المائسة اخص من النعم لانها اسم للابل و
الغنم فقط وهذا بعكس ما قاله المصنف والسائح وسياتي حكمة تقديم
بعضها على بعض **قوله** الذهب والفضة اخرج ما هو من غيرهما
ادخل غير المصروفين ويدخل فيهما الركان والمعدن وكذلك عروض التجارة
لان الواجب في قيمتها وهي من احدى **قوله** والمتولد مثلاً اشار ان المتولد
من زكوي وغيره لا يجب فيه الزكاة باعتبار ابا لاحق ومثله المتولد من
زكويين فيعتبر اكثرهما عدداً كما روي في ما بين يدينا بل وغم **قوله**
فلا زكاة على كافر اصلي اي من حيث المطالبة في الدنيا ولكنه يعاقب عليها
في الآخرة كبقية اركان الاسلام لانه مخاطب بالفروع **قوله** فان عاد الى الاسلام
وجب ولا فلا وهذا في زكاة وجبت عليه في حالة الردة واما زكاة وجبت
عليه قبلها فيجب اخراجها من ماله مطلقاً **قوله** والحربة ذكرها هنا في
مركزها وان كان الملك يعني عنها **قوله** والملك خرج من المباح كاشجار الاودية

والوقوف

والوقوف ولو على معين والمراد ملك الادبي لا الخوميك مسجد وبنيته مال
وسه الوقوف من ارض الخمين **قوله** كالمستري بفتح الراء وتشديد اللام
الضعيف المبني على الرجوع كما اشار اليه ليس في تحله وكان حقه ان يثل
له بملك المكاتب فتأمل **قوله** فلو نقص كل منهما اي النصاب والحول كان الوجه
اي يقول فقد نقص حرهما فلا زكاة فتأمل **قوله** والسوم وينقطع
بنية عدمه ولو قال الاسامة لكان اولى اذ المعبر باسمه المالك و
لوبيائه فلا عبرة بسوياً بنفسها ولا باسمه غير المالك **قوله**
في كلا مباح الكلا هو الخشيش مطلقاً وطبا ويا ساء وبقابل المباح
المملوك ولو مفضوا ولو جمع لها الكلا واستغنى لها بما فلا زكاة ايضا
قوله قدر اهو حال او عيني من اقل وهو قيد لدوام كاقبله والمراد به
الزمن وخرج به ما وعلقت بمملوك ولو مفضوا بزمان ولو مرقا لو لم
يعلق فيه حصل لها ضرر فلا زكاة فيها والكلام في غير العوامل منها فلا
زكاة في العوامل مطلقاً ولو في عمل محرم **قوله** وسياتي بضابها هو ضمير
الشيء يحتمل رجوعه للمائسة والامانة وهو قيد ويحتمل رجوعه
للذهب والفضة وهو ظاهر كلامه ويكون ساكناً عن نصاب المائسة
استغنى عنه بما ياتي **قوله** وسياتي بيان ذلك ان اراد عود اسم الاشياء
الى الشروط الخمسة باعتبار مفعولها فقد سبق او باعتبار ذاتها فليس
استاوان اراد عوده للنصاب والحول فكان حقه ان يذكره عقبها
في المائسة فتأمل **قوله** واراد المصنف الاولي الخ اسقاط هذا المراد مثلاً
يلزم استدراك شرط كونه فواتي **قوله** وكذا الخ لا داحة لهذا
الفاضل بل ذكره بقيد الاختيار عما يوجبهم الله لا اختيار فيما قبله

وهو فاسد فناسل **قوله** بثلاثة شرائط اي زائدة على الشروط السابقة
غير المحول والمصاب لما سذكره ولم يذكر اشتداد الحب لان الكلام في خمس
ما يجب فيه من غير نظر الى وقت تعلق او اخراج **قوله** اي يثبت
يعني اثنيته اي ما شأنه ذلك **قوله** ان ثبت بنفسه محله او هو اي
في محل غير علوي واعرض ما لك عنه ولا فهو علوي لصاحب المحل او باق
على ملك صاحبه الاصل وتلزم كلامهما زكاة **قوله** وان يكون قواما مخرجا
اي ان يكون من جنس ما تقوم بنية الانسان بتعاطيه ومن جنس ما يخرج
لذلك **قوله** وهو اي المصاب اي اقبله خمسة اوسق والوسق ستون صاعا
والصاع اربعة اراد والمرطل وثلاث بالبغداد وهي بالكيل المصري
ستة اراد وربع اراد على الاصح وفيما زاد عليها بحسبته ولا وقص
فيها وأشار بقوله لا فسر عليها الى اعتبار كونها مضافة من ثمن وترباب
وزوال ونحوها فان كانت مما يدخر في شجرة كسعر الارز اعتبر كونها
قد المصاب المذكور وسياقي هذا في كلامه بعد ذلك مع زيادة **قوله**
ثمرة النخل وثمره الكرم هما افضل الثمار والنخل افضل من الكرم ولو قال
والعنب لكان اولى السهم عن تسميته بالكرم **قوله** والمراد بهذين الثمرتين
التمر والزبيب لو اسقط هذا لكان حسنا لانه ان اراد به تعلق الزكاة
به حج فغير مستقيم لتعلقها بها قبله وان اراد وجوب الاخراج فليس
الكلام فيه وان المراد ما ينشأ من هاتين الشجرتين فقامل **قوله** ف
المصاب وسياقي انه كصاحب الزرع **قوله** والتجارة هي بتقليب المال
لفرض الربح لعل هذا معنا هالفة ويعبر فيها شرا ان تكون فيما لك
بعوض وان تقترن النية بعقل فلكه ابتداء وسياقي **فصل** في بيان

نصاب الابل

نصاب الابل وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه وقد بها كونها اشتر
اموال العرب وللاستدراكها في حديث الصدقة وذكر البقرة عنها لان
البقرة قد تنوب عن البدينة في نحو الاضحية **قوله** شاة وهي تقع على
الذكر والانثى وتفسر هاهنا بالانثى لارادة الاحمل والاسان كلها متحد
لما سذكره فيها **قوله** غني عن الشرح هو كذلك لكنه ليس له قانون
بضبطه ولا قياس من يجزى عليه في الوجه ذكره لاختلافه ولعل
المشارح ذكره واسقطه الساخ ففي عشر شاتان وفي خمس عشرة ثلاثة
شياه وفي عشرين اربع شياه وانما عدل في هذا الى الشياه وفقا
لملك والفقرا اذ وجوب واحد من الابل في ذلك ضروريا لملك وفي
وجوب اجزاء واحد منها ضرر للفقرا ولو اخرج بنت مخاض مثلا
بدلا عن الشياه المذكورة اجزاء ايضا ويقع جميعها فربعا على الراجح
وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي ست وثلاثين بنت لبون و
في ست واربعون حقة وفي احدى وستين حقة وفي ست وسبعين
بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان وفي مائة وحدى وعشرين
ثلاث بنات لبون ثم في كل اربعين بنتا لبون وفي كل خمسين حقة
قوله بنت المخاض سميت بذلك لان اسمها من المخاض اي الحوامل
قوله وبنت اللبون سميت بذلك لان اسمها ذات لبن بولادتها **قوله**
والحقة سميت بذلك لانها استخفتان بطرقها الفحل وان يحمل عليها
قوله والمخوعة سميت بذلك لانها اخرجت اي القت بدم اسنانها
قوله وهكذا وفي مائة وستين اربع بنات لبون وفي مائة وسبعين
ثلاثة بنات لبون وحقة وفي مائة وثمانين حقتان وبنات لبون

وفى مائة وتسعين ثلاث حقا ونبت لبون وفواطين اربع حقا او خمس نبات
لبون اي السنن ووجد اخذ فان وجد ما عاقن الا غط للفقر فان اخذ
غيره لم يخرج ان قصر الساعى او دلس مالك الا اجزا وتعين خبز التفاف
ولو بقدر **فصل** في معرفة تضارب القرو وهو اسم جنس واحدة بقرة شامل
للكور والانات من العرب والجوايس **قوله** لسعة امه في المرعى اولان قريه
يتبع اذنه **قوله** لولا اخرج تبعة اجزا بطريق الاولى لان الانثى انفع من الذكر
للذكر والنسل فيها ولو اخرج عن اربعين تبعين او تبعتين اجزا لان
التبع يجري عن ثلاثين فعن عشرين اولى **قوله** وعلى هذا ففسر اي اتبع
الحساب المذكور **قوله** وفي مائة وعشرين الخ واذا وجد السنان واخرج
احدهما ففعله ما سرفى الابل **فصل** في تضارب الغنم وهو اسم جمع يقع على
الذكر والانثى وكلاهما من لفظه **قوله** غنى عن الشرح وفيما سرفى **قوله** احصى
وعشرين سنانا وفي مائتين وواحد ثلاث سياه وفي اربع مائتين سياه
ثم في كل مائة سانه واعلم ان ما بين الضرب غنم لا يراد به شئ في الواجب
ولا ينقص عليه شئ منه والضارب لا يتغير الا بالواحد الكامل **فصل**
في كيفية الخلطة وشروطها ولا تؤثر الا ان كانت في متحد الجنس لا غنم وقرو
مال من تلزمه الزكاة لا نحو كافر ومكاتب مع غيرها وهي اما شيوخ او مجاوره
وكالا في الثاني كما ستعرفه **قوله** بكسر الكاف يشير الى ان فعله معنى فاعل
وهو مالك المال المخلوط ولو جعل يفتح الكاف وانه بمعنى يفتون اي المال
المختلط بتركيبه ما كانه كالل مال المملوك او احد كان صحتا فتأمل **قوله**
الشخص الواحد هو منى على كسر الكاف كما ذكره وعلى الفتح يبدل الشخص
فتأمل **قوله** سبع شرائط بتقديم السين وفي كلام الساج انها تسعة

بتقدم

76
بتقدم المشاه وبقي سرطان كما ستعرفه **قوله** والمراد كان الصواب
استقاط هذا المراد وانما المشرح على بعناه الاصل وهو محل سوفها الى اللغ
لانه يلزم على كلامه اتخاذ مع المرعى وسكت المصنف عنه فتأمل **قوله**
تساق اليه لوقا لتساق منه لوافق المقصود **قوله** والرعي زاده الساج و
المراد به ان لا تختص ماشية كل واحد برع واحد فلا يضر تعدده مع عمومه وكذا
يقال فيما يتعد عما سياتي كالخجل **قوله** والمشرى ويقال له المشرى بالعين
المهملة آخره **قوله** هو واحد الوجهين وهو مرجوح **قوله** وكذا المحلب اي
منه وجهان والاصح عدم اشتراط اتخاذه وحاز الغنم والله الخركا
لحالب والمحلب **قوله** ويوضع المحلب ومثله موضع الاترا اي ظروف
المحل للذات **قوله** يفتح اللام بمعنى المحلوب وبالسكون فعل الحالب وهو
المشار اليه بقوله المصدر فقوله وهو اسم الخ على اللف والنشر المرت و
يظهر انه يلزم من احدهما الاخر فلا حاجة لقوله عن بعضهم وهو المراد هنا
اذ لا يضر كون كل واحد منهم باخذ من ماشيته بعد جلبه الى بيته مثلا
وعلم من كلامه انه لا تستلزم طينة الخلطة وهو كذا في المحلة الشروط
وفاقا وخلافا احد عشر اول ثلاث عشر واعلم ان ما ذكر في خلطة الماشية حيوانا
ومجرب في خلطة الزرع والشجر كذا في سبط اتحاد حافظها ويقال له
الناطور بالهمزة والمجربة واتحاد الجرب يفتح الجيم موضع تخفيف التمار
والبدر يفتح الموحدة موضع دياس الخلطة ونحوها وقد يطلق كل على الآخر
واتحاد الحوات والحصاد والحداد والكيل والوزان والميزان والحال و
المقعد والملاقي ويجري ايضا في خلطة النقد وعروض التجارة في اتحاد
ما يكن بحبيبه هنا باذكر واتحاد الدكان والنقاد وكان الحفظ والمناذ

ونحو ذلك والمراد بالاتحاد ما تقدم في الماشية **فصل** في مقدار نصاب
 الزهبة والفضة وما يجب فيها تحديداً أي يقينا أيضا فلو نقص ولو سيرا أو
 في ميزان دون آخر فلا زكاة فيه **قوله** بوزن ملكة فلا عبرة بوزنها غير زيادة
 أو نقصا **قوله** والمتقال الخ وهو لم يتغير جاهلية ولا إسلاما وهو اثنان وسبعون
 حبة من الشعير المعتدل المقطوع من طرفيه مائة وثمانون درهما وثلاثة أسباع
 درهم فكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل وعكسه **قوله** نصف مثقال في دفع الفقرا
 المثقال الكاملان لم يوجد نصفه ثم يشتري حقهم أو عكسه أو يساع ويقسمان
 منه ولا يكفي إعطاؤهم من حصيصهم ابتداء **قوله** الورق بكسر الراء
 يقال له الرقة بالكسر **قوله** ما تبادرهم أي بوزن ملكة تحديداً يقينا وكان الدرهم
 في الجاهلية مختلفا ثم ضرب في زمن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وقيل في زمن
 عبد الملك على هذا القدر فاجمع المسلمون عليه وهو خمسون حبة وخمسة مائة
قوله حتى يبلغ حاصله أي المقتضى بنصابا إما بسبك جميعه بطلا أو بسبك جزء
 منه أن سادت أجزاءه وكان لمن تصرف عن نفسه وكفى التمين بالمانية ويجزى
 مثل ذلك في المخلوط من الذهب والفضة لأنه لا يجزى أحدهما عن الآخر **قوله**
 في الحل المباح نعم إن ورثه ولم يعلم به حتى مضى حول أو انكسر وقصد كثره أو
 انكسر كثيرا يجوز في لبسه أي صياغته ومضى عليه حول وحب زكاته قال بعضهم
 والعبرة في زكاة هذا وزكاة الحل المكروه لآتي أكثر الامرين من عينه وقيمة لآئنه
 بخلاف غيره على المعتد **قوله** الحل المحرم وهو ما اتخذ بقصد لبسه لمن لا يجوز له
 لبسه فلا زكاة في على اتخذه رجل للبس النساء أو مطلقا **قوله** لرجل وخنثى
 لو قال إن كره ولو احتمل أن كان أولى **قوله** فتح الزكاة فيه أي في الحل المحرم وكذا
 في المكروه لضمة صغيرة لرنية أو كبيرة لحاجة أو زيادة المرأة في حلها على

عادة

عادة أمثالها **فصل** في نصاب الزروع والثمار وفيما يجب فيها والعبرة
 في الكل بكيال المدينة السريفة أصالة ويعتبر في غيرها بها **قوله** خمسة أشر
 والمعتبر فيها التحديد وتقدم تقديرها بالأرداف المصرية وذكر الوزن فيها كونه
 اضبط والألفا لمعتبر الكل أصالة كما علم ويعتبر كون النصاب وما زاد عليه من
 زرع عام واحد بأن لا يكون من زرعين بين حصا بينهما اثنا عشر شهرا عريضة
 وكذا من عر عام واحد بأن لا يكون من عرين بين اطلاعهما ذلك نعم لو اطلع
 النخل في عام مرتين لم يضر أحدهما الآخر لأنه كثر عامين وكان النخل كما شأنه إن
 لا يثمر في العام الآخر واحدة **قوله** أو السبع بمهمل مفتوحة فتحت سأكفه فمهمة
 أي بما يسليح على وجه الأرض كالنمل والعيون فلا حاجة لمذكره ومثله ما شرب
 بعروفه كالبعول واسقى بالقنوات المحفورة من الأنهار **قوله** بحيوان وسمي
 الحيوان ناضجا ويعتبر كونه بعين أدارة والافعطنه على الدواب من عطن العام
 ويحق تأخيرها ما كان المافيه بشرا أو هبة أو غصب ووجوب نصف العشر
 في هذا النفل المونة منه ويصدق المالك في دعواه وتعلق الزكاة في الثمار ببدن
 صلاحها وفي الجوب بأشداها ويجب الإخراج بتصفية الحب وجود الثمر
 نعم من خوص الثمر وتضمنه لما كره بصيغة فينقل حق المستحقين إلى ذمته
 وله التصرف منه حج ولولم يثمر الثمر أخرج الواجب منه رطبا أو سيرا **قوله**
 ثلاثة أرباع العشر اعتبارا بنصف الواجبين لو انفرد وبهذا إن لم يميز كل
 منهما والافتيقظ الواجب بقدرها لا بعدد السقيات ولا يضم في الثمار و
 الزروع جنس إلى آخر وتضم الأنواع ويخرج من كل بقسطه
 أو عن الجميع من الوسط والأعلى وهو الأفضل **فصل** في زكاة التجارة
 وذكر الركا والمعدن معها استطرادي نظر الكونتهما كقيمتها والأفضلها

بدل
فيقسط

زكاة النفل لانها منه فتأمل **قوله** وتقوم عروض التجارة وهي باعدي
الذهب والفضة اخذ ان كونها تقوم بهما **قوله** عند اخر الحول التعرف
فيها معه او عند يعني مع راول حولها وقت الملك بالمعاوضة التي توت
معه ولو بخولع او صدق **قوله** ما استمرت به اي بجنسه ان كان
نقد فيقوم بالذهب ما اشتراه به وبالفضة ما اشتراه بها فان كان
الشراب عرض او لم يكن شرابا عوض خلع اعتبر النقود بنقد البلد الغا
او ما تبلغ به نصابا فان استقر يا تخير على العقد فان كان الشراب ذهب و
فضة او بنقد وغيره قوم ما قابل النقد به وغيره بنقد البلد ويعرف قدر ما قابل
غير النقد بنقود مما معه به حالة المعاوضة ومعرفة نسبته له **قوله** سواء
كان من مال التجارة صوابه سواء كان الذي اشتراه به نصابا او لا **قوله**
فان بلغت قيمته العروض اخر الحول نصابا اي من الذهب فقط او من الفضة
فقط وحيث زكاته وكذا لو بلغ ما قابل احدهما او كلا منهما ولا يضم احدهما
الى الاخر في النصاب وبحل اعتبار اخر الحول ان لم ينص في اثنائه بما يقوم
به والا فان بلغ نصابا استمر الحول والا ابتدئ حوله من وقت القبض
قوله ربع العشر اعتبارا بالنقد المتقوم به كما سري فمقدم زكاة العين
فيما هي فيه كاربعة اشياء قصد بها التجارة واما ما في زكاة
العين في اعيانها ونحو زكاة التجارة في مخصوصاتها وانما فيها
تحت فطرة عبد التجارة نفعها **قوله** وما استخرج من معادن الذهب
والفضة مجتمعا او معادن بياض لما وازافة الذهب والفضة الى معادن
بياضية والمحل محذوف ومحتمل ان معادن تتعلق بالمعدن وازافة
معادن حقيقية وما على كل منهما نكوة او موصولة والمعنى على الاول النقد

المستخرج

المستخرج من الارض وعلى الثاني والنقد المستخرج من معادنه **قوله**
ان بلغ نصابا ولو في اكثر من مرة ان اخذ المالك ويتابع العمل بان لم يقطعه
او قطعه لعذر لانه يضم بعضه الى بعض ويخرج الواجب من الجميع فان
قطعه لغرض عذر او اختلف المكان لم يضم بعضه لبعض ثم ان بلغ واحد
منه نصابا اخرج الواجب منه والافضل له لما عنده ولو من غير ما
استخرجه في اكل النصاب ويخرج الواجب من هذا وحده **قوله**
في الحال مراده عدم توقفه على الحول لانه يتعلق به الواجب حين
اخراج حده ويجب الاخراج عند تنقيته **قوله** ان كان المستخرج بكسر الراء
من اهل وجوب الزكاة خرج به المالك فلا زكاة عليه واما الرقيق فما
ما حده لسببه فعليه زكاة واما الكافر فيمنع من الاخذ من المعادن
لكن لو اخذ شيئا ملكه ولا زكاة عليه **قوله** معدن هو من معدن بالمكان
اقام به ومنه جنات عدن **قوله** اسم للمكان الخ ظاهر كلامه بل صرح به ان
المعدن اسم لذلك سوا مع فتح الدال وكسرها وهو كذا وهو لغة والمشهور
انه بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم لما اخذ من اجده **قوله** وما يوجد بالجيم
الا بالحاء المعجمة ومن الركان بيان لما وهو لكسر الراء المعجمة اوله والراء المعجمة
اخره يعني المركز ما خوذ من الركن وهو الحف **قوله** وهو دفن خرج الظاهر
فان علم ان نحو السبل اظهره فهو ركان ايضا والافضل له وخرج با
لحاء المعجمة دفن الاسلام فهو لما لكان علم والافضل ضايع (وهو ليست المال
قوله قبل الاسلام اي قبل بعثته صلى الله عليه وسلم سوا ذلك لكونه حلالا
كما اشار اليه نعمان وحديثه في ملك من بلغته العورة وعانده في **قوله**
فضله اي على واجده بالجيم او على اخذه بالحاء المعجمة كما مر وهذا ان حده

في موت او في ملك احياء والافان وحده في سجد او سارع فلقطة او في
 ملك شخص او في ملك يوقون عليه فهو له ان ادعاه والافان قبله وهكذا
 الى المحي وانما وجب فيه الخمس لقلة المونة فيه بخلاف المعدن كما **قوله**
 ويصرف الى الزكاة مصرف الزكاة ومثله المعدن ويحتمل عود النهر لكل
 منهما **فصل** في زكاة الفطر وما يتعلق بها ونسبت الى احد سببها
 فانها تجب باذناك جزء احدهما فقط **قوله** بثلاثة اشياء اي شروط ولو
 عبر به لكان اولي في شرط اربع وهو الحرية فلا فطرة على رقيق عن
 نفسه ولو كانت كتابية صحيحة ولا على سيده في الكتابة الصحيحة و
 يجب على المبعوض عن غيره فطرة كاملة وعن نفسه بقدر حرته نعم
 ان كانت مهاياه ووقع وقت الوجوب في نوبة احدهما اختص الوجوب
 به **قوله** فلا فطرة على كاف من حيث المطالبة بها في الدنيا لكنه يعاقب
 عليها في الآخرة كغيرها من الواجبات وخرج بالاصل المرتد فطرته عن
 نفسه وعن غيره بوقوفة على اسلامه ولو ارتد العبد والزوجة فذلك
قوله الا في المارقيته وكذا اقربيه وزوجته لو اسلمت في العدة وتجب عليه
 النية عند الاخراج لانها للتيمن **قوله** وبغروب الشمس اي وكان حيا قبله
 لما روي كان الصواب ذكره **قوله** مات بعد الغروب ومعه ذكر اما بعده **قوله**
 ووجود الفضل كون ما يخرج للزكاة فاضلا كما ياتي **قوله** عن قوته
 وقوت عبالة الذي تلزمه نفقتهم من زوجات وقراءة وملكه نعم لا تجب
 عن زوجة اب واستولاه وزوجة رقيق ولو حرة وعبد يوقف ولو على
 معني وعبد بيت المال وموخر بنفقته ولو لم يخرج نعم خادم الزوجة بالنفقة
 له حكمها ولو عبر بالمونة لكان لهم في مثل الكسوة والسكن والمخادم ان

لا قابهم

لا قابهم واحتاجوا اليهما واجة لنصب او خدنة لا لعل وخرج با
 للايق النفس فيجب ابداله بلائق واخرج التفاوت ولا يشترط كونها
 فاضلة عن الدين ولو لا ذى على المعتد **قوله** من المسلمين هو شرط في
 المخرج عنه من نفسه وغيره بدليل نعيم السارح بقوله الشخص **قوله**
 فيخرج صاعا اي عن كل واحد من يجب الاخراج عنه **قوله** من قوت بلده
 هو قيد لبيان محل الصاع لا قيل في وجوبه وضميره عائد للشخص المخرج
 وهو ظاهر ان كان المخرج عنه في بلده ايضا والا فالمعتد بل المخرج عنه
 لانه المعتد مطلقا والمعتد غالب قوت السنة لا وقت الاخراج ولا
 بعض الصاع من قوتين فان شاربيا في الغلبة بل يخرج صاعا كاملا
 من احدهما ومنه ما لو كانا يقيان قوت البر المخلوط بالسعير **قوله**
 ولو كان الشخص اي المودي عنه في بادية او في بلد لا قوت فيها
 اعتبر اقرب البلاد اليه ومنه عبد اتي فان عرف محله اخرج عنه من قوته
 والاقوت محل يغلب انه فيه او قريب منه والا فالمعتد على الاقوت و
 لعلوا بالاقنيات لا يغلب القيمة واعلاها البر ثم السعير ثم
 الذرة ثم الارز ثم الخس ثم الماش ثم العدى ثم الفول ثم التمر ثم الزبيب
 ثم الاقط ثم اللبن ثم الحنظل **قوله** ومن لم يوسر صاع بل بعضه اي
 الصاع سوا كان هو الصاع الاول عن نفسه او الثاني عن زوجة او
 الثالث عن خادم وزوجته بالنفقة او كان او عن رقيقه ان كان اوله و
 هكذا الآية يجب عليه تقدير نفسه ثم زوجته ثم ولده الصغير ثم ابه ثم
 انه ثم ولده الكبير ويقدم خادم الزوجة المذكور عنها ويقدم رقيقه على ولد
 ثم الصغير ثم على الاب ثم هو على الام ثم هي على الولد الكبير **قوله** وقدر الخ

وهو الكمال المصري قد حان تقريبا وخمات ربع حقان بكفين المعتدلين و
جنسه ما تقدم فلا يخزي من غيره كلهم وحكم الصاع انه يحصل منه ثمانية
ارطال هو خمسة وثمانون المائلا ثلاثة واربعمائة فكل يوم رطلان **فصل**
في قسم الزكاة على مستحقها ويعبر عنه بهتم الصدقات وذكر في الزكاة لانه
الاست كما فعل الامام الشافعي رضي الله عنه وذكره بعضهم بعد قسم النبي و
القيمة **قوله** وتدفع الزكاة اي بانواعها الثمانية قال فيها للعهد الذي كرى
او الزهن والذي يدفعها المالك ولو بوكيله او الامام ولو بتاييده ولا بد
من بركة المالك بنفسه او بمن اذن له فيها ولو عند عزل المالك لا يكفي غيره
بلا اذن الامام عن ممتنع منها **قوله** الى الاصناف الثمانية عند وجودهم
فيجب استيعاب الاصناف والسوية بينهم مطلقا ويجب على الامام استيعاب
الاحاد والسوية بينهم عند تساوي الحاجات وكذا يجب على المالك ان
يأخذوا وفيهم المال والافسائي نعم لاعمل في قسم المالك **قوله**
انما الصدقات الانية وذكر فيها الاربعة الاول بلام المالك لا اطلاق
ملكهم لما اخذونه وفي البقية بقي اشارة الى انه يسير وسهول اخذ
ان لم يصرفه فيما هو له سوا بقية كله او بعضه **قوله** فالفقير ويصدق في
دعوى الفقير بلا يمين الا ان ادعى تلف المال او عيالا فلا بد من بينة وهي
هنا وفيما ياتي عن لان او عدل وامر انان ويكفي عنها الاستفاضة **قوله**
في الزكاة خرج فقير العاقلة وفقير العوايا وغيرهم وسيا في بعضهم
كلامه **قوله** لا مال له الخ بان لم يكن له مال اسلا ولا كسب كذلك اوله منها
او من احدها بالايقع وقعا في كفاية العرايا كما يحتاج الى عسرة وعنده
او ليس باربعة او اقل **قوله** والمسكين ويصدق بدعواه على ما مر في الفقير

قوله يقع كل منهما جميعهما او مجموعهما **قوله** والعامل ولا يصدق في انه
عمل الابينة **قوله** والزكاة ويصدق على ضعف الاسلام منهم بلا يمين
وهو الذي اقتصر عليه السارح ولا بد من بينة في البقية **قوله** ونبيته
ضعيفة لا يعني ان اسلامه غير خالص بل يعني عدم قوة استلامه
بالمسلمين كما اشار اليه **قوله** وبقية الاقسام وهم الثلاثة الباقية من
الاربعة مذكورة في المبسوطات وهم من له شرف في قومه يتوقع باعطائه
اسلام غيره ومن يكفينا شرفا في الزكاة او من يكفينا شرفا يليه من الكفار
ولا يعطى الا خبرا ان الا عند حاجتنا اليها **قوله** والوقاب ولا يصدقون في
كتابهم لا ببينة او تصديق سيدهم **قوله** وهم المكاتب كتابا صحيحة
اي من غير المزكي فلا يعطى كتابته من كتابته **قوله** والقائم ولا يصدق الا
ببينة او تصديق رب الدين يعطى ولو غنايا لم يسقط الدين بوقا او غيره
قوله في قتل آدمي وغيره وبقية اقسام الغارمين وهما الاثنان
الباقيان من الثلاثة مذكورة في المبسوطات احدهما من تدين لنفسه او عياله
في مباح وان صرفه في محصية او تدين لمحصية وصرفه في مباح او في
وتاب فيعطى مع الحاجة ثانيا من تدين لصان بلا اذن واعسر وحلة او
بلا اذن واعسر مع الاصل **قوله** واما سبيل الله فهم الغزاة ويصدق
بلا يمين ويعطون ولو اغنيا ويجب على كل رد ما اخذه ان لم يغز او فضل
بعد غزوة سئل له وقع **قوله** واما ابن السبيل ويصدق بلا يمين ويجب
عليه الرد فيما مر **قوله** فانه الحاجة وعدم من تعرضه **قوله** الى من يوجد
منهم اي في محلهما بالنسبة للمالك لانه يحرم عليه نقلها غير هو و
محل الامام او في محل ولا يسهل لجواز النقل **قوله** فان فقدوا اللهم فيما ذكر

انفاقه ولا يقتصر على اقل من ثلاثة أي اذا لم يسبب الاستعاب فيما **قوله**
 الا العامل هو مستثنى بالسنة للامام أي لا عامل في قسم المالك كما تقدم ولا
 يعطى ولو تعدد الاقدار جرة مثله ان لم يكن مستأجر بها **قوله** اقل ممتول هو
 الشيخ **قوله** لا يجوز اي ولا يجوز **قوله** الغني مال او كسبهما قسم واحد على
 النسخة الاولى وثمان على الثانية كما يأتي وتل الغني او سنة المكفي بنفقة
 قريب او زوج او سيد نعم لا يمنع فقره سكن وخادم وثياب وكتب يحتاجها
 وما لا غايب مرحلتين او موجد او كسب غير لائق به واستغاله بعلم شرعي
 لانه فرض كفاية بخلاف النوافل والمراد بالغني من عنده ما يكفيه بقية العمر
 الغالب من المال او يكسب كل يوم قدر ما يكفيه **قوله** والعبد اي من فنه رق
 الا المالكين السابق **قوله** وبنواهاشم الخ فيه تغليب لذكور **قوله** ويجوز لكل
 منهم اي من بني هاشم والمطلب اخذ زكاة القطوع على المشهور **قوله**
 والكافر هو الخامس على النسخة الاولى **قوله** ومن تلزمه الخ لو اسقطتم لكان
 حسنا لان المكفي بنفقة غيره غني كما هو ضمير الهم عايد الى من باعتبار
 معناه ويجوز عوده الى الخمسة قبله لما يأتي **قوله** ويجوز دفعها اليهم اي
 من تلزم المزكي نفقته كما هو ظاهر كلامه او من تقدم ذكرهم من الخمسة اذ يجزى
 كون الحال والكيال والحافظ ونحوهم كفانا ومن بني هاشم او من تلزم
 المزكي نفقتهم اذا كانوا مستأجرين من سهم العامل لان ما يعطونه اجرة
 والله اشار الشارح بقوله باسم كونهم غزاة او غار مني سلافة لا تكون
 المرأة عاملة ولا غازية فتأمل **تبسيط** دفع الزكاة للامام ولو كان افضل
 مطلقا بل يجب ان يطلبها عن مال ظاهر وهو الزرع والحيوان والتمار والمعدن
 ويجب اخراج الزكاة فورا اذا وجدت الوجوب والمستحقون خلا

المالك

المالك من مهم **كتاب احكام الصيام** هو من حيث وقته وكيفية
 من خصائص هذه الامة وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة **قوله**
 لغة الاساك ولو عن نحو الكلام وسرعا الخ جمع في ذلك الاركان
 والشروط ومنه تكرار مع ما يأتي وحقيقة تعريفه الاساك عن المفطر بنية
 واركانه ثلاثة سنة وامساك وصائم وسكت المص عما يجب به وهو ما على
 العموم بتمام شعبان ثلاثين او بقول عدل عند الحاكم اشهد اني رايت **الطلال**
 مع حكم الحاكم به فهو حكم حقيقة بشهادة حسنة او على المحض **قوله**
 يجب عليه العمل بحسابه وعلى من اخبره وصدقه وكذا من اخبره صبي او
 فاسق او كافرا او امرأة ولو امة وصدقهم ويلحق بذلك ما غلب على الظن
 وجوده رمضان به كاتقياد القناديل وضرب الرغوف ونحو ذلك كالاتجاه
قوله وشرايط الخ هذه شروط في الصائم الذي هو واحد الاركان وما شرطه
 المص من شروط الوجوب هي شروط الصحة ايضا الا البلوغ فيصح من غير
 البالغ المميز وفي امره وضربه ماس في الصلاة **قوله** الاسلام فلا يجب على الكافر
 الاصل وجوب مطالبة في الدنيا ويعاقب عليه في الآخرة كغيره ويجب على
 المرتد ولا يصح منه فيفضيه الى عاد الى الاسلام **قوله** والعقل لو قال ذو
 التمييز لكان اعم والمراد به ذلك ليجزى المغمى عليه والسكران والناسيم
 ووجوب قضائيه على السكران المتعدي تغليظا عليه وعلى الناسيم لوجود
 السبب في حقه مع كونه اهلا للعبادة في ذاته ولو جبر الصائم ولو تعدد
 لحظه بطل صومه ولا يضرا لاعتنا حيث افاق ساعة من النهار ولا يضرا **ق**
 اليوم بالنوم ويجب القضاء على المتعدي بالجنون وعلى الغني عليه سلافا
قوله والقدرة على الصوم اي اطاقه بلا سقفة فالعاجز عنه حاكم للمرضي

أوشعاً كالحاضر لا يجب عليه وإن لزمه القضاء بعد قدرته من العجز الكبير نحو ذبيحة
قوله وفرايض الصوم الخ لا يخفى عدم استقامته هذه العبارة لأن السنة والأساس
كان كاسر وعدم الجوع والقى داخل تحت الأسلاك فتأمل **قوله** السنة ما قلنا لأنه
محلها المعنى ويندب النطق بها فيه ساعة له ومنها ما لو أكل أو شرب خوفاً
من الجوع والعطش حيث لاحظ كونه في الصوم والأفلا **قوله** وإن كان الصوم
فوضاه غايه التعميم وظاهر كلامه أنها ابتداء **قوله** كرمضان ولا بد من السنة في
كل ليلة سنة فإن لم يأت بها في ليلة وجب قضاء يومها فوراً مع العهد **قوله**
ولا بد من اتقاء السنة ليلا أي في الفرض ومنه ما وجب بأمر الإمام في الاستسقاء
وتكفي في التقدير جود السنة قبل الزوال أن لم يسبقها مناف للصوم **قوله** ويجب التيقن
في صوم الفرض أي من حيث الجنس كسنة الكفارة فيها وإن لم يبين نوعها
لكنها عن ظهار أو عيني سلا وكذا في النذر يخرج في الفرض النقل لا يجب التيقن فيه
لأن المقصود من المعين وجود الصوم فيبدل من غيره وبذلك فارق الصلاة **قوله**
وأكل السنة في صومه أي رمضان ما ذكره وأقلها ثوبت صوم رمضان فاعدا هذه
بما ذكره مندوب **قوله** عن الأكل الخ سيأتي تحت ربه **قوله** كل ما ساء وان كثر
الأكل ولذا في الجهل **قوله** أن كان قريب العهد الخ أشار إلى أن الجاهل غير المندوب
كأما **قوله** فلا يبطل صومه ما لم يعد من الشيء إلى خوفه باختياره وفي بعض
الشروح يخالفه لما سلكه السارح وزيادة وتقص يعلم بالوقوف عليه **قوله**
والذي يفطر به الصائم عشرة أشياء قد علم أكثرها مما سرفذ كرسندر وغيره
في غير نحو الخوض منها أن يكون عارداً ذكر الصوم مختاراً عالماً أو أهلاً غير
معدوم **قوله** المنفخ لو قال من منفع لها مستقيماً اذ في كلامه ما إلى أن الرأس
وإن عدا سيابستقلاً فهو من الجوف وإنما الانفتاح وعدمه في الطريق الموصل

الله

الله والمراد الانفتاح الأصلي والعارض ليخرج به الوصول من نحو العين كما
لكل أو من المسام كاستحمام **قوله** والمراد الخ لو أخر هذا عن الحقنة بعدة كما
صوباً فتأمل **قوله** وصول عين منها نخامة نزلت من الرأس وطلعت من الباطن
ووصلت إلى حد الظاهر وهو مخرج الحالم للهمة عند النوى أو المعجزة عند الرائي
وقدر على مجها واستطعها ومنها الرحان المشهور فيقطر به لأنه كرخان
الفتيلة وخروج بها الريح والهوا والآن كبر الماء وحرارته **قوله** ما يسمى حرقاً
أي ما شأنه أن يحيل الغدا والروا ما كان طريقاً له مثله كما يأتي بخلاف داخل
ورك أو فخذ غير لازم وصول ريقه إلى خوفه من معدته إن كان خالصاً
طاهراً ولا وصول نحو ذباب وعصار طريقي وغزلية وفتي ولا ما جرى منه
ريقه من طعام بين أسنانه من غير قصد وكذا من ما وضعه في فيه لئلا يتروك
أو رقع عطش ولا سبق ما مضى من غير سبالة **قوله** والحقنة ومثلها
القطر في باطن اللذن والذي **قوله** وهي ذوا عبارة غير وهي إذا خالجه
الخ فتأمل **قوله** في قبل هذا بقطر لاحتقنة في حلقه منها نحو نزول ما ذكره
السارح إشارة إلى ذلك وفي كلامه التثنية بعد **قوله** القوي عهداً وان تحقق
عدم رجوع شيء منه إلى الجوف ومنه التحشي إذا خرج به شيء إلى الظاهر
قوله الوطى عهداً ولو بلا انزال في الفرج الذي يجب بالإلاج فيه الفصل قبل
أو دبر من آدي أو بهمه متصلاً أو منفصلاً **قوله** فلا يفطر بالجماع ما ساء
ولا مكرها على الراجح ولا جاهلاً معدوماً علماً **قوله** عن مباشرة لا يخفى
أنه المباشرة ما كانت بغير حائل كقبلة وتحريم أن حركت شهوته وليس
لما ينقض الوضوء كما اعتد شحنا ومنها الاستمناء فخصص السارح لها
به غير مستقيم على أن الاستمناء مقطر ولو مع الحائل وبذلك لا يطع الاحتراز

الذي ذكره فتأمل **قوله** باحتلام وكذا ينظر وفكر ان لم تجر عاداته بالانزال اليها
 والا فطر على العمد **قوله** والنفس ولو عرق علفه او نصفه وتلحق به الؤدة
 بلائيل فان اراد بالنفس الولادة فهي منها **قوله** ويستحب في الصوم اي للصائم
قوله وان تحقق وكذا ان ظن ولو بالاجتهاد كما يرشد اليه مقابلته بما
 لشك وعمل بالصواب اذا ظهر له بعد فطره ولو بالاجتهاد **قوله** على من و
 يقدم عليه نحو الرطب وسين كونه وتر **قوله** والافساد لونه من زرع اولى
 وبعد الماء كان حلو اكره بيب ولين وعسل وتلحق به من الذكر عقبه بقوله اللهم
 لك صحت وعلى رزقك افطرت **قوله** وتأخير السجود هو يضم السين الفعل
 وكلام السارح ظاهر فيه ويفتحها ما يستخرج به وفي كلامه اي الى ذنب السجود
 ايضا واول وقته من نصف الليل **قوله** ويحصل بقليل الاكل والشرب ويندب كونه
 مما يندب الفطر عليه **قوله** ترك الهجر اي الفحش في تفسيره الهجر في الفحش دليل
 على انه يضم الها وكذا تركه مندوبان حيث الصوم لا ينافي عن عمله في بعض
 افراده من حيث ذاته بالغيبة وبعضهم ضبطه بفتح الها يعني الهجران
 اي الخاصة بترك الكلام وهو غير لازم بكلام المص ويحق بذلك ترك ترك
 حجم ومضد ذوق طعام وعلة وشهوة نفس كشم ريحان او لسه او نظ
 اليه ونحو ذلك **قوله** فليقل الى با فان لم يكن ربا وحصل به انكفان خصه
قوله او بقلبه وجمعه مع اللسان حسن نعم في كونه بقلبه فولا ينظر **قوله** وعمر
 اي ولا يصح اجماعا وعلى الاصح **قوله** وهي الثلاثة خلافا للامام مالك في انها
 اثنان **قوله** يخبر او هو العمد وقيل نفيها **قوله** واسار فكيف اعلم بان
 انه مستحيل ليس من معيان العموم **قوله** ان يوافق عادة له وتنبه **قوله** وان طال
 الزمن عنها **قوله** عن فضا ولو لم يندوب وكذا اباير الاحام في صيام الاستسقاء

ويحوي مثل ذلك في صورة النصف الثاني من شعبان ان لم يصله قبله وانه
 بعضهم في كلام المص هنا ما ليس منه فراجع **قوله** او تحوّل الناس صوابه
 وتحوّل الناس برويته لانه لم يحدّث احد برويته فهو من شعبان اتفاقا
 سماع الصحوا والغيم والمواد بالناس لم يثبت رمضان برويتههم فافهمه
 بيان لعدم من صدق من احببه وجب عليه الصوم وتصح نيته ويجزئه
 عن رمضان اذا تبين كونه منه **قوله** يحرم الوصال لانه من خصايصه
 صلى الله عليه وسلم وهو ان لا يتعاطى بفظوا بين يومين متتابعين جماع
قوله ومن وطئ الخ هذا شروع فيمن **قوله** عليه الكفارة العظمى في الصوم
 وما يجب به وكيفيةها وما يتبع ذلك فقوله ومن صلى برأيه ما يشمل من لا ط
 او ان يهيمه **قوله** عامد ذكر الصوم مختارا عما لا بالصوم وتجريم الوطئ
 او جاهلا غير عن دركس وان جعل الكفارة **قوله** في الفرج ولو دبرا او من
 بهيمة كما مر **قوله** وهو ان يخرج من دخول الليل فوطئ فنان فها را فلا
 كفارة عليه **قوله** لاجل الصوم بخلاف مسافر زمانا شرخصا لانه للزنا
 فلا كفارة عليه وكذا من افسد غير الصوم كصلاة او صوم غير رمضان
 ولو قضا عنه او بعرض طمعي ككل عامدا وان وطئ بعد او معه او غير مكاف
 ولو علت عليه ولم يترك فلا كفارة عليه ولو اكل ناسيا فظن انه افطر فجامع
 عامدا فلا كفارة عليه ايضا **قوله** فعليه القضا فور الكفارة وخروج
 بالواطئ الموطئ ولو ذكر افعليه القضا فقط وتكررا بالجماع في كل يوم لا يتكرر الجماع
 في يوم ولا يسقطها حدوث مرض الا الحنون ولا حدوث سفر الا ببلد مطابقة
 يخالف **قوله** فان لم يجدها الى الرقية حسا في ساقفة القصر وشعرا بان لم يقدر
 على شها زادة على ما بقي بموته بقبه العمر الغالب **قوله** شهر من الالهة ان ابتدا

في اولها والاغتسل بالوسط بالليل وكل الاول من الثالث ثلاثين يوما **قوله** فان لم
 يستطع عبقة لا يحتمل عادة ومنها شدة الحاجة الى النكاح **قوله** استقرت في ذمته
 ولا سقطت بغيره على الراجح **قوله** فاذا قدر الخ فلو سارع في خصلة فقد راعى على اعلائها
 نذب له العود اليها ولا يجوز صرف كفارتها الى عياله الا ان كانت من غير ماله كما في
 الحديث **قوله** ومن مات مسلما ويتعين الاطعام عن من مات مرتدا **قوله** لمن الخ
 هو تصوير العذر وكان الصواب جعل هذه من مفهوم كلام المص لانها ليست عليه
 فتأمل **قوله** ولا تداركه بالقدرة ولا بالقضاء وانما سكت عنه لعدم ضرورة **قوله**
 فان مات بغير عذر سوانمكن من قضاءه او لا **قوله** ومات صوابه او مات بعد التمكن
 من قضاءه وجبت الفدية في قدر ما تمكن منه وان لم يكن جميع ما فاته **قوله** من تركه
 بفقدان الكلام في حرله تركه والا فلفظه الاطعام عنه من ماله **قوله** مو طعام
 لفظ مد في كلام المص مرفوع بعنوان تاييد فاعل اطعم والشارح اخرجها وهو
 من المعيب **قوله** وما ذكره المص الخ ما ذكره من كون كلام المص هو القول الجديد القابل
 لعدم جواز الصوم اخذه من اقتضائه على الاطعام ولو جملة على القديم القابل
 بجواز صوم الولي عنه بل ندبه ولو مع وجود التركة لكان النسب لانه المعتمد المقتضى
 به والولي كل قريب ولو غير وارث كزقيق او بعيد ويجوز للاجنبي ان يصوم عنه
 ان اذن له بالولي والافلا كالحج وخرج بالصوم الصلاة فلا تقتضي عن الميت صلاة
 ولا فدية وكذا الا اعتكاف الاسعاف للصوم كان نذر ان يصوم بعد كفا **قوله**
 والشيخ الخ هذا لا حرج امارقني عجز لكبر او نحوه وافطر فلا فدية عليه اذا مات
 رفقاً **قوله** الذي لا يري بوجه فلو راعى اخرج الفدية كفاه او قضاها لزمه الصوم
 ولا تكفيه الفدية وكذا افعال في غيره عن ذكره وان قلنا ان الفدية فدية ذكروا حجة تقيدها
 على ان يحج القولين لوجود القدرة على الاصل **قوله** ولا يجوز تعجيل الفدية قبل رضا

لوقال

لوقال ولا يجوز اخراج فدية يوم قبل فحره كان مستقيما فاقابل **قوله**
 والحامل ولو من زنا وشبهه **قوله** والموضع ولو بسرعة او فترادى كان مصوما
قوله اذا خافنا على نفسيهما ولو مع الولد لم يجب الكفارة **قوله** وان خافنا
 على اولادهما اي فقط وحيث دسسته الولد اليها الملازمة ماله وان لم يكن
 لهما **قوله** افطرا ان وجوبها **قوله** والكفارة من ماله ما لا يتعد بقدر القدر
 والرد بها الفدية كما اشار اليه **قوله** وكل ذلك وهو يصفق بالصرى
 يلحق بالموضع فما ذكر من افطر لا نقاد حيوان اسرف على عرق بخلاف
 من افطر لا نقاد مال غير حيوان فعليه القضاء فقط مطلقا لان فطره جائز
 ونكر الفدية على من اخر قضا رخصان اخر حيث كان موسرا قويا
 تكن سنة **قوله** والمرضى شقة لا يحتمل عادة ومنها الخرج والعطش **قوله**
 والمسافر في سفر قصر وان لم تكن شقة وان كان الافضل له الصوم في عدتها
قوله يفطران وحواله حصلت شقة يبيع التيمم والا فحوازا
 وقال شيخنا الرسل والخطيب لا يجوز الفطر للمريض الا فيما يبيع التيمم
قوله والافعله السنة الخ ومنه المحصادون والدراسون والفقلاء ونحوهم
قوله ومنه صوم عرفه وهو تاسع ذي الحجة وصومه بكفر سنة اولها
 المحرم وسنة بعده كذلك ويندب للحاج فطره ويندب صومه ما
 قبله من العشر **قوله** وعاشوراء وهو عاشر المحرم وكذا يوم بعده ويوما
 قبله احتياط وكذا بقية العشر قبله وهو كبر سنة قبله **قوله**
 وايام البيض سميت بذلك لبياض جميع الليل فيها وهي ثلاثة من كل شهر
 وهي الثالث عشر ربا اياه وكذا الايام السود والثامن والستين واليا
 سميت بذلك لسواد جميع الليل فيها عدم القمر **قوله** وسنة من شوال

وكونها عتق العبد وتساوية افضل وتجاوز متفرقة في جميع السهم وسيد
صوم الاثنين والخميس ويوم لا يجزئ فيه ما ياكله ويكره افراد يوم الجمعة
او السبت والاحد بصيام وكذا صوم الدهر لمن خاف به ضررا او قوت حق
ولو سدد او ترك بطوع اعتاده ويحرم على المرأة صوم نفل بحضرة حليلها
بغير اذنه من بليس بفرض حرم عليه قطعه وان لم يكن فورا او نفل حاز
له قطعه الا الحج والعمرة او فرض كفاسه كذلك الا ان تعين او كان في الحج والعمرة
ايضا **فصل** في احكام الاعتكاف وهو معناه اللقوي من الشرايع القد
قوله وشرع الحج فاركانه اربعة سنة ومعتكف ومعتكف فيه وليت **قوله**
في كل وقتا ولو ليلا ومطرا او وقت كراهة الصلاة **قوله** لا اجل طلب ليلة القدر
اي لا اجل الاطلاع عليها لانها افضل ليالي السنة وسميت بذلك لظهور قدرتها
او تقدير الاحكام فيها او لغير ذلك ويندب اخفاؤها لمن رآها وعللها
طلوع شمس يومها تنكسر الشعاع وكونها غير جارة ولا باردة وغير ذلك
وهي من خواص هذه الامة وابقه الى يوم القياسه ونال فضيلتها من احبائها
وان لم يطلع عليها ولم يرها **قوله** تخمرة في العشر الاخير افراده في
ازواجه وبه وقال المزني **قوله** لكن لما في الوتر واجاها وبه قال الصوفي
وذكرولها ضابطا ذكرنا فيما كتبه على المحلل وعند ابن عباس ار
السابع والعشرون وهو قول عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وارجى لما في
الوتر والحادي والعشرين او الثالث والعشرون بنا على ما ذهب اليه الشافعي
رضي الله عنه من انها تلزم ليلة بعينها **قوله** شرط اي ركنان كما هو **قوله**
النية وتكفيه وان طال مكثه او لم يقدر مرة فخرج من المسجد انقطع الا ان
نوى عند خروجه العود اليه فلا تنقطع النية حتى دخل مسجد ولو غير

الاول صار معتكفا لم يخرج منه في المقدرة لا يقطع **قوله** ونوى
في الاعتكاف المقدور الفريضة والنذر وتكفيه ان اطلق النذر وان طال
مكثه لكل يقع ما زاد على قدر الواجب تطوعا وكذا ان قدره ورأى عليه وفي
قطعه بخروجه ما ذكر كما لا يقطعها فما لو شرط المتتابع خروجه لعذر لا
يقطع المتتابع **قوله** في المسجد اي غير المساجد ويكفي فيه النفل ولو بالاحتياط
ومنه رحته وروش متصل به وكذا أهواه كفضن شجرة وان لم يكن اصلها
فيه او عكسه او على سطحه والجامع اولى بل يجب ان نذره فيها يوم تحبه
ولم يشترط الخروج لها ولو عين مسجد كفاه غيره الا المسجد الحرام
ومسجد المدينة والاقصى فلا يكفي غيرها عنها تكن يكفي ولو لها عن الاخير
والثاني عن الثالث ولو عين زمنا تعين فان فاته قضاءه بعد **قوله** سطر
المخ ابتدا ودواما فرضا كان الاعتكاف او نفلا ومفهومات هذه الشروط
ذكرها بحملة وستاتي في كلام المصنف **قوله** ولو ارتد المخ صرح هذا بن لسكوت
المصنف عنها وهما يبطلان المتابع ايضا فيجب فيه الاستيناف **قوله**
ولا يخرج المخ براده ان الخروج من المسجد ينطل للاعتكاف وحرام في
مقيد عدة او متابع الا للاعداد المذكورة فتأمل **قوله** من بول او غابط هو
بيان الحاجة المذكورة هنا وله الذهاب لها الى داره ما لم ينجس بعدها
بان يذهب فيه اكثر من الاعتكاف ولا يكلف فعلها في سقاية المسجد
او دار صديقه مثلا ان كان يحتمل ذلك والا فلا وله في خروجه عبادة
المرض وللصلاة على الجنادة ما لم يطل زمنه او بعد عن طريقه وله ان يرضى
ولو سدد وبالا لانه تابع **قوله** كفصل جنابة ونحو المبادرة به ان كانت غطرة
والا فيسطل يتابعه **قوله** فتخرج المرأة لاجلها من ان كان الاعتكاف متتابع

ومدته تخلو عنهما غالباً بطل التتابع والافلا **قوله** من مرض منه المجنون والاعما
ولا يبطل التتابع بخروجهما ولا باخراجهما من المسجد بطلاناً سواء تعذر
اقامتهما فيه او لا ولو بقيتا في المسجد حسب زمن الاغتراب من الاعتكاف دون الجنون
قوله لا يمكن المقام معه بمعنى يتيقن وان لم يعسر كما لو خذ ما بعده **قوله**
فلا يجوز في محرم في مندرستابع وبطل به **قوله** لو يبطل الاعتكاف بالوطي
سوا في المسجد او خارجه **قوله** عالماً بالتحريم او جاهلاً غير عذر كما تقدم
قوله مباشرة بشهوة اي ما يفطر في الصوم يبطل الاعتكاف ويتأ به
وبالافلا وما يبطل التتابع خروج مؤذن لمنازة المسجد القريبة منه حيث
الف الناس صوته وخروج للقاء السلطان ان كان مباحاً ولم يكن لتزوجه
بل السلام او منصب وشرطه حال ندره وعينه ولم يكن منافياً للاعتكاف
وكما يقطع التتابع يجب بعد الاستيناف وكلما انقطعده يجب قضا
زمنه متصلاً به نعم لا يقضي زمن ما يطلب الخروج له ولا يبطل زمنه بتبر
وعسل حنابة واذان واكل وشرب لانه يستثنى ولا بد من تكف فيه خرج
المعتكف لعيادة نحو جبار وصديق يتيقن عليه عدم عيادته افضل من
دوام اعتكافه **كتاب احكام الحج** بفتح الحاء او كسرهما وهو من الشرائع
القدسية الالهية الكيفية الالهية وفرض في السنة السادسة من الهجرة
على الاصح ولا يجب في العمر الامورة وكذا العرة وحديث انها مندوبة ضعيف
باتفاق الحفاظ ولا يجبان اكثر من مرة الا لخوفاً او قضا **قوله** وهو
لغة الحج والعمرة كالحج لغة وشرعاً والتميز بينهما بالاعمال الالهية وعلل
سكون الهمزة عنها هنا مع ذكره لهما فيما يأتي في شمول لفظ الحج لهما كذلك
ونحوه **قوله** وشرائط وجوب الحج اي والعمرة وهذه المرتبة الخامسة و

قبلها

قبلها اربع مرات الاولى للصحة وشرطها الاسلام فلو لم يمانع ان يحرم
عن غير المحرم من صبي او مجنون ويؤتي عنه اعمال جميع المساك وان لم يكن الي
محرماتكن لا بد ان يطوف به مع طهارتهما مع المرتبة الثانية صححت
المباشرة وشرطها الاسلام والتميز فلم يزد ولو رقيقاً ان يحرم باذن
وليه ولو حاكماً او قياً وسياسياً اعمال بنفسه وان احرم عنه الولي المرتبة
الثالثة صحة النذر وشرطها الاسلام والتميز والبلوغ فيصح نذر
الوقت الحج المرتبة الرابعة الوقوع عن فرض الاسلام وشرطها الحرية
مع ما ذكره في حج الفقير عن فرض الاسلام وان شق عليه او حرم سفره
له **قوله** سبعة وفي بعض النسخ سبع حضال بل اكثر من ذلك ولا يخفى ان المص
لم يميز شروط الاستطاعة من غيرها وسياتي التنبه على ذلك وقد تقدم
ان هذه المرتبة الخامسة وشرطها مع ما مر الاستطاعة كما سيأتي **قوله**
الاسلام فلا يطالب بها الكافر الا صلى في الدنيا ويطالب به المرتد ان
استطاع قبل ردة او فنها فان اسلم ثم مات قبل حجة وجب الحج عنه
من تركته **قوله** والحرية اي الكاملة **قوله** ووجود الزاد الحج هذا وما بعد من
شروط الاستطاعة بنفسه وهو احد نوعيها والاخر الاستطاعة بغيره
كالج عن ميت غير موثق من تركته وجوبا ومن وارث او اجنبي غير وارث او عن
مقصوب بضاد محج او بهمله باجرة فاضله عما يأتي او بطبيع ذكر
قريب او اجنبي ادى فرضه بنفسه لا بما لكونه الطبع غير قول علي كسب
او سوال ومن الاستطاعة ما جرت العادة به من وظائف ركنا الحاج
قوله وقد لا يحتاج كان كسبه بشرط ان يكون كسبه في اول يوم
من ايام الحج قد راقى بابايم الحج وهي ما بين زوال شمس ذي الحجة وزوال

10

ثالث عشرة او ثاني عشرة فهي ستة ايام او سبعة ايام ويعتبر في العدة كفاية
زمن اعمالها وهو نحو ثلثي يوم **قوله** قريب من مكة بان يكون بينهما مرحلتين
قوله وجود الماء في الوانع الخ اي بنفسه او بغيره الفاضل عما ياتي **قوله** الراحلة
اصلها من الابل والراضة الا عمر وادسيا حيث لا يذبح وتولم يثبت على
الراحلة استرطاله الحمل او الكنيسة وعدل في الشق الاخر يلق به وقد رآه
على احرته ان لم يخرج الا بها وتكفي العادة بالاثقال حيث خرجت العادة
بها في الجواز لا في الوجوب **قوله** يخص لو قال الرجل كاه ستفها لان الراحلة
تعتبر في حق المرأة والحائض مطلقا **قوله** سوا قدر على المشي لانه لا يركب
افضل من المشي على الاصح نعم يرد للقادر خروج جاسن خلاف من اوجب
قوله وهو قوي فان عجزها كالبعد **قوله** كون ما ذكر من الزاد له ولو ااحلة
وغرها والواحدة له ولما عده **قوله** عن حسنه ولو بوحلا او لله تعالى
قوله مدة ذهابه وايا به وان لم يكن له اهل وعشرة في بلده **قوله**
عن سكنه وسكن من تلزمه مؤنة وعن خادم كذلك لا عن مال تجارته
فيلزمه صرفه للنسك ولو استغنى بسكنى الربط وجب بيع سكنه ولا
يلزم بيع الة محترق ولا كتب فقيه ولا بها غير ذراع ونحو ذلك و
الافضل الخاف العتب بتقديم النكاح **قوله** ان الطريق سوا في البر
او البحر بان غلبت السلامة فبهما والا لم يجب النسك بل يحرم السفر
اذ ذاك **قوله** على نفسه او نفس محترم معه ذاتا او منفعة والعضو
كالنفس **قوله** او بالغير الى التجارة وان قل او مال غيره المحترق **قوله**
او بضع او بضع غيره كذلك **قوله** وان كان السر ثابت في بعض النسخ
وهو شرط ثان ان جعل الزاد والراحلة شرطين والا فهو ساق

قوله

قوله ان سعى من الزمان الخ اي ان تكون استطاعته ما تقدم في وقت
لذهاب فيه الى مكة على السهر المعتاد لا ذكر النسك وهذا الوقت خروج
اهل بلده منها ويعتبر دوام الاستطاعة الى عودهم الى البلد فان خرج عن
الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه النسك وقول بعضهم ان هذا
الشرط لا استقرار النسك لا لوجوبه غير معتد **قوله** فما امكن الخ لو كان الزمن
المذكور لا بد من المسافر النسك الا باسراعه فقطع مرحلتين فوقت لم
يجب النسك **قوله** فاذا كان الحج اربعة بل ستة كما ياتي **قوله** الاحرام مطلقا او
معينا وهو اولى ولو كان كاحرام زيد وفي الاول بصره لما شاف في الاخر بصره
لما صرعه زيد ان علم والافق ان **قوله** الوقوف يعرفه اي بجزء من ارضها
او على متصل بارضها كراية هودكها او على شجرة اصلها فيها فلا يكفي
هواها كطائر فيها **قوله** حضور المحرم اي وحده فيها ولو بارا في طلب
آبق او هاربا وان لم يعرف انهما عرفه **قوله** لا نفي عليه وليس لغیره ان يني
على فعله فان لم يبق فيه فاته الحج بخلاف المحنون فان ولىه بيني على
فعله كما سر ويحزبه ويقع له نفلا **قوله** وهو اليود التاسع اي حقيقة
او حكما كما لو غلطوا فيه من حيث الروية **قوله** الطواف وهو افضل
اركان الحج على المعتمد **قوله** جاء على طوافه البيت عن سياره ما انطلقا
وجهه خارجا عن جدار البيت وعن الحجر كسائر الاحاد خلا في المسجد و
لوفي هو اليه او على سطحه ناويا اليه ان لم يكن عن نسك غير صارف له الى غيره
كطلب آبق **قوله** بجميع يدي الخ اي من جهة شقه الامير **قوله** فان بدا بغير
الحجر لم يجب نفلا وصل اليه ابتداء من ج وشرط له الطواف من الجوار
والنجاسة وسر العورة **قوله** السعي ولا شيرط له طهارة ولا ستر ولا غيرها

وينسب فيه الشيء في طرفيه والعدد للرجل في وسطه وهو صنفها معروف **قوله**
 الا يبدأ في أول مرة بالتصاف في نسخة في كل مرة ويحمل على المرات الاربعة التي منها
 ولا يشترط الان الصاق عقبه او اصابعه باذهب منه او اليه لانه قد دفن
 من الصفا ثلاث درجات ومن المروة درجه **قوله** ان جعلنا كلامها صوا
 ان جعلناه لان الركن احرها **قوله** وهو المشهور وهو المعتمد **قوله** ويجب تقديم الحج
 هو اشارة الى الركن السادس وهو الترتيب الا في جواز تقديم السعي على الوقوف
 بعد طواف القدوم والاولى تاخيره عنه والافى جواز تقديم رازالة الشعر على
 الطواف بعد الوقوف كما ياتي فالترتيب في المعظم **قوله** وفي بعضها اربعة
 بل خمسة لان الترتيب فيها ركن في جميع اعمالها **قوله** وهو الراجح والمعتمد
 ايضا كما مر **قوله** وواجبات الحج وهي التي تجبر بالوم اذا فأت بخلاف الاركان
قوله ثلاثة بل هي خمسة على المعتمد الاحرام من الميقات والري والمبيت
 وبزلفة وطواف الوداع واذ لم يعد من اعمال الحج **قوله** الصادق الخ فيه
 استعمال من معنى الابتداء والظرفية تعافرا حده وادخال الزمان في الميقات
 لا يستقيم لان الميقات لغة حد الشيء ولانه لا معنى لوجوب الاحرام في زمانه
 ولانه لا يوجد مخالفة لانه لا ينقصد لما يقبله ولا يوجد جبر ليدم او غيره
 فتأمل **قوله** وعمر ليالي من ذي الحجة فيصح الاحرام به فيها وانه لم تكن الايام
 به فيها **قوله** جميع السنة نعم قد يتبع الاحرام بها العارض في محرم بالحج او
 من عليه بقية افعاله كما قبل النفر من منى **قوله** نفس مكة وكونه من المسجد
 بعد صلاة ركعتين فيه اولى ومن بيته بعد تلك الصلاة افضل **قوله** ذو
 الحليفة وهي العرفة بابا على وسعت بالاول لوجه النبات السمي ذلك
 فيها والثاني توغم العامة لان عليا قاتل الجن فيها وهي على نحو ثلاثة اسيال

من الدنيا السنة **قوله** وعلى نحو عشر مراحل من مكة **قوله** ومن الشام باعتبار
 ما كان في الزمن السابق واما الان فيقانونهم ذوالخليفة المذكورة **قوله**
 الحففة اسم لقربة كانت واحفها السبل بازالتها وقد ازيلت الان بربع
 لانها قبلها يسير وهي على نحو ستة مراحل من مكة **قوله** من تهامة اليمن
 اصل تهامة المكان المنخفض وتقابل به نجد وفي الحجاز مثلها وهما المراد عند
 الاطلاق **قوله** سليمان ويقال له الملم وهو على اسم جبل على مرحلتين من مكة
 وهو يسكون الراوا بفتحها فاسم قبيلة ينسب اليها اويس القرني
 ومن المشرق السائل العراق وغيره **قوله** ذات عرق قرية على مرحلتين من مكة
 وتقع من سكنه بن مكة والميقات فيقانونه سكنه وهذه المواقيت للحج
 والعمرة الامن داخل الحرم واراد الاحرام بالعمرة فيجب عليه الخروج الى
 الحل ولو بخطوة وافضل بقاء الحل الجرانة ثم التسليم وهو ساحل
 عاصمة ثم الحديبية والاولى على سبعة اسيال والثانية على ذلك ايضا
 والثالثة على ثلاث اسيال ومن لم يحاذ في سفره سقانا احرم على مرحلتين
 من مكة وان حاذي سقانا احرم من محاذات اقربها اليه فان تساوت
 احرم من محاذات ابعدها اليه **قائمة** بتحديد المواقيت كان في
 حجة الوداع كما ذكره الامام احمد بن حنبل رضي الله عنه **قوله** ري الحمار
 الثلاث في ايام التشريق الثلاث ان لم تنفر النفر الاول بان يفرغ من اشغال
 سفره قبل غروب شمس اليوم الثاني اوبوين ان نفر وفي حرة العقبة
 وحدها في يوم العيد ولو قال المص والري لشمها وكان احضر ويدخل
 وقت حرة العقبة بنصف ليلة العيد وسبق وقت الاختيار الى اخر يومه
 ووقت جوازه الى اخر التشريق ويدخل وقت ري كل يوم بزواله واختياره الخ

وجوازه لآخر الشروق ايضا ويجوز ري عافات ليلادونها والاصح الري
بعد ايام الشروق بطلقا **قوله** بعد الحج اشار الى ان الترتيب بينهما شرط
ومعنى بقى من واحدة رمية لم يصرح ما بعدها **قوله** بالكبرى وهي التي تلي سجد
الحنف ثم الوسطى ثم حمزة العقبة **قوله** ويرى اي بيده لا برجل او قلاع ولا
يكفى وضع الحصاة في الموي لانه لا يسمى رمية **قوله** كل جوة اي حول العمود بقدر
ثلاثة اذرع من جميع جهاتها الاجرة العقبة فلهما وجه واحد ولا تكفى
رى العمود الا ان وقع في الموي ولا بد من قصر الموي واصابته بالحجر يقينا
قوله بسبع حصيات فلا يكفى دونها ويندب كونها كقدر حصي الخرف
وحملة الحصيات سبعون موى يوم النحر **قوله** وحصى وهو حجر الكران بعد
حرقه ويكفى الري به قبل حرقه تنجو عتق **قوله** الملق او التقصير هذا
مخرج وتقديم الاصح انه ركن **قوله** الا فضل للوجل بل يجب ان نذكره هو
استعمال الشعر بالموص **قوله** والمرأة التقصير وكذا الخنثى بل يجب ان نذكره
قوله اقل الخلق صوابه اقل الاله الشعر او اقل التقصير **قوله** او تقصيرا
اي قطع بعض السعرات واعلم ان طلب الري في ايام الشروق يستدعي بيت
لياليها في منى فهو من الواجبات وسياق يافيه **قوله** وسنن الحج صوابه
وسنن الشك او المنك **قوله** الافراد سمي لذلك لافراد كل سنن باحرام
وعمل وهو افضل مما ياتي **قوله** من سقائه بيان للاكل **قوله** ولو عكس بان
قدم الاحرام بالعمرة ولما فرغ من اعمالها احرم بالحج في اشهره واتى بعمله
وهذا سمي تنعكا كما اشار اليه بقوله لم يكن مفردا او قال ولو لم يقدم
الحج لم يكن مفردا الشمل القران وهو الاحرام بالحج والعمرة معا وادخال
الحج على العمرة في اشهر الحج قبل الشروع في عملها والتمتع افضل منه ويكفيه عنها

عمل

عمل الحج وعليه دم كالتمتع ان لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم من مسكنهم
دون مرحلتين منه **قوله** التلبية ولو بالجملة لمن لا يحسن العربية واولاها
ما كان عند الاحرام وان سمي فيها ما احرمه به نعم لاسن عند الري بل
يكبر معه ولا في طواف وسعى ونحوهما عما فيه اذكار خاصة وتكره في الواقع
الخنسة وبالفقر النجس غيرها من الاذكار **قوله** ويرفع الرجل صوته بها ان
لم يزد غيره ولم يحل نفسه وتسمع المرأة نفسها كالحنثي **قوله** لبيك
واصله لبيك لك تحذفت اللام تخفيفا واليون للاضافة ومعناه اجابة
لك بعد اجابة حين دعوتك للحج وسنن التلبية لحلال لاي ما يحجب او
تكبره لكن بلفظ اللهم لا عيش الا عيش الآخرة او اللهم ان العيش
عش الآخرة اي ان الحياة المهنية الراضية هي حياة دار الآخرة **قوله** ان
الحمد تكبر الحمزة وفتحها ويسن بعد الملك وثقة سيرة **قوله** واذا فرغ
من التلبية اي بعد كل ثلاث مرات منها **قوله** وطواف القدم ويقال
طواف القادم وطواف الصدر وطواف الصادر **قوله** قبل الوقوف وكذا
بعده وقبل نصف الليل **قوله** اجزاه عن طواف القدم ولا يوجه مستقلا
فهو مضى بعده **قوله** والمبيت بمزدلفة على الوجه المرجوح والواجح العمد
انه واجب كما ذكره عن الروضة وشرح المذهب والواجب فيه وجوده
فيها كخطون نصف الليل الثاني من ليلة العيد وسمى ليلة جمع ويندب
اخذ سبع حصيات منها لوي حمزة العقبة لاسبعون **قوله** ركعتا الطواف
وهما تحية المسجد ويكفي عنهما فوض ونقل غيرها ويقرا فيها ما سوره الا خلا
وفيما ذكره فيها مجتد دقيق يذكره كل فقه الحق **قوله** المبيت يعني
ولا بد من معظم الليل في لياليها الثلاث او الليلتين وبعضهم حمل المبيت

هنا على بيت ليله عرفه لان بيت ليالي الشرق المذكور واجب على الراح
المعتمد وفيه بعد خصوصاً مع سكوتك عنه في عدد الواجب **قوله** في امر
طواف الوداع في عده من سنن الحج لم يسأج لانه بعده لانه **قوله** لكن الظاهر
وجوبه وهو المعتمد وقل وجوبه لمن خرج من مكة مسافة القصر او الى
وطئه واعلم ان كل واجب مما ذكر بحجركم وبكل ثلاث ربيات فأكثروا
ليالي بني نغم بعذر الرعاية واصحاب السقاية في ترك البيت لا الربي **قوله**
وتجرد الرجل اي الذكر ولو غير غير تجرد وليه له بخلاف المرأة والخنثى
قوله حتما اي عقب الاحرام فوراً وينب معه وقبله وكلام المصطفي في هذا
بقوله عند **قوله** عن المخط بفتح الميم وبالهاء المعجدة او بضم الميم وبالجا الحملة
وهو اولى واعلم لا فادته حوازا الرذا او الارزاق المرقع ومنه نحو المشوج
والفقور المخط ولو اعضاء من اعضاء البدن كما يأتي **قوله** وليس وجوب من
حيث الذات وتنبأ من حيث الوصف اذ اوردنا بعض **مصل** في احكام
محرمات الاحرام اي ما حرمت بسببه وفيه فوات الحج ويعتبر في الحرمة كونها على
علمنا اذ اكراما هو فيه كفا مختار والافلا حرمة وكذا الاقدية الا لما فيه التلا
كازالة الشعر ولا فدية على غير كلف مطلقا **قوله** ومحرم على المحرم ذكر كان
او انى خصوصاً او عموا **قوله** عشرة اشيا بحسب المذكور ههنا **قوله** ليس
المخط اي على الهيئة المعتادة فيه بخلاف الارثاء بالقميص او بالبقا او
السراويل **قوله** وخف وزر بول وزر فوزه وبقاب ستر سيرة على
قدمه لا تخفى راس **قوله** كزيع اي زردية **قوله** في جميع بدنه اي في
كل جزء منه كخرطة اللحية وقفا ليد وخرج بالرجل المرأة فلها
ليس جميع ذلك الا الفقار في الكف لاني الساعد كما يأتي **قوله** وبعضها

فيه تائب الراس وهو خلاف اللغة فهو لا يحرم ستر راسه شرخ عن
هذا الراس **قوله** كوضع يده على راسه ما لم يقصد بها الستر وكذا نحو حمل قفلة
عليها لم تمنعها او غلبها **قوله** من المرأة ولامه كالحرة على المعتمد **قوله**
وان سترها وجبت الفدية اي مع الحرمة لغرض فان كان الواجب عليه كشف
وجهه كالمراة **قوله** كذا عده الخ هذا على اقصاه السباح من ان المراد السرايح
من غير دهن ولو نحو سمع وليس كذلك راغا المراد مع صاحبة الدهن كما في
بعض الشيخ ويدل له عدم ذكر الدهن في المحرمات والمراد به دهن شعر الراس
او الوجه ولو من امرأة او امرد بلغ او عن طوع لحته او مخلوقا لا نحو افق
واصلع ولا بقية شعور البدن او بشرية **قوله** والمراد ان الله اي الشعر ولو
شعر او بعضها من سائر بدنه ذكر كان او انثى ولو من انف واذن **قوله** ولو
ناسيا او جاهلا من حيث لزوم الفدية اذ الحرمة والفدية في جميع المحرمات
شغل بالاعمال لمطلقا وفي غيره مما فيه التلاف كما هو **قوله** تقليم الاظفار
ولو بعض خفر من ذكر وانثى **قوله** فله ان ازالة المنكسر فقط ولا فدية منه **قوله**
بما يقصد منه راحة الطيب خرج ما يقصد اكله ولو لتداوي ان كان له ربح
كقحاح ومصطكى وسنبل **قوله** نحو سلك وكافور وزعفران وورس وعود وورد
ولسرين وبنام وسنبل **قوله** بان يلصقه بثوبه او يربطه بنحو حبيه او يحمل
لخوفارة سلك مفتوحة **قوله** على الوجه المعتاد الخ خرج جملة في كسب لغيره
مثلا **قوله** وفي بدنه ظاهره كاحتوائه على بحرة او وصول بخورها الله او شم
ما الورد او جبرسه على ثوب مطيب او ارض مطيبة او شطيه عليها **قوله** وبالجملة
كاطله ولو مع غيره وان كان الغني غاليا نعم لو لم يبق للطيب طعم ولا لون ولا
ربح لم يحرم اكله ولا فدية **قوله** لو اقلت الریح الخ وان الله عند القدرة عليه حالا

وكذا في الاكراه **قوله** البري او استانس او كان يعيش في الجبر ايضا **قوله** الماكول اي الكس
الضاد لو في احد اصله **قوله** صوره ولو بالاعانة عليه كرفع اليد لصايد او
بلا لالة على موضعه **قوله** ووضع اليد عليه ولو بشر اثم هبة او اجارة او امانة
بل يجب على ملكه ارساله اذا احرم وهو في ملكه لزال ملكه عند الاحرام ولا
يعود بفراغ الحج ومن اخذ بعد ارساله ملكه **قوله** وشعره ورشيته ووبره
وبيضه وفروحه وما حرم التعرض له المحرم مطلقا يحرم التعرض به من الحلال في
الحرم **قوله** عقد النكاح ايجابا او قبولا وخرج به الزوجة لان استناده **قوله**
في قبل او دبر متصل او منفصل من ادي او بهيمة **قوله** زوجته او مملوكته ومحرم
على الحلال من الزوجين تكمن المحرم من الرطى **قوله** واجنبه ومنها البهيمه او
مثلها **قوله** المباشرة ومنها الاستمنا **قوله** تلك باشارة الموت كما يدل له تفسير
السارح وفي بعض النسخ باشارة المذكور يعني المذكور **قوله** والحاج المذكور الخ
مستدرك مع ما فيه من تفاهت العبارة فتأمل **قوله** قبل التحلل الاول وهو يحصل
بفعل اثنين من ثلاثة رمي حرة يوم النحر والطواف التمتع بالسعي ان لم يكن
سبق وازالة الشعر وسمى الاول لانه يحل به ما عدا ما يتعلق بالنساء بفعل الثلاث
يحل الجميع ويدخل وقت الثلاثة بنصف ليلة العيد بعد الوقوف ويخرج منه
الرمي بفراغ ايام الشريق كما سري والاخر ان لا آخر لوقتهما كما سعي **قوله** الا عقد
النكاح هو يستثنى من الفدية وكان فيه ايهام بفقاده دفعه بقوله
فانه لا ينعقد **قوله** ولا يفسد اي الحج وشك العرة او الضربة عابد للسك الا
الاول ولو غير انزال بشرطه السابق **قوله** ولا يخرج المحرم منه اي النكاح
اشار اليه السارح بالواحد مجامعا لكن في الروضة انه لا ينعقد وهو
المعتمد عليه فليس لنا صورة ينعقد فيها فاسد الا فيما لو احرم بالعمرة ثم

انفقاه

افسدها

افسدها ثم ادخل الحج عليها على الاصح في الروضة وخرج بفساده باطله لان
ارتد فيه فلا يجب المضي فيه ويجب على المفسد القضاء فوراً ولو صبياً وسأى
به لو لم يفسد فنفع من الصبي نقلاً وان بلغ فيه كفاه عن حجه وان بلغ قبله
وقع عن حجة الاسلام وان نواه ويبقى القضاء في ذمته ويلزمه الاحرام من مثل
سافة الاحرام في الاول ولا يلزم نحو تمتع او قران **قوله** والحاج فسر به الوصول
لقوله الوقوف وفترات الوقوف بطول يوم النحر قبله **قوله** يعملها اي العمرة
وسند ازالة الشعر وان لم يذكره ولا تجزئه عن عمرة الاسلام واسار بقوله
حتماً الى فورتيه لان مصابرة الاحرام حرام **قوله** ان لم يكن سعي الحج فان كان سعي
له لم يجب اعادته على المعقد **قوله** وان علم الفوات فلا قضاء عليه بفواته
فيه والمواد بالقضاء الاعادة اذ لا اخروقت الحج او انه سمي بذلك لتضيقه با
لفوات **قوله** ومن ترك كفاي لمراتب به ولو عذر او سهواً او جهلاً **قوله**
لم يحل اي لم يخرج من احرامه حتى ياتي به وان طال الزمن ولو سفي **قوله**
ومن ترك واجباً او فعل محرماً كما ياتي **فصل** في انواع الرماي وبيانها
وكيفيتها وما يقوم مقامها **قوله** خمسة اشياي بالاختصار وبالسطر
وافرادها احد وعشرون واحكامها اربعة ترتيب وتخيير مع تقدير او تقدير
وساقي تفصيل ذلك كله **قوله** احدها الدم الواجب بتركك سكت بمعنى عبادة
كما اشار اليه السارح وهذا الدم فيه ثلاثة انواع تمتع وفوات وتركها
وافرادها ثمانية التمتع والقران والفوات وترك الميقات والمبيت بمزدلفة
وعني الرمي وطواف الدواع وزاد بعضهم تاسعاً وهو ترك المشي لمزيد
قوله على الترتيب اي والتقدير بما لا يزيد ولا ينقص **قوله** فان لم يجد اي
حسا او شرعاً كما اشار اليه ومنه احتياجه الى ثمنها او غيبة ماله او مرض

٩٠

قوله تسن قبل يوم عرفة لانه سن للحاج فطره والمعنى انه يجب على غير
 المتع صومها قبل يوم العيد وسن كونه صومه قبل يوم عرفة واذ لم يصيها
 ففنه ما ياتي واما المتع فسين له ان يحرم بالبح قبل يوم عرفة بزمان سبعا
 ولا يجوز صومها قبل الاحرام لانه ثانی سببها بخلاف ذبح الشاة للتقدم
 وتما حرم وجب عليه صومها او صوم ما ادركه منها قبل يوم العيد فان لم يصم
 عصى ووجب عليه قضاؤها بعد ايام التثنية ولو سافر انعم لا يصوم ما
 ذكر في ترك طواف الوداع سافر لما في الروضة الخ وهو المعتبر ولا في
 المنهاج مرجوح والثاني الدم الواجب بالخلق الخ وانواع هذا الدم ثلاثة
 استمتاع وجماع غير فسد ومقدامة وافراة ثمانية الخلق وتعلم الاطفال
 واللسر والندهن والطيب والجماع ثانيا بعد الجماع المفسد والجماع بعد
 التحللين والمباشرة نعم لو جامع بعد المباشرة دخلت فريتها بنية الجماع
 او ثلاث شعرات كلها او بعض كل منها او لشرة في ثلاث مرات ومخل
 لزوم الدم في ذلك **قوله** الحد الزمان والمكان عرفا والاف في كل شعرة مد في الشعرين
 مدان وكذا يقال في الاظفار نعم لا ندية في ازالة شئ ثبت في العين او عطا
 بجره من شعر حاجبه او راسه ولا في ازالة ظفر انكسر وبأذي به كما مر
 على التحريم اي والتقدير شاة او سبع بدنة او بقرة صوم
 ثلاثة ايام ولو شفرقة اصع من البقرة المفتوحة وضم الجملة جمع
 صاع او فقد استدرك او دفع التوهم لان كل من الفقير والمساكين اذا اطلق
 شمل الآخر كل واحد نصف صاع وهو قديح بالكيل المصري ولا يجوز نقص
 مسكين عنه ولا مسكينين منهم وزيادة المسكين على المرخص ما هنا
 والثالث الدم الواجب بالاحصار وهو لغة المنع وشرعا المنع من اعمال السنك

كلا او بعضا وسكت عن حكمه وهو دم ترتيب وتعد بلكرم المفساد الا
 بان يقصد الخ هو معنى سنة التحلل وتكون مقارنة للذبح والخلق المتحلل بينهما
قوله حيث اخضر ولا يكفى الذبح في غيره ولا نقل لحم الشاة لغرض اهله الا المحرم
 ان يسرقان عن غير الشاة اخرج بغيرتها طعاما فان عجز صام عن كل من
 يوما وحيث انتقل الى الصوم لا يتوقف تحلله على فراغه ولا يتقيد بحل
 الاحصار والكلو المحصر لعلم الصبر عن التحلل وكذا الحاج ان رجا ادراكه بل
 يجب ان يتقن ذلك واسباب المحصر ستة احدها المنع من الوصول الى مكة
 لسوا منع من الوجوع ايضا ام لا ثانيا انها الحبس ظمنا الشاة الرق لمن احرم
 بغير اذن سيده ويجب عليه التحلل با بر سيده به ولو من حجة الاسلام رابعها
 الاصاله لولوا حرم ينقل بغير اذن اصله ولو تزوجة اذن زوجها ان لم يسافر
 معها خاسها الزوجية فلزوجهما منعها ويجب عليها التحلل با بره وله
 وطورها وان لم تحلل ولا اثم عليه سادسها الدين فلصاحب الدين الحال منع
 غريمه الموسر من السفر ولا قضا على المحصر المتطوع **قوله** والرابع الدم الواجب
 بقتل الصيد المتقدم بشرطه وشله الدم الواجب بقطع الشجر كما ياتي **قوله**
 على التحريم اي والتقدير له مثل ولو يقول عدلين وان خالفها غيرها
 فان حكم عدلان عدل وعدلان عدل اخر تخير بينهما وما فيه نقل من هذا القسم
 الحرام لان في الجملة شاة **قوله** فيجب فيه قتل الغنم بدنة ولا يقني عنها
 بقرة والبدنة الواحد من الابل ولها نقل تجزي في الاضحية لقول ابن قاضي عجلون
 ان دما الحج يعتبر فيها الاخر في الاضحية الاخر الصيد وارضاه شجنا ولو
 كان شئ من الصيد مملوكا لم يملك مع جزاء قيمته **قوله** وفي الغزال ان لا
 تحفي ان الغزال اسم لما يبلغ سنة والا فهو ظبي فالمراد بالعتز حقيقتهما في

الثاني والعناق في الاول ويخرج عن ذلك ذكر وعن الاثنى اثني وله اخراج سلم
عن عيب وصحح عن مرض وهو افضل **قوله** بغيره اي بتقديم عدلين
من اهل حرمها يوم ارادة الاخراج **قوله** مما لا مثل له كالحجر او العصار
قوله والخاس الدم الواجب بالوطي اي من الشك للشك **قوله** على الترتيب اي
والعدل **قوله** بغيره كما مر وقت الوجوب وتقدم ان المعبر في الصدقة
وقت الاخراج فراجعه **قوله** ولا تقدر في الذي يدفع لكل مسكين او فقير فلا يتقبل
بذل ولا اقل ولا اكثر **قوله** ولو تصدق بالدرهم التي تقوم بها في دم العدل لم
يجزه **قوله** واعلم ان الهدي الخ فيه تصريح بان دم الجحران يسمى هديا وهو
ما ذكره الرافعي واعتراض النووي عليه لا ينافيه لانه سمي على ان اطلاق الهدي
منصرف لما سبق تقررا **قوله** ويختص ذبحه بالحرم ويختص لحمه وجميع اجزائه
لفقرائه وهذا المراد بقوله المحرم ولا يجزيه الهدي ولا الاطعم الا بالبحر **قوله**
واقل ما يجزي ان يدفع الهدي اي يعجز ذبحه اي ثلاثة من فقرائه **قوله** ولا
يجوز الخ المراد ان صيد الحرم المذكور انفا وشجره ضمنوا بالقرض لها مع
الاثم في العامد العالم **قوله** ولو كانا مكرها اي من حيث كونه طويقا في الضمان
لان حيث الحرم لان الحرمه وقوار الضمان على المكوه بكسر الهمزة ولو احم
ثم جن فقتل صيدا لم يضمنه وكذا المغني عليه والناظر والصبي غير المميز كما
تقدم ولحق به قطع الشجر **قوله** ولا يجوز قطع شجرة ولا ثقله بالاولى والاولاد
منه ما سقى الصيد والمراد به ايضا ما له ساق نعم لا يحرم قطع المودي منه
ولا الياض الذي لا يخاف ولو كان بعض اصحابها في الحرم او نقلت منه الى الخل
حرم القرض لها البقا حرمتها وسوا في الحرم في الشجران في ما ثبت بنفسه
او استنبته الناس فحرم بالقطع اخذ اوراقه بالاختط واخذ ثمره وبخ

عود سواك

عود سواك منه فهو جابر **قوله** وتضمن الشجرة الكبيرة ببقرة او بدنة بالاولى
او سبع شياه **قوله** والصغيرة اي الشجرة التي قدر سبع الكبيرة تضمن شياه فان
نقصت عنها ضمنن بالقيمة او زادت عليها فشايتي الى ست شياه **قوله**
ولا يجوز قطع او قلع نبات الحرم اي ما اصله كله او بعضه فيه وان كانت
اعضائه في هو الحل بخلاف عكسه وضمانه بالقيمة وهو اسم لما الاساق
له نعم يجوز اخذه لعلف البهايم لا لبعده ولو لعلفها ويجوز رعيها فيه
ويجوز اخذ الادخود هو حلفا بكة ولو للبيع **قوله** ثبت بنفسه خرج ما
استنبته الناس كالحنطة والشعير فجوز اخذه مطلقا وان ثبت بنفسه **قوله**
الحشيش الياض لفظ الياض صفة كاشفة لان الحشيش والفسم اسم الياض
والعشب والخلا بالقرص اسم للوطب والكلابا الحمر اسم لها **قوله** لا قلعه ان كان
يخلف فان مات جاز قلعه **قوله** والحل والمحرّم في ذلك الحكم السابق سواء هو
حرمه القرض لصيد الحرم وشجره ونباته وفي ضمانه ذلك بما فيه ثم ذكر الحرم
في الصيد مستدرك لانه تقدم حرمة عليه ولو في غير الحرم واعلم ان مزبوح
كل منهما ميتة وان حرم المدينة السريعة كالحرم في الحرمه لا في الضمان وان
يحرم نقل تراب الحرم الى غيرهما ولو محرقا كالاداني وان شجره غيرهما وترايه لا
ثبت له الحرمه بنقله اليهما فنظر الاصله كعكسه السابق **كتاب**
احكام البيوع بالمعنى السائل لبيع المنافع كالاجارة ولذلك جمعه هنا
وفما يأتي ولا ادخالها هنا لوجود المعاوضة فيها اسبب من ادخالها في الغير
المذكور وخرج السائر نظرا للتعريف لا يمنع ما ذكره فينا **قوله** جمع بيع
بالمعنى المشتمل على طرفين ولو حكما وقد يطلق على ما يقابل الشراء ويعرف بانك عليك
مال على وجه مخصوص والشراء ملك لذلك **قوله** فدخل ليس بما الجوز من الجانبين

او من احدها ودخل بالسبب بعين ايضا كما سئل السلام ورده **قوله** وشروعا باحسن الخ
لا يخفى ما في ذلك من عدم الحسن ولو قال عليك عين مائة او منفعة على التامين
مالي لكان حسنا لما في ذكره من الاتهام انه تعريفان ولان التملك داخل في المعاوضة
ولان الرأيا عليك منه وذكر المنفعة غير المباحة وغیر ذلك لمن تأمله **قوله** ودخل
في منفعة الخ لو قال والمراد بالمنفعة الخ لكان ادنى **قوله** وخروج مئتي الخ هي خارجة با
لتأيد قبله وانما اختار الاخراج به لما سبقتها للاجرة الخارجة به ايضا فتأمل
واعلم انه استفيد من التعريف ان اركانه ثلاثة عاقدة وعقد عليه وصيغة وهي
الحقيقة ستة وشرط العاقد عدم المحجب وسبب كونه **قوله** البوع ثلاثة الخ
لا يخفى انها من حيث الصحة وعدمها اثنان ومن حيث انواعها اكثر من ذلك ومن
حيث اعتراء الاحكام لها كذا كذا في **قوله** اي حاضرة لواقى المشاهدة
على حقيقتها كان صوابا لان معناها المربية للعاقدين على انه لا يكفي الحضور
من غير مشاهدة لانه من بيع الغائب فتأمل **قوله** اذا وجدت الشرط لو قال حيث
توفرت الشروط كان حسنا مع ان الشرط لا يختص ببيع العين وسكت عن كونه
معلوم الاستغناء عنه بالمشاهدة في المعنى وبالوصف فيما في الزمة وخروج به
بيع اللحم بعظمه وبيع الطحينة وبيع القشطة ونحو ذلك فهو باطل مطلقا لجهل
بأحد الطرفين منه فتأمل **قوله** طاهر الخ هذا وما بعده سياتي في كلام المص
فهو تكرير لما مراد طهارته ذاتا وصفة بغير بطلان بغير بطلان بغير بطلان
لم تسد الخامسة فوجدت وبيع شجرين بغير شجرة واحدة باجر مخلوط
بغير جبن او طين كذا او ارض من صمغ بغير ذلك **قوله** مستغله بانها
من وجوه الانتفاع ولو في المالك كحمت صغير **قوله** مقدور على تسليمه حسا
وشروعا لا يعضوب لغير قادر على انتزاعه بلا مشقة ولا ذبح شاة بمجلدها
قوله للعاقد عليه ولاية غلك او ولاية او وكالة لا فضولي **قوله** ايجاب

وقبول

وقبول متصلين عرقا شققين معنا صادرين من العاقدين مشتملين على خطا
او بايقوم مقامه كاسم اشارة غير علقين ولا موقنين مع بقا العاقدين
على الاهلية الى تمامها وعدم تغير احد ما قبله وغير ذلك ويصح بالعجدة والكناية
واشارة الاخر **قوله** ابعثك ابعث برك مثلا حيث قصد بها الجملة كقوله
شحننا واسار بقوله او القايم بقوله الى نحو الحاكم عند الحاجة اليه ويصح تقديم
القبول على الايجاب **قوله** ويسمى هذا بالسلم هو احد طريقين في ذلك والثانية
لا يكون سلم الا ان وجد فيه لفظ السلم والا فبيع لا سلم على العقد فلا يجب فيه
تسليم راس المال في المجلس ولا قبضه فيه ونحو ذلك **قوله** اذا وجدت الخ
لا يخفى ان الكلام هنا في العقد والعقود ذكر الصفات المعروفة لا وجوها
لانه انها يعتبر عند القبض فعبارته غير مستقيمة **قوله** غايبة هو يعني
لم يشاهد ما غير موروثة ولو كانت في المجلس كما مر **قوله** والبراد بالجواز في هذه
الثلاثة الصحة لو قال او غيرها الوفي بالبراد وانما قال المراد الصحة مع انها
لازمة للجواز ليدخل الجرام الصحيح كبيع نظن معه المعصية بخروج العنب
لمن يظن انه يعصره خرا والمكروه الصحيح كبيع ذلك لمن يتوهم فيه ما ذكر
او التجارة في بيع الاكفان والواجب كبيع مضطر او نحوه وغير ذلك **قوله**
وقد شعر الخ اي لان الظاهر من عدم المشاهدة عدم وجودها مطلقا **قوله**
لا يتغير غالبا اي لا يغلب تغيرها في المرة فيصح في المتبادر ولو وجدت
على خلاف ما غلب فيها لم يصح لكن بشرط للصحة كون العاقد متذكرا
للاوصاف حالة العقد **قوله** وصرح المص بفهم هذه الاماير الشوط
ولو عبر به لكان اسبغ خم لم يذكر مفهوم الملك ولا يصح شرا كافر
مصحفا ولا سلم لا يعقد عليه ولا حرجي له حوب **فصل** والربا

وفي بعض النسخ والرباس غير ذكر الفصل وهو يرسم بالفه صورة اوبيا اووا
بدلها **قوله** لغة الزيادة في احد العوضين او في اجله او غير ذلك **قوله** وشرا
مقابلة عوض باخر لو قال عقر على عوض الخ لكان مستقيما والمراد بالعوض
الربوي كما ياتي وحمل التماثل بقيد مجر الجنس وتاخير احد البدلين اجلا
او قبضا مطلقا والمراد بالربا المحرم **قوله** ما يقصد غالبا للطعام او لغيره
الا يبين اي ما حوت عادات الناس بحصيله لطعم الاديين ولومع البهائم
سوانهم ما شاءوا فيه اذ اغلب تناول البهائم له ليس **قوله** ولا يجرى
في غير ذلك مما قصد به البهائم كالسمن والحرك العظم او لم يقصر اصلا كما طرأ
قضبان العنب **قوله** ولا يجوز ان لا يصح والطعوم المتحد الجنس كذلك **قوله**
تماثلا اي يقينا كيدا في الكيل ووزنا في الوزن بقا لعادة الحجاز في عهده
صلى الله عليه وسلم والافادة البلدي هي هو كما مر فاقل والا فالوزن مطلقا **قوله**
بدل اي مقابضة قبل التفرق او التمايز فلو قبض بعضه صح فيه كما ياتي
والحيلة في بيعه بحسنه متفا خلا ان يبيعه بغير حنسه ثم يشتري به
حسنه **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع ما ابتاعه اي اشتراه ولا حسنه ولا غيرها
من التصرفات حتى يقبضه منه ولا كان اولا وان اذن البائع وقبض المبتاع وسما
بأعه للبائع او لعنه نعم ان باعه للبائع بعض الثمن او عبئه ان تلف صح وكان
اقاله **تنبيه** يستثنى من التصرفات صحة العتق والاستيلاء والتزويج والوقف
واعلم ان القبض في غير المنقول بتخليته وهي ملكي المشتري منه مع الاذن باللفظ
ان كان البائع من الجنس وبقره من امته تحت يد البائع وان كانت المشتري
او اشتراها معه او بعضي من التفرع في امته تحت يد المشتري ومضى من الوصول
اليه ان كان غايها وفي المنقول ينقله مطلقا وفي تفرعه ما مر والسفينة

الصغيرة

الصغيرة التي تنجر بحره من السفول والا فلا ويتوقف القبض فيما بيع بقدر
على قدره بكيل او غيره **قوله** ولا يجوز ولا يصح بيع اللحم ولون سمك الحيوان
ولون سمه او غيره ما كوله خلافا للشارح وحل الحيوان قبل دبه من اللحم **قوله**
تماثلا اي يقينا بما مر بعد كماله بوصول حاله بطلب فيها غالبا فلا يباع
رطب بفتح الرابط كذا من جنسه ولا يخاف منه ولا يباع شئ بما اتخذ
منه ولا بما فيه شئ منه ولا تكفي مائله نحو الدقيق والسويق ولا يباع ما اثر
فيه النار بقلبي او شئ او طبخ بحينه ويجوز بيع الحلول ببعضها الا ما فيه
ما من احد الجانبين واحده حسنه او كان الما فيها مطلقا **قوله** ففيه قولا
تفرق الصفقة والا طهر منها الصفقة فيما قبض دون غيره **تنبيه**
لو قدم المصداق من المستلتي عن المستلتي قبلهما كان انشغال
قوله ولا يجوز ولا يصح بيع الغرر وهو ما لا تعلم عاقبته ومنه المحمول
والمبهور وما لم يرب قبل العقد وروية كل شئ بحسنه من كل ما يختلف به
العرض **قوله** والمتبايعان بالخيار الخ اعلم ان الخيار ثلاثة اقسام خيار
مجلس وخيار شرط وخيار عيب فالاول يثبت قهرا على العاقدين في
كل عارضة تحضة واقعه على العين لازمة من الجانبين ليس فيها تلك
قهرى ولا جارية بحري الرخص ولو في روي وسلم او استعفت عنها
والثاني يثبت في ذلك الا ما شرط قبضه في المجلس وسمى هذا النوعان
خيار التروي والثالث وسمى بخيار النقص وهو ما تعلق بغوات
مفقود مطلقون شأ الظن فنه من التزام شرط او تقدير فعلي او
قضاء **قوله** ما لم يفرقا اي طوعا قهرا اكره اكره اعلم ان يقطع
خيارها واذ ازال الاكره اعتبر محل زواله فان شئ احداهما لم يقطع الى

صاحبه انقطع خيارها معا **قوله** عرفا كليات خطوات او صعود نحو سطح و سط
منه اونه نحو صفة و لوني سفينه **قوله** بدينهما اي لا بروحهما ولا بعقلهما اقل با
احدهما او جن انتقل الخيار لو ارثه و لم يه مخلاف الا ان دام مثلا انفا
لجنون ولو بقدر الوارث اعتبر لما خسر ولو كان الخيار لو في المحجر فكل قبل
التفرق لم ينتقل اليه على الاصح **قوله** ولها هذا خيار الشرط وهو لا يكون الا انهما
بان يلفظ به المبتدئ ويوافقها الاخر عليه فقوله وكذا لا احدهما غير
مستقيم لان ارثه ان لهما ولاية ذلك في ذاتهما اي لهما ان يجعل لهما او
لا احدهما سواء شرط ابقاء اثره منهما او من احدهما او من جنبي ولو العبد
المبيع فيجوز شرطه لمحرر في صيد مثلا وان قلنا انه عليك على المقتد فليس
لشارطه لا جنبي ابقاء اثره الا ان يموت الا جنبي ولا يلزم منه مراعاة الاصل
لشارطه وليس التوكيل شرطه لنفسه ووكاه الا باذن موكله والمالك و
الزوائد والمؤنة في رتب الخيار والاقوة في انفق فيه وبطل العقد رجع
عليه الاخر **قوله** ثلاثة ايام متصلة بالشرط متوالية **قوله** وتحسب من العقد اي
ان وقع الشرط فيه والافق الشرط ويجوز كون الخيار لاحدهما او لهما وللآخر
ثلاثة **قوله** فلوزاد على الثلاث بطل العقد وكذا لو لم يذكر انته نحو حتى اساور
او ذكر امده مجهولة او شرط ابتداها من التفرق او من الفدا وتفرقت كبوا
ويوم **قوله** ولو كان المبيع الخ كالوسطا الخيار يومين فيما يفسد ويتلف
قبل نكحها بطل العقد ولا يصح شرط الخيار للبائع وحده في المصراة ولا
شرط المشتري وحده فمن يفتق عليه بطل العقد ايضا فيها **قوله**
واذا خرج الخ هذا خيارا لاني وقد تم متعلقه واذا الى صابطه بقوله تنقضي
به القيمة الخ ومحل ثبوت الخيار به ان سبق على تمام القبض هو اذ

كما اشار

كما اشار اليه بقوله من جود قبل القبض **قوله** كننا رقبو وسرقته وابقه وان
تاب منها ونثلها جنابة العمد واللواط واسان البهائم ولما غير هذه من العيوب
اذا لم توجد عند المشتري فلا رد بها **قوله** وكان الغالب الخ خرج الخضا في
البهائم وترك الصلاة في رقبو ونحو سرارة في الكورة من نحو **قوله** ولا يجوز
ولا يصح بيع الثمرة المنفردة بخلاف بيعها مع الشجرة فلا يجوز شرط القطع
فيها **قوله** الا بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها بشرط القطع وبشرط الايقاع
ونطلقا **قوله** وهو اي بدو الصلاح وصابطه وصول الشيء الى الحالة يطلب
فيها غالبا فاذا ذكرت السراح بيان بعض ذلك **قوله** اما قبل بدو صلاحها
فلا يصح بيعها الا بشرط القطع اي ان يبيعت منفردة كما هو المقسم ولو
لما اصلها فان بيعت مع اصلها استنع شرط القطع كما مر **قوله** ولو قطعت
الخ هذه مستثناة من شروط القطع لانها لا تبقى **تنبيه** يجري في بيع الرز
المذكور ما في الثمرة والارض كالشجر **قوله** لم يبد صلاحه صوابه بصلاحه
قوله لزمه سقيه فان تلف بتركه ولو بعد التخلية انفسخ العقد او بقيت
ثبت الخيار وشرط القطع بعد بدو الصلاح فيما يغلب اختلاف حادثه
بالموجود واذا وقع اختلاف فيما شرط منه القطع قبل التخلية خير للمشتري
بما لم يسمع له البائع او بعد ها فلا خيار للمشتري ويصدق بهينه
في قدر حق الاخر لان البذل **قوله** ولا يجوز الخ هذه من تعلق الربا و
كان الوجه ذكرها هناك وقد مر **قوله** الا اللين اي الخالص من نحو
ما وليس غلبا وسوائفه الحليب وغيره كما ذكره وكذا الادهان ان
لم يختلف اصلها كزيت او شرج او دهن وردوا لاني اجناس كرهين
ورد ودهن يفسخ وان كان اصلها الشبج على الوجه الوجهه ويرخص في العرايا

وهي بيع الرطب على النخل ثم اذ بيع العنب كذلك يربى خروصا في الرطب
العنب عند تخلينه وكيل في الاخر عند قبضه فيما دون خمسة اوسق **فصل**
في احكام السلم سمي سلم التسليم واسما لئلا فيه في المجلس وسمى سلفا لتقدم
راس المال فيه ايضا **قول** بيع شئ موصوف في الزم اي بلفظ السلم والا
فهو من البيع كما مر في الاشارة اليه ولذلك قال بعضهم ليس لنا عقد يتوقف
على لفظ مخصوص الا ثلاثة السلم والنكاح والكتابة **قول** ولا يصح الا بايجاب
وقول شروطها المتقدم فان كان اركان البيع لانه نوع منه على ما مر واعيا
افزده بالذکر لاجل اعتبار الشروط الزائدة فيه المذكورة وذكرها خمسة تفر
لانها اكثر مما يعلم من الشارح **قول** فان اطلق اي لم يصح فيه جيل ولا
تاجيل فهو حال وهذا في السلم فيه واما راس مال السلم فلا يصح فيه الاجل
ويجب قبضه حقيقة في المجلس كما ياتي **قول** مصبوطا بالصفة اي ان يكون
له صفات تعينه وتعرف بها كما اشار اليه تخرج بذلك الجلود ونحو البلور
والحيوان والاول في المغولة ولو نجو نحاس ما لم تصب في قالب نعم يصح في نحو
الاستطال المربعة **قول** ولا يكون ذكر الاوصاف صوابه اسقاط لفظ ذكر
لان الكلام في كون السلم فيه له صفات لا يبر وجودها ليصح فان كانت
يبر وجودها لم يصح فتأمل **قول** كلوا كبا روهي ما تقصد للزينة ويصح في الصفا
وهي ما تقصد للنداء ولا يظن فيها الضبط يوزن او غيره **قول** وجارية واختها
الخ وكذا حاجة وفرخها قال شيخنا نعم ان كانت عند التسليم اليه حالة السلم الحال
صح السلم فيها وفيه نظر فتأمل **قول** ولم يخلط بغيره اي بغير جنسه كما قال بعضهم
والوجه خلافه اي دخل نحو الحق المركب من الجلود مثلا على ان في كلامه اشارة الى
ان هذا الشرط مستغني عنه بما قبله لان عدم الصحة فيه لعدم انصافه وتعيينه

بالمقصود

بالمقصود الاجزاء غير مستقيمة فغير لا يضر نحو حيات مسيرة لا تظهر في الكل فتأمل **قول**
ومعجون وسنه الغالية من كبة من سكر وعصير ودهن وقد يراى فيها عود وكافور
ومنه الزايق المركب بخلاف المفرد **قول** فان انضبطت اجزاه كخز هو مركب
من نحو حوبر وصوف ومثله العنابي المركب من خربز وقطن وعسله لمنضبط
الاجزاء بالجين لغة تحريف من الناسخ والافضه نظر لان الانفة فيه ليست
جزءا مقصودا فهو خارج بقوله المقصود الاجزاء فان جعل مثالا لا يخرج بذلك
فظاهر لكن كلامه متاونه فتأمل **قول** والشرط الثالث مذكور الخ خالف
اسلوبه السابق لوجوده المانع منه مع ان مفهوم الشرط وجودي او دفع
ايهام انه جزء من الشرط قبله فتأمل **قول** لطبخ او شئ او لقلبي كالحج في الجميع او في
الاول والبعض في الثاني والزيادة في الاخير **قول** كالعسل اي اذا اراد يميزه عن
شحمه فيصح فيه ومثله السكر والقاسند والرس واللبالان نارهان مضبوطة
قال شيخنا الرطب ومثلهما الشبلة باللام او الدال لئلا يفرق عن عدم الصحة ببيع
بعض المذكورات ببعض لضيق باب الربا **قول** فليس سلم اي قطع ولا بيع على
المعتمد لنا فانه لتعريفه السابق **قول** ولا من معني مثله بالسلم في صاع من هذه
الصبرة وهذا ظاهر كلامه بل صريحه وبعضهم جعل هذا المثال من افراد ما
قبله وجعل هذا الشرط في موضع السلم فيه ومثله بالسلم في عقرية صغيرة
الخ وهو غير مستقيم لانه يلزم عدم صحته في القرية الكبيرة ايضا على موضع
السلم فيه قد يجب تعيينه ويلزم التكرار ايضا لان هذا سياتي في كلامه فراجع
قول وفيه اي في الشئ الذي ذكرت له الشروط الخمسة السابقة **قول** وفي
بعض النسخ وصحح السلم لا يخفى ان النسخة الاولى والى والمراد من غالب الشروط
الاثنيان بل ذكر في العقد ما استغني عن اعتباره من الشروط السابقة بلغة يعرفها

العاقدان وعدلان وفي بعض النسخ هنا زيادة وان يكون المسلم فيه مما يصح بيعه
 وهو مستدرك فتأمل **قوله** ذكر كورا الخ لاحابه لهذا التأويل فتأمل **قوله**
 ان يصفه الخ اي ان يذكر في العقد اللفاظ الواردة على الصفات الالهي بما مر مع ذكر
 الجنس والنوع ولو قال ان يذكر الخ لكان او في وصواب **قوله** الثمن وفي بعض النسخ
 الفرض بان تكون من الصفات التي لا يتسامح ببلها غالبا فخرج نحو الخلل في
 وهما سواد العين من غير الخلل والدج وهو سواد العين مع سعتها والملاحة
 وهي تناسب الاعضاء لا يجب ذكر القوة على العمل ولا كونه قاريا او ضد ذلك
 فان ذكر شي من ذلك اعتبر وجوده وبقي في القراءة المطلقة عادة امثاله
 في بلده وكذا في الكتابة **قوله** ونوعه كتركه فان اختلف صنف النوع كروعي وجب
 ذكره **قوله** تقربا راجع للسن فقط كابين سبع او كحلم وخرج به ما لو اراد
 كونه ابن سبع سنين مثلا من غير زيادة ولا نقص فانه لا يصح ولو اخرقوا
 عما بعده لكان اوله لا يغير فيه ايضا ويعتمد قول الرقيق في احتلامه وكذا في
 سنه ان كان بالغاً والافقوله سلبه ان ولد في الاسلام والافقوله الدالسن
 بظنهم **قوله** واللون ولا يجب ذكر صفة ولا ذكر القدر **قوله** وفي الطريق
 مثله السمك والخمائلهما ويشترط في لحم غيرهما ذكر النوع كالحمر بقدره وكذا اخي
 معلوف رضيع جذع او ضد هاتين فخذ او غيره ويقبل عظم معتاد **قوله** والنوع
 وكذا بلده ان اختلف به غرضه ونوعه في ذكر بلده عن نوعه كعبلكي **قوله**
 الخلط والرقدة بالمال هما وصفان للغزل على الاصل وقد يقال الثاني على النسخ
 لعكسه **قوله** والصفادة والرقدة بالمال الهمة وهما وصفان للنسخ والاول
 ضم الحنوط لبعضها والثاني عوده **قوله** يحمل على الخاتم لا المقصور منه يعلم صحة السلم
 في المقصور لا يلائي او ويصح بالمصوغ قبل نسجه وكذا اجده توبها ويذكر

في ثمر زبيب وجب نوعه ولونه وبلده وجرمه وعقده او حداثته وفي
 غسل الخل مكانه كجبل وريانه كصفي ولونه كبيض **قوله** ان يكون الخ لا حاجة
 لهذا التأويل لانه يلزم من ذكر قدره الضابط له ان يكون معلوم القدر الا ان يكون
 ذكره لاجل الانواع بعده فتأمل **قوله** كمل في كمل ان عد فيه ضابطا لا خوفات
 سلك ولا نحو بطيخ ثما هو اكبر جرما من الجوز وقصب السكر ولا نحو البقول
 التي والدرسين والخطب والخشب فيتعين في ذلك الوزن **قوله** ووزن باقي ثمر
 ومنه النقدان فلا يصح فيهما الا بالوزن ويصح في المكمل ويزاد عكسه فيما يضبط
 بهما كالحبوب ولا يصح الجمع بين العد والوزن الا فيما يسهل فيه ذلك كما
 للين بكسر الموحدة الطوب غير المحرق والخشب ولا الجمع بين الكيل والوزن الا
 ان اراد بالوزن مثلا التقريب ويخرج ذلك فيما باقي **قوله** وعدا في تعدد كالا حيا
قوله ودرعا في مدوع كالتياب والارض ولا يجوز تعيين بكيل الا ان عرف
 قدره بالمعتاد **قوله** والثالث من كورا الخ خالف الاسلوب فيه لوجوب اداة
 الشرط الماخذه من الشرط او لفائدة ان المراد بالشرط ذكر الحمل لا تأجيله
 لانه قد تقدم فتأمل **قوله** وقت محله بكسر الحاء الهمة اي ان يذكر او قريبا
 ينتهي به الاجل ويجب تسليم السلم فيه اذا وجد ذلك الوقت ولا بد ان يكون
 في ذلك الوقت مما عرفه العاقدان او عدلان كالعبد وربيع وحمادي ويحمل على
 ما يليه ويحمل على اوله ان قال اليه او الى راسه او هلاله وعلى اخره ان
 قال الى فراغه او سلخه او اخوان قال فيه لم يصح العقد والشهر يحمل على
 القوي فان قيد بغيره عمل به **قوله** لا يخفى ان ما ذكرناه هو مضاف
 كلام القسم والشرائح وهو غير المراد او لا يستقيم اذ ليس الشرط ذكر وقت
 حلول الاجل وانما الشرط ذكر الاجل ما بذاته كقوله موحلا شهرا ويعلم وقت

الحلول بفراغه واما بقاؤه له كقوله موحلا الى وقت كذا وعلم وقت الحلول بوجود
تلك الغاية فافهم وتامل وقول الشارح كسهر كذا ليس واحدا من هذين علي
ما ذكره فلو اجله بقدر من يد صوابه الى قروم زيد فتأمل **قوله** ان يكون موجودا
اي ان يغاب على الظن وجود المسلم فيه في محل وجوبه وقت وجوبه ولو بالنقل اليه
من بلد آخر ولو بعيدا للبيع ولا يفسخ بانقطاعه قبله او فيه وله الخيار في الثاني
قوله فلو سلم فيما لا يوجد عند المحل بان لا يوجد اصلا او يوجد نادرا اخذ الفقهاء
المعالم والمتمثل بالوط في الشئنا يصح ان يكون مثالا لها فتأمل **قوله** تسلم المسلم
فيه هو اظهر في محل الاضرار **قوله** ان كان الموضع الخ فلو صلح الموضع ولم يكن
لحملة من يلزمه الى محل التسليم سوية تقين بوضعه وان لم يكن كوفان ذكره غيره عمل
به ولو خرج الموضع عن الصلح حية تقين اقرب محل يصلح اليه وسواء المسلم الحال
والموحد وكفى ان يقال في بلد كذا ويؤيده الى نحو السور **قوله** يجوز الى داره ككلا
وفارق في شهر كذا كما لا يختلف الاعتراض في الزمان غالبا **قوله** الى موضع
المسلم لو قال اليه كان احضر واولي **قوله** ان يكون الثمن معلوما وهو ليس
المال كما سرف في البيع فذكره تكرر **قوله** قبل الفرق وسئل الخاير **قوله** ففقيه
خلاف تفريق الصفقة فيصح فيما قبض كما سرف **قوله** والمعتبر القبض الحقيقي
وهو في النفقة بقبض محلها **قوله** فلو حال الخ نعم ان قبضه المسلم من
المسلم اليه او من الحال عليه وسلمه للمسلم اليه في المجلس صح ولو احضر
المسلم اليه المسلم فيه في محل التسليم فان كان قبل محله فله تسليم الاستناع
من قبوله ان كان له غرض صحيح والا جبر على قبوله فان استنع اخذه الحاكم
عنه وان كان بعد محله اجبر القبول مطلقا او عليه وعلى الاثر ان كان
الابرار عرض المودي ولو اجتمعا بعد المحل في غير محل التسليم وجب الدفع والقبول

ان لم يكن

ان لم يكن كسهر كذا سوية او تحملها من لزمته والا فلا **قوله** والثامن الخ لعل
المراد من هذا الشرط عدم ذكر خيار شرط ومقتضاه ان ذكره يصل العقل
فراجع **فصل** في احكام الرهن وهو احد الرثايق الثلاثة والاخر
ان الضمان والشهادة وهي خوف المحر والاولان لخوفه فلا **قوله**
وهو لغة الثبوت وسرعا جعل عن ماله وبثقة بدين يستوفى منها عند
تقذر روثائه لو قال هو يعلق ديني على الخ ليدخل نحو التركة لكان اولى الا
ان يقال هذا تعريف للرهن المجلي **قوله** ولا يصح الخ اشار الى ان الرهن خمسة
راهن ومرتهن ويرهون ويرهون به وصيغة وهي الايجاب والقبول و
شرطها كما في البيع وان لا يشمل على ما يضر الراهن او المرتهن كان يحدث
رواياه رهونة او عدم بيعه عند الحلول **قوله** وشرط كل من الراهن
والمرتهن ان يكون مطلق التصرف لو قال اهل التبوع فيما يرهونه او يرتهن
به لكان اولى بالخروج الولي في مال مجوره فلا يجوز له ان يرتهن به او يرهنه
الا لضرورة او غبطة ظاهرة قال شيخنا الا الحاكم يجوز له ذلك المصلحة
قوله وذكر المص صابط المرهون الخ لو قال والرهون به لوفى بما ذكره المص
وبقيته الاركان فتأمل **قوله** وكلما اجاز بيعه جاز رهنه نعم لا يصح رهن
النفقة ولا الدين عند من هو عليه ولا المبرور ولا المعلق عتقة بصفة
مكن سبقها حلول الدين الا بشرط بيعه قبلها ولا الارض المزروعة ويستثنى
من مفهوم كلام المص الامة التي لها ولغيره غير فيجوز رهنها
وبيعان عند الحاجة ويقوم المرهون منهما واحد ثم مع الاخر ويخرج
التمن على قيمتها بالنسبة وشمل كلامه الشائع وقبضه بقبض كله وخارج
به المالكين والموقوف وام الولد ونحوها **قوله** من الاعيان المضمونة

لو سكت عن المصونة لكان ادل السمل غيرها كالودعة الا ان يقال انها اقل
 بطريق الاول و دخل الموقوفة فاذا اشترط الواقف في وقفه ان لا يخرج الاثر
 فان اراد الرهن الشرعي بطل الوقف او اراد بطل التوثيق ليكون حاملا لافقه
 على ربه لم يضر وعمل بشرطه الا ان تغذر الانتفاع به **قوله** واحترز باستقراء
 لا يخفى انه يعتبر في المرهون به كونه دينيا تابعا لازما ولو بالاندخل من
 المبيع في زرع من خيار المشتري فقط فخرج بالدين الا عيان كما مر وبالثابت اي
 الموجود ما سيقضه او نفقة الزوجة في النكاح وبالزوم بخبر الكتابة و
 جمل الحباله قبل الفراج من العمل فيما نقله السارح غير مستقيم لانه ان
 اراد دين السلم واسن المال فهو من اللازم وعدم صحة الرهن به لا يشترط قبضه
 في المجلس وان اراد به المسلم منه فهو مما يصح الرهن به ولان من المبيع
 في قوة الخيار اذا لم يكن للمشتري انما لم يصح الرهن به لعدم الملك فيه فتأمل
قوله والراهن الرجوع اي في المرهون قبل القبض بالقول كرجعت فيه او
 ابطلة وتصرف بيا في الرهن كهيئته ورهن ولو غير مقبوض وكنا به
 وتبرر واعتان واحبال ونحوها لا يفعل كوطي ولا يزوج وموت عاقد وجنون
 وانحار او اباق ونحوه **قوله** فبارة قبض لاي المرتهن المرهون باذن
 الراهن عن الرهن ويصرفه عليه ولو اختلفا في قبضه عنه وهو بيد
 الراهن او المرتهن وقال الراهن غصبته او قبضته عن جهة اخرى صرف
 بيمينه كما يصرف في اصله وصفته **قوله** من يصح اقباضه وهو من يصح
 عقد الرهن والعاقبة انا به غيره فيه ما لم يلزم اتخاذ اداة قبض والمقبض
 فلا يصح انا به عبد الراهن غير المكاتب **قوله** لزم الرهن اي من جهة الراهن
 فقط واستنع عليه الرجوع ولا يصح منه تصرف بزيل الملك كوقف او قبضه

كتر ويح

كتر ويح ويمتنع عليه الوطي والاعتان الا ان كان موصرا فيهما فينفذ غنقه
 وابلاده لو حلت ويغوم القيمة رهنا مكانه والالم ينفذ او بلغوا العتق
 ويوقف الابلاذ فان انفق الرهن نفذ والولد حر نسب ولا فقه عليه فيه
 وله انتفاع لا ينقصه كركوب وله استيراده لذلك لا حاجة لاسئها الا
 مع القهسة ولا يمنع من صلحة المرهون كقصير ويح وله باذن المرتهن
 ما سغناه **قوله** الا بالتقدي اي بالتفريط في تلفه كخو جة عنه الامانة **قوله**
 حتى يقضي جميعه اي انحلت الصفة والراهن والمرتهن والدين ولان تعد
 المرهون كثلثة عبد علي بن واحد او تعد المستحق كالوارث في الوصيات
 الراهن من ورثة فلا ينفع شي من الرهن بوقا بعضهم حصته وان اختلف
 بين عا ذكر ما يخصه فلورهن تصدق عبد دين ويضفه باخر فري من احرها
 انفق قسطه ولورهنها عند شخص دين له عليها فادي احرها ما عليه
 انفق نصيبه ولورهن غيره عند اثنين فري من دين احرها انفق قسطه
فصل في احكام الحجر وهو انواع كثيرة كما سيأتي ولعل اقتصار الشا
 هنا على حجر السفه والقلس وان خالف كلام المص لكونها محل ضرب
 القاضى عليها ما بخلاف غيرها فتأمل **قوله** كالطلاق فينفذ من السفه
 وكذا من غيره فاقضاه عليه ليس للتفريط **قوله** وجعل المص الحجر على
 ستة عن الاشخاص لانها المشهورة فلا ينافي ما سيأتي والحجر فيهم ما
 لمصلحة الشخص نفسه او لمصلحة غيره كما ياتي والظرف بقوله على ستة
 محله رفع في كلام المص وغيره السارح وجعل محله ضبا وهو غير مناسب
 ولكنه يغفر لكون اعرابه تغذي **قوله** وفسره اي السفه **قوله** تصرف في غير
 مصادفه وهو الوجه المحرم ومنه ربه في جراؤحه لا صرفه في اللطام والملاص

ح

ووجه الخبر **قوله** والمفلس والحرف فيه لصحة الغير وكذا الاثنان بعد مخرجه
الثلاثة قبله والحرف عليه بطلب الغنى او طلبه او على وليه بذلك ويجوز ان يكون
الحرف باطلب من الغنى او المفلس او بغير طلب في المحجور عليهم **قوله** ارتكبه
الربون لانه للجنس ويعتبر كونها اعيانا لا في حالة لازمة زائدة على ماله
العيني او الدين الذي يتيسر الا دامت واحدة المنافع الذي عليها ما يحصل
من استغلات له فلا محجور بالمنافع ولا يجوز حل الدين بالله ولو فوريا على العبد
ولا يحل الدين الموكل الاعلى احد الثلاثة المبيت ومن ضرب عليه الرق والموت
ان اتصل موته بالردة ويصدق بهمينه في اعساره ان لم يعرف له مال والا
فلا بل من البينة وبيع فيه سكنه وخادمه وركوبه ومن احتاج اليها
وبترك له دست ثوب لا يتوب به وهو قصير وسراويل وسندل وسكف ويزاد
في نحو الستة نحو حبة ولا يلزمه ان يكتب لبقية الدين بعد قسمته ماله
ولا ان يوجر نفسه له **قوله** والمرضى الخوف عليه اي الذي به مرض يخوف
وان مات بغيره او غير خوف ومات به **قوله** والحرف عليه فيما زاد الخوف ولا
يحتاج الى ضرب قاض فيه لانه من المحجور عليه شرعا لاحسان **قوله** تلك التركة
لان المعبر تلك ماله عند الموت لا عند تفرقه بوصية ونحوها **قوله** فان كان
عليه دين يستغرق الخ لا لان الدين مقدم على غيره والمعمدان ذلك لا يمنع
من تصرفه في الثلث **قوله** فلا يصح منهم بيع الخ اشار الى ان الكلام في التصرف
المالي فلا ينافي صحة عبادة الصبي المميز وادنه في دخول واصال هديته من
ما دون ما قرأ كل بوجوب عقوبة والحق بالاموال والولايات والشهادات
والعقود الاعقد النكاح من السفينة باذن واليه كما اشار اليه بعد ويصح
من السفينة تصرفات اخرى مذكورة في المطولات ويرتفع حجر المجنون بافاقة وحج

الصبي باجلده

والصبي باجلده او ببلوغه خمس عشرة سنة ذكر كان او انثى **قوله** بالجنس
فان بلغ غير ربيد دام الحجر عليه الى رشد وهو حجره الان حجر سفه وتقلد السفه المحمل
ويقال لمن ينزعه ربيد سفه سفه مهمل ايضا لكن هذا تصرفه كالحرف حتى
يحجر عليه القاضى واذا ربيد باحتياطك الحجر عليه فلا فرق قاض مجلف من حجر
عليه القاضى فلا بد من فكه **قوله** دون تصرفه في اعيان ماله ان كانت في الحياة ابتداء
فيصح اقراره بعين او دين ان اسنده الى ما قبل الحجر ويعقوبة طاقا ويصح تدبيره
ووصيته ونحوها ورده بعيب فيه لصحة الغرماء **قوله** ونصرف المريض فيما زاد على
الثلث اي في غير نحو وصية لو ارث والا فلا بد من اجازة بقية الورثة وان كان
اقل من الثلث **قوله** وانما يعتبر في ذلك اي المذكور من الاجازة والرد بعد الموت
ولو اسقط لفظ من كان مستقما **قوله** صدق بهمينه فتبطل اجازته فيما زاد
على الثلث **قوله** ونصرف العبد الى الرقيق ولو انثى باطل بغير اذن سيده ان كان في
الاموال اما العبادات فتصح بغيره منه وان سنده السيد منها واما الولايات فلا
تصح منه وان اذن له السيد فيها **قوله** يتسع به اذا اعتق كله واسير هذا
فما يلزمه برضى مستحقه كبيع وقرض والاتعلق برقيقه فيبيع فيه فهو اعلى السيد
ما لا يقدره باقل الامور من ارض جنائنه وقيمه ويصح اقراره بوجوب عقوبة
فيقطع في السرقة ولا يلزمه المال **قوله** فان اذن له في التجارة او في بيع معني مثلا
صح تصرفه على حساب الاذن وتعلق بمقابلته بما له تجارة وكسبه وزمنه ولا يملك
العبد بتمليك من سيده او غيره **فصل** في احكام الصلح وما يذكره ولفظه
يتبرى للمتروك عن وعن ولما اخذ بعلى والبا وهو يجري في سائر العقود فلو كان
بيعا واجارة وقراضا وهبة وبرا وغيرها بشرطه سبق حضرة بين المتداعيين
قوله ويصح وفي نسخة ويجوز الصلح مع الاقرار وان الكوعدة ومثله اقامت الحجة واليمين

المردودة وخرج بدلائل انكاره والسكوت فلا يصح الصلح معها اذ ان اقربده وليس من
الاقرار صالحين عما تدعيه ويصدق من ادعاه على انكاره الاصل **قوله**
وما يقضي اي **قوله** وهو ابرار ان وقع من دين على بعضه وسمى صلح خطيئة
ويصح بلفظ الابراء والخطا والاستعاط ونحوها اي مع لفظ الصلح كقوله ابرار من
نصف العشرة وصالحتك على نصفها قال شيخنا وفي هذا الاحتجاج الى قول بخلافه
اذ وقع بلفظ الصلح وحده **قوله** ومعاوضة وهو شامل لما لو صالح من دين او عين
على دين او عين **قوله** اي دينه قصر الشارع عليه مع شموله لبعض الدين نظرا للابراء
وساقي الاخر **قوله** كان ادعى الموهو شامل للصلح من عين على عين معينة غير واقعة
في علة الربا وكذا الوصاحبة من الدار على ذهب او فضة معينة وقصر على ذلك ليس في
حكمه ولا ينافيه ما ذكره بقوله ويجري عليه حكم البيع فيشمل ما صلحه عن الدار
ايضا على ثوب او نقد بوصوف في الذمة فهو بيع ايضا يجري فيه احكام البيع في
الذمة فان ذكر فيه لفظ السلم فهو سلم يجري فيه احكامه وان صلحه منها على نفقة
عبده شهرا مثلا فهو اجارة لها بغيرها من المدعي عليه المدعي وان صلحه عن
نفقتها شهرا بعيد فهو اجارة لها بغيرها من المدعي لغيره وان صلحه منها
على رداء ثوب مثلا فهو حماله وهلك وان صلحه من دين على عين فهو من بيع الدين
لمن هو عليه فان اتفقا في علة الربا وجب التقييد في المجلس والتقابض فيه والمأثلة
ان اتفقا في الجنس ايضا وان لم يتفقا فيها وجب التقييد في المجلس وان صلحه
من دين على دين انشاء الان صح وشيروط تعيينه في المجلس او على دين سابق فباطل
قوله ولو صالحه على بعض الدين المدعاة فهية لبعضها وسمى صلح خطيئة ايضا
ويصح بلفظ الهبة مع لفظ الصلح ولفظه وحده وفي قوله ما رواه ان الصلح
يجري بين المدعي واجنبي بشرط صحته الاقرار ايضا فان كان باذن المدعي عليه

وبالاه

وبالاه فهو وكالة او مال الاجنبي فالملك له الا ان دفع الثمن عن موكله بقرض او بيع
او غير اذ نه فشره مضمون **قوله** مضمون اوله اي مع كسر ثا **قوله** وسمى ايضا بالثا
وفي كلامه اشعار بانه في بيان فان لم يكن في بيان اوله يكن نافذا فهو طريق
فقط وله حكمها نعم ان كان فيه مسجد او نحو من موقوف على العموم او نحو حاتم
فكالشارع من اوله الى ذلك الموقوف **قوله** بحيث لا يستخر الما راى اضرارنا
مخالفا للعادة **قوله** الغالبة بالعين المعجمة والموحدة بعد السلام وهو اضبط
من كونه بالعين المهملة والتحتية بعد السلام لانه لا ضابط لها فتأمل وحكم
الساياط وهو سقيفه بن حايطين كالجناح **قوله** مع اخشاب المظلة بفتح الميم
وكسر المسالة وهي المعروفة بالمجارة وبالحمل المعطى عند العامة وشلها الموهبة المعروفة
اما الذي الخ فيمنع الخ نعم لهذه في شوارعهم المختصة بهم ولا يجوز لاحد
بناء دكة او حفرة او عرس شجرة في شارع وان اتسع واذن الامام ولم يضر المارة وكان
لعموم المسلمين واجاز شيخنا الحفر والغرس ان لم يضر وكان لعموم المسلمين المسجد
كالطريق في ذلك **قوله** ولا يجوز الخ ولا يصح الصلح عليه بالان الهو لا يرد بعد
قوله في الدرب المشترك الخالي عن نحو مسجد ولا فهو كالشارع كما سر **قوله** وكل من انكر
الخ اشارة الى بيان قدر استحقاق كل شريك **قوله** ويجوز تقديم الباب اي الى
جهة راس الدرب بغير اذن المشترك ان لم يستطرق من الباب الاول بان سده
او سمره والا فلا بد من الاذن **قوله** فلا يجوز تاخيرها الى جهة اخر الدرب سواء
سد الاول او لا الا باذن ولو مال والمعتبر في الاذن منهم من بابهم من الاول
عن راس الدرب ويجوز لغیرهم من لا يصفه حراره ان يفتح فيه بابا للبرور
منه باذن جميع اهل الدرب وله مصالحتهم عليه بالمال ولهم الرجوع بعد الاذن
بلا مال متى شاء او غرم عليهم ولا يجوز فتح الكوات والسبابك في حדר

مع

وان لزم عليه الاطلاع على حرم جاره ولجاره ان يبنى في ملكه جدارا مقابلا لها
يمنع من رؤيته منها فصرح لوتنازعا جدار بينهما فهو لمن علم انه يبنى مع بناء
او اقام بنية او حلف بمين الرد الا فهو بينهما عملا بالبدن **فصل** احكام الحوالة
واركانها ستة محيل ومحتال ومحال عليه ودينان وصيغة وبين قبولها على
ملي مقولا شبهة في ماله **قوله** وشرا عاقل الحق اي بصيغة فلو قال عقد يقتضي
فقد دين من ذمة الخ لكان اوفى **قوله** وشرايط الحوالة اربعة لا يجهل ان المص
خط بين الشرط والركان ويعلم تميزها عما سبق **قوله** رضي المحيل هذا
الا كان بمعنى الايجاب كما يدل عليه ما بعده فهو جزء من الصيغة وان كان يعني
مادل عليه الايجاب فهو شرط لكن لا دلالة عليه بغير الصيغة فتأمل **قوله**
وهو من عليه الدين اي الدين المحتال **قوله** لا المحال عليه وهو من عليه دين المحيل
وانما لم يشترط رضا لانه محل الحق ولصاحبه استيفاءه باي جهة شاء ومنه
يعلم صحة الحوالة على الميت لان خواب ذمته بالنسبة للمستقبل ولا يصح على
التركة لعدم شخص محال عليه ولا يصح بالزكاة من الساعي ولا له وان تلف
النصاب **قوله** ولا يصح الحوالة على من لا دين عليه وان جاز قضاء دين الغيب
بغير اذنه فعلم انه لا يصح عن لا دين عليه بالاولى **قوله** وقبول المحتال هو
يستلزم الايجاب المدلول عليه بالرضى السابق وبه تتم الصيغة **قوله** وكون
الحق المحال به الخ لو اطلقه او عهده للدين المحال عليه ايضا لكان وجها ولا
يعارضه ما بعده فتأمل **قوله** والتقييد بالاستقرار الخ ما ذكره من الاعراض
بني على ان المراد به منفرد بعدم طرق السقوط اليه في المستقبل واعلم ان ما زاد
وانما المراد به تمام ملكه عليه فيه خل الصدق قبل الدخول والاجرة قبل استيفاء
المنفعة ودين السيد على المكاتب غير محرم الكتابة وثمن البيع في زمن الخيار

لان الحوالة

لان الحوالة به او عليه اجارة وبها يتم الملك فكانه قال الزمته واحلته **قوله**
البيع الضمني ودين القرض وعنده ذلك ويجوز به جعل الحوالة قبل الفراغ ودين الكفا
ولذلك كان لا زكاة فيه نعم يصح ان يحيل المكاتب سيده بها على اجنبي ولا يرد
دين السلم وراس ماله لانه خارج بقدم صحة الاعتراض عنها على انه وارد
على اعتبار الزوم الذي عدل اليه النووي عن كلام الرافعي الذي ذكره السامع فتأمل
قوله اتفاق مالى اخره اي بشرط اتفاق الدينين فيما ذكره في علم العاقد وفي العقد
وفي الواقع ومنه ان يحيل خمسة عليه على خمسة من عشرة له فلو جعل العاقدان
واحد هما شيئا من ذلك او عقدا على ما خالفه او تبين بعد العقد مخالفة فهي
وخرج بما ذكر اتفاقهما في رهن او ضمان او اشهاد فلا يقيد بل ينقل الرهن ويتر
الضامن بها ولو شرط في عقد هار هذا وكفلا لم يصح وكذا الوشرط اختيار محلي او
شرط **قوله** ويبر ايضا المحال عليه الخ فية من كبر الفعل ورفع المحال وهو خلاف
صنع الماتن **قوله** ويحول حق المحتال اي نظيره **قوله** لم يرجع عليه المحيل وان شرط
بسيار المحال عليه وبلغ الشرط ولو شرط في العقد الرجوع بشيئا مما ذكر لم
تصح الحوالة ولو اختلف في اصل الحوالة او ارادتها صدق مكرها **فصل** في احكام
الضمان في معنى المقابل للكفالة لانها استأني **قوله** اذا كفلة بفتح التاء وهو
مرادف له ولو قال اذا التزمت لكان اولى لانه لغة الالتزام فتأمل **قوله** وشروط التزام
ما في ذمة الغير من المال اي لصاحب المال بصيغة ولو قال عقد يقتضي التزام الخ لكان
اولى فاركانه خمسة ضامن ومضون له ومضون عنه ومضون وصيغة **قوله**
وشروط الضامن اربعة الضرف بان لا يكون محجورا عليه نعم يصح ضمان الماله ليس في ذمة
لا في عين ماله ويصح ضمان رقيق باذن سيده لا لسيده واذا المبيع ان لم تكن به امانة
او كان في نوبه سيده ويتبع ما عينه له من كسبه او غيره ويصح ان يضمن سيده باجنبي

ماذن سبه وكذا الكاتب ولو لا اذن ولا يصح ضمان المكره ولو باكره سبه وشرط
 المضمون له ان يعرفه الضامن ولا يشترط رضاه وتكفي معرفته وكيله عنه ولا يشترط في
 المضمون عنه معرفته عنه ولا رضاه على المذهب بشرط الصيغة ان تستلزم الالتزام
 ولا يصح شرط براءة الاصل ولا معلقة ولا موقوفة **قوله** ويصح ضمان الدين الخ هو اشارة الى
 شرط المال المضمون وبه علم صحة ضمان الحال بوجلا ولا يشترط الاجل وعكسه ولا يلزم
 التعجيل وخرج بالدين الاعيان فلا يصح ضمانها الا ان اراد التزام ردها لما لكها مثلا
قوله والتقييد بالاستقرا الخ قد تقدم ان المراد بالاستقرا تمام الملك فلا يراد ما قاله
 وكذا لا يصح ضمان الدين الدين على الكاتب لغير سبه وخرج بخوم الكتابة وجعل الجاه
 قبل الفراغ من العمل اما صحة ضمان ثمن المبيع فيمن اخيار فهو وارد على كلام المص
 وكلام النووي **قوله** مطالبته من شئنا بكل الدين او ببعضه **قوله** الضامن وان نفرد ولو
 متبرعا وكرضا من الضامن وهكذا ولا يخفى ان المضمون واحد ان تعد محله وبي
 بوي احدهما بوي الاخر وكذا الواو بوي الراي الاصل بخلاف عكسه **قوله** فلا يصح ضمانها
 الى المجهولة حسنا او نوعا او صفة او قدرا او عينيا كاحد الدينين نعم يصح ضمان
 الدين المجهولة لانها يرجع فيها الى صفة غيرها فافعله الشايع في كلام المص
 منظوقا وهو بالاستقرا فتأمل **قوله** اذا كان الضمان والقضاء باذنه وذكر الوكان
 الضمان وجهه باذنه بخلاف ما اذا المراد اذن في واحد منهما لا اذن في الادا فقط اع
 انه اذن فيه بشرط الرجوع رجوع نفعا لا يرجع ان ادى من سهم الغارمين ولو ادى
 ديني غيره باذن من غير ضمان رجع ايضا الرجوع بما في القرض ولا يرجع الا بما غرم
قوله كقولنا مع لا الخ تشمله بهذا المجهول لا يستقيم له مما لم يجب ولم يجب
قوله ولا ضمان ما لم يجب كنفقة الزوجة في الفدوم استقرضه **قوله** الاداء ويصح الدال
 والراو شكوتها المبيع بعد قبض الثمن وعكسه **قوله** ان خرج اي بقابل المضمون من مبيع

ادثن

ادثن مستحقا وناقصا ورد واذا صرح بضمانه عن احدهما لا يضمنه عن الاخر وطلاقة
 ينصرف لوجه مستحقا **فصل** في احكام الكفالة وهي من الضمان لكنها اخا
 بالايدان وتقال لها كفالة الوجه كما ذكره وضمان الاحضار **قوله** والكفالة بالدين
 او بحرية السابيع او الذي لا يعيش بدونه **قوله** حق لادى كقصاص وحق قذف
 وكذا الحقوق المالية والضابط ان يكون عليه ما يستحق به حضور مجلس الحكم عند
 الاستدعاء ولا يشترط العلم بقدر المال ولا جنسه ولا غيرها **قوله** وخرج بحق لادى
 حق الله الخ فيه نظرا لحق الله بحق لادى يصح الكفالة بدين من هو عليه
 الا حص حذ الله كما اشار اليه بالتمثيل بحذ السرقة وحذ الشرب وحذ الزنا واعلم
 انه لا بد من اذن المكفول بنفسه وان غاب بعده او حبس واذن وليه او وارثا
 اذا مات قبل دفنه ليشهد على صورته اذ المراد عرف اسمه ونسبه ويتعين بحمل
 الكفالة ان صلح للتسليم والا فلا بد من تعيين محله كالسلم **قوله** وبير الكفيل تسليم
 المكفول بل لا مانع من نقله كما ياتي وهو من المصدر المضاف الى فاعله بان يحضر المكفول
 ويسلم نفسه على الكفيل او المضاف الى مفعوله بان ياتي به الكفيل سوا طلب منه اولى
 ويلزمه احضاره بطلبه ولو من مسافة الفرض ان عرف محله وانما الطريق وبه اشارة
 ذهابه وايابه واقامته ثلاثة ايام فان مضت المدة ولم يحضره حبس الى التقدير
 حضوره او وفا الدين ويرجع به اذا اعذر حضوره لانه لا يلزمه المال حتى يشترط
 في الكفالة انه يقرمه وسدت **قوله** بل لا جابل كقوله بقوة او غيرها **فصل**
 في احكام الشراكة بفتح الشين وكسر هانع اسكان الواو بفتح الشين وكسر الراء **قوله**
 وشراعتي من الخ اي عقدية يقتضى ان يشاركها عاقلان ومالان وصيغة
 وشرط العاقد صحة تصرفه لنفسه فيما وكل فيه او توكل وشرط الصيغة كونها
 اذنا في التجارة وسيا في شرط المال واما العمل فهو تابع وكذا الربح وهي اربعة

انواع شركة ابدان بان يشترك انسان ليكون بينهما كسبهما بسد نهما وشركتهما
 بذلك او بالمال او عليهما اذ يبرض من غنوم وشركة وجوه بان يشترك وجهان
 او وجهيه وحاصل ليكون بينهما ربح ما يشترى بانه يتساوا وتفاوت وهذه الثلاثة
 باطلة وشركة عنان لكسر العن على المشهورين عن الشيء ظهر وهي الصحيحة
 وذلك لانصر المص عليها **قوله** على ناض الخ اي الشرط كون المال ناضا وهو النقد
 ولو غير نضوب وكونه من الدراهم والدينار اي مضروبا **قوله** ولا يصح في يروهون
 النقد قبل تخلصه وهذا با على انه يتقوم وهو مروجح والراجح انه شلي فصح
 الشركة فيه وكذا في الحلي والسالك فا ذكره الشارح برعاة الكلام المص وكل نهما
 مروجح لانها من المثل الشار اليه بقوله ويصح في المثلي **قوله** لا المتقوم كالرض
 اي ان لم يكن شريكا بينهما بارث ونحوه والا فالشركة فيه صحيحة بالاولى من الخلط
 المذكور وشبه ان يبيع احدهما جزءا منها من عرضه بخروجي من عرض الاخر سوا التقى
 الجزان في القدر او لا **قوله** والثاني ان يتفقا الخ مراده من هذا انه لا يشترط تساوي
 المالين في القدر مع انه مفيد بحالة الاختلاط **قوله** بحيث لا يميزان عند العاقدين
 فقط والمراد بخلطهما وجود الخلط بينهما قبل العقد **قوله** وان ياذن الخ فالشرط كون
 الاذن في التصرف للتجارة او مطلقا وكونه غير مفيد بحصة واحده منهما فان شوط ذلك
 بطل العقد ولا يكفي الاذن في البيع ولا في الشراء مثلا وعلم من كلامه ان الاذن بعد الخلط
 فلا يصح قبله ولفظ كل محتاج اليه ان كان كل منهما يتصرف والا فيكفي اذن غير المتصرف
 له **قوله** تصرف بلا ضرر لو قال بمصلحة لكان مستقيما اذ لا يصح البيع ثمن المثل ثم لا
 بالكثرة **قوله** ولا سيما في المال بغير ان ذكر المثل التصرف يتوقف على السفر فله السفر اليها
قوله بلا اذن عايد لجميع ما قبله **قوله** وفي نصيبه قوله لا تفرق الصفقة اصحها النص
 في حصة التصرف لافي حصة شريكه **قوله** على قدر المالين بالقيمة ولو في المثلي فله

خلطا

خلطا قفتر برعاية بقفتر برنجسين فالربح فيها الثلاث وكون الربح كذلك لا
 يتوقف على التصريح به وانما الضر شرط خلا فله كما اشار اليه الشارح **قوله**
 لم يصح ولكل منهما اجرة مثل عمله في مال الاخر كالقراض **قوله** ولكل نفسهما
 متى ساءا والشريك امين بالمتعدي ويستعمل المال المشترك والان فهو اما مستغفر ان
 كان باذن الاخر والا فغاصب ويقبل في غير ذلك من عدم الربح وقيل له وشرايه
 لنفسه او الشركة ويصدق ذوالمدني ان المال له اذا ادعا الاخر انه مشترك
قوله او اعني عليه ولو قليلا ومنه التفريق المعروف ومتى حصل عزل لم تعد الشركة
 الا بعقد فريخ لا ينزل العازل بجزله الاخر **قوله** في احكام الوكالة **قوله**
 وفي السويع تفويض الخ فاركانها اربعة موكل ووكيل وصيغة وشار
 الشارح الى دخول الثلاثة الاول تحت قول المص وكلما جاز الخ اذ المعين كل من صح
 تصرفه لنفسه جاز تصرفه عن غيره ومنه الوالي في مال الجور وكل شيء صح ان تصرف
 فيه الشخص لنفسه جاز ان يتصرف فيه عن غيره وبأنه من ذلك وجود صيغة
 لمخرج عن الفضولي وهي باللفظ من احدهما والفعل او عدم الرد من الاخر
 ولو على التراخي فتأمل بغير يستثنى من الكليمة المذكورة طرد الظاهر بحقه
 فلا يوكل في كسر الباب ونقب الحائط مثلا والوكيل القادر والعبد الماذون له
 والسفيه الماذون له في النكاح وعكسا الاعمي يوكل في التصرف في الاعيان والحرم
 يوكل الحلال في عقد النكاح بعد التحلل **قوله** فلا يقع من صبي الخ نعم يصح ان يكون
 وكهلا في اذنه في دخوانه وانصال هدية بخودك حيث كان ماعونا ويصح يوكل
 في ذلك اذا نجز عنه كغيره **قوله** وشرطا لوكل فيه زيادة على ما سوان يكون مما
 يقبل النيابة بان لا يكون عبادة لها او متعلقها بانه كصلاة وطهارتها وحق
 بذلك نحو يمين واليلا ونذر وظهار وشهادة ونحوه ليس الامساك بل معنية **قوله**

الا لبح ومثله البرة وكذا تحتهن الميت غير الصلاة عليه **قوله** وتفرقة الزكاة
كزيج أصحفة وعقيدة وتفرقة كفارة ومنه **قوله** وان عليك الموكل اي حال التوكيل
فلو وكل في بيع عبد سيملكه الخ الاتباع بيع هذا العبد من سيملكه و
طلاق هذه الزوجة ومن سيملكها ويشترط الكون الموكل فيه معلوما ولو وجه
اموال وعنى ارقاي لا يخفى في كل اموري اوكل قليل وكثير وشروط الموكل ان يكون
معلوما لا نحو وكلت احد كما فلا يصح نعم يصح تبعا نحو وكلتك في بيع كذا وكل
سلم على الراجح ويصح توقيت الوكالة كوكلتك في كذا شهر الاتعقلها نحو
اذا جاء رمضان فانت وكلي نعم ان تجزها وعلق النصف لم يضر نحو وكلتك
في كذا او اذا جاء رمضان فبعه **قوله** والوكالة عقد جائز ولو جعل **قوله** فسخها
منى سا ولو بعد النصف بالقول كفسخها او بطلتها او عزلتك او عزلت نفسي
او نحو ذلك نعم ان لم يزل الموكل نفسه ضايع المال الموكل فيه لم يفسخ
قوله الاذرع **قوله** وتنفسح بوث احدها وجونه واعمايه وخرور ورق وجر
سفه وجر فلس ذبا لا يفسد منه ويفسخ في نحو عقد نكاح ونزوال الحمل
النصف اذا اكسج ووقف او منفعة كايجار وتزويج ورهن وهبة مع قبض
فيها ويستعد انكارها بل غرض **قوله** والوكيل اي ولو جعل فصد في دعوى
التلف والرد على الموكل ولو بعد موته **قوله** ساقط الخ فاسقاطه اولى **قوله**
بالقرط يعني التعدي لانه اعم فيصن وان لم ياتم كان يركب الدابة او يلبس
الثوب ناسيا واه النصف بعد التعدي يوم ان كان فيه **قوله** وفي المقرط
يستلم البيع قبل قبض ثمنه ما لم يكن باذن الموكل او باسرحا لم يراه واذا عاد
المية يعيب لم يبرأ من الضمان ولو فسخ العقد فله بيعه بالاذن السابق
ويخرج من الضمان **قوله** ولا يجوز ولا يصح **قوله** وكالة مطلقه خرج المقتبة

فتبيع ما قد فيها **قوله** لئن المثل نعم ان زاد راعب في زمن الخيار لا للمشتري وجب
البيع فان لم يفعل انفسخ العقد الاول وان لم يعلم بالراغب **قوله** نقل اي حاله كما اشار
اليه **قوله** بنقد البدل اي ببلد البيع **قوله** تخيرا اي استويا في المعاملة ونفع الموكل و
الاراضي الاغلب في المعاملة ثم لا تنفع للموكل وهذا في بعض النسخ **قوله** ولا يبيع با
لفلس لانها من العروص وهذا با على ان الولد بالنقد ما كان من الذهب او
الفضة والوجه ان المراد به ما يتعاضل به فيها عادة ولزمن العروص وراجه وراعي
الوكيل في الاصل المطلق باجرة العادة به في مثل الموكل فيه نعم لو قال بيع ما شئت
بغير نقد البدل وبكم شئت جاز بالقين الفاحش او بيع كيف شئت جاز بالنسبة او بما
عزوه ان جاز بغير النسبة **قوله** ولا يجوز ولا يصح ان يستعير لنفسه ولا لمحجوره
شيئا هو وكل في بيعه وان صرح له الموكل بذلك لا تحاد الموجب والقابل نعم ان
صرح له الموكل وكل الوكيل عن نفسه من يقبل له وفقر الموكل الثمن صح البيع قتالة
قوله كما قال المتولي هو المعتمد **قوله** فان صرح الموكل بالبيع منهما اي بيده وابنه
البالغ مع البيع منهما جزا ولا يجوز للوكيل توكيل الا فيما عجز عنه وعلم الموكل
بجأله ولا يوكل عن نفسه وله قبض ثمن بيع حال الامو حله وان حل بالاذن وليس
له شرائعني ولا من يعنى على الموكل اذ رغبته الا باذن والمبايع له مطالبة ما
لئن الا في معنى بيد الموكل وله مطالبة الموكل الا ان انكسرة كونه وكللا وهما كما
وضاين **قوله** ولا يقر الخ حمله الشارح على الواقع من حضوة مع غرضه بركله لانه
المتعين وجل مثله الا برب الصلح **قوله** ساقط من بعض نسخ المتن واسقاطه
متعين على كلام المصنف كما سيذكره من عدم صحة التوكيل في الاقرار وذكره صحيح على
ما ذكره الشارح من الا برب الصلح لصحة ما من الوكيل **قوله** والاصح ان التوكيل في
الاقرار لا يصح وهو المعتمد لكن يكون الموكل مقررا قطعان قال وكلتك لقرعني

لفلان بالاف لا يكون مقررا ان كماله وكله لمقر فلان بكذا او علم ان احكام المقر لعل
بالوكل كروية بيع ومفارقة مجلس **فصل في احكام الاقرار** **قوله** لغة الا
بمعنى الثبوت من قول الشئ اثبت **قوله** وشرعا اخبار بحكم المقر اي لغز **قوله** تحت
الشهادة الخ وخرجت الدعوى لانها اخبار بحكمه على غيره عكس الاقرار وعلم ما ذكر
ان اركان اربعة مقر ومقر به ومقر له وصيغة والاولان في كلام المص صرحا والثاني
ضمنا والرابع اشارة كما ساقى وسكونه عن الثالث متعين لما سقته **قوله** للمقر به
ضربان اي صفان تحت جنس هو الحق وهذا احد اركان اربعة وبقيتها المقر له
والمقر والصيغة وساقى **قوله** حق الله تعالى هو معنى ما اطلب فيه من الشارع ونصح
فند دعوى الحسبة والمراد ما يسقط بالشبهة منه فخرج حقه لما اكرهه وكفارة
قوله وحق الاذي بمعنى ما يستحقه الاذي بدعواه به واقامة البينة عليه بعدها
قوله تصح الرجوع فيه اي يقبل رجوع المقر به عنه بل سين له كما سذكره ولو اثنان
ويجب ترك باقيه ولو قليلا لانه يسقط بالشبهة كما مر **قوله** عن الاقرار به اي بعده وسين
عدم الاقرار به قبله والتوبة منه ستر على نفسه **قوله** كان يقول الخ خرج ما لو هرب
مثلا ومن الحاكم وغيره ان يعرض له بالرجوع ولا يقول له ارجع وخرج بالاقرار البينة
فلا يقبل الرجوع عنها **قوله** ولا يصح الرجوع اي لا يقبل كما مر **قوله** ونفق الخ اي يشترط في
صحته الاقرار اي العمل بقتضاه من المقر الذي هو احد اركان اربعة كما مر **قوله** بالبلوغ
ولو بالاحتلام الثابت باقراره غالبا **قوله** فلا يصح اقرار الصبي ولو بدعواه ولا يحلف
ولو بعد بلوغه ان ادعاه قبل ثبوت بلوغه ولا يحلف ان امكن **قوله** فلا يصح اقرار
المجنون ولو بدعواه بعد افاقته حيث عهد وكن المعنى عليه المذكور **قوله** وزايل الفصل
ان اريد به زایل التمييز مثل النائم لان اقراره باطل وعطفه على ما قبله عام وان اريد به
السكران خرج النائم وعطفه مغاير وهذا ظاهر كلامه والاول **قوله** باعذر فيه ظاهر

كلامه

كلامه والاول اولى **قوله** باعذر فيه ظاهر كلامه رجوع هذا الزايل العقل والوجه
رجوعه لما قبله ايضا فتأمل **قوله** وان لم يعذر فحكمه كالسكران اي المتعدي لانه
المراد عند الاطلاق واقاره معمول به كبقية تصرفاته له عليه وفي كلامه تشبيه
الشئ بنفسه في الحكم والحكم عليه فتأمل **قوله** فلا يصح اقرار مكره اي بغير حق
وخرج بالاكره على الاقرار بالواكره لصدق فهو صحيح وان ضرب عليه وفيه نظر
خصوصا مع دلالة الجور في هذا الزمان كما قال الاذرعى واعتمده الخطيب **قوله**
بأكراه عليه خرج ما لو عدل عنه او ظهر منه قرينة اختيار فهو صحيح لانه
غير مكره **قوله** اعتبر فيه اي في المقر او في الاقرار **قوله** والمراد به اي بالرشد
اطلاق المتصرف فيدخل السفينة المجهول يخرج نحو الولي في مال تجوز نعم ان كان
السفينة صادقا لزمه باطنا ما اقربه فيقره للمقر له بعد ذلك الحجر عنه قاله الشيخ
الاسلام والخطيب وخالفهما شيخنا الرسل **قوله** واحترز الخ هذا داخل فيما قبله
ولو جعله الخارج كذا كان اولى نعم لم يحرر بالمال نحو النكاح **قوله** كطلاق وكذا
يجب عقوبة وان عفى المقر له على مال لانه تابع فتأمل **قوله** واذا اقر الشخص
هو المقر له وفيه اشارة الى اعتبار كونه معينا اهلا لا استحقاق المقر به والصحة
اسناده اليه فلا يصح لاحد من اهل البلد على كذا ولا لربة فلان على كذا الا ان يقال
سبها لما اكها ولا لجل فلانة على كذا باعني به كذا او قال شيخ الاسلام والخطيب في هذه
بصحة الاقرار والفا الاسناد ولم يعتمده شيخنا الرسل ولو كره المقر له بغير المقر
ولا يعذر اليه الا باقرار جدي **قوله** كقوله لفلان الخ فيه اعتبار الصيغة في الاقرار كالمز
وشرطها ان تشتر بالالزام خالية عن قرينة اشهر مثلا فخرج نحو انا فهدم النهر
بالمقر به ونحو اري اوديني لزيد لاقتضا الاضافة الملك وخرج نحو زنه او اتم
عليه في جواب من قال لي عليك كذا لا استعاز ذلك بالاستعفاء ولو اشتملت الصيغة

على اقرار وعده عمل باولها مطلقا ان كانت جملة فلا شيء عليه في تحوله من غير خسر على كذا
وعمل ما يضره ان كانت جملة من نحو هذا الى هذا الزيد **قوله** شيء وشبهه كذا ويلزمه شيء واحد
وان كرهه بغير عطف او منزه فان عطف لزمه شيان او اكثر تقدير ما عطف مالم يقصد باليدا
في كلفه او بفضله والحق كالتشيء المثل ان يقبل بالحق بعبادة المريض ورد السلام ففهمها منه
في بعض الاقرار **قوله** رجع اليه في بيانه ويلزمه ان يبين بدهم او بما قيمته درهم ان قال
كزادهم سوا مضى لدرهم او لا فاذ كرر وعطف ونصب لدرهم لزمه الدرهم كقوله كذا وكذا
درهم فليزله درهمان **قوله** وهو من جنسه ليس قيد كما يعلم مما بعده فيصح انفسه بجو
وحق شفعة وحر قذف ولو اقر بما والا وصفه تعظيم او كسر قبل نفسه بما قل منه
ولو حبة برود وصفه بالعظم مثلا من حيث انهم غاصبه ونحوه واصل ذلك قول
الامام الشافعي رضي الله عنه اصل ما ابني عليه الاقرار ان الزم اليقين واطرح الشك
ولا يستعمل الغلبة ومنه ما لو قال له على درهم في عشرة فليزله درهم الا ان اراد حسبا
وعرفه فليزله عشرة او اراد مع عشرة للمقر له فليزله احد عشر نعم تحمل الدرهم
على السلمة الا ان وصفها على الفور يعني ذلك لو كانت دراهم البلد بغير ذلك **قوله**
يحل افتناؤه خرج به نحو خذ من يردك بغير علم وفي الخطيب قوله بما لا يقتضي من
الخبس ايضا **قوله** حسب اي بعد الدعوى عليه عند حاكم براه **قوله** حتى يبين المحل
ولا يبين فان وافقه المقر له عليه ثبت والا فلا فلو ادعى المقر له غيره قبل قول المقر
في نفسه بيمينه **قوله** طوبى الوارث واذا بين الوارث حرم فيه ما ذكره بحسب
ان امتنع كونه **قوله** ويصح الاستثناء وهو لغة الرجوع وعرفا الاخراج بالااو
اخرى اخواتها سالوا له لدرخل في الكلام السابق **قوله** في الاقرار هو تخصيص
ولا فهو صحيح في غيره من الاحكام **قوله** اذا وصله اي وتلفظ به واسعه لنفسه
ولو بالقوة ونواه قبل فراغ المستثنى منه وساقى بقية الشروط **قوله** مسكوت اي طويل

عرفا **قوله** وكلام كثير اجنبى صوابه اسقاط لفظ كثير لان اليسير بضر ايضا **قوله**
كسكة تنفس او عن او تد كثر **قوله** ان لا يستغرق اي حقيقة او تقدير كما في المنقطع فلي
قال له الف درهم الاثوب او فسر ثوب قيمته الف كان من المستغرق **قوله** فان استغرقه
بطل بالمحققه باستثناء اخر كقوله على عشرة الا عشرة الاثمانية فليزله الثمانية
لان الاستثنائين النفي اثبات وعكسه وتضمن ان لا تجمع المفرق والاستغراق
لا في المستثنى ولا في المستثنى عنه ولا فيهما فلو قال له على ثلاثة دراهم الا درهمين
ودرهما لزمه درهم اوله درهمان ودرهم الا درهمين لزمه ثلاثة اوله درهم
ودرهم ودرهم الا درهمين لزمه ثلاثة واذا تكرر الاستثناء عطف فلكل من
الاول نحو له على عشرة الا ثلاثة والا اربعة فليزله ثلاثة او بغير عطف فكل
واحد مستثنى عما قبله نحو له عشرة الا ثمانية الا اربعة فليزله ستة لانها
الباقية بعد اسقاط كل واحد مما قبله او باسقاط النفي وهو الثمانية من
الاخرين بعد جمعها **قوله** سوا في الصحة والمرض فيعمل بينهما وليس كالوصية
لانه اختيار بحق سابق وسوا كان للوارث او لاجنبى وسوا كان بعين او
دين لكن تقدم الدين على الدين وكونه يومهم حرمان ورشته ليس منظورا
اليه لانه في حاله يصدق فيها الكذب ولا ينظر الحرية عليه لو فقد ذلك ويصح
اقراره بنحو طلاق ووجب عقوبة بلاحلاف ولزوم المال بالعفو عليه لو فرض
تابع ليس من جرائبه وسيقوى ايضا اقراره واقرار وارثه بعده **قوله** وحينئذ
يقيم المقر به سنهه بالسوية صوابه وحج يعطى كل منهما ما اقر له به فتأمل
قوله في احكام العارية ويقال لها العارة والهيبة واصالة الذب وقد حرم
كاعارة جارية لخدمة اجنبى وقد يجب كاعارة ثوب لدفع نحو حر او برد
وقد كره كاعارة عبد مسلم لخدمة كافر **قوله** ما خوذ من عاري يحدده ان ارسل

الاشتقاق العربي والافلا **قوله** اذا ذهب وجاب سرعة او ما خذ من القاور **بعض**
 التاوب **قوله** وحقيقته الشرعية الخ اي لان التعريف المذكور مشتمل على الكمال
 الاربعة صريحا الاشارة وهي المعبر المشار اليه بقوله اهل السبع ويلزمه المستعبر
 الذي هو اهل ان يتبرع عليه والمعار المشار اليه بقوله بما يحل الانتفاع به
 والصيغة المشار اليها بقوله اباحة لان المراد لفظا بل عليها حقيقة او حكما
 كاشارة الاخرى والكتابة بالمتانة ولفظ البرء الى المتبرع ليس من التعريف ولا
 من الشروط ولا مما يطلب ذكره في العقد **قوله** وشروط المعبر صحة تبرعه بما
 يعبره لانها تبرع وشروط المستعبر صحة التبرع عليه بتلك المنفعة لا نحو صيد
 لمحرم ولا جارية لاجنبي **قوله** وتكونه مال المنفعة مانعين ولو باجارية او
 وصية او ولاية كاعارة الامام احوال بيت المال والفقيه خلوته في مخرباط
 او مدرسه وهذا الشوط معلوم مما قبله ولا بد من كونه مختارا ايضا وشروط
 المستعبر تعيين وعدم جبر **قوله** له من وليه اذ الم تكن مضمونه كاعارته
 من مستاجر لان مستعير والمستعير الاستفا المنفعة ولو بغيره وشروط الصيغة
 اللفظ من احدها وعدم الرد من الاخر فيكون الفعل ولو على التراخي **قوله** كصبي
 ومجنون ومجور سفيه نعم يقع اعارة الصبي والسفيه من نفسه او وليه لما
 لا يقصد من شفقة بان لم يحتاج اليها **قوله** الا باذن المعبر ويخرج عن العادة
 ان عين له المستعير بجر الاذن والافلا لعقد **قوله** وكلما امكن اي سهل
 الانتفاع به ولو بالاحث كانت العارية مطلقه او موقفة بزمان عكن
 فيه الانتفاع به كالحش الصفي **قوله** الله الهه وكل محرم ومنه الجنين
 فلا يصح كونه معار ولا مستعير احتياطا **قوله** اعارة الشفعة للوقود او
 الطعام لاكله ويقع اعارته للطبخ على صورته ومثله المفد للضب على صورته

لا للترتين به والجواز في كلامه يعني الصحة وعدم الحرمة وان كرهت كاعارة
 واستعارة فروع اصله لخدمته لا لترفهه ولو خذ منه بلا اعارة فهو خلاف الاول
 وقيل بكونه **قوله** اذا كانت منافعه اثارا بالقصر اي غير اعيان لا يخفى ان هذا استدراك
 لان المقصود من اعارة الاعيان استيفانها فحقها ففي بقايله لها فقول السارج
 يخرج للمنافع التي هي اعيان غير مستقيم ولعله فعل ذلك بحجارة الكلام للملح لوهم
 ان المنافع قسمان اعيان وغير اعيان وكان المناسب ان يقول يخرج للمنافع
 كما هو الوجه المستقيم فتأمل **قوله** كاعارة شاة للبنها وشجرة لثمرها ويخفى
 ذلك كرواة الكتاب منها وما للوضوء او الغسل به فانه لا يصح اي ان قلنا
 الا للين ونحوه ما خوذ بالعارية فان قلنا ما خوذ بالاباحة وان الشاة هي العا
 لا خذ منها وهكذا في صحبه وبه صرح في شرح الروضي وغيره وهو المعتمد
قوله فلو قال شخص الخ هي من افراد ما قبلها ولفظ العارية قائم مقام لفظ الاباحة
قوله وتجزز العارية اي عقدها فالتذكير صحيح نظرا له والثالث صحيح
 نظرا للفظها **قوله** وللمعبر الرجوع في كل منهما اي من المطلقه والموقفة ولا المستعير
 الرد في كل منهما **قوله** سألنا من العقود الجارية من الجانبين نعم يمنع الرجوع والرد
 في مسائل كاعارة ارض فتمت اذا انزل في القبر وان لم يوارى القبر ايسر ولم
 يصل الى قراره فيمنع حتى يندرس واعارة ستره لصلاة فرض حتى يفرغ و
 اعارة ارض فيمنع حتى يبلغ او ان قلعه ان لم يقصر بباخره وبذلك علم انها
 تنفسح بموت احداهما وجوبه واعاياه ونحو ذلك ولا يلزم المستعير ضمان ما
 استوفاه من المنافع قبل علمه بوجوب المعبر ويلزم الرد عنه عليه او نحوه ووجه
 الرد عليه الا ان استعار من مستاجر ورد على المالك وخرج بمونة الرد بمونة المعار
 فهي على المالك فان شرطت على المستعير قولها عرتك هذه الدابة بعلفها او لعلفها

فهي جارة فاسدة نظر المني وح يلزمه اجرة المثل لان لها ان تلفت بغير تقصير
ولو بغير المذون فيه ولا يجب عليه ردها ولا مونة ردها **تنبيه** قوله علم ما ذكرتها
اه كذا اسقا الماخوذ منه بما به لشربه ومثله فحان القهوة بها ان كان بغير قابل
فالكون مضمون لانه ما خوذ بالعارة الفاسدة دون المالا لانه ما خوذ بالاجرة وان
كانه قابل ولو قبل دفعه فالما مضمون لانه ما خوذ بالبيع الفاسد دون الكون لانه
ما خوذ بالاجرة الفاسدة وهكذا حكم الضمان الواقع في بلاد الريف بان
ياخذ شخص من اخرا لا يدفع له دابة لما اخذ لبنها وعلفها فلا ضمان في
الدابة لانها ما خوذت بالاجرة الفاسدة واللبن مضمون على من اخذ لانه بالبيع
الفاسد في دفع مثله لانه ويطلب اليه بقيمة علفها وما يدفعه له من المال **قوله**
اي العارية بمعنى العار **قوله** اذا تلفت ولو بغير تقصير وخروج ما اذا تلفت فهي
مضمونة على من تلفها بالبدل الشرعي **قوله** مضمونة فكذلك اسرجها واكافها ونحوها
ما ينتفع به معها بخلاف ثياب العيد ونحوه وول الدابة ونحو صرفها **قوله**
بقمتها يوم تلفها ولو مثله لان في وجوب المثل تضمن المستعمل بانقصه
بالاستعمال لما ذور فيه وهو ظاهر واعلم الخطيب ان الواجب فيه المثل و
عليه فينبغي اعتبار مثلهما وقت تلفها **قوله** وان تلفت كلها او بعضها باستعمال
ما ذور فيه فلا ضمان ومنه ما يشترطه الاعضاء من ما الوضوء والغسل وانقص من
قيمتها بكونه صار مستعملا ومنه خال دابة ياخذ لبنها او قبله علف لم يرد
المالك **قوله** فان سحق بنقصانه او انحقر بتلفه وذهابه وخروج برك حرقة
ونحوه فهو مضمون به وليس من الاستعمال لما ذور فيه فيه ان لم يخرج العادة
مثله فيه ويخذلك ويجوز تكوير الانقاع فيما حوت العادة به وفي الموقفة ما دام
الوقت والا فلا الا باذن جدي ويستغنى من ضمان العارية بتلفها ما استغنى من

الامام

الامام من بيت المال لن له حق فيه وحله الاصلحة المنذرة والرهن المستوار و
الكتاب الموقوف بمن له حق فيه ويخوذ **الفصل** في احكام الغصب وهو
كسوة مطلقا وقيل فيما بلغ مضايبا **قوله** اخذ الشيء ظلما بجاهرة دخل في
الشيء المال وغيره وخرج بالمجاهرة السرقة وهذا القيد معتبر في المعنى الشرعي المذكور
بعد ايضا بناء على ان السرقة ليست من الغصب فان جعلت منه لم يعتبر ذلك القيد و
يلزم كون المعنى الشرعي اعم من اللغوي فتأمل **قوله** وشرعا الاستيلاء على حق الغير بغير
بالاخذ كالذي قبله ليدخل بالو حلس على فراش غيره او ركب دابته فانه غصب و
ان لم ينقلها **قوله** ودخل في حق ما يوجب غضبه وليس بالكلية مبنية وسرحتي وخبر
محمومة او الذي وقيام من مجلس في نحو مسجد وغزو لك ودخل فيه المال وان لم
كسبه بربطه وخروج بعد ما نال الاستيلاء بفقد لكن خروج به ايضا ما لو اخذ بالغير
يظنه انه ماله مع انه غصب حقيقة على المعتمد فلو عثر يد اعدا بالغير حق
كان اولى **قوله** غضب ما لا تشمل غير المتول كما لو قال شيئا كان اولى تشمل
نحو جلد الميتة والكلب المعلم والسرجين والحجرة **قوله** لا حذر ولو دسبا او غير ذلك
قوله لزمه بنفسه او وكيله ولزمه وليه ان كان مجورا **قوله** رده ما دام باقيا ويلزمه
التعذر بحق الله فيستوفيه الامام وان ابراهه المالك منه ويلزمه القيمة ايضا
للحيلولة في امة حملت بحر لا تناع بيعها والرد على الفور الا في نحو لوح اوج
في سفينة في اللجة وخيف من نزعها تلف معصوم ولو بالغرق او للغاصب ومنه
السفينة ينوخو الى الحمل الامن من التلف **قوله** يجوز التأخير للاشهاد ولا اثر
عليه **قوله** المالك لو قال لصاحب اليد عليه لكان اولى ليدخل الرد ويرد
ومستاجر ويستعير ومستام لانه يبرأ بالرد اليهم لا للمبتدئ وقد يقال في مفهوم
المالك تفصيل ويبرأ بالرد الى اصطلح المالك ان علم به ولو باخباثة والا فلا

قوله ولو غرم على رده اضعاف قيمته نعم لولقيه المالك في بفازة فاخذ منه
لم يلزمه اجرة نقله ولا يلزمه المالك بها **قوله** ان نقل ملك لنفسه **قوله** ولو غرم على رده
نقصه ان نقص عنه كقطع يدا وسقوطها بافنة او صفة كسنان حسنة ولو
نحو غنمان غير امة او اسرد ومنه ما لو غصب فرد في خف قيمته عشرة قتلت
احدهما مضارت قيمت الباقي درهمين فلزمه ثمانية **قوله** ولو غرم اجرة مثله
سليما قبل قطعها ومعيها بعد **قوله** اما لو نقص الغصب برخص سعة فلا يضمنه
الغاصب اذ الم يوجد استعمال منه ولو قدم هذه على الاجرة لكان النسب فتأمل
قوله فان تلف العضوب المتول ضمنه الغاصب سواء كان تلفه بافنة سماوية
او باطلاق من لا يضمن او باطلاق الغاصب او باطلاق المالك بصيل او ان علم انه عبد
او باطلاق اجنبي يضمن لكن الفراء عليه اما لو تلفه المالك عبدا او برده سابقة على
الغصب وبجناية كذا لك او تلفه من لا يعقل او من يرى وجوب طاعة الامر باسر
المالك فلا ضمان على الغاصب فلو تلف بعد رده الى المالك فلا ضمان على الغاصب
ايضا الا ان كان برده في يد الغاصب او بجناية كذا او كان رده الى المالك باجارة
او رهن او ودعية ولم يعلم المالك انه عبد مثله **قوله** بمثل ما في اي مكان حل له المثل
العضوب فان لم يسبق لمثله قيمة اصلا كما تلفه في بفازة وظفره على الشط مثله
بالقيمة في مكان الغصب **قوله** ان كان له مثلي او يوجد بمثل مثله في دون سابقه
القصر والاضمة باقصى قيمة **قوله** ما حصره اي ضبطه شرعا كليل او وزن حوز المزرع
والعدود ودخل البر المختلط بالسعر ويلزمه القدر المحقق منهما لان منع السلم
لا خلاطه المانع من العلم به **قوله** كخاس وقطن وان يزرع حبه ويزاب من غير نحو
تبر ودقيق ونخاله وما لو مغليا وسلك **قوله** لا عالة اي مركبه ونحو ذلك
وهذا خارج بجواز السلم **قوله** بقيته اي في اي مكان حل له ويضمن بعضه بقسطه

من الاقصى

من الاقصى ويضمن ماله ارش مقد من رقيق ولو استوكدة باكثر الامور من مقده
ونقصه وزاد الغصب مثله في الضمان المذكور **قوله** ان كان متقوما دفع به ما
يوجهه كلام المص لم ليس مراد اولا لا يجوز ارادته نعم لو عممه للمقوم والمثل الذي لم
يوجد له مثل كما مر كان اولى **قوله** واختلفت قيمته هو توطئة الكلام للمص بعد
قوله بالنقل غالبا اي في اي مكان حل له العضوب التالف لكن يبقى النظر فيما
لو اختلف الغاصب في الامكنة وينبغي اعتبار الاقصى **قوله** وتساويا خرج ما اذا
اختلفا فالعذر الانفع للمالك ولو صار المثل ثلثا او متقوما او المتقوم ثلثا كجمل
السهم شعرجا او الدقيق خبزا او الشاة لحم ثلثه ضمن بمثله الا ان يكون الاخر
اكثر قيمة وله ان يطالب بقيمته ويخير المالك بين المثلين وصادر المتقوم متقوما
كجمل الا ان النحاس حليا وجب اقصى القيمة وهذا بناء على ان المضمون فيه قيمة
الا نوالا فالعذر انه يضمن مثل وزنه النحاس مع اجرة صنفه فراجعه **قوله**
لو دخلت بهيمة او ادخلت راسها في انا وتعد خلاصها الاكبره وجب كسره
ولا تنجج البهية ولو ما كوله ولا ضمان على صاحبها ان فرط صاحب الا نواله
والافعليه الضمان ان فرط وحده فان فرط معا فعليه كما قاله الماوردي فراجع
ومثل وقوع دينار في محبرة **قوله** في احكام السفحة ما حوذة من الشفع
ضد الوتر او من الشفاعة **قوله** لغة الضم لما فيها من ضم احد النصبين الى الآخر
قوله قهرى بالحر صفة تلك وبالرفع صفة حق وهذا حكم ذكرها عفت
الغصب **قوله** للشريك القديم ولو ذميا مع مسلم او مكاتب مع سيده او سجدا
مع اسنان وكذا امام بيت المال مع المملوك والعين وكذا الشريك في وقف بقيم
افراد على العمد من جواز قسمة الملك عنه حج بسبب الشراكة متعلق بحج
او بملك او ببيت **قوله** بالعوض متعلق بملك **قوله** لرفع الضرر اي دفع ضرر

مونة القسمة باحداث المرافق في الحصة الصابرة اليه كالمصدر والمنور والبالوة
 ونحو ذلك وعلم من ذلك ان اركانها ثلاثة اخذوا ما حوز منه واما
 الصفقة فهي عند المالك **قوله** والشفقة اي الحق الثابت للشفيع وهذا الركن الاول
قوله اي ثابته هو تفسير للوجوب بعنايه اللغوي المراد لانه لا يحرم تركها
قوله بالخطا اي معها متعلق بواجبة **قوله** دون خلطة الجوار بكسر الجيم
 ولو اسقط لفظ خلطة لكان صوابا اذا المراد من كلام المص ان الشفقة تثبت
 للشريك لا للجار فتأمل **قوله** فيما ينقسم متعلق بواجبه في كلام المص ثم سعه الشارح
 غير مناسبا مع انه راجع اليه فيما بعده وهذا هو الركن الثاني **قوله** دون ما لا ينقسم
 بان يبطل نفعه المقصود لو انقسم **قوله** وفي كل ما لا ينقل واسقط هذه الجملة لكان
 مستغنيا الا اذا جعل المحرور يقول من الارض متعلقا ينقسم وفي كل ان معطوفا
 على فيما ينقسم والعقار مثال الاول وضوئه مثال الثاني والتقدير والشفقة ثابته
 فيما ينقسم من الارض كالعقار وفيما لا ينقل تبعاً كغير العقار من البناء والشجر
 وهذا ظاهر حلي وكلام الشارح يشير اليه في اخره دون اوله ومن جعل من الارض
 متعلقا ينقل تعين عليه ان يفسر الغير بالحمام والطاحون ونحوه فتأمل وانهم
 وخرج عما ذكر المنقول فلا شفقة فيه الا في تابع يدخل في بيع الارض عند الاطلاق
 وخرج به المنافع المشتركة فلا شفقة فيها ايضا **قوله** غير الموقوفة فالارض
 الموقوفة لا شفقة فيها الا فيما مرانفا **قوله** والمحكمة هي من الموقوفة والمراد
 من ذكرها ثبوت الشفقة في البناء الذي عليها **قوله** وانما يأخذ الخ لا حاجة
 لهذا التقدير اذ الجار بالثمن متعلق بواجبه ولو قال بالعوض لكان اعم ليدخل
 نحو المهر وعوض الخلع وصلاح الدم ويخرج به ما لم يملك كجعل الجارية قبل
 الفراغ وما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بلا ثواب **قوله** الذي وقع

عليه

عليه البيع اي الذي لزم المشتري الذي هو الماخذ منه الذي هو الركن الثالث
 ومحل الاخذ ان كان الثمن معلوما والا كالمشتري بحزان او بمعلوم خلطة
 بجهول او بجهول القيمة وانفعه فلا شفقة وهذا من الجبل المسقطه كما وهي
 مكرهه مثل ثبوت حق الشفيع وحرام بعده كذا قالوا وفيه نظرون اذ للشفيع
 ان يدعي قدرا بعد قدر على المشتري ويحلفه حتى اذا انكل حلف الشفيع واخذ
 بما حلف عليه ولا يكفي من المشتري بقوله لا اعلم المقدار ولا سمع دعوى الشفيع
 على المشتري بانه يعلم قدر الثمن فتأمل **قوله** فان كان الثمن الذي يخص الشفيع ولو مع غيره
 كانه باع شقصا وثوبا بين واحد فبوزع عليهما باعتبار القيمة ويوزع الشقص بما
 بقا له **قوله** بقيته يوم البيع او يوم الخلع او المهر ونحوها واعلم انه يكفي في اخذ
 الشفيع تقديم سبب ملكه عن سبب ملك المشتري وان تقدم ملك المشتري عليه
 فلما اشترى حصه من العقار بشرط الخيار ثم اشترى اخرا بغيره فلا خيار في
 لشفقة للمشتري الاول وان تاخر ملكه اما لو اشترى بغيره فلا شفقة لاحدهما على
 الاخر **قوله** يعني طلبها اي الاخذ بها على الفور بخلاف التملك بعده ومحل التورية
 اذا علم بالبيع ولو باخبار عدل او غيره واعتقد صدقه وبان له الشفقة وبانها
 على الفور وكون الثمن حالا فيخرج في الموجل بين الاخذ الان والصبر الى محله وان
 مات المشتري او رضي بكون الثمن في ذمة الشفيع ولا يملك الشفيع الشقص بعد
 الاخذ الا بلفظ نحو يملك مع احد او ثلاثة اما دفع الثمن او رضي المشتري بكون
 الثمن في ذمته او بعضا القاضى له بها ولا يبطل شفقه لو خرج ما دفعه مستحقا
 انما سائل **قوله** والا بان لم يعيد تاخيره توافيا فلا يبطل شفقه كاكل الصلاة
 ولو نفلا مطلقا ونحو يسر ثوب ولغلاق باب وخوف شئ في الليل وغير ذلك **قوله**
 فان اخرها مع القدرة اي وبعد العلم بما سر فلا يضر تاخيره قبله ولو سئني ولا يعيد

وله بعد الاخذ نقض تصرف المشتري ولو وقفاً مسجداً وله فيما فيه
الشفعة ان ياخذ بالاول او الثاني **قوله** مريضاً اي لا يجوز صدق مريض
قوله ادعاً ببار ولو في سفر قصر **قوله** او محبوساً ولو بحق **قوله** وخافياً
ولو على عرضه او ماله او غيره **قوله** فليوكل او يشهد فالتعذر من حيث استقام
طلبه بنفسه **قوله** والاقل يشهد فالتوكيل مقدم على الاشهاد **قوله** يهر
المثل لتلك المرأة كما سرياً اخذه في المنعة بمتعة مثلها لا يهر المثل
قوله على قدر حصصهم اي لا على قدر الرأس على المعتمد ولو غفى احد
شفيعين عن حقه سقط حقه ويختار الاخر من اخذ الكل او ترك الكل
وليس له الاقتصار على حصصه ولو كان احدهما مائماً لم يحد الحاضر
بين الصبر الى حضوره او اخذ الجميع وما استوفاه الحاضر من المنافع
بعد اخذه لا يشاركه فيه الغائب اذا اخذ وتقدر الشفعة بتقدير
الشفعة وتقدر الشفعة **فصل** في احكام القراض وماله للعاقبة
والمضاربة من الضرب بمعنى السفر لا اشتراكه عليه غالباً وحواله
محتاج اليه لان صاحب المال قد لا يحسن المضرب ومن لا مال له يحسنه
فيحتاج الاول الى الاستعمال الثاني الى العمل **قوله** وهو القطع لان المالك
جعل للعامل قطعة من الربح ورفع له قطعة من ماله **قوله** وشراؤه
المالك الى اي يعتمد بقبضه في الفاركان ستة ماله وعامل وماله وعمل
وربح وصيغة وكلها تعلم من كلامه والاولى ان العمل لا بعد كماله تابع
متاخر كما في الشركة **قوله** اربعة شروط اي بحسب ما ذكره وسياتي انها اكثر
قوله ان يكون الخ فيه اشارة الى ان المال دكن وانما الشرط كونه من النقد
المضروب ولا يوجب كونه معلوماً جنساً وقد اوصفت ومعيناً كونه بيد

العامل

العامل نعم يكفي على احدي الصورتين ان عينت في المجلس وعلى دين في ذمة
المالك ان عين كماله على نفقة طلاقاً ولا دين غير ما ذكر **قوله** ولا على
مفسس شئ نعم ان كان غشه مستهلكاً كراهم مفسس **قوله** ومنها القلوس
في عروضة وجعلها من النفقة بعبارة بعضهم يعني كونها تعامل بها
كقوتهم بعد البلوغ ما تعامل به فيها **قوله** والثاني ان ياذن الخ اي بالشرط
الاذن المطلق واما المالك والعامل في العمل في ان كان تخاسرو شرطاً للمالك و
العامل كالموكل والوكيل والعمل كونه تجارة ويوجد من الاذن هنا ومن
ذكر الربح الا في اعتبار البصفة وهي من الاركان وشروطها كما في البيع
مخوفاً وصنك او عالمك الخ **قوله** فلا يجوز للمالك ان يضيق الخ في الضيق
معاملة شخص يعني **قوله** ثم عطف الخ اشارة لا محتاج في الاذن الى
ذكر ما تصرف فيه فانه ذكره شرطاً ان لا يكون مما يند وجوده قنابل **قوله**
والثالث ان شرطه الخ اي فشرط الجزئية الخ هي السرية والربح من الاركان
وبه تتم الاركان الستة فتأمل **قوله** كنصفه الخ هو معنى الجزئية وخرج به
به مالو جعل له ربح نصف يعني او مقدار معين او مقدار معيناً عشرة
قلا يصح **قوله** فلو قال الخ هو مختار معلوم **قوله** او على ان الربح بيننا
لانه من العلوم صنفاً للجملة على التساوي وتله لو قال المالك للعامل
والك نصف الربح فيصح لانه باقية تابع للمالك بخلاف لو قال على
ان لي نصف الربح وسكت عن العامل لعدم ما ذكر وكذا لو قال كل الربح لي
او كله لا فلا يصح وكذا لو جعل له مائة خرافة خرافة ان كانا ذراعاً
احدهما صحيح لان المشروط له راجع لمبتوعة ولا يصح شرط نفقة
علام المالك على العامل وان لم تعد لانيها تابعة **تسمية** في فسد

القراض استحق العامل اجرة المثل وان علم الفساد الا فيما اذا قال المالك والرج
كله لي **قوله** ان لا يقدر القراض يجوز بما يقدر الفاعل او المفعول والمراد ان
لا يشتمل العقد على ذكر سنة **قوله** كقولك قارضتك سنة هو شامل لما اذا اطلقها
او سنة التصرف بعدها او البيع والشراء وسواء ذكر ذلك من قبل او لا وسواء
قدم لفظ السنة او اخره نعم ان قال قارضتك ولا يشترى بعد سنة صح هكذا
يجب ان يفهم هذا المحل كما ذكرناه فيما كتبناه على المنهاج وغيره وما في شرح
شيخنا وغيره مما يخالف ذلك غير مستقيم للفهم **قوله** وان لا يتعلق
هو معلوم من عدم التاقب بالادنى لا اعتبار التاقب في نحو المساقاة وتلك
في تعليق العقد ومثله التصرف بخلاف الوكالة وعلى ما تقدم جواز تقدير
المالك العامل اوهما سواء استلوى المال او لا تساوي المشروط لكل عامل او لا
وان تصرف العامل كتصرف الوكيل وتكلم بينهما الرد بالعيب عند فقد مصلحة
الابقاء ولا يعامل العامل المالك فلا وكله في ماله ولا ما ذونه ولا يموت نفسه
منه وعليه فخلها بعتا **قوله** والقراض امانة فيقبل قول العامل في الرد على
المالك وفي تلف المال او بعضه على تفصيل الودعة وفي مقدار الربح وفقد منه
وغیره ذلك كشرايه له ولو ارجأ او للقراض ولو خاسر **قوله** لا يعرف وان
اي تصرف او مخالفة في شيء مما وجب عليه فيقبل لو ادعى محله **قوله** ولذا
حصل ربحي اي ناسي عن تصرف العامل بخلاف نحو ثمرة وولد وصوف في
كسب وغيرهما من الزواجر العينية فهي للمالك نعم المهر الواحد يوطى العامل
من الربح فراجع **قوله** وخسران بسبب رخص او عيب حادث مثلا ان تلف
بأفة سماوية بعد تصرف العامل ولو اخذ المالك بعض المال قبل التصرف
عاد لما بقي **قوله** جبر الخسران المذكور بالربح الحاصل بعده نعم لا يجبر خسران

ما اخذه

ما اخذه المالك بعده فلو كان المال مائة والخسران عشرين فاخذ المالك عشرين
تبعها خسرانها وهو خمسة ربع العشرين فلو ربح بعد ذلك لم يجز **قوله**
فاذا عاد المال الى يميني فالخمس الزائدة على الخمسة والسبعين الباقية تقسم
بينهما على حسب المشروط ولو اخذ المالك بعض المال بعد الربح بغير ربحه
ويستقر العامل سنة ما شرط له ولا يجبر به الخسران بعده فلو كان ربح المالك
عشرين واخذ المالك عشرين فسد منها مائة وثلاثة وثلاثون من الربح لانه
سدر من مجموعها **قوله** واعلم ان عقد القراض جائز بين الطرفين هذا علم
مما سر من انه كالوكالة فيفسخ عما تنفسخ به وحينئذ فيلزم العامل رد رأس
المال الى مثله وان اطله السلفان فان رضى المالك بعد الرد لم يلزم العامل
الرد ويستقر للعامل ما شرط له بالقسمه لا بالتظهور ولو اختلفا في قدر
الشرط فمخالفات رجوع لاجرة المثل **فصل** في احكام المساقاة **قوله**
للقراض فيما سر حقيقة وحكم ومعنى ولذا كانت عدة اركانها ستة كعدته
وهي مالك وعامل وعمل ومورد ومشر وصيغة وكلها تعلم مما ياتي **قوله**
من التسقي بفتح السين وسكن القاف لاحتياجها اليه غالبا او يكسر
القاف وهو صغار النخل لانه مورد **قوله** وشرا عا دنع الخ اي بصيغة
فيؤخذ منه جميع اركانها **قوله** جائزة من الجواز يعني الصحة المقابلة بالطلاق
قوله على شيئين فقط اي صحتها مقيدة بهما وما بعدهما مجرور بالجرن على
صنيع المص او على البدلية من مجروره المقدر على صنع السارح **قوله** النخل
ولو ذكر هو افضل من الكرم على التخييل وهو من فضلة طيبة اكرم
كما في الحديث فوصف بها ثمار وهو مشبه بالثمن يشرب براسه ويؤكل
بقطعه وينتفع بجميع اجزائه **قوله** والكرم وهو العنب وتسميته بالكرم مكرمة

للغنى عنها في الحديث وهو افضل الاشجار بعد النخل وهذان هما المورد
وهو احد الاركان وشروطه كونه مغروسا بعينا مرييا بيد العامل لم
يبدل صاحبه واختص بذلك لوجوب زكاته وتأتي الخوص واحتياجه في نميته
الى العمل بخلاف غيره **قوله** فلا يجوز المساقاة على غيرها اي استقلالها
تبعاً فيصح كما سبكره في المزارعة الاستية **قوله** وتصح الخ هو بيان للمراد
من الجواز كما مر ولو ذكره عقبه وعلق به المحرر **قوله** من جاز الخ لكان
النسب واخص فتأمل **قوله** من جاز الخ هو احد الاركان وشروطه كالموكل
كما اشار اليه والعامل كالوكل وهو ركن ايضا وفي ذكرهما هذا التكرار
مع ما يأتي وصفتها المعلومة بما مر وما يأتي احراز الاركان ايضا وشروطها
كافي البيع غير الناقصة لا عتباره هنا وظاهر كلامه ان الصيغة هي
الاحباب فقط وليس كذلك فتأمل **قوله** ان يقدرها المالك الخ فالشرط
التقدير بالمرة والشارط ركن كما مر ولو جعل الصنعة عابدا للعاقبة لشمس
للعامل ايضا لكان اولى **قوله** بمدة معلومة ويشترط كونها بوجودها لئلا
غالبا **قوله** ولا يجوز تقديرها بدارك الثمر لأمدة مطلقة ولا بمدة يحتمل
فيها وجود الثمرة وعدمه سواء ولا بمدة يحتمل حاله فيها ولا بمدة لا يوجد
التمر فيها ليقينا او ظنا وفي كل ذلك نفس العقد واذا عمل العامل استحق
اجرة مثل عمله الا في الاخيرتين **قوله** ان يعنى المالك للعامل جزاء معلوما
من الثمرة فالشرط نقيض الجزاء والعلم به والثمن المعنى منه ركن كما مر
وخرج بالثمره الجريد والليف والكرناف وسائر القنوط في المالك و
اما الشارط فيجبها للعامل ولو شرط ان يكون شئ من ذلك بينهما كما
لثمره لم يبطل العقد وعمل بالشرط ولا يصح كون العوض ما غير الثمرة

قوله

قوله كنصفها ونصفها فالنقيض بالجزئية ولا يصح تعيين ثمة شجرة
واشجار معينة ولا تكيل معلوم من الثمرة مثلا ويشترط ان لا يكون الثمر
كله لاحدهما ولا شئ منه لغيرهما الا لعلام احدهما كما مر **قوله** يكون بيتا
صح وكذا ذكر جزاء العامل وحده كما مر في القراض **قوله** ثم العمل الذي
هو احد الاركان وبه تماسها وان كان من العامل والمراد به هنا اعم
منه بدليل التقسيم بعده **قوله** على ضربين من حيث يعود بنفسه ومن
يلزمه ولو اسقط لفظ على لكان اولى **قوله** عمل يعود بنفسه الى الثمرة هو
ما يكون كل سنة لزيادتها وصلاحيها وتنبتها **قوله** كسقي النخل وتنقيته
بحري المان من مخوطين واصلاح اجاجتين الماحول الشجر وتنحية
قضبان وحشيش مصر بالشجر وحفظ الثمر على الشجر وفي التبدل من طائر
وسارق وقطاعه وتخفيفه وتقرش الغن حرت به العادة **قوله** فهو
على العامل من حيث الفعل واما الات ذلك كالمخل والفاس فعلى المالك
وان حرت العادة بخلافه عند شيخنا الرولى وخالفه ابن حجر واعتبر العادة
الطارئة ولا يشترط تفصيل الاعمال الا اذا اضطرب فيها العرف **قوله**
كنصب الدواب وسبا المخطان ونصب الابواب واصلاح ما انهار من
النهر وجميع الآلات والاعيان كالأجر والحجر فعلى رب المال ولو شرط على
احدهما ما ليس عليه فسدت المساقاة ويستحق العامل اجرة عمله وان
علم الفساد الا ان قال المالك والثمره كلها الى فلا شئ للعامل كما مر ويستحق
العامل حصته من الثمرة بالظهور وان عقد قبله والافضل العقد وفوق القراض
بان الربح وقاية له **قوله** فلو شرط رب المال عمل علامه مع العامل لم يصح
اي ان وقف عمل العامل على عمله ولا فيصح كما مر والعامل امين كما في القراض

قوله عقد المساواة لازم من الطرفين وعليه لو هرب العامل او عجز عن عمله
فان عمل غيره عنه بنفسه او ماله بقي حقه والا فلا الا الفسخ ان كانت المساواة
على عينه فان تعذر الفسخ او كانت في الزمة اكثرى الحاكم من يعمل عنه من ماله او
عليه او نحو اقتراض يبرئ من حصته فان تعذر الحاكم عمل المالك بنفسه او
بماله ويرجع ان اشهد بالرجوع والا فلا ولو مات العامل المدين انفسخ العقد
والا قام ورثته مقامه **فصل** في احكام الاجارة **قوله** وحكي ضمنها وحكي فيها
قوله وشرا عقدا الخ قد جمع في هذا التعريف غالب الشروط وتجميع الاركان
الثلاثة العاقد والعقد عليه والصيغة وحكمها كالبيع لانها بيع للمنافع
قوله وشرط كل الخ فالشرط الرشد يعني عدم الحجر والشرط فيه ذكر هو العاقد
وهو كمن كافر **قوله** وعدم الاكراه اي يغير حق كالبيع **قوله** وخرج الخ هذه محرمات
القود في التعريف المذكور **قوله** تفاحه اي اجرة والا صحت الاجارة كالمسك
والريحان المزروع **قوله** ولا تصح الاجارة الا بايجاب هذا هو الصفة **قوله**
كاجرتك هذا او منافع على الاصح او ملكتك منافعه لا بعنتك او منافع
وليس كفاية فيها ايضا **قوله** ضابط ما تصح اجارته وهو احر حيز
المقصود عليه **قوله** وكلما امكن الاستفاد به اي وجد لا انتفاع به عقب
العقد في اجارة العين وعند استحقاقها في غيرها **قوله** مع بقا عينه
اي في مدة الاجارة فعلم ان موردها المنفعة وان تعلقت بالعين **قوله** فصح
اجارته بشرط رؤيته ان كانا معنيا كهذه الريبة او هذا العقار ولا يكون
اجارته الا عينيا بشرط ان كان في الزمة وصفه بذكر جنسه وثبوته
وذكوره او انشئه وصفه سيره من بحر او هي واسعة الخطا او قطوف وهي
بطيئة السير ويكره اجارة مسلم كافر عينا او ذمة ولا يمكن من استخداه مطلقا

ويومر باز اليه بملكه في المبنى **قوله** والصحة اجارة الخ اي شرط في صحة الاجارة بقدر
المنفعة بما ياتي **قوله** باحد اثنين منفردا ومع الاخر كما استأجرتك للبناء شهوا فان
قال لتبني في كذا شهر المصحيح لان فيه الجمع بين الزمن وحل العمل والجمع بينهما قد تعذر
قوله اما بدة بشرط ان يمكن بقا العين فيها غالبا وذلك في المنفعة المجهولة كما
تسكني والارض وسقى الارض اذ لا يعرف مقدار ما يكفي الصبي من اللبن او الارض من الما
وهو ذلك **قوله** وعمل اي تعيين محل العمل وذلك في المنفعة المعلومة **قوله** لتخطي
هذا التوب بشرط بيان التوب من كونه فصلا ونوع الخيانة من فارسية او
روسية الا ان كان لها عرف بطرد محل عليه ولو قال لتخطي لي بالمر يصح **قوله**
وتجب الاجرة هو توطئة لما بعده وهذا ثانيا في جزئي العقد عليه بشرط
العلم بها عينا في المعينة وقد روي صفتا فيما في الزمة والقدرة على تسليمها فلا
يصح استيجار لطنخ بر الخالة او ببعض دقيقه ولا ملح شاة بجلدها ولا
دابة بعافها ولا دار بجارتها نعم ان عيقت الاجرة ثم بعد ها اذن في ضمها في
ذلك جاز ولا تصح لارضاع رقيق ببعضه بعد الفطام مثلا او لترضي كاه ليرضخ
قوله واطلاقها اي الاجرة عند ذكر الاجل فيها وعده **قوله** فتكون الاجرة موجهة
وهذا في اجارة العين اما اجارة الذمة فهي كالمسلم فيجب فيها تسليم الاجرة في المجلس
ولا يجوز تأجيلها ولا الاستبدال منها ولا الحوالة اليها ولا عليها ولا الا بر منها خلا
اجارة العين في ذلك واعلم ان ملك الاجرة بالعقد من حيث جاز تصرفه فيها
وتحريمه ولا يستقر الملك عليها في المقدرة بالزمن الا ان مضى زمنها فلو فسخ
في اثنا له سقط ما بقا له باقية وتوزع على كل زمن بقدر اجرة مثله ولا في المقدرة
محل العمل الا بتسليم العين وان لم يتفق بينه او يكفي عرضها عاها وان امتنع من
تسليمها ويستقر اجرة المثل في الفاسدة بما يستقر به المسمى في الصحة الا في العرض

المذكور في شرط في الاجارة حمل عينا او ذمة روية المحمول وان كان سديلا
ان خسر ذكر قدره وجسده ونحو ذلك وعلى مكرى دابة الركوب ما يركب عليه وما
تقاربه ونحوها كالغرام ويبيع في نحو سرج وجبر وحمل سرور وخيط وصنع وقود
ومهم وذوا وجون **قوله** يعرف ذلك المحمل **قوله** ولا تبطل الاجارة عينا او ذمة في ملكي
او وقف حيث صححت **قوله** يموت احل المتعاقدين ولو ناظر في وقتا نعم فنفسخ في الاجارة
من يره او ام ولده وكذا انما المطلق عند الغيبة وكذا تبطل بغيره على حصته
فقط في موقوف عليه مدة حياته فرع لا تبطل الاجارة ايضا بانقطاع ماء
ارض ولا بيع عين الموجرة ولا بزيادة اجرة ولو في وقف ولا باعتناق رقيق
ولا يرجع على سيدة **قوله** ولا يموت المتعاقدين من عكس شمول كلام المصنف لهذه **قوله**
وتبطل الاجارة ان تنفسخ بلف الدين وهي المستوفى منه وخرج بها المستوفى
وهو المستاجر والمستوفى منه كالطريق والمستوفى به كالمحمول فيجوز ابدال التلا
ولو بغير تلف بملها او دونها **قوله** باعتبار اجرة المثل اي في كل زمن بما يناسبه كالمس
فاذا كانت اجرة مثل الزمن الماضي قدر نصف اجرة مثل الزمن الباقي وجب من المستجر
ثلثه فتأمل وتنفسخ الاجارة بفحص العين الموجرة المعينة شيئا فشيئا مدة
العقب وينت الحيار للمستاجر في كل وقت وهذا المراد بقول بعضهم انه على
التراخي **قوله** اذا كانت الدابة الموجرة في الذمة اي سلمة عما في الذمة **قوله** بل يجب
على المخرج ابدالها اي في التلف وكذا في العيب ويجوز ابدالها في غير ذلك بالرضي
قوله واعلم ان بيد الاجير الخ سوا المعين المشترك انفرادا بالعمل **قوله** على العين
الموجرة وعلى ما يتعلق بها ما يتفق به كليهما او بفتح غائمه او بابها و
يلزم الموح الزام نحو المفتاح وعلى المستاجر قيمته ان فرط في تلفه **قوله** بل
امانة سوا في مدة الاجارة وبعدها واسوا انتفع بها فيها او لا **قوله** وحينئذ

لا ضمان

لا ضمان على الاجير ومنه الخفرا **قوله** حساب الادراك ورعاة الحيوان **قوله**
الا بعد وان اي يتفرط ولو عبر به لكان اوله يصدق الاجير في عدته نعم لو
اختلفا في قطع الثوب فمصابا وبقا صدق المالك ولزم الخطا نقص قيمته بين
القطعتين ولا اجرة له كما لو خلطوا بعد انكاره بخلافه قبله واعلم انه لا اجرة
لعمل صدر من مطلق المصروف بغير شرط الاجرة وان جرت العادة بها فانه كان
يسأل صاحبه والعامل او كان لا يتأني فعاه من صاحبه كقولهم ان قال له
اعمل لي كذا وانا ارضيك او لك ما يرضيك او ما يسرك او يحوز لك او كان العامل
محمولا فله اجرة المثل ويستثنى من الاول داخل الحمام او راكب السفينة بلا فعلهما
الاجرة على الراجح **قوله** كان ضرب الخ هو مثال للعدوان ومنه ما لو كجها بالحمام
فوق العادة او انهدم عليها الاصطبل في وقت لو انتفع بها فيه سلمت قال
شحننا الرمي ومن تبعه وانهدم الاصطبل قبل فخرج ما لو رعتها حدة مثلا
وخالفه غيره **قوله** واركنها شخصا ثقيل منه او اسكن حرارا او قصارا و
ليس هو كذلك او حمل جنسا غير ما استاجر له ولو اخفى منه كشيء لال
بربح الاستوى في الوزن بخلافه الاخف مع الاستوى في الكيل فلا ضمان وعلى
الموجر العارة وكس الثلج ونحوه عن سطح لا يتفق به المستاجر مطلقا ولا تفريغ
نحو حش وازالة كناسة في البيت والمستاجر الخيار ان لم يبادر الموجر بذلك و
على المستاجر تفريغ الحش وكس الثلج عن كل يتفق به في الدوام وازالة
الكناسة ولو بعد انقضاء المدة في ذلك والمراد بكونه اعليه عدم ثبوت الخيار
له بها والمراد بازالته اجمعها في محل من الارض هو دله الى اخرها الى
نحو النكيان كما قاله شيخنا الرمي **قوله** في احكام الجعالة بتلث الجيم الشا
لما لو كانت اجارة اذا وجدت شرطها في اعم منها وهو انفسب من ذكرها عقب

الملقطة نظرا لما فيها من النقاط الضالة **قوله** لغة ما جعل في اسم العوض **قوله**
 وشرطا التزام الخ قد جمع ذلك التعريف غالب شروطها وجميع أركانها الأربعة وهي
 عاقد ويلتزم وعامل وعمل وجعل وصيغة دستاني **قوله** جازية من الطرفين فلكل منهما استحقاق
 متى شاء ونفسه بالتفسخ به الوكالة ثم إن كان الفسخ قبل العمل فلا شيء للراد أو بعد الشروع
 فله أجره مثل ما عمل إن كان الفسخ من الجاعل وأعلم أن كلام المص ظاهر في أن المراد بالجوهر
 الصحة خلافا لما فعله الشارح **قوله** وهو أي لفظ الجعالة أو أنه ذكره باعتبار الخبر
 كما هو الأول على كل فالمراد منه الصيغة وشرطها عدم التاقت وهي من الجاعل فقط
 سواء التزم الجعل عن نفسه من ماله أو بالأخبار عن غيره ولو كان باقية لكن لا شيء
 للراد في الكذب **قوله** أن يشترط أي يلتزم وضميره عائد إلى الجاعل وشرطه عدم الخ
 عليه كما سيظهر أنه بقوله مطلق المص **قوله** في رد هو إشارة إلى العمل وشرطه أن
 يكون فيه كلفة وأن لا يتعين على عامله وأن لم يكن معلوما نعم إن تبسّر عليه تعين
 ضبطه بما في الجارة كالحياطة والبناء فلا يصح في نحو من دلي على كراهة رد الغائب
 ما غصبه والرد مثال فيمثل تخليص مال من ظالم أو تخليص محبوس مثلا أو دفع نحو ظالم
 ولو بجأه **قوله** ضالته أي اسم لما ضاع من الحيوان كما قاله الجوهري والمراد هنا الأهر
 فيمثل نحو المال والاختصاص وما فيه عمل كالحياطة والبناء والاضافة ليست قدرا كما يرى
قوله عوضا هو إشارة إلى الجعل وشرطه أن يصح كونه **قوله** معلوما هو قيد الاستحقاق
 عنه فلو قال فله على ما يرضيه أو بخود ذلك فعليه أجره المثل **قوله** فإذا ردها
 أي الضالة بالمعنى السابق وضمير رد عائد إلى العامل وشرطه أهلية العمل ولو محبوسا
 وصيا ومحجورا سفة بغير إذن لا شيء صغير لا يقدر على العمل وإن يعلم بالذات اسماء
 أو بخبر ثقة أو من صدقه قبل شروعه في العمل فإن علم وإنشأه استحقاق أجره مثله
 من حج فقط أو بعد فرائعه فلا شيء له **قوله** استحق الراد ولو بعد العبد والروس أن

ساوذا في العمل وساقته والافقير المسافة مثلا **قوله** ذلك العوض المشروط أي جميعه على ملئ
 ولو غير المالك فحمله أن لم يتصرف الملتزم في الجعل بزيادة أو نقص أو تغير جنس والأفان لم يعلم
 العامل بذلك فله أجره المثل لأن ذلك فصيح من الملتزم وإن علم قبل شروعه استحق بالثدا
 الثاني فقط أو في ثلث العمل استحق أجره مثل عمله قبل علمه والقسطن من المسمى الثاني بعد
 ولو عمل من سبع الثدا الثاني وحده استحقه ولو عمل من استحق الأول نصف أجره المثل
 والثاني نصف المسمى الثاني ويصدق المالك في نصف الجعل وفي عدى سعي العامل وفي عدم تسليم
 الردود ولو هرب العبد مثلا أو غصب أوقات بعد دخول دار المالك في ذلك وقبل تسل
 فلا جعل ولو اختلفا في قدر الجعل تخالفا وجب أجره المثل بعد الفسخ وليس للعامل حبس
 الردود بل قبض الجعل ولا لما اتفقه عليه باذن المالك **فصل** في أحكام المراجعة
 والمخابرة وذكر الأرض وعنده ذلك واقتصار الشارح على المخابرة نظرا لظاهر كلام المص
قوله وإذا دفع شخص أهل للعاملة إلى رجل كذلك أرضا هو مستحق لنفعها ليزرعها
 المدفوع إليه وهو العامل بنفسه ودوابه والآلة وبذره كلها وظاهره وإن احتمل
 خلافة **قوله** وشرطه أي شرط الدافع للعامل من ريعها جزء معلوما كنصف أو ثلث
قوله لم يجز أي لم يصح وحج فالزرع للعامل تبع البذر وعليه المالك أجره الأرض و
 طريق جعل الغلة لهما أن يوحى المالك الأرض بنصفها للعامل بنصف بذر وعمل دوابه
 أو بنصف البذر وسياسح من عمل دوابه **قوله** لكن النور والنج لكنه رجع عنه وقال
 المختار في المذهب لجلال كما قال مالك وأبو حنيفة **قوله** وكذا للزراعة أي باطلة
 أيضا والزرع فيها للمالك وعليه للعامل أجره دوابه والآلة وطريق جعل
 الغلة لهما أن يستأجر المالك من العامل نصف عمل دوابه والآلة بنصف البذر
 وبذره بنصف الأرض وبنصف البذر وبنصف نفعه الأرض **قوله** وإن أكره الخ
 بأن خلا عن الزراعة والمخابرة **قوله** أما لو دفع الخ هو إشارة إلى حيوان الزراعة ودوابه

المخابرة بعمال المساقاة بشرط عشر افراد البحر بالسقي واتخاذ العامل وتقديم لفظ المساقاة
في العقد وان تفاوت الجزو والمسر ووطن الممر والزرع **فصل في احياء الموات بفتح الميم والواو**
فيه تشبيه عمارة الارض باحياء الموتي **قوله** وهو كما قال الراجعي الخ وقال الماوردي هو الميم
ولم يكن حريم عامرو وقال الزركشي بقاء الارض اما مملوكة او محبوسة على حقوق عامة
او خاصة او منفكة عنهما وهما الموات **قوله** ولا يفتق بها احد هو مستدرك مع ما قبله
واحياء الموات جابر اي مستحب كما سيذكره والشرط ان المذكور ان للملك به **قوله** ان
يكون المحمي مسلما ولو غير كاف فمليك ما احياه بدار الاسلام ولو بالجرم ولم ياذن الامام
او بدار الكفر الا فيما يذنبنا عنه وقد صرحوا على ان الارض لهم نعم لا يجوز احياءه
ولا من دلفة ولا منى ويجب تهديم عمارتها ويجوز احياء المحصب على المعتد وخرج
بالمسلم الكافر فيمتنع عليه احياء بدارنا وفارق جواز الاحتطاب ونحوه عناه
لا قاسية عندنا وللکافر احياء بدار الكفار **قوله** كان حي الامام قطعة الخ ظاهر
بقاؤها على الموات مع حماه لها فراجع **قوله** اما الذي والمستامن والمعاهد وكذا غيرهم
من الكفار **قوله** فليس لهم احياء في بلادنا كما تقدم **قوله** لهم يحجز عليها ملك وهو
المواد من حرة في النسخة الاخرى ولو جمع بينهما فهو تفسير **قوله** لمسلم ليس قيدا
وكذا غيره والاذن اشار السارح بقوله والمواد الخ ولا يملك بالاحياء حريم عامرو وهو
ما يحتاج اليه لاجله ومنه حريم النهر المحتاج اليه لطرح ما يخرج منه وان بعد
النهر جدا ويهدم ما بنى فيه ولو سجدوا ولا يجوز اخذ اجرة لما بنى فيه ومثله
الحوائث والساطب في الشوارع **قوله** للمحتمل بفتح المثناة التحتية عقب **قوله**
زريبة دراب او من كفلال ومار **قوله** يستعمل الخ ولا بد من حريته ان لا يزرع
الا به **قوله** الغرس اي غرس قدر من الشجر بحيث يسمى سبانا ومن وجد فيها احياء مع
ظاهرا وهو لا يحتاج الى علاج كفته وكبريت او باطننا وهو المحتاج الى العلاج

كذهب فضة

كذهب وفضة ملكه كالنقعة فان علمه قبل الاحياء عليه ولا يفتق على المعتد
وحافر البئر بالموات للملك عليها وماها ولا للمالك فهو احق بها من المعتد
قوله واعلم ان المالا المختص بشخص ملكه له وهذا توطيه لما بعده **قوله** مطلقا اي
على الاطلاق فلا يجب بذله الا بشرط ذكر المص بعضها واسرار السارح الى ابقائها
كما يأتي **قوله** يجب بذل المالا ولا يجوز اخذ عوض عنه **قوله** بثلاثة شرائط هي شئ
كما ستعرفه **قوله** ان يفضل عن حاجته لنفسه وما شئبه وزرعه والواد حاجته
الات لا في المستقبل **قوله** اما لنفسه او لغيره اي المحتر من فخر الزاني المحصن
وتارك الصلاة والوصو والمرئ والكل العفو **قوله** هذا ان كان الخ هو اشارة
الى شرط رابع والكلام اسم للحشيش رطبا او يابسا ولا يجب بذله مطلقا لانه يقال
بالعوض ولا اله الا استقا كذلك **قوله** ولا يجب عليه بذل المالا لزراع غيره ولا شجره
هذا محترز البهيمه على ان المراد بها مطلق الماشية **قوله** في بقوه احتراز عن الغنم
الساحية على وجه الارض فليس الكلام فيها ولا يجب على مالك الما بذله مع
وجودها وهذا اشارة الى شرط خامس في بذل الماد هو ان يحتاج غيره اليه
قوله فاذا اخذ هذا المالا في انما يجب بذله على اخذه مطلقا لانه لا يستحق **قوله**
ان لم يضر صاحبا لما هو اشارة الى شرط سادس وجوب بذل الماد واعلم انه لا يجوز
بيع الما بربي الماشية او الزرع بل بالكيل او الوزن الا في الشرب من كون السقاء لانه
اسهل ويجوز الشرب من الجداول والابار المملوكة ولو لمحور حيث جرة العادة
بذلك اعتبارا بالعرف اذ الم يضر بالكلها وان لا يمنع في المياه المباحة والخطب
المباح والنار الموقدة فيه وان مال النار لا يمنع من الاستعانة بصوتها ولا من
اشغال الفيلة منها **فصل في احكام الوقف الذي قد يكون على المومنين**
الانساق به وهو مصدر وقف واما وقف فلفظة ردية عكس حبس واحسن

وجميعه وقوف وادفاف **قوله** وشراحيه بالخ قد استيف السروط والا كان الاربعة
 وهي الواقف والموقوف والموقوف عليه والصيغة **قوله** تقر باي يقع قرية وان لم يظهر فيه
 قصد ما كما سيذكره **قوله** وشروط الواقف الخ لو اخر هذا عن جازر وعلقه به ان كان اولى
 من كافرو ولو لم يستجد ومن بعض الامم كاتب ومجور لو بفسل ولا من ولديه **قوله** و
 الوقف جازر اي الاتيان به مستحب صحيح **قوله** بثلاثة شرائط اي على ما ذكره وسياتي بها
 اكثر **قوله** ان يكون الوقف يعني الموقوف لانه الركن والشروط كونه ما ينفع به الخ فخرج نحو
 العبد الزن ودخل المفقول وغيره والمشايع وغيره ومنه المدين والمعلق بصفة قال في
 الروضة كاصليها ويعتقدان بوجود الصفة ويطل الوقف انتهى وفيه نظرونه بناو غراس
 وضاع في ارض بحق ودخل في المشايع وقف للمسيروا واجبت فسمته فورا وعلم
 من صحة تصرف الواقف انه ملوك له وعكبه نقل ملكه عنه وانه باختاره وانه
 معي فلا يصح وقف نحو مكبري ولا موصي بمنفعته ولا نحو سرجين وطب ولا
 مكاتب وام ولا ذكر ولا نكرة ولا ما في الزمة ولا احد عبده ونحو ذلك نعم يصح وقف
 الامام من بيت المال ويجب اتباع شرطه **قوله** مع بقا عينه فلا يصح وقف المنفعة
 ونحوها **قوله** فلا يصح وقف الله الله وكن اكل محرم وهذا محترم بياحا **قوله** ولو لا وقف
 دراهم الزينة وهذا محترم بقصود **قوله** وريحان اي غير مزروع والا فيصالح
 وقفه كالمسك والغدير **قوله** والثاني ان يكون الوقف يعني الموقوف عليه لانه الركن
 والشروط كونه موجودا حالة الوقف غير منقطع ومنه يعلم انه مما يمكن ان يملك ما
 وقف عليه فيصح الوقف على المساجد والرباط والاعتياء والفقراء واهل الزمة و
 الفسقة ولا يصح وقف عبد مسلم ونحوه صحف على كافرو ولا يصح الوقف ايضا على بيت
 ولا على احد هاتين ولا على عبد نفسه ولا على عبد غيره ان قصد نفس العبد والا
 فهو اسيد والبعض في توبته كالحروف في ذمة سيده كالقن وفي عدم المهاباة

نوزع

نوزع ولا على رتد وحزبي ولا على نفسه الا في نحو على علم اولاد ابيه وهو اعلمهم
 ولا على مبهمة ملوكه الا ان قصد ما كلفها فهو عليه نعم يصح الوقف على الخيل الموقوفة
 في الثغور ونحوها واعلم انه يشترط في الموقوف عليه المعين فنوله بخلاف الجهة **قوله**
 فيخرج الوقف على من سواه للواقف فلا يصح على المجنين ولا بدخل في الولد فاذا انفصل حل
 في الولد **قوله** وسيجي هذا منقطع الاول وهو باطل على المعتمد ومنه وقفت كذا فلها
 شاء الله او فلما سار به ولم يسبق منه شئ وكذا فلما شئت ومنه الوقف المعلق
 فهو غير صحيح نعم ان علقه بموت صح لكنه وصية لا وقف ومنه ما ضاهي الترخيم
 كجعلته سجدا اذا جاز رمضان فهو صحيح وحيث لم يصح تعليقه فلا يصح توقيته
 كما سياتي **قوله** احتراز عن الوقف المنقطع الاخراج والشارح جعله من جملة الشرط
 قبله وفي الروضة انه شرط مستقل ومنه منقطع الوسط كوقفت كذا على زيد ثم حل
 ثم الفقرا فهو صحيح واذا مات الاول صرف لما بعد الثاني ان لم يعرف امد انقطاعه
 والا فصرفه في يده كمنقطع الاخر فلما ياتي **قوله** الراحم الضحية اي صحة الوقف
 المنقطع الاخر ويصرف بعد الانقطاع لا قرب رحم الواقف الفقرا يوم **قوله**
 كاتن بنيت ويقدم على ابن عمه اذا عبرة بالارث **قوله** كنيسة للتعبد خروج
 ما تنزلها المارة ولو كفار فهو صحيح عليها وهو المحرم وقف كتب التوراة
 والا بخيل او سلاح لقاطع طريق او الوقف على خادم الكنيسة ان قال ما دام
 خادمها او على فلان الذي ما دام ذميا والافصح **قوله** وافهم الخ اي لانه
 الحرمه فقط **قوله** ويشترط الخ هذا قد علم مما تقدم وقد مر الاشارة اليه وهو
 اي الواقف يعني الصيغة التي هي الركن وهي من الواقف فقط فالشرط العمل في
 الموقوف بما تقتضيه الصيغة من الواقف من حيث ما اشتمل عليه من الشروط
 والصيغة نحو وقفت كذا على كذا او مصادقة به عليه صدقة موبدة او محرمة

او نحوه ذلك وعلم من اعتبار الصيغة انه لا يصح بالنسبة قال الماوردي في الاموال
في الموات وعلم من كون الوقف من الصدقة انه لا يصح على الانبياء اجدد الادوية
منهم والفقر منهم واذا استغنى خرج عن الاستحقاق فان عاد اليه الفقراء والاستحقاق
وشله على الارامل ونحو ذلك والولد يشمل الذكر والانثى والخني لا الجنين وولد الولد
والعقب والنسل والنسب يشمل ذلك وولد البنت الابن قيد من ينسب اليه والاب
لا يشمل البنت وعكسه ولا يدخل اولاد الاولاد في الاولاد ويحمل عليهم عند عدم
الاولاد ثم اذا وجدوا شاركهم ومثل ذلك يجري في الاصول والاباء والامهات و
الاجداد والجدات والمول يشمل المفق والمفق وسير وبنهم على عدد الرو
فان وجدوا حرمها اختص به ولا يشاركه الاخر اذا وجد بعده وظاهر كلام
المشايخ ان الترتيب ليس داخل في كلام المص والوجه شموله له لان فيه تقدم
الطبقات على بعضها كوقفت على اولادى ثم اولادهم ما تناسلوا فلا يستحق
احد من الطبقة النازلة ما وجدوا احد ما فوقها وقد يقال ان السارح لما جعل
الترتيب ما حوز امن التأخير اخرج التقديم عنه فرار من التكرار فتأمل
وعن الترتيب الاعلى فالاعلى والاول فالاول **قوله** ويستوية اي باللفظ كما ذكره
المشايخ نظرا لقول المص اولادهم ما شرط الواقف والا فلا اطلاق مقتضى التسوية
قوله لبعض الاولاد من الذكور والاناث لما فعله السارح مثال واعمل بشرط
الواقف مع خروج الموقوف عن ملكه على الاصح نظرا لوقا بفرضه الذي يمكنه
السارح منه ومنه ما لو شرط النظر لنفسه واعلم ان نفقة الوقف ومونة تجهيزه
وعمارته من منافعه كسب العبد ما لم يعين الواقف غيرها فان لم يكن له منافع
فغلبت المال باعد العارة **فصل** في احكام الهبة المناسبة للوقف
كونها خالية عن العوض ونحو ذلك وهي بطلان على ما عير الصدقة والهبة

وعلى ما يقابلها وهو المراد عند الاطلاق واركانها اركان البيع كما ياتي **قوله** وهي
في الشرع الخ لو قال عليك بطوع في الحياة كان احضرا واولى واظهر **قوله** ولو من
الاعلى اي ولو كان الموهوب له اعلى من الواهب نعم ان قامت قرينة على طلب مقابل وجب
رد الموهوب اي دفع المقابل **قوله** بالمخرج قيد لم يذكره غير المشايخ وهو مستند
لان الخارج به خارج بقيد الحياة كما سبقت ذكره فهو مكرر **قوله** وخروج بالملك للملك
الموقت انظر صورته **قوله** وخروج بالعين هبة المنافع ففي باطله بناء على ان نحو هبتك
منفعة هذه الدار عارية على الاصح وخروج بالملك نحو اضيافة والوقف والعارية و
بالطوع نحو الزكاة والكفارة **قوله** ولا يصح الخ هو معلوم مما بعده كما ياتي وكذا ما
بعده **قوله** وكلما جاز الخ اي كل ما صح سبيحا ان يكون موهوبا لموهوب ركن الشرط
كونه يصح بعبه بان يكون طاعرا منتفعا به مملوكا قد راسلته معلوما وهذا
في الهبة الخاصة المحتاجة الى الصيغة التي هي احد الاركان فيها وشرطها كسرها
في البيع وسنه توافق الايجاب والقبول فلو وهب له شيئا فقبل احدهما لم يصح
واما الصدقة والهبة فلا حاجة فيها الى صيغة وتتميز الهبة باشتائها على
بعث المهرى اليه اكراما وقد علم ما ذكر شرط العاقد الذي هو الركن الثاني وهو
كون الواهب اهل تبرع مختارا فلا يصح من مجبور ولو باذن وليه ولان كاتبا بغير
اذن سيده وكون الموهوب له اهلا لملك الموهوب ولو غير مكلف وقيل له
وليّه ويخرج به ما سرق في الوقف **قوله** وبالا يجوز الخ هو عكس الضابط في كلام
المص ولا يخفى ان عدم ذكره اولي ولو جعل لكلام المص فهو ما وفده بفضيلة
لمسلم من حصر الاستثناء الذي ذكره لعدم صحته ان يرد عليه المستولية من نفس الموهوب
وما في المكاتيب فان بيعها ما يصح دون هبتها وعنف ذلك عما في الطول است
كصرف شاة الاضحية ولبها وحلبها وحتى الحجري **قوله** ولا تملك ولا يلزم الهبة

بالمعنى الاعلى ولون اصل لفرعه الصغير الابا القيص بما في البيع ولا يكفي هنا
 التخلية ولا الوضع بين يديه بغير اذنه بعم تكفي العتق في الهبة المضمومة كاعتق
 عبدك عن فسخه عنه **قوله** باذن الواهب حالة القبض فلو رجع عنه قبل القبض بطل
 وبطل المفضوض في ضمان القايض ومعلوم ان اقباض الواهب كاذنه بالاولى
قوله فلو مات الواهب والوهوب له او جن او اغنى عليه لم تنفسح ويقوم ولي كل
 وارثه مقامه الا في الاعمال فيستقر لقب برئته **قوله** واذا قبضها اي الهبة بالمعنى الاعلى
قوله الا ان يكون والدك او امك اني من جهة الاب والام موافقا في الدين ام لا
 او بعيدا فله الرجوع مادامت في ملك الولد لم يتعلق بها حق سواء الولد الصغير والكبير
 والغني والفقير سوط كونه حرا والموهوب عينا ولا رجوع في بيع فرج ولا يذريت
 ولا فإزالت سلطنته عنه بخوبه ولو لاصله وهبه ورهن مع قبض فلهما
 ولا يمنع الرجوع تدير وتعلق عتق وتزويج واجارة والتايل العايد كالزك
 لم يعد وسن العدل في عطية الاولاد والاحوة وفي سائر وجوه الاكرام الا
 لعذر كعقوق بل يحرم ان اعانت عليه كبقية المعاصي وعطية الاولاد للاصل كعكسه
 وصلها لرحم سذنية ولو بنحو ارسال سلام او كتاب على ما جرت به عادة معهم
قوله واذا عمر الخ هو من الفاظ الهبة وسمى بذلك لذكر لفظ المعروف كقولك
 اعمرتك او جعلتها لك عمر كخلاف عمرى او عمر زيد فلا يصح فيها على الاصح **قوله**
 او ارفقه من الرقاب لان كلاهما يرفع موت صاحبه **قوله** اي ان مات الخ هو بيان
 لمعنى اللفظ ولا يضر التصريح به **قوله** ويلغو الشرط المذكور في كلام الشارح او
 في كلام الواهب وعلم ما ذكرناه لا عرض في الهبة فان قيدت به وهو مالم يفي
 بيع او نحو قول فباطله وظرف الهبة هبة ايضا ان لم يعتد به والا وجب رده
 وحرم استعماله الا في نحو اكلها منه حيث اعتد **فصل** في احكام اللقطة

المناسبة للهبة لانها غلب فيها جانب الاكساب على الامانة **قوله** وهي اي لقطة
 اسم للسنة الملتقط **قوله** بفتح القاف اي واسكانتها مع ضم اللام فيها ويقال لها
 ايضا لقطة **قوله** الملتقط بفتح التاء والقاف على معنى اسم المفعول اي الملتقط **قوله**
 وشرعا مال ضاع من مالكه سقوط او غفلة او نحوهما كقوم وهرب ومنه اعدا بغير
 تركه صاحبه او ما عجز عن حمله فاقاه ومنه مالس بالاكسر جين **قوله** بالفتح هو
 تصهم في الواحد من حيث الصحة فدخل فيه المجنون والصبي ولو غير مميز والكافرو
 لو في دار الاسلام وان كان حربيا او مرتدا والفاسق ومنه الكافر فلفظه علم
 وشمل كل امه الحرة والرق ولعل سكوته عند لانه لا يصح اللقطة اذن سيده ومن
 اخذها منه فله هو اللاقط وباذنه هو اللاقط وله اقرارها بيد الرقيق حيث كان
 امنا ويصح تعريفه حج ويصح لفظ المكاتب كتابه صحيحة ويعرف بملك والمبعض
 في نوبة كالحرة وفي نوبة سيده كالرقن والا فحسب الرق والحرة وكذا سائر
 الاكساب والمون ولما ارش الحباية منه او عليه فوزع مطلقا **قوله** في نوبة
 او طريق سراده مالمس مملوكا خرج به المملوك ففي مالكه او لمن ملك منه الى ان
 ينتهي الامر الى المحي فله وان نقاها **قوله** فله اخذها وتركها اي فهو مباح له
 ان لم يبق بامانته في المستقبل **قوله** واخذها اولى وان وثق بامانته فله تركها
 ويحرم اللقطة مع قصد الحباية وبضمنها وليس له تعريفها **قوله** ولا يجب الاشهاد نظرا
 الى الاكساب بل يكتفى **قوله** وينزع القاضي لا غيره اللقطة من الفاسق لان اللقطة
 منه مكره **قوله** ولا يعتد تعريفه ان لم يضم له عدل كما ذكره ومن الفاسق الكافر كما
قوله وينزع اللقطة الرق من الصبي ومثله المجنون وكن السفينة لكن بقيد تعريفه
 ولا يوجب نوبة التعريف من مال الجور بل يراجع الحاكم لبيع جن منها له وغيره
 مثلا ومن قصد الحباية حال اللقطة يقينا ضامن وليس له ان يعرف بملك **قوله** وجب

اي عند الملك واما عقب اللقطة فمندوب على العتق فافلح الشارح **قوله**
في اللقطة هو اظهرها في محل الاضار **قوله** عقب احدها هو صريح في انه يحرم عليه
تاخير معرفة ذلك وفيه بعد **قوله** سنة اسما وعلى كلام الشارح انها خمسة وهي
عليها معرفة صفاتها من صحة وكسر ونحوها **قوله** وعماها بكسر الراء مع المد هو ظرفها
قوله وعفاصها بكسر الراء وبالفاء والصاد المهملة وجعله الشارح يعني الوعا
فهو مرادف له وقال الخطابي انه جلد ليس لرأس لقارورة فلا يرادفة ولعله
مرادف للمص فراجع **قوله** وكانها بالمد مع كسر الراء **قوله** وعددها خمسة او عشرة
قوله ووزنها كطل او كسر او اقل ويجمع هذه من لفظ القدر **قوله** ويعرف بفتح او له
وسكون ثانيا مع تخفيف الراء هو احتراز عن ضم او له وفتح ثانيا مع تشديد
الراء من التعريف لا في **قوله** حتما هو مستدرك مع جعله بحفظ عطف على
المسلط عليه الوجوب **قوله** اذا اراد الملقط ولو تعدد افلوكا ثانيا عرفت
كل واحد نصف سنة **قوله** ملكها خرج سالوا سنة على ارادة حفظها فلا يلزم
التعريف بل ينسب له ثلوع عرفها سنة ثم اراد عليها الزمه ان يعرفها سنة اخرى
قوله عرفها سنة تحديدا وجوبا فيهما بنفسه او نايبه **قوله** على ابواب المساجد
اي لانها منكره الا في المسجد الحرام ويجب تعريف لقطته اذا لا يجوز ملكها
واذا اراد سفرادتها للملك او الامين فسفرها ضمنها الا باذن حاكم براه
قوله وفي الموضع الذي وجدها فيه الا ان كان مفازة ففي اقرب الاماكن اليه
من بلد او غيره **قوله** واشتد السنة من وقت التعريف وان طال بعد الالتقاط وهذا
هو الأرجح وصريح كلاله قبله انه من وقت ارادة الملك **قوله** بل يعرف او لا كل
يوم الخ والضابط ان ينسب مرات تعريف الى بعضها **قوله** وينبغي ان يندى **قوله**
ولا يلزمه الخ حاصله ان مونة التعريف عليه عند التملك وان لم يملك والا

ففي بيت المال

ففي بيت المال او فرض على المالك باذن الحاكم وهذا في غير المحرم **قوله**
ومن اللقطة شيئا حقيقيا غير نحو عتق او ثمرة والا فلا حاجة لتعريفه **قوله**
بل لا بد الخ هو نداء لفظ الملك في كلام المص ولعل مراد الشارح اذلة ان لفظ بشرط
الضمان ليس من الصيغة فتأمل **قوله** كتملكت الخ ان كانت مالا فان كانتا غير نحو
خمر وكلب وجب لفظا بل على الاختصاص **قوله** على رد عينها بزيادة المصلحة مطلقا
وكذا المصلحة للحادثة قبل التملك **قوله** اجيب المالك هو العتق **قوله** وان تلفت حبسا
مطلقا وشرط بعد التملك كفتق ووقف لو لم يظهر صاحبه فلا مطالبة على الملقط في
الاخره كما قاله النووي ويجوز هو لا يرفع لو اصف ظن صوته او محبة **قوله** واللقطة
في بعض النسخ ذكر فصل هذا وحاصله ان اللقطة قسمان مال وغير مال النوعان حيوان
وغیره والحيوان ضربان ادى وغيره **قوله** الرطب يفتح الر كالبقول **قوله** اكله اي بعد
ملكه **قوله** اي يحرم قيمته اي بدله **قوله** كالرطب بضم الراء او تحفيفه او مونة تحفيفه
بيعه بعضه باذن الحاكم او بنحو فرض على المالك ان لم يبيع به الواحد **قوله** كالحيوان منه
الادى كزيتون غير عنب او عنب زين خوف نعم لا يحل لقطه عنب في زمن امن ولا لقطه
احد ولا تحل له لملكه لانه كالاقتراض ومونة من كسبه ان كان والا فباذن حاكم او
بيعه جزء منه ان وجدوا الا فباستهاد ولا يرجع بعرض ذلك واذا بيع ثم ظهر للمالك
وادعى انه كان اعتقه عمل بقوله وتبين فسداد البيع **قوله** وهو اي الحيوان غير الادى
قوله لا يمنع اي لا يقيده بخلاف نفسه بما يريه ملاكه ويجوز لقطه لحفظه وتلك
زمن امن او خوف من غازه او عمار **قوله** ثلاثة امور زاد الماوردي رابعها هو ان
تملكه حالا ويبقى لا خذرا وشمل مثلا **قوله** اكله ان كان ما كولا بعد ملكه بعد تعريفه
سنة كما سوغ يمتنع الاكل ان لقطه في العمران بسهولة بعيده وفي غير الاماكن لا
قوله والمطوع بالاتفاق عليه وان لم يتطوع اريد الرجوع انفق باذن حاكم ثم اشهاد

قوله في الصحاح اي في زمن الامن والاطمئنان والحاصل انه يجوز الالتقاط للحفظ مطلقا
وللملك الا في غارة اسنة بما يتبع لنفسه **فصل** في احكام اللقيط يعني الملقط
ويقال المنبوذ والركي واركانه ثلاثة لقط ولاقط ولاقط **قوله** لقط هو احد الاركان
هو صبي لو عثر او كجبتون كما مر **قوله** بقارة الطريق اي بطريق البلد او غيره واصل
قارة الطريق وسطه لقرعه بالنعل **قوله** فاخذه وهو اللقط الذي هو الركن الثاني **قوله**
وكفالة عطف عام على تربيته شيئا له الحفظه وما يصح **قوله** واجبة اي المذكورات فرض لحفظ
اسمه ونفسه وبذلك فارق اللقطة **قوله** فاذا التقطه بعض من هو من الذين علموا به انسان
فاكثر سقط الحجج **قوله** ويجب في الاصح الاشهاد على التقاطه وعلى ما معه ايضا كما مر فان
لم يشهد لم يثبت له ولانية اللقط وينزع منه لوسيلة الحاكم لحد لم يجب الاشهاد عليه **قوله**
لشروط الملقط الذي هو الركن الثاني **قوله** ولا يقرب من اوله سبي للمقتول اي يترك **قوله** امين
لعل المراد به عدل الرواية بل لا بد من كراهية جده ومحصل اوصافه انه هو المسلم الحر الرشيد
العدل ولو انني اوظاهر فلا يصح لفظ من انصف بضد شيء من ذلك ولا يقرب منه فينتزع
منه نعم لو اذن لعبد غير المكاتب في اللقط واقره معه حاز لان السيد هو الاقط ويصح
لقط كافر لكان سبيها من الموالة والمجوس كالرقبي ويقدم اذ القطة اثنان مثلا عني
على فقير وعدل باطنا عليه ظاهرا ولبي على بدوي فان استوى **قوله** ويجوز نقله
من محل لقطه لمثله او علامته **قوله** فان وجد معه مال خاص به كتياب مكبوسة له او حلي
بها مفروشة تحتة ودنانير عليه وتحتة ولو مستورة ودار هو فيها وما فيها ان انفرد
وحصته ان كان معه غيره **قوله** اتفق عليه الحاكم منه ولا يفتق عليه الاقط منه الا بانه
الحاكم فان فقد اشهد فان لم يفعل ضمن **قوله** فان لم يوجد معه ذلك اتفق من مال عام كالا
على اللقط والوصية لهم فان لم يكن اتفق عليه الحاكم فان تعدد في بيت المال فان لم يكن
فعلى اهل التره من المسلمين وهم من ملك على زيادة على كفاية سنة قرضا بالفاق على الحر

وعلى سيد

وعلى سيد العبد **قوله** اللقط مسلم حر الا ان اقام كافر يئنه بنسبه فيتبعه في
النسب والدين او اقام شخص بئنه بملكه بقرضه لسببه فملكه او اقربا الرقبة كما له
لمن صدقه فهو له والله اعلم **فصل** في احكام الودعة المتأدية للقطعة واللقط في حق
حفظها واماؤها ونحو ذلك **قوله** لقط من ودع اي شقة من مصدر او المراد مطلق الاخذ
قوله على العقد الخ فان كانها اربعة مودع ووديع وشرطها كمول ووكيل وصيغة وشرطها
الملفظ من احر الجانبين وعدم الرمن الاخر والفعل منه كالوكالة على العقد وعين مودعة
وبذلك علم ان ايداع الصبي ونحوه ومنه الرقب لمثله او كمال باطل وفيها ضمان مطلقا وان
عكسه باطل ايضا ولا ضمان فيه الا بالافه **قوله** ويستحب قبولها عينا لمن انفرد او كفاية لمن تعدد
وخرج بقبولها ايجابا فهو تابع لجواز التصرف وعدمه **قوله** لمن قام بالامانة فيها حال
قبولها وودعه بان وثق بنفسه فبها فان عجز عن حفظها حرم قبولها او لم يتق بنفسه في
المستقبل كره قبولها نعم ان علم المالك بحالها فلا حرة ولا كراهة **قوله** والاوجب القبول اي
لو لم يوجد من غيره في سافة العدوي وجب عليه القبول عينا وله المطالبة باجرة نفسه
وحزبه ونحوه فقهر على المودع كما اشار اليه الشارح **قوله** ولا يضمن الا بالتدري هذا فهو
حكمه عليها بالامانة والمراد به التقصير فيما يلزمه في حفظها **قوله** وصور التقدي كثيرة مضبوطة
ببشرة امور **قوله** ان يودع اي يودع غيره اي غير نفسه بلا اذن من المالك فيه فان اذن له
فيه فالثاني ووديع ايضا كان لا يخرج الاول عن الايداع الا ان ظهر من المالك قرينة باستقلال
الثاني لجواز استنابة اشئ في اكثر في حفظها ثم ان صرح المالك باجتماعها على حفظها فحين
فيضمانها في مكان لكل منهما البدل عليه بملك او اجارة او عارية سواء اتفقا في ذلك او لا وكل
منهما مفتاح عليه ولو انفرد احدهما بحفظها برضا الاخر ضمنها كل منهما وعلى كل منهما **قوله**
على قرار النصف والاضمن المفرد وحده ضمنا وقرار وان لم يصح باجتماعها جاز لانفراد
مخلاف زمانا ساوية **قوله** ولا عذر اي يجوز للمودع ايداعها عند غيره اعدا كانه سفره

او غيره لك لكن يجب عليه اولادها الى المالك او وكله فان تغذر عليه ردها حاكم امين
او وصاه عليها فان تغذر الحاكم ردها الى امين او وصاه عليها وبذلك علم ان من في كلامه يعني
اللام **قوله** دونها في الحوز انما غير حوز الودعية فان كانت دون المحلة الا في الحوز ولكنها
حوز الودعية فلا ضمان وحل ذلك ان لم ينهها المالك عن نقلها والاضمن طلقا ولو لم يرفع
ما تلفها ضمن ايضا بليزته تهوية نحو ثياب الصوف وعلف الاربعة تسكون اللام اي تقدم
العلف لان لم ينهها المالك عن ذلك الا فلا ضمان وان حرم حرمه الروح في الدابة ولو لم ينهها
المالك علفا راحبه او وكله فان تغذرهما راجع الحاكم ليقترض عليه او يجرها بما
يعتقها به او يبيع منها جزءا لذلك فان تغذر اشهد ليرجع ان اراد ولو خالف في كيف الحفظ
الما سر به حسا او شرعا الى دون ما يقتضيه الحال ضمن ايضا ولو اخذها ظالم من برة فهو
عليه لم يضمن والا فيضمن كان دفعها والقاها في موضع ولو حفظها او دله عليها ولو
حلفه عليها حنث في يمينه بالله او بالطلاق وان كان يجب عليه انكارها عنه نعم ان رد
في يمينه لم يحنث ولو اكرهه الظالم على تسليمها له فكل ضامن ويرجع الوديع على الظالم **قوله**
وقول الوديع وفي نسخة المودع اي يفتح الدال مقبولا في وكذا الامين ادعى الرد على ان يمينه
ولو بعد موته يصدق بيمينه كشركو وكيل وعامل قراض وجابي ملا على من استاجر له للعبادة
او اذن له فيها ونقيب على من مضيه وعلى مستحق طلبه نعم لا يصرف المرنه ولا المشا
لما كان عرضها وخرج بمن يمينه وارثا احد عا مع الاخر او وكله او وكله او وارثها
ونحو ذلك فلا يصرف الابينة وخرج بردها دعوى تلفها فنصرف فيه مطلقا لكن ان اعماه
بلا ذكر سبب او بسبب خفي كسرقة صدق بيمينه ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف وعمومه
صدق بلا يمين مالم يتهم ولا ضمان او بسبب ظاهر عرف دون عموم صدق بيمينه ولا ضمان
او لم يعرف هو ولا عمومه طول بيمينه على وجوده ويحلف على تلفها به **قوله** واذا طالب
الوديع من المالك وادارته او وكله ونحوهم من له طلبها بردها اي دفعها له لزم ذلك نعم

ان كان

ان كان في حاله كان يلزمه فيها القول استبد الرجزان **قوله** فلم يجرها اي لم يحل بينها وبين الطال
لانه لا يلزمه الرد وموتة على الطالب وليس له تاخير الرد لنحو اشهاد الا ان كان الطالب
محل لا يقبل قول الوديع في الرد عليه **قوله** مع القدرة عليها بان لا يجرها في رد المبيع وقت
طلبها **قوله** حتى تلفت بان كان التلف بعد الطلب المجازي وقبل الرد الواجب اما قول الوديع
للمالك حرد وديعتك فانه يلزمه الاخذ ولا يضمن الوديع بعد اخذها **قوله** ضمن الوديع
برهان من مثل اوقية دلعله بالافضى من وقت الطلب المقدر عليه الى وقت التلف فراحبه
لو كانت الودعية ورقة مكتوب فيها وثيقة مثلا ضمن قمتها بكتوبه مع اجرة الكتابة بخلاف
الثوب المطرز اذا تلف لا يلزمه اجرة التطريز لان الكتابة تنقص قيمة الورق والتطريز
يزيد قيمة الثوب **كتاب احكام الفرائض والوصايا** لما كانت الوصايا مستقلة
بالموت بحسب اعتبارها من الثلث وقبولها فاناسب ان يضمنها مع الفرائض وقدم الفرائض
عليها الموافقة الواقع ولما كانت الفرائض نصف العلم لتعلقها بالموت المقابل للحياة
ذكرها في نصف الكتاب والمراد بها لفرائض سائل قسمة الموارث الثلاثة للتصليب
وعليها عليه لقوتها وشرفها عليه على الراجح وللارث اركان ثلاثة وارث وموثر
ومعروف واسباب ثلاثة احدها نكاح وهو عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل
وطي او خلوة وثانيها ولا وهو عصبه سبها لغة العتق على ريق وثالثها قرابة ناسبة
عن الرحم خاصة او عامه وزادوارها وهو جهة بيت المال عند نظامه وشروطه
ثلاثة ايضا احدها تحقق حياة الوارث بعد موت المورث او الحاقها بالاحياء حكم
كالجمل والمفقود فلو مات متوارثان معا ولو احتمالا او لم يعلم عن السابق فلا توارث
بينهما فان علم عن السابق ونسي وجب التوقف او الصلح وثانيها موت المورث حقيقة
او حكما وثالثها العلم بجهة الارث وهذا يتعلق بالمفاتي والقاضي وموانعه ثلاثة
متفق عليها راق وقيل باختلاف دين وزاد بعضهم رابعها وهو الرد الحكمي بان يلزم من

عنه كما خا اقرابن للميت وزاد بعضهم خاسا وهو الحراة وغيرها وزاد بعضهم سادسا
 وهو ان تقال النسب باللعان وفيه بحث لان النفع فيه لعدم السبب فتأمل **قوله** يعني التقدير
 بما فيها من السهام المقدرة اي لا يعني القطع ولا يعني المقابل للحرام والمندوب ونحو ذلك
قوله من وصيت الشيء بالشيء اذا وصلته به وهذا معناها لغة ويحتمل رجوع الضمير الاول
 للشيء الاول والضمير الثاني للشيء الثاني وهو المناسب للنسب ويحتمل عليه عكسه وهو
 المناسب للعرف **قوله** لما بعد الموت ولو تقدرا كلفظ الوصية **قوله** من الرجال هو مستغني
 عنه بضمها السابق عليه والمواد المذكورة ولو حكاها **قوله** المجمع على انهم هو قيد لقوام عشرة
 ولا فزوى الارحام وارتون على الراجح في الزهبي على تفصيل سياقي بعضه **قوله** وعد
 المص العشرة لا يخفى ان الشارح اسقط من كلام المص تمام العشر وسكت عن الخمسة مع
 اشارته اليهم **قوله** الخ اي وان سفل الابن بفتح الفاء على الافصح والاسبب والجد
 ابوه وان علا والاخ لا يوين او لاحدها وابنه اي الاخ لا يوين اولاد فقط وان
 تراخا في النسب كابن ابن الاخ والعم لا يوين اولاد فقط وابنه اي العم المذكور
 ان تباعد اي العم وابنه فيشمل عم الاب وعم الجد وهكذا وابن كل منهم كذلك
 والزوجة ولو في عدة رجعة والمولى اي ذوالولاء الشامل للمعتق وعصبته ولو اسقط
 لفظ المعتق بكسر التاء كان اخص واعم وزيد في البسط اثنان في الاخ وثلاثة
 في ابن الاخ والعم وابنه **قوله** ورث منهم ثلاثة الاب والابن والزوجة ومستلهم
 من اثني عشر للاب السدس اثنان وللزوجة الربع ثلاثة وللابن الباقي **قوله** واما
 الوارثات المجمع على انهم هو لاجل التقيد بالسبع على نظري **قوله** من النساء
 اي لانا هو علم من صيغة المؤنث **قوله** الخ اي وان سفلت كما في بعض النسخ
 وصوابه وان سفل ابوها والام والجدرة من جهة الام المذكورة باناء خالص
 او من جهة الاب المذكورة بذكر خالص او بخص اناك الى بخص ذكر وان علمت

اي ارتفعت في النسب باصولها والاخ من الابوين او من الاب او من الام والزوجة
 باناءات الها للتيين في الفرائض كما سبكر ولو في عدة رجعة والولادة اي ذات
 الولا فيشمل المعتقة وعصبته ولو اسقط لفظ المعتقة بكسر التاء كان اخص
 واعلم ونراد في البسط واحدة في الحرة واثنان في الاخنة كما علم **قوله** ورث منهم خمس
 البنت وبنت الابن والام والزوجة والاخنة المستقيمة ومستلهم من اربعة
 وعشرين لاجل السدس والتمن المتوافقين بالمصنف للبنت النصف اثنان عشر
 ولكل من بنت الابن والام السدس اربعة وللزوجة الثمن ثلاثة وللأخت واحد
 ولو اجتمع الصنفان ورث خمسة ايضا الابوان والولدان واحد الزوجين و
 مسئلة الزوج من اثني عشر له الربع ثلاثة ولكل من الابوين السدس اثنان والباقي
 للولدين اثنان وبحسب حاج الى تصحيح سنة وثلاثين ومسئلة الزوج من اربعة
 وعشرين لها الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة والباقي للولدين
 اثنان وبحسب حاج الى تصحيح الى اثنى وسبعين وقد علم انه لا يجمع الزوجان
 معا وهو كذلك خلافا لما نقل عن المص **تنبيه** قد علم ان ذوى الارحام
 هم من عدي المذكورين من الاقارب وفي كيفية ارثهم من هيات اصحها
 من هب اهل التنزيل وهو ان ينزل كل واحد منهم منزلة من يولي برفعه اليه
 درجة او اكثر ويجعل كان الورثة هم المستحقون اليهم وتقسيم المال عليهم على نظري
 ما لو كانوا موجودين ويعطى حصة كل واحد من ادنى به وسط ذلك يرجع اليه
 في المبسوطات **فائدة** لو لم يوجد احد من ذوى الارحام وجب على
 من يعرف المصروف من اهل العدالة اخذ المال وصرفه فيها وهو ما جوز على ذلك
قوله ومن لا يسقط الخ هو اشارة الى الحجج هو لغة المنع وعرفا هذا منع من قيام
 به سبب لادب من الادب بالكليه ومن اوفي خطية وسمي الاول حجب حرمان ويدي

على جميع الورثان كان بالوصف وهو الموانع الامة ولا يدخل على خمسة ان كان بان
كما ذكره المصنف وصاحبهم كل من ادلى للميت بغير واسطة الا ان له الاولاد **قوله** في حجب
ويدخل على جميع الورثة وانواعه ستة من فرض كمثلته ومن تعصيب كمثلته ومن احدها
الحج ومزاحمة في احدها **قوله** بحال اي شخص كما علم بما ذكرناه **قوله** والابوان اي حقيقة
قوله وولر الصلب اي حقيقة **قوله** ومن لا يرث الحج هو اشارة الى الحجب بالوصف المسمى
بالموانع ومفهوم يرث انه يورث وانه تفصيل يذكر مع كلام المصنف **قوله** بحال اي حجب
قوله سبعة لو سكت عنه كان انساب لان لم يستوف جميع وجعل في الموانع الوا
اقسما كما استعرفه **قوله** العبد لو عتق بالرقق تسلم الامة واستغنى عما ذكره
وسوار قيق الكل والبعض وان قل لا يورث ايضا لانه لا ملك له نعم ما ملكه للبعض
بعضه الحرير عنه اقارب الاحرار وزوجته ومقتده كما قاله السارح وكذا
حزني له امان وقت عليه حباية في الحال حريته ثم نقض الامان والتحق بدار
الحرب ثم سمي واسترق ثم مات بالسرانية فان قدر الارش من قيمته لورثته
كما هو الاصح قال الزركشي وليس لنا رقيق كامل الرق ويورث الاهل آؤفه بمقتضى
قوله والقاتل والمواد به من له تدخل في القتل ولو غير مكلف سوا بمباشرة او سبب
او شرط الا المقتل وراوي الحديث **قوله** مضمونا بقصاص ودية او كفارة او غير
مضمون كان وقع قصاصا او حدا او بصيالا او غيرها واما المقتول فقد برئ قاله
كان جرحة ويات الجراح قبل الجرح **قوله** والموتدي لا يرث احد او كل الابنة احد
كما ياتي **قوله** وهو اي الزوجين من مخفي الحج وقيل هو من لا يتحل دينيا **قوله** واهل بيتي
لو قال ولا توارث بيني مسلم وكافر كان مستقيما اذ كل المثل من الكفاية بتوارثه الا
المخزي وغيره كما ياتي في الشارح حملة على اهل الاسلام والكفر نظر الى ان الكفر كله
ملته من حيث البطلان **قوله** لو برئ الكافر الكافر اي حاله الموت وان اسلم بعد حمل كافر اسلم

امه **قوله** كيهودي ونصراني فيرث كل منهما الاخر وصيوره للثني النكاح والعتق وكذا
في النسب كان يتولد ولان بين يهودية ونصراني او عكسه ثم نكحوا **قوله** واحد من
والاخرين امه فتأمل **قوله** والموتدي لا يرث الحج هذا موخر عن محله مع ما فيه من القصور **قوله**
واقرب العصبات الحج لا يخفى ان هذان انواع الحجب السابق فكان ذكره معه انسب والورد
بهم المقصود بانفسهم وهم كل ذكر من النسب غير الاخ للام والعصبة لغة قرابة
الرجل لا بيه وشرا من ليس له سهم بقدر ويطلق على الواحد والاكثر ولو عبر المص
به لكان اختصا وعم وفي بعض النسخ انه كذلك والمقصود بالقرب كونه المتقدم بحجب
المتاخر وان كان في النسب كما بين ابن الابن مع الاب والحاصل انه يقدم اولابا لجهة ثم
بالقرب ثم بالقوة فتقدم جهة الاخوة مثلا على جهة العمومة ثم يقدم من كل جهة الا
فالاقرب ثم بعد الالتحاق في القرب يقدم بالقوة كالاخ الشقيق مع الاخر للاب وفي
تقديم التعصيب على الفرض اشعار بان افضل منه وهو احد وجهين **قوله** ان الفرض
قوله فالملوك المعقوب بنفسه او بواسطة ثم يعق الاب ثم عصبة ثم حق الجرح وهكذا
كما ذكره **قوله** ذكر اكان او انتم وليس لنا غاصب بنفسه من النساء الا المعقوبة وخرج
بهم العصبة بغيره وهو كل انتم مع اخيهما او ابن عمها او الاخت مع الجرح والعصبة مع غيره
وهن الاخوات الاشقاء ولان مع النبا او بنات الابن وحكم الغاصب انه باخذ ما بقي من
الفروض ويسقط عند استعراق الفروض التركة ويزيد الغاصب بنفسه ان دخل
المال اذا انفرد **قوله** لبنت المال اي انتظم بان يعطى كل ذي حق حقه والا فيقدم عليه الرد
على اهل الفرض غير الزوجين بنسبة فوضهم كنبت وام يكون المال بينهما ارباعا
للأم ربعه فان لم يكونوا فلزوي الارحام على ما مر **قوله** والفروض وفي بعض النسخ
ذكر فضل هنا وهذا في مقدار الفروض وعدوها واصحابها **قوله** المذكورة في كتاب
الله تعالى هو تعصيب لقوله ستة فلا يرث نحو تلك الباقي احد الفواوين واما سدس

الحدة وبنت الابن مع البنت فهو داخل في السدس بقطع النظر عن صحته في الالة
قوله الا لعازن كذا قال بعضهم والوجه اسقاطه لانه لم يحصل منه فرض
زائد على الستة ولانا قص عنها وانما هو راجع الى مقدار المال فهو نظير قلة التركة
ومثله الرد لانه نظير كثرة المال فتأمل **قوله** وقد يعبر الخ ومنا دما قال المص عبارة
اخرى وهو ان يقال النصف والثلاثان ونصف كل منهما ونصف بصفة وقد انعكس هذه
ايضا فيقال الثلث والسدس ونصف كل منهما ونصف بصفة **قوله** فالنصف يداه لانه
اكثر كسر مفرد **قوله** عز ذكره يصيبها اي وعين يساويها واحدة او اكثر وانفردت بنت
الابن عن محبتها ايضا وكذا يقال في الاختين **قوله** اذا لم يكن معه ولد الخ كذا قال اذا انفرد
عن فرع وارث لكان اخيرا والحد اعمر وكذا يقال فيما بعده **قوله** والزوجين زاده الشارح
نظرا لظاهر كلام المص والافهما اذا خلتان في الجمع بان يراد به ما فوق الواحد
كما دخل منه ما زاد على الاربع في نكاح الكفار **قوله** عند انفرد كل منهما عن اخوتهن من ابيه
عن اخيهما او عند انفردهن عن اخوتهن فتأمل **قوله** اسقط اولاد الاب والام او
ذكر اكانوا او اناثا او خنا في او مختلفين ومنه اخوان ملتصقان بحيث لا يتأثر
احدهما بما يضر الاخر فغير لازم في احدي الفرائض ثلث الباقي وهو اب وام مع احد
قوله ذكر اكانوا او اناثا استوي فيه الذكر والانثى لانه لا ينصيب فيمن ادلوا به **نبيد**
قد فرض الثلث في وضع اخر كما جرح لاخته اذا انفص عنه بالمقاسمة **قوله** من الاخوة
ولو احتمل لكان وطى اثنان اسراة ببيهة وانت بولد واستبته الحال ثم مات الولد
قبل الحقة باحدهما وكان لاحدهما ولد فللام السدس على الاصح وتقدم المص الولد
ثم ولد الابن ثم الاخوة فيه اشعار بنسبة المحب اليهم اذا اجتمعوا على هذا الترتيب
قوله وهو اي السدس للجدة اي الوارثة وان نفردت فهن شركا فيه سواء كن من جهة
او الام حيث انفردت الدرجة او كانت التي من جهة الاب اقرب لان القرب من كل جهة محب

العري

العري منها والقربى من جهة الام محب العري من جهة الاب بخلاف العكس على الراجح
لان الام اصل في ارب الحبرات وخرج بذلك الحدة الساقطة وهي التي تدل على اثنين
سواء كانت من جهة الاب او الام لانها من ذوي الارحام **قوله** لبنت الابن اي فاكتر مع بنت
الصلي المفردة وكذا اكل طبقين **قوله** من ذلك ولا يثلي لثبات الابن مع بنتي الصلب
الا ان كان معهن ذكر يعصبن سواء كان اخاهن او ابن عمهن او انما منهن **قوله** وهو
اي السدس للاخت من الاب اي فاكتر مع الاخت الشقيقة المفردة فان نفردت فكما
لكن لا يعصب الاخوات مع الاب الا اخوهن **قوله** ذكر اكان او اناثا او خنا **قوله** و
تسقط الحبرات بالام هن شرع في حب الحرمان بالشخص **قوله** مع اربعة وهم الفرع
مطلقا والاصل المذكور **قوله** ويسقط اولاد الاب باربعة ويسقط ولد الشقيق بخمسة
ويسقط ولد الاخ لادب بسبعة ويسقط العم الشقيق بسبعة ويسقط العم لاب
ثمانية ويسقط ابن العم الشقيق بسبعة ويسقط ابن العم لاب بعشرة ويسقط
عصبة الولا يعصبة النسب وهو لاهم العصبة بانفسهم ومن انفرد منهم اخذ
جميع المال **قوله** واربعة يعصبون اخواتهم فهن معهم عصبة بالغير والاخوات
الاشقا اولاد منهن مع البنات او بنات الابن منهن عصبة مع الغير **قوله** اما
الاخ للام فلا يعصب اخاه بل لها الثلث سوية وفي بعض النسخ بل لها السدس وهو
معنى ما قبله وفي بعض النسخ بل لها السدس وهو مخبر عن او سبق قل فرأجه **فصل**
في احكام الوصية بالمعنى الشامل للاصبا واخوت عن الفرائض لان محل اعتبارها صحة
وفساد او مقدار او اجازة وردا بعد الموت **قوله** وسبق بحثناها الفة وشرعا في
لغة من الاصبا لان الموصي يصل خيرا دنياه بخير عقابه وشرعا لا معنى الا ما يخرج
بحق خلاف لما بعد الموت ولو نفرد ير او يعنى للاصبا اثبات تصرفه فان لما بعد الموت
وعلم من ذلك ان اركانها اربعة موصي وموصي به وصيغة وكلها في كلامهم

او اشارة **قوله** وتجوز الوصية اي يصح وتندب ان كانت غير زائدة على الثلث والاول
نقص شيء منه وتكره ان زادت عليه على المعتبر **قوله** بالعلوم هو اشارة الى الوصي
به الذي هو واحد الاركان والتعظيم في اوصافه نعم شريطة كونه مقصودا لا نحو
دموقا بل لا نقل لا نحو ام ولد وكذا اقصاوص وحذف الامن هما عليه واعلم ان العلم
باوصافه وعدمه يستلزم ان يكون بصيغة وهي ركن ايضا كما سر والعلم بشمل القدر و
العين والجنس والنوع والصفة جميعها او محجوها وبقايله المحجول في شيء منها ومن
المعلوم نحو حبة حنطة ونحو كرامة وكتاب وان لم يقل ان عجز نفسه وعبد غيره
وان لم يقل ان ملكة وكلية قابل للتعليم وزبل وسنة وحلها وخرم حتمية وزيت نجس
قوله والمجهول قدر الكهذه الدراهم او جنسا كقوب او نوعها كصاع حنطة او صفة
كحل هذه الدابة او عينا كاحد عبدي او غير بقدره على تسليمه كابق وطاير في الهوى
ومنه تمثله بالبن في الضرع **قوله** والموجود كهذه الدراهم **قوله** والمعدوم كحل سمك
ومنه المنفعة دون محلها كعكسه وتنا بد ان لم يقدرها بجزء من **قوله** من الثلث اي ثلث
مال الموصي وقت موته بعد وفادته او سقوطه ولا عبرة بما قبله سواء وقعت في
الصحة او المرض نعم ما فيه تغويت على الورثة يعتبر بوقت تقويته وليس منه عتق ام
الولد لانها من راس المال بطلقا ويقدم من الثلث الاول فالاول ان ترتب **قوله** المطلقين
اقتصر خرج المحجور عليهم فتبطل في الزائد كالولم يكن وارث فاجازتهم تنفذ فتصرف
الموصي لا عطية منهم **قوله** ولا تجوز اي لا تنفذ الوصية وان قلت لو ارث وقت الموت
وان لم يكن وارثا قبله او عكسه الا ان يحجزها باقية الورثة وان كانت بعين قدر حصته
ومنها الوقف عليه والهبة له وامرأه من دين عليه ونحو ذلك وتفسير بعضهم عدم
الجزاز بالكرهه لا يناسب الاستثناء بعد فتأمل نعم لو قال اوصيت لزيد بالفلان ان يبيع
فلان وارثي بخمسة مائة كرهه دفعها له اذا قبل ولا يحتاج الى اجازة وهذه من حيل الو

لوارث والوصية

لوارث والوصية لكل وارث بقدر حصته شايخا **قوله** وان كان كافرا حيا او غيره
ولو مرتد ان لم يمت على ردة **قوله** لكل بملك بكسر اللام المراد لمن يتصور ان يملك و
لو عين بهذه العبارة كان اولها حصرا فمثل الحمل والمسد والرقيق ان لم يقصده
والدابة ان قصد بالكله لان الوصية لما اكمل او شتر طفله عدم العصبية و
قوله له نفسه او بولي او نحوه **قوله** جهة عامة ومنها الخلل المسيلة وطيور الحرم
والفقرا والذمتون **قوله** وفي سبيل الله كالقراءة وبناء المساجد وعمارتها ومصلحتها
وبطلقا ويجل على المصالح ولا يضرب لو قصد بملكها وبعضهم جعل هذا اشارة الى الجهة
وهو لا يناسب سياق الكلام فتأمل ويكفي في الجهة الاعطاء الى ثلاثة منهم كالفقراء
كتاب يصح الرجوع عن الوصية وعن بعضها بالقول والفعل كما بطلت الوصية
او رجعت عنها او هذا الوارثي ونحو بيع ورهنا وكتابة ولو لا قبول وكل فعل يسر
بالرجوع او بزيادة الاسم **قوله** ويصح الوصية اي الايصا اشارة الى ان هذا هو
المقسم الثاني الذي هو الايصا نحو رضا الحقوق المشار اليه بقولهم اشارة في مضاف
لما بعد الموت واركانه اربعة كما تقدم وشرط الموصي هنا كالمزاد في الوارث والاطفال ونحوهم
ان يكون له عليهم ولاية ابتد الجرح نحو الوصي **قوله** الى من هو اشارة الى الوصي هنا و
اعتبار اجتماع الشرط عند الموت وان لم يكن عند الوصية **قوله** خمس شرائط اي بعد اعتبار
العدالة والاهل الى التصرف وعدم العداوة بين المحجور عليه والولي ويقدم وصي الكامل
من الارل والمجدي على وصي الاخر الا ان كان الاب يعجزه بصفه الولاية فالوصاية للمجدي فرع
يجوز تغيب مال المحجور عليه لصيانة من يريد المحجور فيه واخذه من غاصب
او غيره **كتاب احكام النكاح** هو من العقود اللازمة من جهة الزوج
قطعان جهة الزوج على الاصح وفادته لا باحة لا الملك والعقد عليه فيه
هو الزوجة على الاصح وبذلك علم انه لا خيار فيه **قوله** وما يتعلق به اي من صحة ونسب

وحل حرته وغير ذلك المشار اليه بقوله من القضاء والاحكام **قوله** وهذا الكلام
 بالمعنى اللغوي لان الاشارة لقوله من الاحكام والقضاء ما قطعه من بعض النسخ
 وسقوطها ظاهر **قوله** يطلق لغة على الضم والوطى والعقد فيه شاهد لان الوطى
 والعقد من معناه الشرعي وانما الخلاف في كونه حقيقة فيهما او كذا الاصح انه حقيقة
 في العقد جاز في الوطى واليه اشار بقوله ويطلق شرعا على عقد يشتمل على الاركان
 والشروط ولو ابدل يشتمل الخ بقوله كغيره يضمن اباحة وطى بلفظ النكاح او تزويج
 او ترجمته كان اظهر وادلى **قوله** كهم ونفقة اي وكسوة والمراد بلفظ القدرة على الحال
 من المهر وعلى كسوة فصل البكينة وعلى نفقة يوم **قوله** فان فقد الالهة المذكورة اي
 مع توافقه للوطى لم يستحب له النكاح بل يستحب له تركه ويكسر شهوته بالصوم ولا
 بما يقع السئل كالكا نور فحرم فان لم تنكسر بالصوم فليتزويج فان لم يكن به توفيق كونه
 له ان كان به علمه او فاقد الالهة فان وجدها وكسوته فبالعبادة له افضل ان كان
 متعبا والا فالنكاح افضل نعم لا يستحب النكاح لمسلم في دار الحرب طلقا ويستحب
 للمرأة ان كانت ثابقة له او احنا حبت لنحو نفقة او خافت من اقحام الفجرة والا
 كره لها **الكتاب** يستحب كون المرأة بكر الا بعد دينه لا فاسقة شهامة بحيث
 طبعه ولو ذكرا وتعرف باقاربها ذات نسب طيب وغير قرابة قريبة بان تكون ناجبة
 او ذات قرابة بعيدة **قوله** ويجوز للمحرر الكامل الحرية ان يجمع بالعقد بين اربع
 حواير سعا او موتا فان زاد عليها بطل الزمان غير الا بطل الكل وخضت الاربع
 لان في دورها ثلاث ليال فهو توافق لخالبة احكام الشرعية وفيه مخالفة لشرعية
 موسى صلى الله عليه وسلم التي ليس فيها حصر في عود النساء وشرع **قوله** صلى الله عليه وسلم
 التي تنعت اكثر من واحدة وخرج بالحواير الا ما بالمداء فلا حصر فيهن ولو مع
 الحر ايل المذكورات **قوله** ونحوه كما يحسن **قوله** مما يتوقف الى من كل نكاح يتوقف

حواره

حواره على الحاجة ولو قال من يتوقف حوايرنا خاخذ على الحاجة كان اولى **قوله**
 ويجوز للمعدي ان يلقن فيه رق بانواعه كاذكوه **قوله** ان يجمع بين اثنين بالعقد حرته
 او اثنين او مختلفتين فهو على النصف من الحر لان النكاح من الفضائل فانه زاد عليهما
 فكما سرق الحر **قوله** ولا ينكح الكامل الا بتزويج بائنه غيره اي بمن فيها رق ولو سبعة نعم
 يجب تقديم البعض على كاملة ومن هي اقل رقا على اكثر منها **قوله** عدم صداق الحرية لو سقط
 المص لفظ صداق يشمل الشرط الاول من الشرطين في كلام السارح لان عدمها يشمل
 عدم القدرة عليها وعدم كونها تحتها فتأمل **قوله** او عدم رضاها به اي بالزوج
 او بما قدر عليه من المهر والماله الغائب كالعدم وكذا رضاها بالموحل او بلا مهر فتأمل
 الامة في ذلك **قوله** العنت اصله المشقة وفسرها هنا بالزنا لما فيه من المشقة
 بالحد في الدنيا ان حدوا الا فبالعذاب في الآخرة ان لم يتبوا الخ ولو آووا ونحو العنت
 ان تغلب شهوته وتضعف تقواه وان لا يكون لخصوص امته بعينها منه يعلم حواير
 الامة للعنني دون الممسوح والمحبوب **قوله** تحت حرة اي او امته بالملك او بالنكاح
 فعلم ان له ان يتزوج امته او اكثر حيث رحت الشروط ولعل المص انما قصد
 بالحرية لطفة الكتابية عليها **قوله** يصلح للاستمتاع بان تعفه فخرج صغيرة
 لا تحتمل الوطى والرقا والقرنا واللمعة ونحوها نعم ان كانت الصالحة في غير بلد
 لزومه السفر اليها ان كانت تستقل معه الى وطنه ولم ينسب في سفره لها الا سواف
 ومحاورته المحذوف كالعقد فله نكاح الامة **قوله** فلا يحل لمسلم عبدا كان او حرا
 امته كتابية وهذا في عقد النكاح فالحرم للمسلم وطى الامة الكتابية بملك اليه يخرج
 بالمسلم الكافر حرا كان او عبدا فله نكاح الامة الكتابية لكن في شرط في الحر ما شرط في
 المسلم مما تقدم فخرج لا يحل لحر وطى امته ولده ولا امته مكاتبه ولا امته موقوفة
 عليه ولا امته موصية بنفقتها ولو ملك الولد زوجة ابية لم ينكح نكاحه بخلاف

اذا ملك زوجة سيده فانه ينسخ نكاحه **قوله** ونكح حرة اي بعد الامتلاك كما هو فرض المسئلة
 فخرج بالوعد عليها معا فلا يصح في الامتلاك وان كانت الحرة غير صالحة **قوله** ونظر الرجل و
 هو الذكر البالغ وهو شمل الفحل والحصى والعنق والمجبوب والشخ الهرم وبلح بذكر الخنثى
 فهو مع النسا كالرجل وعكسه والمراهق ونخرج الممسوح لانه مع الاجانب كالمحرم والمجنون
 وغير المراهق **قوله** اي اجنبية وهي من محل له وطبها بقدر نكاح او ملك في حرثاته وان حرم
 لغرض من نحو كقر او رق واحترام فالمراد بها غيره المحرم ولو انه وشمل برينها ووجهها
 وكفها وشعرها وظفرها وان انفصل او تزوجها بعد انفصاله وشمل ما لولم يخف نشة
 ولا شهوة ونظر المرأة الى الاجنبى كعكسه **قوله** زوجة اي غير المعتدة عن شهوة من الغير ولا
 فكا الحاض ونظرها الى زوجها كعكسه نعم ان منعها من نظرها الى عورتها امتنع عليها
 بخلاف عكسه ولا فرق في جواز نظر الزوجين بين الحياة وبعد الموت **قوله** واسه اي ان
 له الاستمتاع بها والا فتحرى زوجة وشركة ومكاتبه ومرتبة ونحوه شنية ولو تحرم
 من رضاع او صاهرة ففيه كالمحرم ونظرها الى سيدها كعكسه **قوله** والاصح جواز النظر
 الى الفرج لكن مع الكراهية وهو المعتد وشمل الفرج القبل والبرد هو كذلك بل قال الامام
 يجوز التلذذ بدم المرأة لمن غير الياج وهو طاهر ونظر داخل الفرج اشد كراهية
 بل قيل انه يورث العمى قبل في الناظر وقيل في قوله قالوا قد ورد فيه حديث يرضوخ وسيل
 ضعيف وقيل ينكروا قيل حسن **قوله** الى ذوات محاربه ولو ملوكة له كما مر او الى امته المزدوجة
 وتقتصر مع من الحق بها **قوله** ما بين السرة والركبة خرجت السرة والركبة فلا يحرم نكحها
 ومحل الجوار اذا لم تكن شهوة وكذا كل ما قيل بجواز النظر اليه ونظر المرأة الى محرمها
 كعكسه **قوله** فيجوز بل بين ولو شهوة وله تكريره مرارا ما دلم محتاجا اليه وخرج
 بالنظر المسى ولو لا عمى فلا يجوز فيقول من ينظره وخرج بها اخوها ونحو احتها
 فلا يجوز نظره مطلقا **قوله** الى الوجه والكفين من الحرة ولا يجوز نظر غيرها وسين لها

ان تنظر

ان تنظر منه ما عد ما بين السرة والركبة **قوله** وينظر من الامتلاك اي رجع النور ويان الامتلاك
 كالخوة لكنه مرجوح والواجح انه ينظر منها غير ما بين السرة والركبة كعكسه والحاصل
 ان المنظر منها ما عد عورة الصلوة **قوله** فيجوز نظره الى ذلك محضو محرم او امرأة
 ثقة وعدم اسراء تعالى كما ذكره ويقدم المسلم على الكافر والمرأة الكافرة عليها وكذا
 الممسوح بعدها وبلح بما ذكره كمنظر الخائف والقابلة للفرج **قوله** للشهادة تحل او اداء
 ولو الفرج الزاني والزانية وثري المروضة وعانة ولرا الكافر لا نبات العانة وذكر
 الرجل اذا ادعت المرأة عياله **قوله** فان تعد النظر شهوة فسق وردت شهاده
 فيجب عليه ان يصون نفسه لذلك **قوله** وقوله الى الوجه الخ المعتد انه راجع الى المعاينة
 فقط لما علمت ان النظر للشهادة لا يفتقد بالوجه **قوله** النظر الى الامتلاك عند ابتاعها
 من الرجل او الى العبد عند ابتاعه من المرأة **قوله** لا عورتها ولا ينظرها وكذا عورة
 العبد ونظر رجل الى رجل واسراء الى اسراء كالمحرم بغيره لا ينظر الكافرة من المسلمة
 غير ما بينه وعكس الهنة ويجوز النظر ولو لامرأة لكن بحضرة مخوم ومحل في
 غير طائفة وللأسر ولوجيلا سوا ما يجب تعليمه في ذلك وغيره ومحرم اضطلاع
 رجلين او امرأتين عريائين في فراش وان تباعدا وبين نساء فحده الرجلين
 والمرأتين وتقبيل يرخوصا لا لاجل غنى ونحوه فكه كالمعانة وتقبيل
 نحو الراس الا لنحو قادم من سفر واعلم ان المسرى في جميع ما ذكره كالنظر بل اقوى ولا
 يجوز النظر بشهوة او خوف فتنة في غير ما مر **فصل** فيما يعتبر في عقد النكاح
 ركنا او شرطا او غيرها واسار الى الاولين بقوله فيما لا يصح النكاح الا به
 ولو عبر عن الكارة السب **قوله** الا بولي خاص او عام بنفسه او بمن يقوم مقامه
قوله وهو احراز اي لفظ الذكر في نسخة احتراز عن الانثى وهو مفهوم
 من لفظ ولي عدل ايضا فشرط الذكورة والعدالة فيما ياتي بتكرار وتصريح بالعلوم

ولو سكت السارح هنا عن المحترز الذي ذكره الى ما سياتي لكان اولي وانسب **قوله**
ولا غيرها بوكالة ولا ولاية نعم ان وليا العظمى صح منها ذلك **قوله** شاهد
عدل يفهم من ذلك كونهما في الذكر والذكر والعدالة فيهما فيما ياتي تكراراً وتصرح
بالعموم **انصافه** وذكر المص شرط كل من الولي الخ فانه يعلم ان الولي والشاهد من
من الاركان الخمسة وبقي منها الزوج والزوجة والصفة وشرط الزوج عدم الاحرام
والاجبار وكونه معيناً وعلمه محل المرأة له وشرط الزوجة عدم الاحرام والتعيين
وخلوها عن نكاح وعدة والعلم بانوثتها فلا يصح العقد على الخنثى وان بانث
ذكره في الزوج او انوثته في الزوجة وذكره نكاح من انقضى باحدهما وشرط ^{الصفة}
كالبيع وكونهما بلفظ صريح من شق النكاح او تزويج ولو غير العربية وان قد
عليها حث ففهمها العاقدان والشاهدان سوا تقدم لفظ الزوج او الولي
ولا يصح بالكنابة الا في الزوجه **قوله** ويفتقر الى سبيل الشرطية كما اشار
اليه السارح واليه يومي كلام المص بقوله شرائط **قوله** الى ستة شرائط اي
غير المفهومة من لفظ شهادته من السمع والبصر والنطق والضبط وفهم
لسان العاقدين وعدم كونها الوليين وغير المفهومة من الولاية من عدم
الاحرام وعدم حجر السفه ومخوذك **قوله** الاسلام اي يقيناً في الولي وكذا
في الشهود ولو في نكاح كافرة لمسلم فلا يصح بظاهر الاسلام او مستوره بان يكون
بلد اختلط فيه المسلمون بالكفار وعملت المسلمون او متساو وابع الكفار **قوله**
فلا يكون ولياً للمرأة الخ لا يخفى ان اقتصار السارح في مفهومات الشروط على الولي
نقص عما في كلام المص وهو خلاف الصواب وما ذكره فيما ياتي بقوله وجميع ما سبق في الولي الخ
لا يفيد عدم الاعتراض عليه فتأمل **قوله** او انقطع اي لا يعقد حال حيوته وينقل الولاية
للاعد بخلاف حال افاقة حيث لم يكن فيه خيل فلا يصح عقد غيره لانه الولي ^{هنا} وكذا السارح

ومن ذلك

ومن ذلك علم عدم الصحة في مختل النظر بخبرة عقله **قوله** الحرية اي الكاملة في الولي الشاهد من يهنا
فلا يصح مع الحرية السخرة ويقع بمنظروا من في الاسلام **قوله** ويجوز ان يكون اي العبد قبالاً
في النكاح من غيره كالوكالة عنه وان اراد هذه على كلام المص غير مستقيم فتأمل **قوله** والذكورة
اي ولو في الواقع فيكفي الاتصاف بالذكورة في الخنثى بعد العقد لانه ليس بمعقود اعليه بخلافه
فيما مر **قوله** وليين اي ولا شاهد من **قوله** العدالة وهي اخذ الاستقامة والاعتدال وعرفاً
ملكه بقدرتها على اجتناب المحرمات والوزيل لمباحة والمراد بها هنا عدم الفسق الظاهر
فلا يصح عقد الفاسق واذا اسره باي نوع من انواع المحرمات فكيف بالعدالة المستورة
والطاهرة وهي المعروفة بين الناس في الولي والشاهد من نعم لا يضر الفسق في الامام الاعظم
وينفذ حكم قاض الضرورة قال شيخنا شيخنا الشيخ الارسلاني في صحة العقد بولاية الولي بحالة
العقد فقط **قوله** لا يفتر نكاح الذمية اي الكافرة اي العقد عليها المسلم او كافر ولو
عتيقة مسلم **قوله** الى الاسلام الولي فيلزمها العدل في دينه وان اختلفت ملتها الا بالجرأه و
غيرها كالارث نعم المرتد لا ولاية له مطلقاً ولا يصح من قاضي الكفار ان يزوج الكافرة
من مسلم **قوله** فيجوز كونه سيداً لانه فاسقاً وكذا كونه رقيقاً كاتياً او بعضاً او كافراً
في كافرة لانه يزوج بالملك لا بالولاية فاقصداً والسارح على اخراج الفاسق غير قيد
الا ان يكون فاضلاً الى تعبير المص بالعدالة **قوله** ولما لم يرد في الولاية اي من حيث
صحة العقد لكن بوجوب بصره في قبض المهر واقباضه **قوله** فقد كل واحد من هذه
الشروط ينقل الولاية للاجد الا الاحرام فينقلها الحاكم ومثله غيبة الولي بسافة
القصر وعضله وارادته تزويج موليته وعدمه من اصله **قوله** واولي الولاية وفي بعض النسخ
التعريف هنا في فصل وفيه احكام الاوليا ترتيباً واجباتاً وغيرها وبعض احكام الخطبة
تكسر الحاء التي هي التماس النكاح كما ياتي **قوله** اي احق هو بيان لعن الاولوي لا فائدة
ان المراد منها الوجوب لمقتضى عدم الصحة من غيره لا بمعنى الحال في التعريف بافعل

التفصيل إشارة إلى أن الرولية ثابتة للجميع مع الترتيب لأهل الترتيب فتأمل **قوله**
الابن لو قال الأب وإن علان جهته كان **أخص** **قوله** ويقدم الخ هو مستفاد من التشبيه
بما قبله **قوله** فقدم ابن العم الخ أشار إلى أن المراد من قول المص على هذا الترتيب هو هذه
الصور فقط إذ لم يبق غيرها والمراد بالعم عم الميت وعم أبيه وعم جدّه وابن العم كذلك
نعم لو زاد أحد بني أم باخوة لأم أو بنته أو غنى قدم على الأخرى فعلم أن
الابن لا يزوج من حيث كونه ابناً **قوله** ثم عصبائه إلى المعنى لا يقبل كونه ذكراً
قوله من يزوج المعنقة بكسر التاء ولو قال من يزوجها كان **أخص** **قوله** على المعنقة على
أبها ولا يقبل في تزويج المعنقة إذ لا يعقها ويكفي سكوت المعنقة البركة فإنها
للولي **قوله** ثم الحاكم يزوجها أي من في ولايته فقط ويزوج أيضاً البالغة المحبونة
عند فقد المجرور وعند أعمال الولي أو حبسه أو تواريه وغير ذلك مما تقدم وسنه العضل
بان دعت رشيدة الوكفو عند الحاكم واستنع الولي دون ثلاثة مرات فإن نفع ثلاث
مرات انتقلت الرولية للأب لا بعد لأنه فسق إلا أن غلبت طاعانه على عاصيه **قوله**
من المخطوبة لو قال من له ولانية الخطبة كان أعم وأولى **قوله** أو طلقه وكذا يصح
أو انفساخ أو موت أو في عرة شهدة نعم لصاحب العدة أن يصرح أن حل له العقد
عليها بان كان طلاقه رجعيًا ولم تكن في عرة شهدة لغیره **قوله** أما المرأة الخلية الخ
وجواب الخطبة يعطى حكمها **قوله** وعن خطبة سابقة فتحرّم الخطبة على الخطبة بشرط
أن تكون خطبة الأولى جائزة واجيب الخاطب من يعبر جوابه بالصريح وعلم الثاني
بالخطبة ويجوزها وإنها بالصريح وإنها من تعبر حاجته ولم يعرفها لأول غيرها
والأفلا حرمه **قوله** لا يوطى ولا يغير أدي كقوله **قوله** والكبر عكسها لو قال ضدّها
كان أولى وهي من لم تنزل بكارتها وإن وطئت كالنفساء وزالت بغير وطى لا
كسطة وحده خيض أو باصبع أو خلقت بلبانة **قوله** أخبارها يعني أنه

لا يحتاج

لا يحتاج في تزويجها إلى أن يزوجها صغوة كانت أو كبيرة عاقلة أو محبونة محتاجة للحكم
أو لا وترب له استئذان البالغة العاقلة وكذا المراهقة وكفى سكوتها ويجب
تزوج المحبونة البالغة وتصدق في دعوى البكارة بلا عين وإن كانت فاسقة وكذا
في دعوى الثوبة قبل العقد ولا تسأل عن سببها إلا بعد العقد فلا يقبل قولها بل
ولا يثبتها ولو حاله العقد ليلاليزم فساده النكاح مع احتمال أنها خلقت بلبانة
أو زالت بغير وطى فراجع **قوله** إن وجدت شروط الأخبار المعينة لصحة العقد والجواز
الأقدام كما يصح به ما يأتي **قوله** تكون الزوجة غير موطوءة يقبل هذا مستدرك لأن
المقسم فتأمل **قوله** وإن تزوج بكفو هذا شرط لصحة العقد ومثله سياره بحال الصداق
وعدم عداوة بنتها وبين الولي ظاهرة وبنتها وبين الزوج ولو باطنه ولا يضر مجرد
كراهتها من غير ضرر لغيره أو هدم وإن كره زواجها به **قوله** ثم ثلثها من نقد البلد
هذان شرطان لجواز الأقدام على العقد للصحة وثالثهما كون المهر حالاً قال
ابن العماد وعدم سنك عليها وعدم تضرر عاشرته كعمى أو شجوخة **قوله** والشب أي
العاقلة الحرة لا يجوز لوليها الأب والجد وغيرها بالاولى لأنه ليس له أخبار
الكبر كما علم عام **قوله** وأذنّها بأخبار امرأة ثقة يبعثها إليها وإسماها أولى **قوله**
والحرمان وفي بعض النسخ ذكر فضلها وفيه ذكر الخيار بالعبوب وكلامه شامل للحر
الموبد وغيره كما يدل عليه ما يأتي وأسباب التحريم الأصلية ثلاثة القرابة و
الرضاع والمصاهرة وأما اختلاف الجنس كالجن والأنس فاعتمد شيخنا تبعاً لشيخنا
الربيعي عن والده أنه ليس مانعاً من جواز المناكحة بينهم قال شيخنا وله وطى زوجة الجنسية
ولو على غير صورة الأدي حيث علمها وكذا عكسه وظاهرهم الخطيب والحران بالنسب
صابط مختصر وهو أنه يحرم من نسأ القرابة من لا دخلت تحت اسم ولد العمة أو الخولة
قوله بالنسب في القرآن والحديث وعليه الإجماع **قوله** أربعة عشر الوجه أنه من ثمانية عشر

في التحريم المولد واربعة في تحريم الجمع على ما يأتي **قوله** الام وان علت في كل انثى بنتي نسلك
 اليها من جهة الاب والام بواسطة او غيرها **قوله** والبنت وان سفلت وهي كل انثى تنسب
 نسبها اليك بواسطة او غيرها **قوله** من مازناه لمن حملت امرأة اجنبية غير زوجته من
 منه الذي خرج على غيره وجه الحل بوطي واستمنا بغير يد جليلته وللرخصة بلان الزنا
 كذلك **قوله** فتحل له بدليل استقفا احكام النسب بينهما كارت ونحوه **قوله** والاخت وهي
 بنت من ولدك من ذكر او انثى **قوله** والحالة وهي اخت انثى ولولدك من جهة الاب بواسطة
 او غيرها **قوله** والعمه وهي اخت ذكر ولدك من جهة الاب والام بواسطة او غيرها
 ولا يخفى انه لو قدم العمه على الحالة لوافق نظم الآية **قوله** وبنت الاخ شقيقا كان لاب
 اولام **قوله** وبنيات اولاده اي الاخ من ذكر او انثى انعم في اولاد الاخ **قوله** وبنت
 الاخ على ما ذكره في الذي قبله **قوله** واثنان الخ صريح كلامه ووافقه الشارح (٥)
 الآية ليس فيها الاثنان من سبعة الرضاع ورده بعض المفسرين بانها شاملة
 للبع لان السبعة في النسب حرم من لاجل الولادة منه او من اصوله فذكر الامهات
 للاول والاخوات للتالي فتأمل **قوله** والمحرمات الخ لوضع فيه كوضع في الذي قبله **قوله**
 فتأمل **قوله** اي بنت الزوجة من نسب او رضاع وكذا بنات بناتها وكذا بنت ابن الزوجة
 وبناته وبنات بناته كذلك سمي ربيبة **قوله** اذا دخل بالام اي وطئها بعد صحيح
 او فاسد وقيد غير الروباني الوطئ يكونه في حال حياة الام والا فلا تحرم فراجع
 وانما لم يعتبر العقد الصحيح لان كل من وطئ امرأة بشبهة حرم على ابائه وابنائهم وحرم
 عليه امهاتها وبناتها **قوله** لا تحرم بنت زوج الام ولا امه ولا بنت زوج
 البنت ولا امه ولا زوجة الابن ولا بنتها ولا ام زوجة الاب ولا بنتها ولا زوج
 الربيب ولا زوجة الربيب **قوله** ولا يجمع بين المرأة وعمتها الخ سواء من نسب او رضاع
قوله فان وطئ واحدة ولو بكرها اذ جاهلا كانت حلالة فلا يلهي غيره بوطئ حرم

او محروسه

او محروسه **قوله** كبعضها كلا او بعضا او كتابة كذلك لاحضروا حرام مودة ونحوها
 نعم لو ملك واحدة ونكح الاخرى حلت المنكوحة دون الاخرى سواء كانت الاخرى
 موطورة قبل النكاح او لا **قوله** وترد البنا للمفعول اي يثبت الخيار للزوج في فسخ
 نكاحها **قوله** نجس عيوب اي بواحد منها سواء كان قبل الوطئ وحدث بعده **قوله** خلافا
 للمقولي فيما اذا دام واعتمد الخطيب كلام المتولي قال بعض العلماء والصريح نوع من المحن
 وكذا الخبل كما قاله الامام الشافعي **قوله** الخفام اي المستحكم وكفي في استحكامه اسوداد
 العضو على الراجح **قوله** والبصرا اي المستحكم بقول اهل الخبرة وهذا باق فيما يجري في الرجل
 ايضا **قوله** الرقيق بفتح الراء المهملة والفوقية وكذا القرن ولا تكلف الزوجة بزواله فان
 زالته وامكن الجماع فلا خيار ولا يحوز للامة ان الله الا باذن السيد **قوله** الحب
 بفتح الحيم وشديدا بالوحدة **قوله** وهو قطع الذكر ولو بفعل الزوجة كما رجم في
 الروضة فان بقي قدرها فاكثر فلا خيار فان تنازعوا في صدق هو **قوله** يضم العني
 اي مع شديدا لنون من عنان الدابة لانه ينفعها عن السير **قوله** عجز الزوج اي المكلف
 ابتدا فخرج الصبي والمجنون لانها لا تثبت الا باقرار الزوج او عتقها بعد نكوله
 وخرج بالابتداء ما لو حصلت عنه بعد وطئه ولو مرة دون اخرى **قوله** وتشترط في الفسخ
 بهذه العيوب الرفع الى القاضي والفورية فنيها وفي الفسخ بالعنة ضرب له حدة
 والرفع بعدها دلها الاستقلال بالفسخ حيث ثبت واذا ادعى الوطئ وانكرت صدق
 هو بميمه **قوله** في احكام الصداق هي بذلك لانه يدل على صدق رغبة
 باذلة **قوله** وشرعا اسم لمال واجب على الرجل بنكاح او وطئ شبهة او موت لوزان او
 بتفويت بضع فمهر اكرضاع ورجوع شهود ولو في القصور وله عشرة اسمائها
 المهر كما يأتي **قوله** ويستحب للعاقدة تسمية المهر في عقد النكاح وقد يجيء كالزوج صغير
 بالكر من مهر مثلها وقد حرم كالزوج محجور عليه بمن لم يرض الا بمهر اكبر

من مهر مثلها **قوله** وفي نكاح عند السيدامة وبه قال الخطيب بتعالما في الروضة
ولعقد شحنا عدم استحبابه الا ان كان العبد كما **قوله** فسمي اي شئ كان
ما يصح ان يكون هذا باق في كلام المصنف ولو عقد بالامتنون فسد ورجع لمهر المثل وبعد
ان لا يدخل على الزوجة حتى يدفع لها شيئا منه **قوله** فان لم يسم الصداق في العقد صح
العقد اي مع الكراهة **قوله** وهذا اي عدم تسمية الصداق في العقد هو في القويض
هذا ذكر ما لا يباح له في كلام المصنف والوجه خلافه لان عدم ذكره يكون
بغير تقويض ويجب فيه مهر المثل بالعقد وقد يكون تقويض ولا يجزى بافقره شئ
وهو الذي اشار اليه المصنف **قوله** وبصير اي التقويض بآية من الزوجة لا يفي
عن هذا ليس من التقويض في العقد الذي الكلام فيه وانما هو سبب التقويض الذي
في العقد **قوله** الرشيد فمثل السفينة المهمة **قوله** بثلاثة اشياء اي بواحد
نهارها كما هو معلوم **قوله** ان يفرض الزوج اي يفرضه على نفسه قبل الدخول من غير طلبها
او يطلبها ولها الامتناع حتى يفرض لها ولها بعد الفرض حبس نفسها حتى تقضى الفروض
ان لم يوجد باجل معلوم **قوله** وترضى الزوجة بافرضه اي ان كان دون مهر المثل ولو لم يكن نقد
البلد او فرض من جنس اخر فبغير رضاها **قوله** اي يفرضه الى اكم عند تنازعها ورفع
الاموال اليه **قوله** ويكون المفروض من جهة المهر المثل الا ان نقد البلد وجوبا عليه وان
لم يرض الزوجان به كما سيذكر **قوله** ويشترط علم القاضي به اي بمهر المثل هو معلوم من
اعتبار قدره فيها يفرض فلا يجوز له الزيادة عليه ولا النقص وخرج بالقاضي **قوله**
فلا يجوز فرضه من ماله والمفروض متى صح فلا حكم المسمى الصحيح فيستطر بالطلاق
قبل الوطى فان طلقها قبل ذلك فلا شئ لها **قوله** ويدخل بها الزوج اي بطاوعه ولو في
حيض او احوال **قوله** فيجب لها مهر المثل بنفس الوطى وان ثبت بان لا مهر له اليه
قوله ويعتبر هذا المهر حال العقد في الاصح اي ان كان اكثر من وقت الوطى الا اعتبار

وقته

وقته لان العقد اعتبار اكثر المهر في اوقات ثلاثة حالة الوطى وحالة العقد وما
بينهما **قوله** وان مات احد الزوجين اشار الى ان الموت ولو بالقتل من نفسه او من اجني
كالوطى في ايجاب مهر المثل وكذا في اعتبار الكثرة في الاحوال الثلاثة المذكورة واعلم ان المهر
بالموت في النكاح الفاسد **قوله** والمراد بمهر المثل قدره في ماله في مثلها عادة في العرب
والبحر ويقدم المهر فيه على غيره ويقدم فيه اخت لا يوجب شحلا بغيره بنت اخ كذلك
نعمه كذلك بنت عم كذلك نكاح بنت عمه بنت خالة بنت عمته بنت خال وتقدم
القويض بن كل جهة على السجدي منها ويقدم من في بلدها على غيرها من بعد ذلك اجنبية
عنها ويعتبر في جميع ذلك سن وعقل وعفة وجمال ومضاحة وعلم وشرف وكارة
وعمرها ما يختلف الفرض **قوله** بل الضابط الخ تقدم هذا في كلامه **قوله** يستحق النقص
عن عشرة دراهم وعدم الزيادة على تسائة درهم صداق زواجه وبنائه صلى الله عليه
واما صداق ام جليبة من النجاشي اربع مائة دينار ولا يعتبر **قوله** ويجوز ان يتزوجها على
منفعة حلوة اي بما يجوز الاستحباب لها سواء التزوا في ذمته مطلقا او على عينه وهو
قد روي عليها بان كان يعرفها فان لم يحسنها او كانت مجهولة فسد الصداق ورجع الى
مهر المثل وسوا كانا التعليم لها او بعد طلاقها او لولاها الواجب عليها تعليمه
قوله كتعليمها القرآن سواء كان كله او سورة منه معينة او قدر اثنين من سورة
لكن انه قراه عليها او كانت تعرفه وكان القرآن الفقه والحديث وسماعه والشعر الخابر
والخط وغير ذلك واذا طلقها قبل التعليم قبل الوطى او بعد استمر وجوبا القيل عليه
بنفسه او غيره نعم ان كان التعليم لها عينه بعد التعليم ورجع الى مهر المثل و
فان جاز تعليم الاجنبية لقوة التهمة محمول بخبره واداة تعلق ولوا يدين
التعليم قبل الوطى رجع عليها بنصف اجرة ماله لان نصف المهر لانه عين بنتها
وتلفت **قوله** ويسقط بالطلاق قبل الدخول نصف المهر مراده من ذلك ان الفرقة بالطلا

او غيره ان لم تكن منها لا يسبها تسطر المهرج ووضعه الى اذنه ولو اجنبيا قهر عليه فان
وجب نصف بدله فان كانت الفرقة من جهتها كاسلامها ولو تبعها او فسخت اجيبه او
ردتها وحدها وارضاعها او امها له او لزوج له صغيرة اخرى او كانت يسبها كفسخه
بعبها سقط مهرها كله في جميع ذلك سواء جيب بالعقد او بالفرقة **قوله** لو قلت الامة
نفسها او قتلها سيدها قبل الدخول سقط مهرها او فارقت الحرة المذكورة قبلها الحال المستقيم
فيها **تنبيه** قال النووي المتعة من غفل استماعها فينبغي تعريفها لها واشاعة
حكمها لمن وهي اخذت من المتع وعرفا بالجب لظلفه لم يجب لها نصف مهر ان كانت لفرقة
لا يسبها ولا يسبها ولا يوت ومن ان لا تنقص شيئا من درهما وان لا يبلغ نصف المهر فان
تزوجها قهرها قاض باجتهاده بحسب حالها اسيار او اعسار فيه ونسبا ووضعه فيها **مصل**
هو ساقط في بعض النسخ والولية من الولم وهو الاجتماع لاجتماع الزوجين فيها **قوله** والولية
في العرس مستحبة والافضل كونها بعد الدخول **قوله** وقال الشافعي يصدق بالولية على كل طعام
يخذ لسرور حادث انتهى ثم عرفت اغير كوضمة الموت **قوله** وانواعها كثيرة الخ وحملتها
عشر حقتها بقولي ان الولاية في عشرة جمعة املاك عقد واعدار لمن ختن عرس وخرس
نفس والعقيقة مع حذاق ختم ومادة المريد ثمانية عند العود للمساقر وصية
لصاحب مع ذكر ثبا واذا اطلقت تصرف الى وولية العرس **قوله** ولا يجب الاكل منها بل يندب
لم يكن صايبا ويجرم الفطون فرض ويجوز الفطون النفل بل هو افضل ان من عاين عدم
قوله بشرط الخ هو مرفوض اذا الشروط كثيرة نحو عشر بل بشرط **قوله** ان لا يخص
الاغنياء وليسوا اهل حرفة والام يسقط وجوب الاجابة خلافا لشيخ الاسلام **قوله**
بل يستحب في اليوم الاول صباح في الثاني ويكره في الثالث محله ان لم يكن لصيق نحو كان
ولم يجعل يوم لصف مخصوص بالناس والاوجب وان زاد على ثلاثة ايام **قوله**
وبقية الشرط الخ هذه الجملة مستدركة لانها من جملة التي بعدها **قوله** الاثن عذر

لواخر

لواخر ما تقدم بقوله بشرط الخ عن هذا واسقطه لان مستقيما لان العذر شامل
لجميع الشروط التي منها ما تقدم **قوله** مانع من الاجابة كان الوجه ان يقول سقط الزوج
للاجابة لان شأن الاعذار ذلك فتأمل **قوله** في موضع الدعوة ليس قيدا اذ لو كان
في طريقه مثلا كان كذلك **قوله** ولا يليق به مجالسته لخنه او نحو سخرته او كشف
عورة ومن الشروط ان لا تكون الولية من مال يجوز عليه او من مال من في ماله حرام بل
تحرم الاجابة ان علم حرمه ماله ومنها ان لا يكون في الحضور بقمه او خلوة محرمة كما
مراة اجنبية او امرؤ ومنها ان لا يكون الداعي طائبا للمباهلة او مخوفا ساق او ظالم
ومنها ان لا يكون المدعو ذوا ولاية عامة كالقاضي ومنها ان لا يكون معذورا عن حضر
في ترك الجماعة ومنها ان لا يكون هناك من كونه له له وفرض حرمة كفضولة او حرير
او حلو مخمور او صور حيوان محرمة برفوعة بان لا يكون على ارض او سبطا ووسادة
فان كانت غير محرمة نحو مقطوعة الراس والوسطا ومحرمة بحيث لو كانت حيوانا لا
تقيس لم يحرم الحضور وكذا الا يحرم في صور غير الحيوان كاستحجار **تنبيه** لو كان
يزول المنكر بحضوره وجب عليه الحضور اجابة للدعوة واذا المنكر **قاعدة**
يجوز للانسان ان ياخذ من مال غيره ما يظن رضاه به من دراهم او غيرها ومختلف
ذلك باختلاف احوال الناس فقد يستحب الانسان بالادون اخر والشخص دون اخر ويجوز
للضيف ان يأكل مما قدم له اذا لم ينتظر غيره بلا لفظ ولا تصرف بالا يعلم رضى مضيفه
به ولو لضيف اخر او لغيره من مال غيره ما يظن رضاه به من دراهم او غيرها ومختلف
فلو اخرجه من فيه فهو على ملك صاحبه ويكره التكلف للضيف ومن قصا
شهوته كماله وله ان يقول لزوجته ولولده ولضيفه كل ما اراد ولا يبرئ على ذلك
ويكره عليه ما لم يعلم انه اكتفى ويندب للضيف ان يدعوا لضيفه وان لم يأكل ويجوز بلا
كراهة شرب خمر وسكر ودرهم وغيرها في كل الولاية ومحل التقاطه ما لم يكن فيه انرا مثلا

وترك المقاطعة اولى وعلية الاخذ ولو رقيقا السيد او غيره مكلف ولا يزول ملكه
عنه سقوطه منه **تنبيه** من ترك البسط في الاطعمة الباحة الا في نحو عيد
وعاشوراء وسين قضا شهوة عباله مع التوسط وسين الخلو عن الاطعمة وكثرة
الايدي **قاعدة** اذا عجم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه ولا يفتقر على الضرر
فصل في احكام القسم بفتح القاف وسكون السين يصدر عن العدل
مطلقا او بين الزوجات هنا ونفخ السين ايضا بمعنى اليمين وبكسر القاف مع
سكون السين بمعنى النضيب ومع فتحها جمع قسمه **قوله** والنشوز هو لغة الخروج
عن الطاعة مطلقا **قوله** والاول وهو القسم يكون من جهة الزوج اي لا يلزم الا
من كان زوجا بخلاف السيد في ملكه ولو مسؤل ارات او مع الزوجات **قوله** والثاني
وهو النشوز من جهة الزوجة اي اصاله او غلبا والافنيكون من جهة الزوج
ايضا بخروج عن اداء الحق الواجب عليه لها وهو معاشرتها بالعرف وموئلتها
والقسم والمهر **قوله** الحق الواجب عليها وهو اطاعتها ومعاشرتها بالعرف وتسلم
نفسها له ولا يلزمه المسكن **قوله** لا يجب عليها القسم اي في الواحدة مطلقا ولا
في اكثر منها ابتداء **قوله** حتى لو اعرض الخ اي في الابتداء او بعد تمام دور من معه لم
ياثم **قوله** يستحب ان لا يعطلهن اي يترك جميعهن اما لو بات عنه واحدة منهن
ولو بلا قرعة وجب عليه اتمام الدور فوراً على الباقيات بقوعه وجوباً لمن بعد
مهر بقعة وجوباً بين الجميع ابتداء او بعد تمام دور يقضي في ابتداءه **قوله** و
الستوية في القسم على الزوج ولو رقيقا او صغيرا على وليه ولو لمريضه او رقيقا
بين الزوجات الحواير فسقط او الاما فقط واجبة اما الواجبة مع زوجات
منها فكل حرة قدر الامة موتين ولو ببعضه وسقولة ولا يعتبر في القسم عجم ولا
استماعة نعم لا قسم لنحو ناشرة وان لم ياتم لنحو صغرة واصل نوبة القسم ليله بيوها

وهو

وهو افضل ان تفرق في البلاد فلا يجوز اكل منها وجوز كونها بلبتين او ثلاثا ولا
يجوز اكثر منها بغير رضا هن ولا تبعض ليله مطلقا **قوله** ويجوز الجمع بين زوجتين
عسكن واحد الا برضا منهما ولا يجوز ان يدعوا بعضهن لمسكن بعض شهن الا برضى
ولا ان يدعوا بعضا منهن الى مسكنه ويذهب لبعض الا بالرضى او بقرعة او لقرض
كقرب مسكن من مضي اليها **قوله** فمن لم يكن حارسا الخ حاصلة ان الليل اصل والنهار
تابع لمن عمله نهارا وعكسه ومن عمله فنهما فالاصل في حقه وقت راحته ولو كان
يعمل تارة لليلة وتارة نهارا لم يجز له ان يجعل لواحدة ليلة تابعة او نهارا شق
ولاخرى عكسه والاصل في حق المسافر وقت نزوله بليلا او نهارا **قوله** ليلاصوابه
نهارا وكان الاول ان يقول لا يدخل في التابع الا ان يحمل كلامه على من النهار في حقه
اصل لان الدخول في الاصل لا يجوز الحاجة وانما يجوز الضرورة كمرض مخوف
وشدة طلق وحون نهب وحر من ولا يقضي قدر من الضرورة عرفا فان طال
عليها وطوله قضى الجميع **قوله** فان كان الحاجة كعبادة مريض ونحوها كوضع
ستار واخذه ودفع نفقة او تعريف خبر لم يمنع من الدخول ثم ان طال ملكه بان
تواني في قضا الحاجة بزين اكثر مما سبعا عادة او طوله بجلوسه مثلاً من غير
اشتغال بها قضى ما اطاله فقط **قوله** لم يمنع الاولى لم يحرم عليه الدخول ويحرم
الدخول بلا حاجة ولا ضرورة ولا يقضي ان لم يطل زمانه **قوله** فان جامع الخ كان
الاول ان يقول وله الاستمتاع حيث جاز له الدخول بغير الوطى ويحرم الوطى ولا يقضيه
كالاستمتاع وحرث الوطى لان اتمه بل لا يقع المعصية به فتأمل **تنبيه** لو فارق
المطلوبة قبل القضا الى المسقط حقها او حبس عليه عودها يقضي ان احقها
فانما كانت سقط القضا ويؤخذ بما ذكرناه لان الشبهة في اتمه الدخول في التابع وانها
بحيث الاصل فيجب ترك نحو الخروج لصلاة جماعة في الجميع او فعلها في الجميع **قوله** واذا

السفر اي السفر النقلة اما سفر النقلة ولو قصيرا فليس له نقل بعضهن ولو بقرعة
بل ينقلهن او يطلقهن او ينقل بعضا ويطلق بعضا فان خالف قضى الباقيات مطلقا
قوله فرع اي وجوبا وان كان السفر قصرا ان لم يترأضوا على واحدة منهن ولهن الرجوع
قبل سفرها وبعده **قوله** سافدة العصر **قوله** وخرج الخ اي ان كان السفر ما جازا والا
استنع عليه الخروج بواحدة ولو بقرعة ويقضى الباقيات مطلقا **قوله** ولا يقضى ان كان سافرا
بالتى خرجت لها القرعة وان لم تكن في نوبتها فان كانت في نوبتها لم تدخل نوبتها في مدة السفر
فيقضها لها اذ ارجع **قوله** في السفر متعلق بالمطجوبة لا ساكن لان مساكنها في اقامة السفر
لا فيه **تنبيه** يجوز ان تحيل الزوجة حقها في القسم لزوجها او لبقية صواحبها
ان لم تأخذ عوضا ورضي الزوج فان وهبته له حصته من شأنهن او لمعينة منهن
به اوله ولهن او لمعينة منهن قسم على الروس ولا يجوز تقديم ليله الولية على وقتها بخلاف
عكسه ولها الرجوع قبل فرائتها ولو في اثنايها ويجب عليه الخروج فور اذا علم ولا
يقضى باقات قبل علمه **قوله** استنط السبكي من هذه المسئلة ومن الخلع جواز التزول عن
الوظائف فيراجع من محله **قوله** تزوج الزوج ولورثتها او غير يكلف **قوله** جديدة ولو
تجدد عقدها بعد فرائتها **قوله** حصها حتما اي وجوبا **قوله** ولو كانت امة او صفية
تحملة للوطي او خورثتها **قوله** سبع لبايع الخ اي امها ويحرم عليه الخروج لحجة او جماعة
او غيرها بغير اذنها وقال الخطيب ينبغي ان يراعى في التابع العادة فلا يحرم الخروج
فيه لما ذكر وحكمة السبع كونها عدد ايام الدنيا لان غيرها تكرار لها **قوله** بكر ابني
السابق استندنا في وضوئها **قوله** الثلاث لانها المدة الشرعية وزيد البكر
لان حياها اكثر ولزيد البكر على السبع ولو باختيارها قضى الزاير فقط اذ زاد للثيب
على الثلاث الى السبع باختيارها قضى الجميع لا طمعة في حق غيرها **قوله** ويقضى بقرعة
ويقضيه بقرعة في اثنا الادوار **قوله** واذا خاف مشورتها لمرأه اي بان كفى النسخة الاخرى اي

ظهرت

127
ظهرت له اماراته كاعراضا وعيوب او خروج من منزله بلا عذر او منعها من استماعه
بها او اجابته بكلام خشن وليس طبعها ذلك قبله كما اشار اليه في بعض افولده تعالى
وليس الشتم للزوج من النشوز الخ **قوله** اتق الله في حق الواجب لي عليك وهو العائز باللعو
قوله فان ابت من الابا وهو الامتناع اي استنعت من العقود الى الطاعة **قوله** وهو امرها بالكلية
حرام وكذا امرها ان غيرها الا لعذر شرعي فيجوز فوق الثلاث ولو جمع الدهر كما ذكره عن
الروضة **قوله** بتكرره ليس قيدا فله الضرب وان لم يتكرر النشوز على المعقل لكن محل جواره
ان اتاد فيها والا فلا يضرب **قوله** ضرب ناديب فلا يكون سورا ولا على الوجه والمها لك **قوله**
وان اقضى ضربها الى التلف اليها بوثها والى شيء من اعضائها او حواسها وجسمه الغرم عليه
مقابلته ما تكلف من دية او قيمة او فورا وارشا وحكومة لان ضرب ناديب مشروط
بسلامة العاقبة ولذلك كان الاول له العفو عنها لانه لصحة نفسه وبذلك فارق
عدم طلب العفو في ناديب الصغير **تنبيه** يرحب في بعض النسخ بزيادة بقوله وسقط
الخ ما ياتي ولعل الشارح لم يذكره استغناء عنه بما ياتي في النفقات ومعنى السقوط
عدم الرجوع لانه السقوط فرع الوجوب او غلب ما في الامتناع على الابتداء **قوله** بالنشوز
بلمس ولو في اثنا يوم او فصل **قوله** قسمها في ذلك الدور وما بعده مادامت ناشرة وان
لم ياتر بالنشوز كصغيرة ما لم ترجع قبل نوبتها ونفقتها اي تسقط نفقتها من نفقة
وسكنى وادم والة تنظيف وغيرها بنشوز جزئي اليوم ولو في اخوه وان عادت
الى الطاعة ذكر الكسوة الفضل جميعه وعلل المم لذكره للعلم بان الكسوة تابعة
لنفقة وجوبا وعدمه واعلم انه اذا اتحدت احد الزوجين على الاخر بما لا يجوز له
القاضي عنه ولا يغيره فان علا غوره بطلب الاخر بما يليق به فان ادعى كل منهما نفقة
الاخر عليه يعرف حالهما بخبر ثقة بخبرها يجوز او غيره ومنع الظالم منهما فان دام
بينهما بقاء القاضي وجوبا لكل منهما حكما مسلحا احد لا عارفا باطلب منه وكونه ذكرا

ومن اهل كل اولى ويبدل ان لم يرض احد منهما به فان لم يكن الا تسليم بينهما وكل الزوج
حكمه بطلاق او خلع والزوجه حكمها ببذل عوض وقبول طلاق حيث كان مصلحة
فصل في احكام الخلع واصله الكراهة وقد يخرج عنها الى غيرها من الاحكام
بحسب الحال وهو مخلص من الطلاق الثلاث مطلقا وقال شيخنا لا يخلص في الاثبات
المقتد بقوله لا يخلون كذا في هذا الشهر مثلا واول خلع وقع في الاسلام كان من ابراه
ثابت ابن قيس **قوله** وهو اي لغة من الخلع وهو النزع لان كل من الزوجين يابى
الاخر **قوله** وشرا فرقة بعوض مقصود اي راجع لجهة الزوج فاركانه خمسة
ملزم وعوض وبضع وزوج وصيغة وشرط الصيغة كما في البيع لكن لا يضر هنا
تخلل كلام يسير وهي كل لفظ من الفاظ الطلاق صريحة وكنايته ولفظ الخلع
والمفادات منها ولكن بشرط صراحتها ذكر المال او نيته على المعتمد وشرط الزوج
كونه يصح طلاقه فيصح خلع عبيد وسفينة ويرفع المال لما ذكره من السيد والولي
ولو جعل السلاح ما ذكره قبل في كلام المصالحان احضران يقال كلام الشارع
فيما يقع به الخلع وكلام المصنفين يجب تسليمه بالخلع وشرط العوض علوم
من كلام الشارع وقد اشار الى بعض محترزاته بقوله فخرج الخلع على دم
ومخوه كالحشرات فلا يقع خلعاً بل يقع الطلاق رجعيًا ولا مال فان كان مقصودا
كالخمر والميتة وقع بانبا بغير المثل وجهها الزوج شاملة له ولسيدة ولو بع غيرها
كان ابرائى وزيد من دينك عليه فانت طالق فيقع ابنا بغير المثل ويصح البراءة لها
بخلاف الوطأة على براءة اجنبى وحره فيقع رجعيًا ولا مال قال شيخنا والبراءة
فراجه **قوله** والخلع جائز اي صحيح بالسي حيث كان على عوض معلوم فقد على
تسليمه ومنه ما لو خالعت با وجب لها عليه من قود ومخوه **قوله** فان كان على
عوض مجهول ومنه ما لو خالعتا على ما في كفها وليس فيه شيء فوقع بانبا بغير المثل

ايضا

ايضا وخرج بمقدور على تسليمه الذي زاده الشارع ما لو خالعتا على نحو مقصود
فيقع ابنا بانبا بغير المثل فعلم ان العوض يكون قليلا وكثيرا ودنيا ومنفعة ومال
وغیره وظاهر او نجسا ومعلوم او مجهولا وشرطا ملزمة فالاولا وليسبا او
اجنبيا كونه مطلق النصف في مهوره بتفصيل باختلاف الموضعية مرض الموت
صحيح ويحسب من الثلث ما زاد على مهر مثلها او اختلاع محجورة الفليس صحيح ويصح
في ذمتها وتعني مالها كالمقصود واختلاع السفينة رخصي ويلغو اذ كان المال
واختلاع الامة ولو كانت باذن سيدها صحيح فان اطلق الا لان اختلفت
بغير المثل فاقبل ويتعلق بكسها ومال تجارتها او قدر لها دنيا واختلفت به فذلك
او عني لها عينا يتعلق الخلع بها فان خالفت شيئا من ذلك بزيادة على مهر المثل او
على الدين او على العيني يتعلق بذمتها او اختلفت بغير اذن معين من مال سيدها او غيره
ثابت بمهر المثل في ذمتها او بدین ثابت به في ذمتها وكلما يتعلق بذمتها لا يطالب به
الا ببطلان يتيقن واليسار ولو قال ان ابرائى من دينك او صداقك فانت طالق فامرأة
وقع الطلاق ان كان ما ابرائه منه معلوما والا فلا **قوله** ملك به المواة نفسها اي
بضعها الذي استخلصته بالعوض **قوله** ولا رجعه له عليها في عدته بغير ذمتها
منه ولا يصح منها الا ولا يظهر وكذا الاتوار بينهما **قوله** الانكاح جدي باركانه
وشروطه وهذا استثنى منقطع وكذلك قال انه ساقط من بعض النسخ ومحل ان لم
يكن الطلاق ثلاثا ويجوز الخلع في الطهر الذي جامعها فيه او في حيض قبله وفي
الحض ايضا **قوله** ولا يكون حراما اي ان كان معها فان كان مع اجنبى فهو حرام وخروج
بالطهر المذكور الطهر الخالي عن ذلك فلا حرمة مطلقا **قوله** ولا يلحق المخدعة الطلاق امر
قوله بخلاف الرجعية فيلحقها الطلاق وكذا غيره مما تقدم فروع لودعت خلعاً فانك
بينه فان اقامت بينة عمل بها ان كانت رجلياً ولا مال لودعي خلعاً فانكرت بانه بقوله

ولا مال فتخلف على نفسه ولها نفقة العدة فان اقام بنية ولو شاهد الخلف معه ثلث المال
ولو اختلفا في عدد الطلاق او في جنس عودته او صفته تحالفا وبيد الزوج هناك
ينسخ ويجب اهما سهل لنقل **فصل في احكام الطلاق** ومنها كونه مكررا او حرا او غير
من بنية الاحكام وسذكره **قوله** هو لغة لكل القيد حسا او معنى **قوله** وشرا حلقا
العكاح فهو عتوي ولو قال اخبره حل عقد النكاح لكان اولى ولو زاد بلفظ طلاق
او تحره كان صوابا اذا الاول يشمل النسخ وهو لا يسمى طلاقا ولا لرد على الدبري
حيث قال لنا طلاق يقع بلا صريح ولا كناية وهو اعتراف الزوجين بنفسه لشهود
حاله المحقق بان هذا قريبه **قوله** على الصحيح الذي هو احد اركان الخمسة و
لومعنا التكليف والاختيار وهما شرط الزوج الذي هو احد اركان الخمسة و
باقيها حال وولاية وقصد وصيغة وسماي ذكرها انفا وذكرها الاكرام وغيره
في الفصل بعد هذا **قوله** واما السكران اي المتدي لانه المراد عند الاطلاق فينفذ
طلاقه وكن اسما برخص فاته وعليه من باب ربط الاحكام بالاسباب تغايبا عليه
قوله والطلاق ضربان اي الفاظه الدالة على حصوله قسما ولا بد من السماع نفسه
ولو تقدم بر فلا يقع تحريك اللسان به ولو بينه **قوله** فالصريح ما لا يحتمل الخ هذا
سياتي في كلام المصنف فذكره نكاحا **قوله** لم يقبل لوقال المصنف من الوقوع لكان اولى لان عدم
ارادته الطلاق مع اللفظ المخرج وان قبلت منه لا يقع من وقوع الطلاق بل لا بد
عدمه لم يمنع من الوقوع فتايل **قوله** فالصريح ثلاثة الفاظ اي بحسب الجنس والنوع او
سنه **قوله** وما اشق الخ هو انه حذف الواو لان المصادر الثلاثة كتابا والصريح هو
ما اشق منها لو بالجملة في اشق من الطلاق دون الاخرين **قوله** مطلقا بفتح الطاء
وتشديد اللام اما بكون الطاء تخفيف اللام فهو كناية **قوله** ان ذكر المال بنية كونه
تقديم **قوله** ولا يفتقر اي لا يتوقف وقوع الطلاق في الصريح على بنية اقله بل وان نوى على

ومن

139
وعنده على الطلاق وكذا الطلاق لازم لي او واجب علي وطلاق الله لا كل ما يستلزم به
الانسان تصح اضافة الله كالعتق والاس **قوله** ويفتقر الى النية ويكفي اقرارها بخبر
من اللفظ ومنه انت على المعتمد **قوله** الخفي بكسر الهمزة وفتح الخاء قبل بالعكس
قال المطرزي هو خطأ **قوله** وغير ذلك مما في الأصل لا وفي بعض النسخ ذكر بعض منها
كانت بنية اي يقطوعا للصلة انت يا بني او يا بنت انت حوام انت كالمسنة اعزني اعزني
اذ هي اعزني يقضي وما استبه ذلك فان نوى بجميع ذلك الطلاق وقع والا فلا يقع
سنة لا عبرة بإشارة الناطق في ذلك ولما اشارت الاخرس في كالتنطق فمسا للإحكام
عقدا وحلا الا في ثلاثة عدم بطلان الصلاة بها وعدم صحة الشهادة بها وعدم
بها فيما اذا حلف انه لا يتكلم ثم ان فهمها كل احد في صريحة او اخفى فهمها العطف
فهي كناية والا فلا فسرع قال الزوجية ان قبلت صريحت فان طالق فقبلها بعد موتها
لم تطلق لان لا شهوة بعد الموت بخلاف تقبل امه لانه للشفقة والاكرام
ولو قال الزوجية ان وجدت في البيت مثلا سنيان متاعك ولم اكسوه فراكسك فانت
طالق فوجد في البيت هاتين لم تطلق وقيل تطلق عند الناس بموت احد هما **قوله**
والساقية الخ وفي بعض النسخ الترجمة هنا بفضل **قوله** اي اطلاق خرج به المصحح
فلا سنه فيه ولا بدعة ما في الروضة **قوله** سنة وبدعة سيد في تفسيره الجواز الاول
وحرمه الثاني لما فيه من تطويل العدة على المطلقة **قوله** وهن ذوات الحيض اي
غير الحامل والصغير والاسية والمختلعة كما ياتي **قوله** في طهر غير جامع منه اي ولا
في حيض قبله سوا تحره ان كان قد علقه بالوقوع فيه بخلاف ما علق بالوقوع في
غيره ثم ان وجدت الصفة في وقت سنه فهو نفي او في وقت بدعة فهو بديعي لكن لا
اثر فيه واعلم ان القياس كالحض وان الوطى في الدبرة واستد خال الى الختم الجماع
قوله ان يقع الطلاق في الحيض اي ان يوجد جميع صيغة اول طلق فيه وليست مع اخر فلو

بعض الصيغة في الطهر كلفظان وبعضها في الحيض كلفظ طالق فهو سني ومحسب
الطهر المذكور قرا كما سلا وان كان لا يقع الطلاق الا بتمام الصيغة قاله ابن الرفعة
ونقله عن ابن شريح وطلقها طليقة في الطهر ثم طليقة في الحيض او وقع الطلاق
مع اخر حيض ومن الحيض فهو سني فيها ووجه الصيغة المعلق بها في الحيض باختیار
كسجنه نعم لوعلى سبب انه على طلاقها فطلقها من وجهها في الحيض لم يحرم
وكذا اطلاق المولى وطلاق الحكمين **قوله** وضرب الخ هو الضرب الثاني في كلام المص
ولا يخفى ان ما سلكه مخالف لما سلكه غيره من المؤلفين اذ قالوا ان في تقسيم السني
والبدعي طريقتين احدهما انه قسمان سني وبدعي ولاولنا القسمين الاولات
هما ما ذكره المص في الضرب الاول والثاني هو ما ذكره المص في الضرب الثاني على انه ذكره
المص مستقيم كما يعرفه تأمل ما قرناه فيه **قوله** وهذا ربع لو سكت عن العدد كان اول
لما عرفت فما تقدم وسئل الطلاق المتخبر **قوله** الصغير لان عدتها بالاشهر وثلاثين
الاستبراء الحاصل عدتها بوضع الحمل وغير المدخول بالاعادة عليها مع ان المختلفة
بعد الدخول لا حرمه لاني طلقها ايضا **تنبيه** اذا وصف الطلاق بالحسن
او نحوه حمل على وقت السفق او بالقبض او الفحص فعلى وقت البدعة فان جمع الصفتين
وقع حالا واعلم انه ينبغي ان يطلق بدعيًا حراما ان يراجع مادامت البدعة ثم اذا
جاوزت السنة ان شاء طلق وان شالا نطق وينتهي الشيء بفراغ وقت البدعة **قوله**
ونقسم الطلاق باعتبار اخر غير السني والبدعي بحسب عروض الاحكام الخمسة **فصل**
في حكم طلاق الحر والعبد من حيث العدد وما يترتب عليه **قوله** وغير ذلك كالانثاء
والعلق والمحل وشرط المطلق **قوله** وعلى الزوج ان يحال في حالة النكاح وان رق بعد
كذبه بطلاق طليقتين ثم التحق بداء الحرب ثم استرق وله نكاحها بلا محل **قوله**
ولو كانت امه اعتبارا بحرية الزوج خلافا لابي حنيفة لان ما لا يملكه والبعض

والمكاتب

والمكاتب والميراث كالعبد لا يخفى ان الاخيرين داخلين في العبد فليزجها غير مستقيمة لو اراد
بالعبد من فيه رق لدخل البعض ايضا **قوله** ويصح الاستثناء في الطلاق وكذا في سائر العقود
والحلول ولعل بقبضه بالطلاق لرفع تكراره مع ذكره له في الاقرار واصلا لاخراج لغة
ونقل له اصطلاحا هذا لاخراج بالا او احديا خواتمها ماله لولا لدخل في الكلام السابق و
المراد به اعم من ذلك ومنه ما لو قال من ذراعي او نحوه راسي او ظهر فري في فقه القضاة
الاني ومنه التعليق بانشاء الله او ان لم يشاء الله وهذا يمنع كل عقد وحل ما لم يقصد به
الترك نعم لو قال يا طالق انشاء الله لم ينفذه الاستثناء ولا يقع في العلق ما هو مستحيل
عقلا كالجوع في النقيضين او عادة كصعد السحاب او شرعا كشيخ صوم رمضان **قوله**
اذ اوصله به لان لم يحضر بكلام اجنبي مطلقا او يكون غير مكتملة النفس والحي
وانقطاع الصوت **قوله** ويشترط ايضا ان ينوي الخ ان يوجد قصد المستثنى حاله بلفظة
بالمستثنى منه فلو لم يرضه له قصده لا بعد الفراغ لم ينفذ به **قوله** ويشترط ايضا عدم
استعراق الاستثنى منه اي ان لا يكون العدد الثاني مساويا لما قبله او زائدا عليه لان
العبرة بالمفوض فلو قال انت طالق خمسا الاثنتا وقع ثنتان فقط وان كانت الثلثة
مستغرقة للعدد الشرعي ويشترط ان تلفظ به وان يسمع نفسه حقيقة او حكما
وقول بعضهم ولا بد ان يقصد به رفع الحكم لا دفع اليقين ليس شرطا الا ان اراد به
السنة السابقة والاستثناء من النفي اثبات وعكسه **قوله** كانت طالق الا ثلاثا
بطل الاستثناء اي ويقع الثلاث اي ما لم يتبعه باستثناء اخر فلو قال انت طالق ثلاثا
الا ثلاثا الواحدة وقع واحدة فقط **قوله** ويصح تعليقه اي لطلاق بغير السبب كما
سرى زمان او كان او غيره او اليه اشار بقوله بالسنة كقول الشجر اراسه او
هلاكه ويقع باول جزو من اول ليلة منه وسلحه واخره وقامه اخر جزو منه ورضف
غروب خامس عشرة وبين الليل والنهار فراغ ما هو فيه **قوله** والشرط ان يعلقه مالا

الشرطية كان دخلت الدار ومن دخلت الدار كلها لا تقتضي فورا الاشارة الى ان
واذا مع العرض او مشيئتها خطا با وتقتضي الفور في النفي الا ان لا تقتضي تكرارا الا
كلما **قوله** والطلاق لا يقع الا على زوجة ولوامة او رجعية وهذا الشارة الى اعتبار
شرط المحل السابق **قوله** ولا تعليق الوجه السارح هذه مسألة مستقلة كان
اولا منها ليست داخله في كلام المصنف لان كلامه في الوقف على التعليق **قوله**
واربع لان عطلاتهم ولا يصح تعليقهم فيه اشارة الى اعتبار شرط المطلق المتقدم
وسكت عن السكران لذكره له فيما مضى وسينه السارح عليه **قوله** والمجنون اي
غير المتقدي به اذ الم يقع في متعدي به لانه جن غير يحد في سكر يتعد به فيقع عليه
الطلاق وينفذ تصرفاته كما تقدم **قوله** وفي معناه المسمى عليه فحكمه كالمجنون فيما
ذكر ومثله المبرم والعنوة **قوله** والمكره اي لا يقع طلاقه خلافا لابي حنيفة **قوله**
وصورته اي صورة الاكراه على الطلاق بحق اكراه القاضى للولي عليه وعلى هذا
فاكراه المرتد على الاسلام بحق فيصح منه قال بعضهم ومثله اكراه الخوفا عليه
وفيه نظروا جحد **قوله** وشرط الاكراه الخ وشرطه ان يكون عاجلا ظملا فلا
اكراه بالخوف بالعقوبة الاجلة ولا يباحه سخرى له **قوله** واتلاق بال اي له وقع
بميت يسهل عليه الطلاق دون بذله **قوله** واذا صدر الخ اشار الى ان التكليف
لا يقتضي وجوده حال وجود الصفة التي وقع التعليق بها في وقت التكليف وهذا مثل
ما اذا وجرت الصفة بفعله وغيره فخرج في مسألة الصركية وهي لو قال لامرأة في
طلقك او وقع طلاقك عليك مثلاً فانت طالق قبله ثلاثا فاذا طلقها وقع المخرج
على العمل **قوله** في احكام الرجعية **قوله** لغة المراه من الخ ع من طلاقا غير
قوله وشرعاً المراه اي الزوجة الى النكاح اي الكامل من طلاق غير باين وبه علم
اركانها الثلاثة التي هي الزوج والمحل والصفة **قوله** على وجه مخصوص لعله

اراد به

اراد به شروط الزوجية المختصة في صحة رجعتها وخرج بالطلاق وعلى الشهة والخطا
وكذا **قوله** واذا اطلق شخص حراً ورقتي امراته اي زوجته طلاقاً او طلق
حراً امراته طلقتهن **قوله** فله ولو باتباعه بغير اذنها وبغير رضاها وبغير رض
سعيها وينيب له الاشهاد عليها **قوله** مراجعتها اي رجعتها اي عودها
الى النكاح بشرط كونها مطلقاً بلا عوض لم يستوف عدة طلاقها في العدة
قابلية لحل معينة له موطوءة في الدبر واستدخلت ماء في القبل وفي الدبر
فلا يصح رجعة المرددة والمبغمة وان علمت ولان شك في طلاقها لكن لو تبين
وجوده صححت وهذا شرط في الاركان وهو المحل **قوله** وتحصل الخ اشارة
الى شرط الركن الثاني وهو الصفة **قوله** من الناطق وتقدم ان اشارة الاخر
كالنطق **قوله** بالفاظ فلا يحصل بنية ولا بفعل كوطي خلافا لابي حنيفة ولا
تصح معلقه ولا موقفة ولا بشيئها وتصح بالجمية ولو لم يكن بحسن العربية **قوله**
صرح بان معتد **قوله** كناية عن معتد **قوله** وشرط المرجع اشارة الى شرط الركن
الثالث وهو الزوج كان حراً ورقياً **قوله** ان لم يكن محرراً وقال شرط المرجع اهلية
النكاح الا المحرم لانه يصح رجعته لكان اقوم واظهر في مراده **قوله** اهلية النكاح
اي ان يكون عقدة النكاح لنفسه صحيح في ذاته وان سته عارض كاحرام او نفق
على اذن غيره كما سذكره **قوله** وان طلقها زوجها اي وقع طلاقه ولو بغير
او بصنفه **قوله** ثلاثا معا او سراً ولو في اكثر من سبوعين متتلا وان قيل بحرمة على
المرجوح وكذا الثنيات في الرقي **قوله** لم يحل له ولو على اليدين **قوله** نقض عدها بما
او شهر او حمل وتصرف فيها حيث امكن **قوله** تزويجها بغير ولو مجنوناً او صغيراً
فرا شرط الا في اوراقها بالخارج به الوطى بمالك اليدين او بانبوة فلا يحصل
به التحليل **قوله** تزويجها صريحاً يخرج به تزويج الرقي غير البالغ وبالشروط في العقد انه

اذا وطئ طلق بخلاف سنة ذلك وان كرهت **قوله** والثالث دخوله بها هو مستدرك
قوله بان يوجب حشفته او قدرها من مخطوطها بقبول المرأة لا بد من زناها ولو كان الحمل
او كان احدهما او كل منهما مجنون او انا او نساء او صايبا او كان هو حضا او
عسفا او كانت حايضا او مظاهرا او بعدة عن شبهة طرات عليها نكاح
الحمل ولا بد من زوال البكارة في البكر ولو غورا **قوله** بشرط الانتشار في الذكر اى
بالفعل وان استعان على دخله ببدنه او بيدها فلا يكفي مع عدم الانتشار ولو من
السلم الكبير **قوله** بغير نكاح اي طلاقها باسبا ولو جماع **قوله** بقبول الطلقة
ثلاثا بيمينها في التحليل ان امكن وللأول تزويجها وان لم تكن كزنها لكن مع الكراهة
فان كزنها مع من تزويجها **قوله** في احكام الانلا وهو حرام لما فيه من الاندسا
وهو كبره وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشائع حكمه **قوله** مستدر الى اي
بهمرة مفتوحة بمروءة **قوله** وشرا عا حلف زوج الخ هذا التعريف يستعمل على اركان السنة
وهي حالف وحلف به ومحلوف عليه ومرة وزوجه وصيغة فقوله وهذا المعنى فيه
يجوز **قوله** واذا حلف اي الزوج المكن وطوه حرا او رقيا ان لا يطا او لا يجامع
زوجه حرة او امه وطيا شرعا الخ وخرج بالجماع الاستمتاع فلا الا بالاستمتاع منه
بالحلف وخرج بالزوجة الامه فلا الا فيهما من سبدها وخرج الوطئ في الحيض والدر
ولا يقبل دعواه الوطئ بالقدم والاجتماع بل يدين لانه صريح ولا يدين في النيك ولا
تقبيل الحشفة في القبل وخرج بالصريح الكفاية فلا بد فيها من الشبهة كالملاحة
والمضاجعة **قوله** وطيا اشار به الى ان مطلقا في كلام المصنف محذوف وليس في لفظ
الحال فلا يتوقف صيغة عليه **قوله** اي وطيا ومقتضى الخ افاد ان لفظه ليس لفظ
على ما ذكر قبله **قوله** تزيد على اربعة اشهر اي زيادة كانت وان لم يكن في الرفع والمطالبة
من حيث الحكم بالا ولا يوجد ان الايام امكن ان فيه ومنه يستبعد الحصول كونها مودة

وموت غيرها

وموت غيرها ونزل على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** وصفاته الى او يعني او علق
الخ عطف على حلف فهو زيادة على كلام المصنف وكذا ما بعده **قوله** تنبيه دخل في الزيادة
بالوكرها كقول الله والله لا اطاول خمسة اشهر فاذا مضت فزادته لا اطاول خمسة
اشهر ففهم الا ان لكل منها حكمة وخرج بالزيادة الاربعة وما دونها وان تكون
كقوله والله لا اطاول اربعة اشهر مرة او اكثر فليس الا بكن يا نكر اشهر الا لا
قال في المطلب وكأنه دون اشهر الا لا ويجوز ان يكون غرقة لان ذلك يمكن فيه رفع
الصوت فهو على الزوج بخلاف هذا فغير لولم يكره القسم فهو الا بالواحد كقول
والله لا اطاول اربعة اشهر فاذا مضت فلا اطاول اربعة اشهر وهكذا **قوله**
اي يجهل منه اسادة الى ان اسماه لا يسمى اخلا **قوله** ان سالت ذلك الصواب استقام
لان استد الملة لا يتوقف عليه ولا على رفع للقاضي كما يفيد كلام الشارح وانما
المعنى انما يجب على الزوجة ان تنص على زوجها بعدم طلب الوطئ مرة الاربعة الاشهر
قوله وفي الرجعية الخ اي اذا وقع الايلا في الزوجة المطلقة رجعا لم يحسب المدة حتى
يرجع ولا يحسب من المدة زمن ردة من احداهما ولا مرة مانع وطئ منها حتى يخرجه من
جنون وشقرا وشراي كنكيس يفرض من صدم او صلاة او احرام وتسايق المدة
بعد زواله ولا يتبنى على ما مضى قبله نعم يحسب منها زمن الحيض والنفس **قوله**
ثم بعد انتصاه هذه المدة الى المدة عن المانع او مضى بها بعد زوال المانع **قوله** بخير
بطلبها ان كانت الفة ولو امه وتمهل المراهقة حتى تبلغ ولا يطالب بسبب ولا ولي
وطالب الكاملة تمسك لانيها على التراخي ولا يسهط بتركها **قوله** بين الفسقة اي الوطئ
فاذا رجع لم يرد اي الذي استع منه **قوله** والنكاح عن يمينه ان كان الحلف بالله او بصفة
من صفاته ولا يجوز الا كفارة واحدة وان كرر الايلا حيث قصد التاكيد والتمسك باليمين او
اطلق واتخذ المجلس والاعتكوت فان كان الايلا بخير الحلف بالله تعالى حصل ما قاله

ما علق به من طلاق أو عتق أو لزوم ما التزمه من صوم أو صلاة أو غيرها ولو قال مع
التكفير لكان أو دفع توهم أنه من المخير فيه وليس يراد أو انما التحيز من الفبيشة والطلاق
ويذكره المص هو ظاهر كلام غيره واعتمد الخطيب انها تطالبه بالفبيشة أو لا فان استغ
طالبته بالطلاق نعم ان قام بدي مانع طبعي كوض طالبته بفبيشة اللسان بان يقول
اذا قدرت فيئت أو مانع شرعي كاحرام أو صوم واجب طالبته بالطلاق لحرمة الوطى
عليه فان عصي بالوطى انحلت اليمين وسقطت مطالبة **قول** طلق عليه الحاكم بعد
ثبوت امتناعه عنه بحضوره كما في الفصل كان يقول او قتت على فلانة عن فلان
طلقة أو حكمة على فلان في زوجته بطلقة ولا يحتاج في ايقاع الطلاق عليه
الحضور ولو طلقا معا أو طلق هو بعد طلاق القاضي وقع الطلاقان في مرة الا انها
أو بعد طلاقه أو بعد وطئه لم يقع فسخ لو اختلفا في الايلا أو في مائة صدق
بيمينه وان اعترف بالوطى سقط **حكم** وان انكره هو **فصل** في احكام
الظهار وهو من الكباير كان طلاقا في الجاهلية فغير الشريعة حكمه الى ما يأتي **قوله**
وشرع الخ فان كانه اربعة مظاهر ومظاهر منها وشبهه به وصيغة وقد جمعها تصوير
المص نظر العودته الاصلية **قوله** ان يقول باللفظ واسارة الاخرى كالقول وكذا
الكناية **قوله** الرجل الى الزوج الذي يصح طلاقه **قوله** رقيقا او كافرا او مجنونا او مسكرا
او حضا او سكران فلا يصح من المكر **قوله** لزوجته ولوامة او رقبا او حرة او مجنونا
او صغيرة **قوله** انت او اسلا او يدك وكذا اكل عضو ظاهر ولا يشتر الا بالباطنة **قوله** على السبيل
قوله كظهي او عينها او كبدها وان لم يكن لها يد وكل عضو من اعضائها الظاهرة لا الباطنة
فلاظهار فيها في المشبه او المشبه به على العتد وكلام كل محرم لم تكن حلالة **قوله** من سب
او رضاع او مصاهرة فخرج اخت الزوجة وزوجة ابيه التي تحبها بعد ولادته و
من الرضاغة التي قبل الرضاغة وزوجا النبي صلى الله عليه وسلم وصح تعليق نحو ان ظاهر

منه ترك

من ترك فانت على كظهي فاذا اظهر من الضرة صار ظاهرا منها وصح
تأقيته بيوم أو شهر أو غيره فلو قال انت على كظهي خمسة اشهر كان ظاهرا
وايلا ويلزمه كفارة ان كان حلف بالله أو بصفة من صفاته والاكفارة
واحدة **قوله** فاذا قال لها ذلك مرة واحدة أو أكثر مع قصد التاكيد لا يوجب
عائدا معه على الاصح **قوله** ولم يتبعه بالطلاق بان سكت من مائة سبع لفظ انت طالق
صار عائدا وان طلقها عتقه ولو قال ولم يحصل عتقه فوكة كان اعم ليشمل
غير الطلاق من موت احدهما أو فسخته أو رده فان راجع من طلقها صار
عائدا بالرجعة او عاد الى الاسلام لم يصير عائدا به الا ان اسكها عتقه **قوله** من مائة سبع
الفرقة لان الرجعة عود الى الحل والاسلام عود الى الدين الحق وهذا كله في الظاهر
غير الموقت لانه لا يحصل العود منه الا بالوطى **قوله** ولزمت الكفارة بالظهار والعود
بما كما في كفارة اليمين وقيل بالظهار وحده والعود شرط وقيل بالعود وحده
وتعدد بتعدد المظاهر منها ولا يسقط بعد ذلك بفرقة ولا موت وهي على التراخي لان
العود ليس حراما واشتقاقها من الكفر وهو المستور لانها تستر الذنب بفقرانه **قوله** الكفار
عتق رقبة لو قال عتاق رقبة لكان او الى المخرج شري من عتق عليه بقصد لا
ولا يجزي عتق ام ولزمتها ولا مكانت كتابة صحيحة ويجزي المدبر والعلق
يجزي العتق مع اخذ عوض عليه من العبد او من اجنبي ولا يجزي عتق بعض رقبة
الا من بعضين باقية **قوله** سلة هو تفسير المومنة بما هو اظهر وتوطئه ما
بعده **قوله** باسلام احدا بوبها او تبعا للسابي او بالدار **قوله** سلمية ولو اصابه فيجزي
صغير ولو اصاب يومه وسريض يبرئ بروه فان لم يبرئ من عدم الاخر **قوله** بالعلم والكتب
عطف تفسير او من ادق فلا يجزي ان يد رجل ولا فاقود او حنصر وشعرها او اغلظ
من غيرها او اغلظ اهلهم ولا عاجز بهم ولا يبرئ بروه فان برئ يبرئ **قوله** من الاجرا
قوله احراز ابيها احتراز عن اخرا فاقد انفه او اذنيه او اصابع رجليه واخرا

الاصم والاحور الذي لم يضعف عوره بصر عينه السليمة والاعرج الذي عكبه
تباع المشي والافرج **قوله** بان عجز عنها اي في وقت اذ ادنا المكفر **قوله** احسان
لم يجد لها اصلا **قوله** او شرعا بان لم يجد عنها فاضلا عن كفائته وكفاية غيره
نفقة وكسوة واثانا واحدا ما لا زما لبقية العمر الغالب ولا يكلف شرار فتيق
بزيادة على ثمن المثل بالابتعا بن به ولا يكلف بيع عقار يستغله ولا راس
مال تجارة ولا سكن تقيس الفه ولا رقيق كذلك ولا يكلف الاستقراض فان
تكلف وفعل شيئا من ذلك حصل الاكل **قوله** ويعتبر الشهر ان الهلال ان
صام من اولها وان نقصا في اثنا عشر اعتبر الذي بعده **قوله** الهلال وان
نقص وتمم الاول من الثالث ثلاثين يوما **قوله** بسنة كفارة ولا يحتاج الى
تعيينها من ظهور اربعه **قوله** من الليل هو اشارة الى وجوب التبييت **قوله**
ولا يشترط نية تتابع اكتفاء بالتتابع الفعلي ويعتبر ذلك التتابع ويلزمه
الاستيفاء بغير يوم ولو الاخير بغير عذر او عرض لا يجوز **قوله** او لم يستطع
تتابعها ولو لم يستطع لا يحتمل عادة او خوف زيادة مرض او لشدة شهوة
الجماع **قوله** فاطعام تبع في هذا لفظ الآية والمراد تملك الحب سلبا يدفعه لهم ولو
بلا لفظ او بوضعه بين ايديهم ولا يكفي ان يطعمهم تعبدا او عشا **قوله** ستمين
سكنا ممن يجوز دفع الزكاة لهم فلا يكفي اقل منهم ولا اكثر منهم الا ان كانت
الامداد بعدد الاكثر **قوله** او فقير اعطى على سكنا ولو جعله منه لكان اولى
لانه متى انقضى احداهما دخل فيه الاخر ومن عباد الله انهما اذا اجتمعا افتراقا
واذا افتراقا اجتمعا **قوله** كل سكنى مد فلا يكفي اقل منه ولو جمعهم ودفع لهم
جملة الاعداد دفعة كفي **قوله** من حبس الحب فلا يجزى اللين ونحوه من غير الحب
وفي كلام الخطيب اجزى لا فقط وكذا اللين وهو العتق لان كلامها مجزى في الفطرة
ويقتضي هذه العلة اجزا كل ما يجزى منها او يقتضي ما قبله خلافا فراجع **قوله**
تقتضي

استقوت

استقوت الكفارة في ذمته اي مرتبة **قوله** ولو قدر على بعضها اي من غير العتق
لانه لا يتبع **قوله** كذا وبعض سدا خرجه وسير باقية من حبسه في ذمته ولا
يجوز بتعيين الكفارة من خطتين **قوله** حتى يخرج باخراج جميع الكفارة
ولا يكفي بعضها وان عجز عن باقيها حتى يتمها فمرا ان عجز عن الخصال الثلاثة جاز
له الوطى **فصل** في احكام القذف واللعان قدم القذف لسبقه على اللعان وهو
لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعيير **قوله** وهو اي اللعان ولم يذكر القذف
وسمي بذلك لاستماله على لفظ اللعن وغلب على الغضب لانه اخفى من جانب الزوج
قوله اي قذف الرجل الكلف زوجته كذلك والقذف واجب على الفور كالرد بالعيب
انه علم الزوج زناها وهناك وله ينفقه وجاز ان عليه ولا ولد الا انه السهر
ويطلقها ان كرهها وحرام ان لم يعلم زناها وان لم يكن ولر علم الزنا برؤيتها اي
بشيوخ مع فرسية كبريتها خارجة من عنده او عكسه اذ رؤيتها تحت شعار في محل
ريبة ولا يكفي الشيوخ وحده ولا الريبة وحدها وعلم كون الولد ليس منه يعني
اربع سنين بين وطئه وحروف الولد والا بان لم يكن كذلك او شك فيه حرم القذف
واللعان والنفي **قوله** بامر الحاكم اي بطله **قوله** كالحكم نعم لا يجوز التحكيم في بقى ولد
صغير ولا كبير بغير رض به **قوله** فيقول للملاعن وجوبا عند الحاكم وجوبا عند تلقينه
وجوبا **قوله** في الجامع الخ هذه الاربعة من التخليط بالامانة الفاضلة فهي مندوبة و
مثل الجامع والمنبر المسجد الحرام والمدنية وغيرها ثم الاولى في المسجد الحرام ان
بين الركن الاسود والمقام المسمى بالحطيم وفي بيت المقدس ان يكون عند الصخرة
وسنن التخليط بالارسة الفاضلة مخير بعد احصاء حصة صاحب الجمعية وتعيين التخليط في
الكافر ولو حريسا ان ترفعوا النيا من المكان كالبيعة والكنيسة والزمان ما يظهر
فان لم يظهر شيئا كالدهري والزندق اعتبر مجلس الحكم **قوله** وان هذا الولد من الزنا وليس

هذا تأكيدي لا يكفي الاقتصار عليه كما قاله الخطيب ولو علم ان الولد ليس منه لم ينجح اليه
كزوج مسوح او صغير **قوله** هذه الكلمات التي منها ذكر الولد فلو اغفل في مرة اعاد اللعان
من اصله لانها قيمة مقام اربعة شهود ولذا سميت شهادات **قوله** بعد ان يخطه الحاكم الخ
ويامر الحاكم شخصا بوضع يده على فيه لعله ينزجر **قوله** فيما رويت به هذه المروءة من الزنا ولا بد من
ذكر هذه الجملة وكان حق المص ان يذكرها ويشرط موالات الكلمات الخمس نعم ان احتمل كون الولد
من وطئ الشبهة فيقول فيما رويتها به من اصابة غيره لها وان هذا الولد من تلك الاصابة
ولا يحتاج المرأة في هذا الى لعان **قوله** ويتعلق بلعانه اي يرتب على وجوده وتامه ولو لا
حكم قاض ونحوه **قوله** خمسة احكام متعلقة بما هنا فلا ينفى وجود احكام اخرى تعلم بعضها
بما ياتي وبعضها من محالها **قوله** سقوط الحد عنه اي الزوج الثابت عليه بقذفها و
قذف الزاني بها ان ذكره في كلمات اللعان والا فلا يسقط لكن له اعادة اللعان في ذكره
فيه فان لم يفعل حد لاجله او لم يلعان وجب عليه حدان ولا يسقط الحد عنه لاحد
بغير الاخر **قوله** وسقوط التعزير الخ ولو قال المص سقوط العقوبة لسئل التعزير الذي ذكره
قوله ان لم تلعان لو اسقطه كان مستقما لان لعانها لرفعه عنها لا فني لوجوبه
قوله وعبر عنه اي عن زوال الفراش عن المص بالفرقة المؤبدة عدم الارث بينهما وعدم
نفقتها لو كانت حاملا لنفي الولد عنه وخوار تزويجه باختها وادبع سواها وعدم
اجتماعهما حتى في الآخرة كما قاله شيخنا كوالر شيخنا الرمي **قوله** ونفي الولد اذا احتاج اليه
على النور كالرد بالعيب كما سرفان وقصر لم يصح نفقه بعد ولا يصح نفق احد توفي دون
الاخر لان النسب محتاط له ولو هي بولد فاجاب بما يشتمل الاقرار بحقه والاجزاء الله
خير فلا **قوله** واشترها اي مثلا والمراد ملكها ولو هبته لم يحل له وطئها **قوله** سقوط
حضانها البصا والمهمة اي كونها محصنة **قوله** فتقول على نظري ما روي لعانه من الشر
والندوبات ومنها التخليط بالمكان والزمان نعم تلعان المحيض بباب المسجد يخرج
القاضي اليها بعد فراغ لعان الزوج **قوله** غضبا لله حذر الغضب ثبها لانه اشد من اللعن

اذ هو

اذ هو الطود مع الانساق او جريمة الزنا اشد من القذف **قوله** ولو بدل الخ منه ابدال
لفظ الله بلفظ الرحمن مثلا فصرح العبرة في الحد والتعزير بحالة القذف وان
حصل تغير بعده بنحو اسلام او عتق ولو اسلم ذي بعد نفق ولد لم يتبعه بالاسلام
فان اسلمه ولو بعد موته ومثمة تركته بين الكفار لحقه في سنة واسلامه وبره
وتنقص العدة **فصل** في احكام المعتدة وانواع العدة وشرعت لصيانة الانسا
عن الاختلاط **قوله** وهي لغة الاسمن اعتد ربا خوزة من العدد لاشتمالها عليه
غالبا **قوله** وشرعا تريض المرأة اي الزوجة حرة او امه والغالب بينهما التعبد بليل عدم
الاكتفا بقوله واحد مع حصول البراءة به **قوله** مستوفى بفتح المثناة والواو والفاء المثناة
اسم مفعول ولا يجوز غيره **قوله** بوضع الحمل اي انفضا له كله ولو متيا ولا اثر لانفضال بعض
مثلا او منفصلا في سائر الاحكام غالبا **قوله** فلو مات صبي لا يولد مثله عن حامل فعدتها
بالاشهر لا بوضع الحمل ومثله المسوح بخلاف المجبوب والحضي والمسول لان الولد ينسب
اليهم **قوله** حاملا اي غير حامل او حاملا بما لا ينسب للزوج فعدتها ان كانت حرة وان
لم توطا او كانت زوجة الصغير **قوله** وتعتبر الاشهر بالاهلة فان خفت عليها
كمحيضة اعتدت بانه وثلاثين يوما ولو مات عن مطلقة رجعية استقلت الى
عدة الوفاة بخلاف البائن **قوله** وغوي متوفى عنها المعتدة عن فرقة طلاق او فسخ
بعيب او رضاع او لعان او غيرها **قوله** اي صواحبه الحيض اي من تحيض **قوله**
ثلاثة قروء جمع قروء بالضم والفتح وهو يطلق على الحيض والطهر حقيقة ولا كان
المراد هنا الاطهار فتيه المص بها وقبل القروء للاطهار والاقراء الحيض لحديث
تترك الصلاة ايام اقربائها ولا يحسب طهر من لم تحض قرا لان القراء هو المحتوش
بدن من من حيض ونفاس او نفاس من كان تلبس من زوج ثم زنا او
عكسه **قوله** بان بقي من زمن طهرها بقية بعد طلاقها وان قلت وخرج بها مالو

فان الطلاق اخرج جزء من طهرها يتعلق او غيره ففي المطلقة في الحيض فراجع
قوله بالطن في حيضة كالشدة وان طال طهرها وانقطع دبرها فله الا بان بلغت
من الياس اعتدت بالاشهر واقضى من الياس اثنان وستون سنة على الاصح **قوله**
وما بقي من حيضها لا يحسب فالعدل ذكر هذا المسألة ببقية الطهر السابقة
والافقوس سبق القلم لما مر ان المراد بالاقراء الاطهار فتأمل **قوله** لم يخص اصلا
اي لم يسبق لها حيض قبل وجوب العدة عليها **قوله** ولم يبلغ سن الياس هو قيد
لدفع التكرار فيما بعد **قوله** وكانت متحيرة خرج بها المتحاضة فتدلى الياس
اقربها المتحيرة في حقها **قوله** ١ واسية اي بلغت سن الياس السابق سوا سبق
حيض او لا **قوله** فان حاضت للمعدة المذكورة وهي الصغيرة والكبيرة والمتحيرة
والاسية في الاشهر الثلاثة المذكورة وجب ان تعود الى الاقراء الثلاثة ولا يحسب
هذا الطهر قران سبق لها حيض ولو نفاس كما تقدم ولو انقطع الدم قبل تمام الاقراء
استأنفت عدة بالاشهر **قوله** وبعد انقضاء الاقراء بالاشهر الثلاثة **قوله**
لم تجب الاقراء في غير الاسية ولا فيها ان تزوجت والاوجبنا الاقراء سبعين انها
ليست اسية **قوله** قبل الدخول بها اي قبل وطئها واستدخال المني كالوطئ ولو في الدبر
نعم لو كان عليها بقية عدة لم يصح نكاحها حتى تتمها كما لو طلقها باينا
ثم عقد عليها قبل تمام عدته ثم طلقها قبل وطئها فلا بد من تمام العدة الاولى
فتأمل فان هذه تدفع فيها جميع من الفضل **قوله** وعدة الامه بالحمل عدة الحرة
سواء كان الحمل كاملا او مضغة بشرط ان يقول القابل ان فيها صورة خفية او
ايها اصل ادى ولو بقيت لتصوره والا فلا تنقضي بها العدة كالعلقة ولو مات
الحمل في بطنها لم تنقضي عدتها الا بالقباه على الاصح **قوله** يقرن بالمتوفى عدة
رجعية والاكملت عدة حرة لان الرجعية كالزوجة وما لم تكن متحيرة والا فان جبت
العدة عليها في اول شهر اعتدت شهرين او في اثنائه فان كان الباقي منه اكثر من خمسة

عشر يوما اعتدت بحد شهر فقط او كان اقل اعتدت بحد شهرين غير تلك البقية
فتأمل **قوله** على القول لانها على النصف من الحرة وانما اكملت قول الثاني فيما مر لتعذر معرفة نصفه
الابتداء **قوله** وفي قول الخ صريح كلامه ان الخلاف في غير المعتدة عن الوفاة فراجع
قوله وانما المعص فحمله اولي ان المعص قال ان الامه اذا اعتدت بشهرين كان اولي في حقها
من شهر ونصف قال بعضهم وما سلكه المعص لم يقل به احد من الاصحاب لان الخلاف في
وجوب قدا العدة عليها وهي ثلاثة اقوال شهر ونصف او شهران او ثلاثة اشهر وهو مردود
لان مراعات الخلاف يتفق على انها اولي واقتصر المعص على اولوية مراعات القول الثاني
لا ينافي اولوية مراعات القول الثالث كما اشار اليه الشارح فتأمل **بسم** لو عاش
الزوج زوجته المطلقة او عاش السيد امته المطلقة من زوجته انقضت عدتها فيها
في الطلاق البائن مطلقا وكذا في الرجعي فلا يراجعها بعد نكاحها لكن يلحقها طلاقه لو طلقها
فصل في انواع المعتدة واحكامها وفي بعض النسخ تقدم الاستبراء على هذا وما هنا
اسبب وفي بعض النسخ عدم ذكر الفصل ايضا **قوله** ويجب للمعدة الرجعية ولو غير حامل
السكنى في سكنى لا يقي بها وان لم يكن ملكا للزوج فيجب على الحاكم اكتر اوه لها من حال الزوج
ان كان او بالاقتراض عليه بنفسه او بآذنه لها فان اكترته من مال نفسها رجعت عليه
ان كان باذن الحاكم او بائنا شاهد والا فلا ويجوز ذلك في كل لازم مما ياتي في قوله النفقة بقدر
حاله لانها كالزوجة **قوله** بقية المون من كسوة وادم اخذ لم رسومه خادمتها وغير ذلك
لما ذكره ولولا سقط ذلك يثبت لها قبل الطلاق او بعده كما ذكره **قوله** ويجب للبائن تجلج
او تلبس بالسكنى دون النفقة ودون بقية المون ولعل بقية النفقة لاجل الاستئناس
بعده بقوله الان تكون حاملا ويثبت حملها بتوافقهم عليها وشهادته اربع سنين
او بدعواها مع يمينها فيجب لها النفقة ايضا لان كانت ناسن ولو في العدة بنا على
الاظهر ان النفقة لها بسبب الحمل وخرج بالبائن معتدة الوفاة فلا نفقة لها ان كانت

حائلا او رجعية لانها تنقل الى عدة الرقات ان وجبت النفقة للبان الحامل
قبل الرقات استمرت لانه دوام **قوله** ويجب على المتوفى عنها زوجها ولوامة
او كافرة او مجنونة او صغرى منع ولها **قوله** الاحداد ويقال له الحداد من احد او
من حد كما قال لغة المنع مطلقا شرعا المنع مما ذكره المصنف **قوله** من الزينة في البيت
وتبرك لبس الحلي بنهار من ذهب او فضة او لؤلؤ وان كان صغيرا كاتم وسنه نحو
الودع للاعراب والسهاميل وغيرها **قوله** تبرك لبس مصبوغ ليللا ونهارا من حريم
او غيره بقصد الزينة **قوله** وسياح غير المصبوغ **قوله** وان تبرك لبس بالمعنى الشامل
للقز فحبل بالتم يصبغ كما مر **قوله** ومصبوغ لا يقصد بزيه كالا سود والآخر
الاندي نعم ان كان شيء من ذلك يراقا في اللوة حرم لانه يزين به وخرج بالبدن
غيره كالغرائس واستعانة البيت فلا احدا فيه نعم الغطا كاللبس على الاربع ليللا
ونهارا **قوله** والامتناع من الطيب الذي يحرم استعماله على المحرم ليللا ونهارا
ويلزها الزينة عند السروع في العدة **قوله** في تدبير او ثوب او طعام او كحل
ويحرم الاحمال بالاعتد الا صغرا كالصبي الحاجة بخلافه **قوله** كالتوتا
سوا السود وغيرها ويحرم ليللا ونهارا من شعر راسها ولحمتها ان كانت
وبقية شعر وجهها لا يقيد بنهارا محرم طلائعها بخلاف سفداج وحمرة
وخضاب ما ظهر من بدنها كالوجه والدين والرجلين بالحناء وغيرها ونظف
اصابعها وتصنف شعر طرثها وتجعد شعر صدغها وتدق حاجبها وحشو بالكل
وازاله شعرا حول حاجبها واعلى جبهتها ويجوز التنظيف بفسل راس ودين و
امشاط بللادهن واستعمال نحو سد وازالة شعر الحية او شارب او عانة
او ابط ولم وقلم ظفر ودخول حمام ليس فيه خروج محرم ولا يجوز للزوج
الاحداد مطلقا **قوله** والمرأة لا للرجل ان يحد على غير زوج من قريب او اجني حيث
لا زينة ثلاثة ايام فاقل ويحرم الزيادة عليها بقصد الاحداد كما ذكره الشارح **قوله**

١٢٧
طالبتة بموجرة وفوقيتين بينهما او اي البان من البان وهو القطع لا يقطع
بطلاق او فسخ او كانت في عدة شبهة او نكاح فاسد وصاحبها كل عدة لا يجب
نفقتها وفي الرجعية خلاف وشملها البان الحامل والسترة **قوله** من سكن في
الاخير ان يكون منه **قوله** رضى الزوج او رضاه لان الحق لله تعالى **قوله** الا
لحاجة فلا يجوز لها الخروج لغرضها كعبادة وزيارة وتخليع ومن الحاجة الخروج
لحج او عدة احرم به قبل الفراق والموت ولو تغير اذن ولم تخف الفوات بخلاف
احوايلها بعد الموت او الفراق فليس لها الخروج وان تحققت الفوات وتحلل
كالمحصر ويلزمه القضاء دم الفوات **قوله** ويجوز لها الخروج ايضا اذا خافت الخ
وهذا من الضرورة فهو معلوم من كلام المصنف **قوله** او على ولدها بعد ما ارغقا
او تلقا او غيرها **فصل** في احكام الاستبراء الذي هو المملوك كالعدة
للزوجة الحرة وهو لغة وشرعا ما ذكره ولو عبر الامة بدل المرأة كان انب **قوله**
ومن استحدث اي حدث له ملك امة ولو قهرها **قوله** شر الاخبار فيه لوقال بشر بعد
لزوجها كان مستقيما سواء جبال قبض ام لا فلا يعتد بما قبل الزوم نعم سيذكر ان
لو اشترى زوجته تدب له الاستبراء ولا يجب ولو اشترى برترة او محوسمة لم
يعتد باستبراءها قبل اسلامها **قوله** او بارتان لم يوجد قبضها **قوله** او وصية
اي بعد قبولها وان لم يتبعها **قوله** وهبة اي بعد قبضها **قوله** او غير ذلك كالد
بعباب او اقاله او تحالف **تنبيه** عود حل الوطى بعد زواله كاستحداث الملك كنجير
كاتبه كتابه صححة لا فاسدة وكاسلام سديا رتدا وامة ارتدت وكذا منوف
طلقت قبل الدخول وكذا ابنة لكن استبرأ هذه بعد انقضاء عدتها من الزوج
وخارج بزوال حل الوطى منه بخوصوم وخص واحرام واعتكاف فلا استبراء فيها
قوله ولم تكن زوجة هو بها الضمير استثناعن وجوب الاستبراء لانه مندوب

كما تقدم قريبا وان كانتا لتافلا استبرأ ما دانت زوجة واذا اطلق حجب بعد عدة
الطلاق كما سيذكره **قوله** حرم عليه عند ارادة وطهره **لوجعل الوطى** داخل الاستمتاع
لكان صوابا بالرفع ايها **قوله** توقف الاستبراء على ارادة الاستمتاع وانهام حرمة الاستمتاع
دون الوطى وانها **قوله** الوطى لا يسمى استمتاعا ومنه **قوله** لا يستمتع بها في جميع
بزها ولو النظر بشهوة نفع لا يحرم في السبيل الا الوطى صيانة لما به **قوله** حتى يستبرأ
لاحتمال حملها او بعد **قوله** بحبضة كاملة بعد ملكها فلا يكفي بقية حبضة وحده السبيل
فيها لان الطهر لا يفيد البراءة ولو انقطع حبضا اصبرت لمن آلت **قوله** من ذوات
الشهور كاسية او صغيرة او متحيرة **قوله** بعدتها شهر لعله سهو لان الكلام الاستبراء
وكذا ما بعده **قوله** بالوضع ولو من ذوات **قوله** واذا اشقي زوجة الخ تقدم حكمها ج اي حتى انقضا
مدتها اي بعدة نفقة حتى الزوجية على الاستبراء ولو وطى الامة اثنان بشبهة او زوجة وشبهة
لزمها الاستبراء ان كالعديني لشخصين **قوله** ولو استبرأ السيد الموطوءة ثم اعتقها فلا
استبراء عليها ولها ان تتزوج في الحال من السيد او من اجنبي ولو اعتق مسقولة فله
نكاحها بلا استبراء كما للعدة منه **فصل في احكام الرضاع** ويقال له الرضا **قوله**
وهو لغة الخ اذا مات ما ذكره رابعت المعنى اللغوي احصى من الاصطلاح هو نكاح
للعادة فيها ومثل الجوف الرماح وعلم من كلامه ان اكانه ثلاثة موضع ورضع ولبن وخوج
بالادوية الرجل والحنفى والبهيمة وكذا الحنفى بناء على عدم صحة التكميم عند المعتز خلافة
فهم كالاديين **قوله** بلبن امراه ولو حبضا للاسئلة الزبد اللبن والقسطا بخلاف اللبن
والحصل سوا ذلك كانت المرأة من الانسان والجن كما مر **قوله** حية حياة مستقرة حال انقضاء
الابن منها كما ياتي **قوله** بلغت سبع سنين قرينة بقرينية كما في الجبير **قوله** ارضعت المرأة
ولو قال ارضع ولو كان اولى لبذل ما لو كانت نائمة واولى منه وصل الى جوفه لم يرضع
والواحد حره ولو نأى **قوله** سوا شرب الخ لا يخفى عدم صحة هذا التعميم في كلام المصنف

قوله

قوله او بعد موتها سلق بشرب واختلاط اللبن بغيره لا يضر ولو غالباً حبس
شيئ منه الى جوفه الحنث والرماع ولو باسقاط **قوله** صار الرضيع ذكرا كان اولى او انثى
قوله ونحو الحولين ظاهره عدم التحريم لو كانت الرضعة الخامسة تمام الحولين والمعتد
خلاله كما يفيد كلام الشارح **قوله** خمس رضعات يقينا انفصالا ووصولا فلو انفصل في
مرة واوجره خمساً او بالعكس كان رضعة واحدة **قوله** واصلة لجوف الرضيع فان تقاياه حالاً
فان لم يصل اليه لم يحرم **قوله** وضبطهن اربعين بالعرف لانه لا يضابط لبن لثمة ولا شرباً
قوله فلو قطع الرضيع الارضاع بين كل من الخمس اعراضاً عن الثدي بقدر ولو قطعه عليه
الرضعة اشغل او فطمه للهوا ونوم او تحول من ثدي الى اخره فان طال الزمن في الكل
تعدد ولا فلا **قوله** ويصير وجهها بالمالح حاصلة انه يحرم على الرضيع اكل والمرضعة فروعها
وحواشيها من شرب او رضاع وكذا صاحب اللبن من نكاح او وطى بشبهة ومحرم عليها
فروع الرضيع فقط من شرب او رضاع **قوله** ينسب او رضاع ذكر الرضيع مع ذكر الاكساب
الاتحاد ولو غيرهم لكان اولى **قوله** يعتبر شهادته الرجال في الاقرار بالرضاع وفي المهر
من انا او با مجاز ويكفي في الشرب من الثدي رجل ويميني او اربع سنوة **فصل في احكام**
نفقة القريب لو قال في احكام النفقات لكان اولى **قوله** وفي بعض النسخ تاخير الخ وهذه
النسخة انشأ لان الحضانة من تعلق الرضاع الا انه يقال لما كاه الرضاع سابقا على الحضانة
وهو من جملة النفقة فقد ثبت لا شتمالها على المقدم وانضم اليها غير ما استمر اذا تامل
قوله والنفقة مأخوذة من الاتفاق فيه اتفاق مصدر من مصدر وعبر بالاختار دون الاتفاق
لانه الاختار وسع **قوله** وهو الاخراج اي دفع ما يسي نفقة لمن حوله **قوله** ولا يستعمل في الاتفاق
الا في الخبر بخلاف الاخراج وضوء الاسراف فلا يستعمل الا في غير الخ **قوله** والنفقة ثلاثة اسباب
ولا يرد ايجاب نفقة الزوج والاضحية للمنفورين على المنافر ولا ايجاب نفقة على حصة
الفقر في الزكاة بعد الحول وقبل التمكن او الاخراج مثلاً لانها من استحقاق الملك **قوله** الزكاة

فمنها على الملك لانها قد سبق عليها كوالد طفل غني بمورث او مخصوصة لاحياء
فيه وقدم الملك على النكاح لملاذ لك غالبا ومن قدم النكاح نظر الى قوة الزوج
فيه وتقديم القراية على الملك للاعتناء بها وترفعها **فصل** ونفقة العجوز من اى الاصول
والفروع سواء ذلك للاعتناء عليهم او تشبها باعمه نحو الخيام **قوله** من الاهل الى
حال بقية **قوله** واجبة على الغني بازاد على ما يحتاج اليه لمجونة نوما وليلة ووجوبها
بقدر الكفاية مما يشيعه مع اعتبار سنة وزهاده ورغبته في الحالة الناجزة للحاكم
بيع جزء من ماله لخبية او امتناع ولا نصير دينيا بمعنى من بدونها ولو مع الامتناع الا
بقرض قاض بالقاف بنفسه او ما ذوته او باسها عند تعذر وله اخذها عند
الامتناع من ماله وان لم يكن من جنسها وللاب والجد اخذها من مال المحور بحكم الاب
ولها ايجاره لها العمل بطبقه ويليق به بخلاف الام والفروع نعم للحاكم ان يولي ولد
الزمن اجارة ابية المحنون لها ويجب على الام رضاع ولرها اللبا ولا تجبر بعد على الرضا
الا ان تعبت وتقدم غيرها اذ ارضعت في رضاعه ولا يراد في نفقة الا حله
قوله للوالدين والمولودين بصفة الجمع فيها كما يصرح به ما بعده وهو بد من الاهل
فخرج غيرهم كاخوة واعمام وخالات فلا تجب نفقتهم طلقا **قوله** اي ذكورا كانوا والابا
من جهة الاصول وان علوا ولو من جهة الام ولو من الفروع وان سفلا ولو من جهة البنات
وفيه اشارة الى التغليب في صفة جمع المذكور **قوله** انفقوا في الدين او اختلفوا فيه
بشرط في الجانبين الحرية والعصمة فلا تجب لموتدو حزي طلقا ولا الرقيق ولا عليه
ولو كانتا وبعضا نعم تجب له بقدر حريته وتجب عليه نفقة كاصالة تمام ملكه **قوله**
واجبة الخ هذه الجملة بكثرة واحكامها كانت في نسخة ورجع عنها **قوله** واما الوالدين فتجب
نفقتهم على من يرضعهم فبذل الا لادم والكسوة والسكنى ولو لخادم محتاج اليه ولو
كولاء اجرة طبيب وثن دوله ونحو ذلك **قوله** بشرط ان اي باحد امرين منضرا الى الفقر

فهو

فهو مكررها **قوله** والزمانة تفتح الزاى اصلها الابتلاء والعادة واساير الى
ان المراد بها هنا افة مانعة من الكسب **قوله** فان قدر واعلى مال او كسب لم تجب نفقتهم
هنا مقتضى كلام المص والمعمد وجوب نفقة الوالد القادر على الكسب بخلاف عكسه
الاف **قوله** بثلاثة شرائط اي باحد من ثلاثة تضمنوا الى الفقر فهو مكررها
قوله احدها الوجه اسقاطه ولعله زيادة من النسخ بدليل عدم ذكر ثانيا وثالثا
مقابل له فتأمل **قوله** فالولد الغني الكبير لا تجب نفقته هذا مفهم الوصفين معا ولا
حاجة الى نقد الوصف الثاني مع وجود الاول فكان الوجه ان يقول فالغني
الصغير والفقر الكبير لا تجب نفقته وان احتج الى التقيد بما بعده لان
مفهوم شرط لا يعارض بمفهوم شرط اخر فتأمل وكذا يقال فيما ذكره في الباقي نعم
الولد القادر على الكسب اللائق به لا تجب نفقته كما سرت الاشارة اليه وربما يقال
انه داخل في وصف الغني المذكور **قوله** ونفقة الرقيق اي برونه كما سيظهر اليه
ومنها اجرة طبيب وثن دواء وشرابا طهارة وتراب تيمم **قوله** او موبرا وام
او ستاجرا او معارا او اعلى او زمنا او مستحقا من افعه بوصيه او غيرها
او ابقا او مزرعة لم تسلم الزوجات لئلا ونها را نعم لا يجب شيئا للكاتبة ولو
كتابة فاسدة الا ان عجز بنفسه وان لم يعجز السيد انفسه كتابته **قوله** فليطعم
رقيقه من غالب قوت اهل البيت مراده من غالب قوت اهل البيت وان لم يكن
من جنس قوت السيد وكذا يقال في الادم والكسوة **قوله** بقدر الكفاية في النفقة
والكسوة والادم وعينها ويعتبر حال زيادة ورغبة بقدر شيعه وان راد
على كفاية اسائه ويراعي حال السيد عتله في يساره واعساره وتسقط بعضي الزمن
ولا نصير دينيا الا بالافتراض من القاضى او اذرنه او يبيع فيها اما المغيبة او
امتناع فان لم يوجد مال امره الحاكم ببيعة او عتاقه او اجارته فان لم يفعل اجر

الحاكم ان يغير والا باعه ان وجد شق لا انفق عليه من بيت المال **قوله**
ولا يكتفى الخ ستر العورة نعم ان كان في بلاد تعبدون ذلك كفى واما البهايم جمع
بهيمة سميت بذلك لعدم نطقها واصلاها الزواني الاربع من ذوات البر والبحر
والمراد هنا الاصح من كل حيوان يحترق فيه ما يدفع ضرره من علف
وسقى وغيرها ويجبره الحاكم عليه او على بيعه او ذبحه ان كان موكولا
فان لم يفعل تاب الحاكم عنه في بيعه او بيع جزء منه او اجارته فان تذر
ذلك فعلى بيت المال ولا يلزم في الحيوان المحترق الا تركه فقط **قوله** ولا
يكلفون من العمل الا يطبقون يجوز قراءة الفحلين بالمشاة الفوقية وضمير
عائد للمذكورات من الرقيق والبهايم ويجوز المشاة المختصة وضمير للمذكورات
من ذلك والسائح حبله عائد للرقيق وحده نظر الظاهر والاول اولى
واعم رافد فالمراد بكليفه ذلك وما فلو اتفق ذلك في بعض الاوقات لم يجز
او عذر لم يحرم **قوله** فاذا استعمل الملك رقيقه نهار الخ كلامه في ظاهر الاشغال
ومثله الحمل واقتصر في الدابة على الحمل ومثله الاشغال ومنه الحلب فحرم ما يضر
فيه تركا او فعلا كما تنقص الجوع وعدم قص اظفار تودي وبكره ترك
حلب لا يضر ويبقى اولدها ما لا يضره حلبه ويجب ترك شئ من غسل الحمل
في الكوارة او شئ من له مخود جاحدة وتوضع على باب الكوارة لياكلها ويحرم خلق
نحو الصوف واستئصال جزء وورق التوت لرد القركا لعلف **قوله**
مالا روح فيه كالعقار والقناة لا يجب عمارته وبكره تركه اذا خرب نعم يجب عمارته
ان يتعلق به حق كرهن لاجل حق الميراث **قوله** ونفقة الزوجة الممكدة غير
الناشرة واجبة بشرط التمكن يوما بيوم فلو حصل التمكن في اثناء يوم
وجب بقسطه وشققها ايام صحتها ورضها وكذا الادم وغيره عما ياتي والتكليف

في غير الممكدة

في غير الممكدة والمراهقة والسفينة بوطيها وفي الغاية يبلغ خبره الى به
وصوق هو في عدم التمكن **قوله** قوت البلد اي بلد الزوجة اي محل اقامتها ولو اذ
ولو اختلف الغالب اعتبر حال الزوج بحسب العادة ولا ينظر لكونه بقية الاول والاراد
بالعسر من ملك ما بقي بموته قدر بقية العمر الغالب فاقبل فان زاد عليه ولم يبلغ قدر
فتوسط او بلغها فاكتر فوسر وحسب ما عتد ذلك بطلوع الفجر في كل يوم فلا يبعد
ان يكون بوسرا في يوم وغير بوسر في يوم اخر **قوله** ويختلف الادم باختلاف الفصول
وسنة الفلكية ولما نهى عن اختلاف في مقدار الادم قدرة قاضي باجتهاده معتبرا
حال الزوج ولا تكلف اكل الخبز وحده وان جرت عاداتها به والعتد في مقدار الكسوة
كفاية بدنها طولها وقصرها وسماؤها وهما الاو في جنسها عادة امثاله من قطن او
كتان او خبز ويفاوت بين الموسر وغيره وتعتبر الكسوة في كل فصل وهي قصير وسراويل
وخمار ومكعب وارتفاع البرد جبة محشوة او فروة ويتبع ذلك الطاقية وذكر البها
ورد القصر والحياطة وخطها واذا وقع التمكن في اثناء فصل وجب بقسطه مما
فيه ويجب لها ما تنقص عليه من حصر او ولد للعسر وبساط ونطع للموسر عما حرة
به العادة واذا اختلف الفراش بالليل والنهار وجب لكل منهما ما يليق به ويجب عليه
ما يتعلق بالنوم من نحو مخدة والحاف ومخففة **قوله** لحم بحسب العادة ويتبعه ما يطبخ به
قوله وعليه طحنه وخبزه بنفسه او بغيره فان غلب غير الحب كتمر واقط وجب
تسليمه فقط او اير طلت بدلا عن النفقة غير المستقبلة حاز ان لم يكن رابا ولو اكلت
معه على العادة سقطت ان كانت رشيده او اذنت وانها والا فلا تسقطوا اكلها تطوع من الزوج
قوله ويجب لها الات اكل وشراب وطبخ وقد مضى وكوز وجرة والبرق وسفرة ونحوها
علا غنا عنه ويجب لها ما تنسل به ثيابها وما غسل ووضو سببه فنهما الا ان حيزا احتلام
وعليه اجرة حمام جرت به عادة امثاله في كل شهر او اكثر اقل وعليه الا تنظف نحو مسط

ونحو سر وموتك ولا يجب كل ولا طيب ولا ما يزين به كخضاب ولا دوا مرض
ولا جرة طبيب وحاجم وحائق وقاصد **قوله** ويجب لها سكن يلقى بها عادة ولو
باجرة لانها لا تملك لانه لا تمنع وسيقط بعض الرزق بخلاف ما تقدم من النفقة والادام
والكسوة والالت بالنظف وغير ذلك فانها تملكها ان كانت حرة وسيد لها ان كانت امه
والحره تصرف فيها باسنان وتبس غيرها ما لم يمنعها الزوج **قوله** وان كانت ممن يحرم الى
بيت اهلها او زوج قبله وسواها وجوب الاخداع الزوج المحرم والعبد والعشرة **قوله**
نحوه او انه له كان الانسب تقديم امه على الحره ليعلق بها ما بعد من الاستيثار **قوله**
متاجره ولا يبره غير الاجرة وان كانت حرة **قوله** او بالانفاق ولو امه وعليه نفقتها و
فطونها وكسوتها وغيرها مما ملكت دون الحره حسب انواعها وصفاتها وقدرها
ولا يجوز لمن لا يخدم ان يتخذ خادما ولو باجرة من مالها بغير اذن زوجها نعم يجب عليه
اخداع نحو مريضه وفي زمانه لانه لا حاجة **قوله** وان اعسر الزوج اي عجز عن نفقة
المعسرين ولو بجنيه ماله مسافة القصر او بعجزه عن الكسب ولا يلزمها قبول
اجنبي عنه الامن اب او جد عن محوره **قوله** بنفقة او كسوتها بخلاف الادام ونحوه
والسكن ونفقة الخادم والاحرام فلا دفع بشئ من ذلك لان النفس تقوم بدونه
وكيفية الفسخ ان ترفع امرها الى القاضي وتثبت اعساره وبهله ثلاثة ايام لم ترفع
ثانيا اليه في صيغة الراج ليفسخه بفسد او ايبدا او ياذن لها في الفسخ وليس لها الفسخ
بنفسها الا اذا عجزت عن الحاكم وعن المحكم ايضا وليس لها منع الزوج في مدة الامهال
وليس له منعها من الخروج لكسب النفقة وقودا لمحلها **قوله** ان اعسر بالصدق
كله او بعضه على الاصح **فصل** في احكام الحضانة بفتح الحاء او هي اذ ذكره
وفيها نوع ولانها وسلطنة **قوله** وشرا حفظ من لا يستقل بابوره لوقال كما قال غيره
تربية من لا يستقل بابوره بالصلح ودفع ما يضره لكان اول لانها تفقد بفسل حسنه

وتبانيه

وتبانيه ودهنه وكله ودر بطه في الهد وتحرركه لسيام ونحو ذلك كما يشير الى
بعضه فيما ياتي **قوله** وله سنه اولد ذكر او انثى غير عتير وسنله الجنون كما مر **قوله** بطلانه
وشرايه لوقال باطله وسقيه لكان اول **قوله** وسنله الحضانة على من عليه نفقة
ان لم يكن له مال والا ففى ماله **قوله** واذا امتنعت الزوجه الخ اذا كان امتناعها يسقط
حضانتها ولا ينفك عنها عليها وهو كذلك ان لم تمنع نفقة المحضون عليها ومثل
الام في الامتناع غيرها **قوله** انقلت الحضانة لامهاتها نعم يقدم عليها بنت
ان كانت دروج ذكر اكان او انثى ان كانت مطبقة للوطي والا فلا يجوز تبانيها له و
المراد بامهاتها الوارثات ويقدم منهن القوي بالقوي ثم انتهات الاب كذلك
ثم اخت ثم خاله ثم بنت اخت ثم بنت اخ وتقدم ذات القرائين على ذي القرائه
الواحدة وقرابه الام على قرابه الاب ثم بعد المحارم غير المحارم كبنه حالة وبنت عمه
ثم الذكور المحارم كاخ وابنه ثم غير المحارم كبن عم لكن لا تستلم سنهاته لغير محرم
بل نفقة معه كبنته وتقدم انثى كل جهة على ذكرها فان استوفى اقرع والحنثي
كالذكر ويصدق بيمينه في دعوى الانثى **قوله** يمكن المراء على التمييز من غير نظر الى
سبع سنين او اقل واكثر بحيث يكون عارفا باسباب الاختيار وهو موكول الى
اجتهاد الحاكم **قوله** بخير بين ابوين الصالحين للحضانة وان علت الام وفضل احدها
بين اموال او محبة **قوله** واذا لم يكن الاب الخ اري ان المحر والاخ وابنه والعم وابنه كالا
مع الام والاخت لغير اب والحالة كالا ام وله بعد اختيار احدها اختيار الاخر و
يجوز اليه وان تكره لم يظهر ان ذلك ليقص تمييز فيجعل عند من كان عنده قبل التمييز
ولم يخبر واحد منهما فغند الام وان اختار اقرع واذا اختار الذكر اياه حرم عليه
سغه من زيارة امه او اختار امه فغند هالكلا وعند الاب فها اولوا الاختار الانثى ومثلها
الحنثي احدهما فغند داما ولا يمنع الاخر من زيارتها على العادة مع الاحتران من نحو خلوة



واذا برضت عند الاب فالام اولى بترضاها عنده ان رضى والا فعندها وله عيادتها على ما
قوله وشرايط الحضنة تسبع بالكثره واوصلها بعضهم الى خمسة عشر وستاني كيو في
عساره غيره كيو في سنة وهو ظاهر **قوله** فلا حضنة لوفيقه لو قال الرقيق لكان اولى
لشمل الذكر واولى منه ان يقول لمن فيه رقيق ليشمل البعض **قوله** وان اذن سيد لها فلا عبرة
بذنه لانها ولايه ولا سلت ام ولده كافر بتبعها ولدها وحضنة لها ما لم تنكح **قوله**
الذي صرح كلام الشارح انه المراد به الاسلام ولعلك اورد عليه حضنة كافرة
لكافر ولو جعل كلام النعم شاملها لعني انه يستتر ط اتفاق الحاضن والمحضون للدين
لكان اولى بل ربما ان يكون عدو للمص اليه ذلك ولا يرد حوا حضنة مسلم لكافر
لانه معلوم بالاولى من المسلم قتال **قوله** فلا حضنة لكافرة على سلمة ام لا حضنة لذي
كفر على ذي اسلام من ذكر او انثى والشارح يقتصر في عباراته على الاناث نظر للاصل
وينزع الولد المسلم من اقاربه الكفار قال الخطيب **قوله** قال الخطيب فيه نظر وهذا ليس بكلام
الخطيب ندبا وبحضنة المسلمون وان اكون قوام اقاربه وموتته في ماله ثم على من قتلته
موتته ثم على المسلمين وتثبت الحضنة لكافرة على كافر لعله في غير اهل الحرب غيرهم
كما في الارث فراجع **قوله** العفة والامانة هما معنى واحد وهو العدالة كما سيشر
اليه علو غير المص بها لكان اخص واولى اذ العفة بكسر الهمزة الكف عما لا يحل والامانة
ضد الخيانة فكل امن عفيف وعكسه فتامل **قوله** بل تكفي العدالة الظاهرة ان لم يقع
فيها نزاع ولا فلا بد من ثبوتها عند الحاكم وهي العدالة الباطنة **قوله** في بلد الميز لوال
في بلد الولد او المحبون لكان اولى كما يدل له ما بعده **قوله** سفر نقلة خرج بقبلة في البلد
من محل محل اخر **قوله** فالاب اولى وكذا بقية العصبة ولو غير المحارم حفظ المسلم نعمه ان لم
يؤمن الطريق والمقصود فالام اولى **قوله** خلوا الميز تقدم ان التقدير بالمحضون هو الاولى
قوله ليس من محارم الطفل صوابه في هذا وما بعده ان يقول ليس له حق في الحضنة بتدليل ما مثل

به كاجن

كاجنني عند فلا حضنة لها وان رضى الزوج **قوله** ورضي كل منهم لا يخفى ان خو الحضنة
في ذلك للزوج والزوجة معا فاما معنى هذا الرضى فتامل **قوله** سقطت حضنتها اي
ما دام المانع قائما بها فان زال ولو بطلاق رجعي في الزوجة عادت الحضنة اليها من
غير ولاية حاكم ومثلها في ذلك الاب والمجد والناظر بشرط الرافق **قوله** بقي من الشر
ان لا يكون الحاضن صغيرا ولا مجنونا ولا ابرص ولا مريضا باستغله عن امر المحضون
ولا مغفلا ولا زنا بامتنع من الحركة المباشرة امر المحضون ولا ترصعة واستغنت
من ارضاعه واعلم انه اذا بلغ المحضون رشدا ذكر او انثى فله ان يسكن حيث شا
والاوى عدم مفارقة حاضنته نعم ان كانت ربية ولو يقول الحاضن او خوف عليه
في الافراد كما مر منع من المفارقة وان بلغ غير رشيد شكك في الحضي كالانثى كما مر
الاشارة اليه **كتاب الحبايات** جمعها الاختلاف في انواعها و
هي تشمل الحباية على الاموال وليست مراده هنا الا في الرقيق لكونه ادسا والى
قتل التعبد بالجراح اولى واجيب بان شمولها لانيهم دخوله وليس فيه فتاد حكم
الحق من احتياج ما ينعين دخوله وفي اخره فتاد حكم فتامل **قوله** قتلا او قطع
او جرحا او كذا هتما او قلعا او غيرها كروا لسمع ولا تدخل فيه الحرد ولا انها لا تسمى
حباية عرفا ولذلك لم يدخلها المص فيها كما ياتي **قوله** القتل هو حصول الهلاك التام شي
عن فعل ولو حكما كالسحر ويقال لغيره مات حنفاً انقه وهو اذا كان عدو ظاهرا لغير
الكبار بعد الشر كبا لله تعالى وتضح التوبة منه ولا يتجتم غوايه ولا دخوله في النار
ان عذب وان امر على عدم التوبة وذكر الخلود في الانية محمول على الملك الطويل او
على السجل له واذا قصر الوارث او عفى ولو عفا انا سقط الطلب في الالية كما قاله
النوري ومن ذهب اهل السنة ان القتل لا يقطع الاجل وانما موته باجله خلافا
للمعتزلة **قوله** ثلاثة اصرب لاربع لها يحكم العقل والوجود لانه ان لم تقصد عين المجني

عليه فهو الخطاسوا كان بما يقتل غاليا ولا وان قصدت عن الجني عليه فان كان
بما يقتل غاليا فالعدو الا نفسه العمد يقال له عمد الخطا وخطا العمد **قوله** عمد محض اي خلاص
وفسر العمد باعتبار جناسه الاصل يقول مصدر عمد بوزن ضرب ومعناه **قوله** ان
يعد بكسر الميم كعلم **قوله** اي شئ فسر به ذلك العمد دخل السحر ونحوه **قوله** يقتل غاليا بالنسبة
للشخص المقصود ومنه غزارة في مقتل او في غيره وتالم حتى مات ومنه ضرب بقتل المريض
دون الصلح وهذا تفسير العمد في ذاته ويعتبر في ايجابه القصاص ان يكون ظاهرا اي حرلا
فخرج قتل المرتد ونحوه فانه واجب قتل الغازي قريته الكافر اذا لم يسلم الله ورسوله
فانه مكره فان سبها فقتله مندوب وقيل الامام الاسير عند استوال الخطا فانه
سباح **قوله** القود سمي بذلك لانهم كانوا ينفذون الجاني الى محل القصاص بحبل او غيره
قوله وما ذكره المصنف قد يقال هذا تفسير لقوله بعد لا فائدة ان ذلك معناه وليس
زائدا عليه كما صرح به تفسيره الفصل الى ثلاثه اضرب اذ لو اعتبر هذا زيادة على ما
لزم زيادة الاقسام فتأمل **قوله** او قطع اطرافه هذه جملة زائدة على ما في كلام المصنف
قوله فهدد الجاني المرتد في حق المسلم ويهدد الجاني في حق غيره وفي حق مرتد ولا يهدد
المرتد مع سب له **قوله** اي اعفى الجاني عليه عن الجاني اي على الدية لانه فرض كلام المصنف فان اعفى
مجانا او اطلق فلا قصاص ولا دية وان كان العاق في محو راعيه وسوا عفى عن نفسه
او عصف من اعضائه لانه اذا سقط بعضه سقط كله لعدم تجزئه **قوله** ليضرب
رجلاي مثلا ولو كان انسانا كان اعم ومثل الرمي بالوزن فوق وقع على انسان فقتله
قوله ثلاث سنين ان كان المقتول كاملا مجربة وذكره واسلام والاف في كل سنة
تدبر ثلث دية المذكور والاروش والحكماء تنوع الاطراف كالدية **قوله** وعلى الفتي هو من تلك
زيادة على ما بقي بالمر الغالب عشرين دينار فان كان اقل من عشرين دينار وقوى
ربع دينار فهو متوسط والاف هو ثقب لا يعقل **قوله** عصبة الجاني اي المقتصون

بأنفسهم

بأنفسهم وهم الاخوة فغيرهم ثم سبوا ثم الامام فغيرهم ثم سبوا ثم سبوا ثم سبوا
عصبة يترفعون ابدا ثم عصبة هاتين فغيرهم من كان لاب وام من كان لاب فوخذ
من اخوته من كل غني نصف دينار وفي كل متوسط بعدين فان لم يفي بثلث الدية انتقل الحكم
الى من بعدهم مرتبة بعد اخرى حتى يصير لما اخذ قد التفت فان لم يفي به انتقل الى
الارحام ان لم ينظم امر بيت المال والاف عليه فان فقد فعلى الجاني وعصبة المرأة بحملة
عاقبتها والعنوقون كالعتق الواحد وكل واحد من عصبة كل مقتول بحمل ما كان بحملة
ذلك المقتول وشرطا العاقل ان يكون مكافا حرا ذكرا غير فقير واثقا الدين الا ان
وعنه وابتدأ اجل الدية من الزهوق وغيره من الجنابة لا يؤخذ ارشدا لا بعد
الا مال ومن مات من العاقلة في اثنا سنة سقط من واجبها **قوله** الا اصله في
اي اصول الجاني وفروعه لا يعقلون عنه وكذا اصول كاعتق وفروعه **قوله** فلا يصح
على صبي بالمعنى السائل للصبي **قوله** عاقلا اي حال جنابته وان جن بعدها ونقص
سنة وحالة جنونة ويصدق بهينه اذا ادعاء حالة الجنابة وعهده واعلم ان
السارح توهم ان كلام المصنف في حالة الاصل من الجنون فذكر ما قاله فقام له
قوله ويجب القصاص اي ان السكران المعتدى بسبكه كالخلف وان كان غير
عنه التزوي تغليظا عليه **قوله** والذي اصله ان علا ذكره وانني **قوله** يقتل ولده
ولو سنيا بلحان ولا يقتل من يرتد ولده **قوله** نقص حكمه اي لم يتركه المحقق
ذبحه كالبهيمة ويقتل الولد ويقتل والده الامكا يتاقتل اباه المملوك له على الاصح **قوله**
وان لا يقتل المقتول انقص من القاتل كثر اوراق وكذا ابا ما ن او سيادة او اهلها **قوله**
فلا يقتل مسلم ولو زانيا محصنا كافر ولا يقتل ذمي او معاهد او من مبرر ولا يغيرهم
من الكفار ويقتل بعضهم بعضا ولا ينظر لحدوث اسلام **قوله** ولا يقتل حر كامل الحرية توب
اي بين قتل وقول يقتل الارواح بعضهم بعضا ولا ينظر لحدوث اسلام او حدة عتق

١٢٢

٢٢

ولا يقتل بعض لبعض وإن زادت حربة واحدة ولا يقتل سيد عبده ولو أباة كاسر **قوله**
ولو كان القتل ما نفى كبر الخ لا يعتبر التفاوت في الذكورة والأنوثة والحقنة والعلم والجهل
والشرف والحسنة والطول والقصر وكبر الجثة وصغرها **قوله** ويقتل الجماعة بالواحد
وإن تفاوتت جراحاتهم عدد الجثث أو ضرباتهم كذا القوة في مجزأين شاق
بشرطه المذكور في كلامه ولو إلى الأمر إلى الله تعالى وزعموا باعتدال الرءوس في الجراحات على عدد
الضربات ولو قتل واحد جماعة لم يقتل بأولهم أو محاقوا أحدهم بقرعة والباقيون الأحياء
وكذا لو تعدى واحد من أوليائهم فقتله ولو قتلوه دفعه دفع موزعاً عليهم ولكل
منهم ما بقي من دية مورثه والعبرة بدية القول لا العاقل **قوله** في الأطراف
والأذن وكذا في المعاني كاسع والبصر **قوله** من أذن أو يد الخ هذا مجازاة لكلام المص
ولو قال كذا دية ويدي الخ كان أعظم إذ لا تقطع شفة علماً بسفلى ولا أنملة بأخرى ولا
أصبع بأخرى ولا حادثة بأصلى **قوله** فلا تقطع يد أو رجل ثلاثاً صحيحة مثلاً أن رضى
الجلبي أو شلت بعد الحنانية فلو خالف لم يقع قصاصاً وعليه دية وأوله حكومة
فإن سري إلى النفس وجب القصاص ولا أثر لخرج وقصر وحضة أسفار وسرا دها
وصمم وخشم وعنه وحشي **قوله** وكل عضو أخز من فضل فغنه القصاص دية وقلع العين
فلو قلع شغور ومن هو من سقطت أسنانه الرواضع سن غير شغور انتظر عودها في وقتها
فإن لم تعد فغنه وجب القصاص كبير وانتظر كمال صغير ولو قلع سن شغور لم يسقط القصاص
إذا عادت لأنه نعمة جديدة فإن قلعت سن الجاني عادت قلعت ثانياً فقط وقيل ثالثاً
وأكثر **قوله** ما لا يفصل له لا قصاص فيه لو قال ولا قصاص في القطع من غير فضل كان
صواباً لأن القصور إن لا قصاص في كسر العظام نعم إن أكن في السن اقتص منه فإن كان
قبل للكسر فضل أخذ له حكومة الباقى وخرج بالعظام غير هالكين وأذن وأنف
وشفة ولسان وذكر وأنثيين وجر في الفرج والبهيمة لا تؤخذ عنى صحيحة بعباد ولا

لسان ناظر باخرس **قوله** وأعلم الخ هو توطيه الكلام المص كما سبب له وهو غير
مناسب كما سترفه **قوله** شجاج الرأس والوجه تخصص الاضافة لأجل التسمية لأنه
في غيرهما سمي جرحاً لا شجاجاً وفيهما سمي شجاجاً وجرحاً **قوله** عشر بل أكثر كما يأتي **قوله**
وداميه تدريته فإن سال الدم قيل لها داسعة **قوله** وشحاق تبليغ الجلبة التي بين
اللحم والعظم وتسمى الجلبة بذلك أيضاً وكذا كل جلبة رفيقه **قوله** توضع العظم من اللحم لوقال
اللعظم لكان أو لعلله راعى الوجه التسمية **قوله** خريطة الدماغ هي الجلبة التي فيها المخ
ولا تخرفها **قوله** ويصل إلى أم الرأس لو اسقطه كان أولى لما لا يخفى **قوله** واستثنى الخ
لا يخفى أن ما ذكره الشارح في كلام المص فيه قصور وإيهام حكم غير صحيح لأن الجرح عام
في سائر البدن كما تقدم فخلله على خصوص الشجاج لا وجه له وفيه إيهام لأن الجرح في
غير الوجه والرأس لم يعلم حكمها وإن الموصحة في غيرهما لا قصاص فيها وليس كذلك
فلا عزم الجرح واستثنى منها الموصحة كما هو صريح كلام المص لوفى بالمراد فتأمل و
كيفية القصاص في الموصحة أن تعتبر بالمساحة طولا وعرضا وعلم عليها نحو سواد
وتوضع بالوسمي وكل الجروح تعتبر بالحكومة إلا الموصحة إذا كانت في الرأس والوجه
ففيها الأرش وهي خمسة أصغر أو كبرت **فصل** في بيان الدية **قوله** على جرح
الرفيق فالواجب غني القيمة بالغة ما بلغت تشبه بالبراب بجائع الملك **قوله**
أو طرف بالمعنى المتأمل للمعاني كالعقل والبصر **قوله** والدية من الودي وهو دفعها
فحذفت فاءها وعوض عنها ما التاني **قوله** ضرب من حيث التخليط المطلق والتخفيف
المطلق ولا ثالث لهما من تلك الحبيثة وقد تكون غلظة من وجه وتخففة من وجه لأن
التخليط يكثرها على القاتل ويجلوها وتخليتها والتخفيف بتأجيلها وتخفيفها وكذا على
العاقلة وقد يجب نصفها أو ثلثها أو ثلث خمسها في النفوس وكذا في أطراف وأما
الأروش والحكمات فلا ضابط لها وتغير فيها التخليط والتخفيف أيضاً إلا في الحرم والأشهر

الحرم والرحم **قوله** فللفظة الخ هذا مبتدأ وثلاثة خبره وهذا هو الواو
لما تقدم وما قبله الشارح خلافا للصواب لانه جعل خبره مائة محذوف وهو
صريح في ان كونها مائة من وجبه التغليب وهو غير مستقيم كما تقدم **قوله** قتل الزكرو
الحرم المسلم هو مصدر مضاف الى مفعوله ويقيده بنفي الجنب واليهل وكون القاتل
حاملين ولو انني سر او جيت بغيره واستد او لوقهر القتل الوالد وله ورت
الحاجي وسكت عن كونها على القاتل وكان الوجه ذكره **قوله** وسبق معناها بان
الحقة ما استحققت ان يطرقها الفحل وان تركب ويحمل عليها والخزعة ما التفت
مقدم اسنانها **قوله** والمعنى الخ دفع به ان الحمل لا يسمى ولذا في بطن امه فهو من
الحمار والحلقة جمع لا مفرد له من لفظة عند الجمهور وقال الجوهري جمعها
خلف بكسر الخاء وفتح اللام وقال ابن سيرة جمعها خلفات **قوله** يقول اهل الخبر
ما لا يلبس اثنتين من عدد ولهم **قوله** عشرون حذعه قدم الحزعه هنا على الحقة
وقدم بنت اللبون على بنت المخاض والمناسب عكسه والمخاض الحامل واللبون ذات
اللبن وسكت عن دية شبه العمد وهي غلظة من حيث ثلثيتها فقط **قوله** وتي
وجب الابل فلا يقبل فيها معيب بما في باب البيع **قوله** اقرب البلاد ما تبلغ مسافة
قصر او ما لم يكن لنقلها سونة تزيد على ثلثي مثليها **قوله** فان عمدت حيا او شرعا
بما سر **قوله** قيمتها وقت وجوبها بخالف بقدر البلد فان غلب فقدان تكسر الحاجي بينهما
قوله وقيل في القديم هو هي اشارة الى تضعيفه وعدم اختياره **قوله** فان غلظت
الخ كان المناسب ان يقول وقيل ان غلظت الخ لانه وجه خروج على القول المخرج
لان الاصح على القديم عدم الزيادة **قوله** وتغلظ دية الخطا في النفس وغيرها حيث
الثلث فقط وخارج به قتل العمد وشبهه والقيمة والاطراف التي لا دية فيها والحوادث
فلا تغلظ فيها في هذه المواضع **قوله** اذا قتل في الحرم ولو بمرور السهم فيه مثلا او كون

القاتل

القاتل والمقتول فيه وحده وكان المقتول فلا تغلظ في الكافر **قوله** اي حرم مكة
فاللام فيه للهدى الشرعي والذهني لمخرج به حرم المدينة وغيرها وحالة الاحرام كما
ذكره **قوله** او قتل مسلما او غيره في الاشهر الحرم ولو بمرور السهم فيها ان امكن كما
روى الحرم **قوله** اي في العقدة اشارة الى ان هذا هو اولها وهو المقتد في على
ما رتبته في التولي لا في الفضيلة لان افضلها للحرم ثم رتبته الاخران **قوله**
الحرم بفتح الحاء وتشديد الراء سمي بذلك كما قيل ان اول محرم القتال كان فيه اد
لان الله حرم فيه الجنة على ابليس ويقال له شهر الله لما قيل انه اسم اسلامي
لا من جهة العرب **قوله** او قتل مسلما او كافرا ذكرا او انثى قريبا له **قوله** كسبت العم
فلا تغلظ وكذا ابن العم وكذا الوكان محرما لرحم له كالمصاهرة والرضاع فلا
تغلظ ايضا وكان حتى الشارح ذكره لانه مفهوم رحم **قوله** ودية المولا نصف
دية الرجل سلمة او لا سواء كان القاتل مسلما او كافرا **قوله** والخنثى المشكل كالمراة
احتياط لان ما زاد شكوك فيه **قوله** نفسا وجرحا فيه تسمية ارض الجرح دية
كما مر او هو تغليب **قوله** ودية اليهودي والنصراني والمعاهد والمساكين الذكور
منهم **قوله** ثلث دية المسلم ان كان ذكرا ولا فقه في دية المسلم او المراد المقابلة
اي ثلث دية المسلم الذكر للذكر وثلث دية المراة للمراة والخنثى **قوله** نفسا او
جرحا فيه ما تقدم **قوله** واما المجوسي اي الذكور في الانثى نصف ثلث الخنثى قالوا
وحكمة ذلك ان في نحو اليهودي حسن فضائل كتابه ودية الذي كان حقا وحل
نكاحه وزيجته وتقريره بالتجزئة وليس في المجوسي الا الاخير فكان فيه حسن
دية اليهودي ويعتبر في التولي اشرف ابويه ومن لا يعرف له دين كالمجوسي **قوله** وكل
دية النفس اي تجبال لدية كاملة اي دية المجني عليه ذكر او انثى مسلما او كافرا تغلظ
وتخفيفا ولو فعل الشارح كذلك كان اولي واحصوا اعم فقوله وسبق انها مائة من الابل

هو حق الكامل بالاسلام والحكمة والمزكورة واعلم ان القيمة في الرق كالدية في الحر
فكل قيمته فيما نكل فيه دية الحر من اطرافه وغيرها **قوله** في قطع كل من اليد والرجل
لو قال في قطع اليد والرجل كان ارفع واخص والمراد باليد الكف مع الاصابع
فان زاد عليها وجبت حكومة الزيد وبالرجل المقدم مع الكعب في حكومة الزيد
وفي كل اصبع عشرة دية صاحبه وفي كل غلة تلك دية الاصبع في غير الابهام ونصفها
فيه نعم في الزايد من ذلك حكومة **قوله** وفي قطعها سوادا سريتا لان كل متعذر وجبت
فيه الدية ففي سورة على افراده مطلقا **قوله** وجب ارشاه اي لا يصاح وهو خمسة
ابرة الكامل او يقال نصف عشرة دية صاحبه ولا يندرج في دية الاذن بخلاف
الانفجعه وفي بعض الاذن بقسطه بالمساحة **قوله** ولو ابديس الاذن بجب نصف
الحركة منها وجبت الدية وفي قطع الياسين حكومة **قوله** احول وهو من في
عينه خلل دون بصره **قوله** واعور وهو فاقد احد العينين ورتعت الجناية
على عينه الصحيحة **قوله** واعشى وهو من يبصر بعد مع ضعف بصر في بصر وكذا
الاحفش وهو صغير العين واعشى وهو من لا يبصر ليلدا واجهر وهو من لا يبصر
نهارا وكذا من بعينه بياض رقيق لا ينقص ضوءا فان نقص الضوء وجب قسطه
ان ضبطه والافحكومة **قوله** ففي كل جفن يفتح الجهم وكسر هاء ربيع دية ولو باسحقا
و يدخل فيه حكومة المذهب لان فيه حكومة لو ازيل وحده كسائر السعور وفي
بعض الجفن قسطه ان ضبطه والافحكومة وكذا لو تقلص بابه وفي ازاله الجفن
حكومة **قوله** الناطق سليم الذوق في لسان الاخرس ولو طاريا حكومة وفي الذوق جلد
او مع اللسان دية **قوله** لا يلع وارثا وكذا اطفال لم يبلغ او ان الذوق فان بلغه ولم
ينطق فحكومة **قوله** السفيتي ويدخل فيها حكومة **قوله** السارب وغيره والسفة
طولا ما بين السفتين وعرضا ما غطي اللثة وفي بعض الواحدة بقسطه وفي تقلص

بانيها حكومة

بانيها حكومة **قوله** وذهب الكلام كله ولولا لكن وارثا واللع وعجزه وكفي في رجاها
دعواه مع استجانه وقول اهل الخبرة انه لا يرد **قوله** وفي ذهاب بعضه بقسطه ان بقي علم
فهو والا وجب كل الدية **قوله** ثمانية وعشرون في لغة العرب وفي غيرها بقدرتها
قلتها او كثرتها نعم لو نقص بعض الحروف بجناية فالنوزع على بانيها **قوله** ذهاب
البصير مع فني العين دية عواه ان قال اهل الخبرة انه ذهاب او من عند
ما يظهر به صدق مع عينه وفي نقصه من عين واحدة قسطه ان عرف بان كان يرى من
سافة فصار يرى من نصفه ليلدا والافحكومة **قوله** وذهب السمع هو شرف من البصر
على الاصح لهو له لسائر الجهات ومع عدم ضوء ليلدا وجب دية في الحال ان تحق
زواله ولو يقول اهل الخبرة انه لا يعود فلو اخذ ثمنه عاد استردت كبقية العين
ولو ادعى زواله امن واخذ الدية بهمينه **قوله** وان نقص من اذن واحدة وكذا
سهما معا فسطه ان عرف والافحكومة وذكر السابح كيفية ضبطه **قوله** من المخرن
ومن احدهما نصف الدية ولو ادعى زواله امن وصدق بهمينه **قوله** وان نقص وضبطا
ولكن ضبطه فسطه والافحكومة **قوله** ذهاب العقل العزني الذي عليه مدار التكليف
مختلف المكسب وهو ما به حسن النقص ففيه حكومة فان ادعى زواله امن فان لم ينظم
حاله اخذ الدية بلا عين والاصدق الجاني بهمينه وان رجع عوده انتظر دية عقله لانه
لعقل صاحبها يمينه عن ارتكاب ما لا يليق ومحلها القلب على الراجح وله شعاع متصل
بالدماغ ولذلك كان لا قصاص فيه **قوله** وحيا الدية مع الارش والحكومة **قوله** الذكر السليم
خرج الا في فيه حكومة **قوله** ففي قطعها وحدها دية ولا يزداد بقطع الذكر هاشي
وفي بعضها بقسطه **قوله** اي البضتين بخلاف الجملتين **قوله** وفي النخبة اي في الارش
او الوجه فقط والافقية حكومة **قوله** وفي السن الاصلية الدامة الثغرة كما سوا قلعها
او ابطل منفعتها وسوا قلع معها اصلها او لا ولو زادت الاسنان فكل اصلية ان لم تكن

شاعية والافحكة ولو كانت كلها صفيحة وحيث فيها صاحبها على الاصح وقا
وفي السن عشر دية صاحبها كان اعم واولى **قوله** حتى لا يلا سواك في الموحدة
او صغر وتقدم ما فيها ولو كانت مع هيم عشرة ادع تنقل ايضا خمسة عشر في كل
واحدة منفردة خمسة **قوله** وفي اذهاب كل عضو لا منفعة فيه كالاثل حكومة وكذا
في تقويع الرقبة وسوي الوجه وفي حلق الرجل والحنثي بخلاف حلق المرأة نفسها
قطعا وسلا ديتها وفي اذنها نصفها **قوله** وهي ايا الحكومة ومثاله دية فعلها
لا تبلغها وفيما ذكر حبل الرقيق اصلا الحر وسياي عكسه **قوله** ودية العبد قيمته
وان زادت على دية الحر في التعبير بالدية سيج كما مر ولعله حاول ان القيمة في الرقيق
كالدية في الحر فيجب كلها فيما تحت منه الدية في الحر ونصفها كنصفها وهكذا
في جميع اعضائه ومعاشيه وجراحاته واظرافه فالحر اصل الرقيق في هذا ولو عمر
بالرقيق كان اعم ولا فرق في الحناية عليه بين العبد وغيره وبين المكاتب وام الولد
وغريها **قوله** ودية الجنين ذكرنا وغيره ولو لحاقا قال اهل الحق منه صورة خفية
يختلف بالوقوع في البصيرة فلا شيء فيه **قوله** الحر المسلم واسقط السلم كان اولى
لانهم كلامه ان المهر لم يقل بها وكان يستغنى عن ابراره عليه ولايهما انه
لا غرة في الكافر مع ان فيه غرة تساوي عشر دية امه كما يأتي **قوله** ان كانت امه
معصومة صوابه ان كان معصوما لان العبرة بعصمته هو لا بعصمة امه كجنين
حزبي من حربية **قوله** حال الحناية سوا كانت تلك الحناية بضرب او قول كتهديد
او شرب دوا او بصوم ولو في رمضان او بتجريح كنع من طعام او شرب بغير مشقة
والضرورة لم تضمن دية الرضيت خفيفة لا توتر او عذرت بغير المهر
او اقامة مدة بعد الضربة القوية ثم اقلت **قوله** غرة اصلها البياض في جهة الفرس
وتطلق على الخياري التي تستعد بقتل الجنين وفي بعضها بقتلها كذا في الدية

يعتبر في وجوبها انفصال الجنين كله او بعضه ولو خرج راسه مثلا سياتي بعد
موتها بجناية في حياتها فان انفصل حيوات حال او دام المدة حتى مات فدية
والا فلا ضمان كالوا ان فصل سياتي بلا حناية ولو لم يكن معصوم الجنين كحزبي من حربية
وان اسلم بعد الحناية او كانت امه سببه او لم يظهر على امه شئ او كان له واهه ولو كان
للجاني فلا ضمان في ذلك **قوله** اي نسمة اشارة الى التا في الغرة الواحدة **قوله** عيلا او
امه هما بالرفع بدل من غرة ولو جاز على الاضافة البياض في كلام المصنف لانه لا يتعين كون
الغرة بضوا والخيرة لرافعها **قوله** سليم لو قال سلمية لكان انساب ومنه كبر لم يخرج بهم
وصغير ولو ابن يوم **قوله** نصف عشر الدية اي دية ابيه سلا او لا وهو سياتي عشر دية
امه ولو عمر به لكان اولى **قوله** فان نقد حسا او شرعا كما مر في الدية وجب بدلها خمسة
ابرة في المسلم الحر وفي غيره بنسبه **قوله** ودية الجنين الرقيق ايا المعصوم كما مر ذكر
او غيره **قوله** عشر قيمة امه ولو كانت او ستولدة ويعتبر سلاستها وسلاسة وان
لم يكن الاخر سلاسا وزفها وان كان حرا وسلاستها ان كان سلاسا وان لم تكن سلاسة
ويحمل العشر المذكور عاقلة الجاني كما مر في الغرة **قوله** يوم الحناية هو احدى وجهي فيه
والذي في اصل الروضة اعتبار اكثر القيمة من يوم الحناية الى وقت الاجهاض **قوله**
لسبها لو قال السيد لكان اولى لانه قد يكون لغير سبها بنحو وصية نعم لو جنى عليها
عمر كسبه لم يجب عليه شئ فرع لو كان الجنين ببعضا اعتبر بقدر ما فيه من الرق
والحرية من القيمة والدية **قوله** ويجب في الجنين اليهودي الخ لو جعل هذا من دخول كلام
المصنف لكان اولى كما مره الاشارة اليه مع انه كان الوجه نقد على الرقيق فاقبل **فصل**
في احكام القسامة بفتح القاف ويعبر عنها بدعوى الدم وقد جمع بين البياض في **قوله**
فهو ايمان الذي فهو ما حذره من القسم بمعنى اليمين لكن هذا الاسم خاص بكونه ايمان
محسوس وكونها من جانب المدعي ابتداء واعلم ان ايمان المدعي ولو ورد دية كلها خمس

قوله لو كانت ثلثة ما خوذ من التلوث وهو اللطخ **قوله** بنى عبد الاقافة على ما مضى
ما لومات في ائنا الايمان فلا يبرئ وارثه بل سياتى لانه لا يستحق احد من بين غيره
بمخلاف ما لومات بعد تمام الايمان وبمخلاف ما لومات ما لومات لان شهادة
كل شاهد مستقلة وبمخلاف ما لومات المدعى عليه اومات في ائنا الايمان فانه يبرئ
ووارثه لان هذه ايمان لم ينفق بنفسها ولا توقف على حكم القاضي **قوله** فان غل وودي
غيره اومات وودي غيره وجب التخييف الايمان **قوله** توزع الايمان على الورثة
بحسب الارث ويجبر المنكر في ام و بنت تحلف لأم ثلاثة عشر فضا ودر او البنت
الباقى كن لك وكذا في كل العول ويحلف شريك بيت المال خمسين مينا لا بقدر ما يحصيه
ولو نكل احد الورثة او غاب جلف الاخرين خمسين واخذ حصته **قوله** واذا حلف المدعى
استحق الدية حاله بخله على القاتل في العدم ويجب قود لانها حجة ضعيفة وبخله
وحلة على العاقلة في شبه العدم ومخففة عليهم في الخطا ولو قال المستحق المدعى
لكان ام واولي يشمل السيد والوارث والعبد المكاتب في عبده ولا يواد لو عجر نفسه
بعدها والمرته حيث يورث في المسلم والكافر والعدل والفاسق ويدخل ما زاد في
الماذون لا يقتل عبد التجارة فانه يقسم السيد لا العبد **قوله** ولا تقع القسامة
في قطع طرف ولا ازالة نغني ولا في الاوال والقول فيها قول المدعى عليه بمينه وهي
خمسون في الرما دون الاوال ومن لا وارث له ينصب القاضي من يدعى على من ينسب
اليه القتل ويحلفه فان نكل حبس الى ان يقرأ ويحلف **قوله** وعلى قاتل النفس ولو
صبيا ومجنونا وتكفر عنها وليها بغير الصوم ولو صام الصبي اجراه عبد الكفر
بالصوم وسببا شر او يتسببا كشافه زور وكوه بكسر الواو حافر برعد وانا وانا
وسعدا فعلى كل من الشركا كفارة **قوله** المحرمة على القاتل ولو عبده وتفسه وحبسنا
ولا كفارة في قتل امراة وصبي حربيين لان الحرمة على المسلمين ولا في قتل باغ وصال

وزان المحض لغز الساري له وحزني يقتصر منه فرع الايمان ولا كفارة في
يقتل بالدماء ولا بالمحال ولا بالعين وينفى للامام حسن العاني او امره بلزوم بيته و
نير سلعاني ان يدعوا للمعيون بانه يقول بسم الله ما شاء الله ولا حول ولا قوة
الا بالله اللهم بارك فيه ولا نصرة او تقول احضتك بالحي القويم الذي لا يموت
ورفعت عنك السوء بالف لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم قال القاضي هكذا
ينبغي للانسان اذا الذي بنفسه سليما وحاله معتد لا ان يقول ذلك ولو في نفسه
وكذا ينبغي للشيخ اذا استكثر تلاوته او استحسن حالهم وكذا للوالد ونحوه
قوله والكفارة عتق رقبة الخ قد تقدم ما يتعلق به في الظاهر وليرجع **قوله**
كفر ما طعم الخ نعل هذا سبق قلم او سهو من الناس في كفارة القتل لا طعام
منها كما هو معلوم **كتاب الحدود** جمعها لا خلافا في انواعها قبل
وكان الاولى التعبير بالباب لما مر من ثبوت الجنابات لها وقد تقدم رده **قوله**
لغة المنع وشرعا عقوبة مقدرة يستحقها من ارتكب ما يوجبها كما ياتي
وعل هذا غالبا ما سياتي **قوله** الزنا بالقصر امة حجازية وباللحق للامانة تميمية و
اتفق اهل الملل بحرية وهو من افحش الكبائر **قوله** والزاني المستق من الزنا الذي
هو علة لحره وهو البلاج كاف واضح حشفت الاصلية المتصلة او قد
في فرج قنارا او دبر احرم لعينه شتمه طبعيا فلا حد على صبي ومجنون وخفي ولا
بعض الحشفة ولا الحشفة ذكر بيان ولا يشكوك في اصله ولا يقبل خفي ولا يبرئ
في نحو حش و لا يوطى بهيمة ولا سبية ولا يوطى شبهة في الفاعل والمحل والطريق
ولا يدبر حيلة نعم محل يوطى جارية بيت المال **قوله** وعمر المحض ومثله الموطى
ولو حصنا **قوله** سميت بذلك اي سميت المانية بالجلد لان اتصالها بالجلد يكسر اللحم فيخرج
لور في غير محض ثم زنا حصنا قبل الجلد وجب جلده ثم حشفت في الروضة **قوله**

وهو يستغام الرجل والمرأة ولا تغرب امرأة الا مع زوج او محرم برضاه ولو باجرة **قوله** في باجحة
نفسه عاالم **يجب** **قوله** وتجب مرة الحام من اول سفره طوادعي انقضا العام **قوله** في
نذبالاثة حتى الله تعالى وينبغي للامام ان يثبت عنده اول العالم **قوله** لان وصوله الى هذا قال
القاضي ابو الطيب **قوله** كان الخ ان يمين من جهة الامام وهو كذلك ولا يجوز له العدول عنه
له وله الانتقال الى بلد اخر ليس دون سافة القصر فان عاد الى دون سافة القصر
استوفى الغريب سنة وله ان يصحب جارية ليسرى بها ولا للتجارة لاهلها وعشر
لكن لو تبعه لم ينفوا عنه **قوله** فلا حد على صبي ومجنون عدل عن ان يقول فلا حد لان
هو مفهم الشرط الا فاده حكم الزاني وهو عدم الحد للامام عدم الاحسان بخلاف عكس **قوله**
الحرية ولا كان كافرا حريرا فلو غيب جرت حقيقته في كاح وصحاح الحكم هو الاصح فهو محض
فلو عقدت له ذمة ثم زني رجم وخرج بعقدت له ذمة المستامن فلا يقيم عليه الحد
وجود الوطى من مسلم اذني ذكر او انثى واعلم ان هذا في الذمة لا في الحد لان الاصل
كما علمت فكان الصواب عدم ذكر **قوله** واراد بالوطى تعيب الحشفة وان لم تزل العانة
حالة كون الوطى بالغاعا قلا ولو في نوم او سحر او كراه **قوله** والعبد والذمة اي
البالغين العاقلين ولو كان من **قوله** حدهما اي من العبد لان الزنا لا ينصف له **قوله**
وحكم اللواط اي بغير حلية والافقه الغرير استكر **قوله** واثبات البهائية في
قوله حكم الزنا من وجوب الحد في اللواط على الراجح وفي اثبات البهائية على المرحوح
والاصح التعزير فيه فقط **قوله** ومن وطى اجنبية فيما دون الفرج ليس الوطى بيد بالذات فقه
والفاخرة والقبلة ونحوها كذا ذكر اكل عصية لاحد منها ولا كفارة فيها الا بالاكس
ليس يقرب وسرقه فلا يقطع به وتزني شهادة زور وتنفع حق وخشون **قوله** عن
ما يراه الامام من ضرب او صفع او تحرس او تسويد وجهه او قيام من مجلس او تخرج بكلام
او غير ذلك وللإمام العفو عن تعزير الله تعالى اولادي لم يطلبه **نسيب** بعد زنا فوق

في اقسامهم

اعبادهم ونحوها ومن عيبك الحيات ومن يدخل النار ومن يقول لذي باجاجة ومن يسي زائر
قبور الصالحين حاجلا لا يجوز الشفاعة في الحد ودلا العفو من الامام عنها ولا يبلغ التعزير
ادنى الحد لمن يعززه اي لا يجوز له ذلك وهذا في التعزير بما به الحد **قوله** في احكام
القذف وهو بالذات الا لغيره فله وشرا ما ذكره وهو من حقوق الاذنين ومن الكبارير
الا لفظ الزنا عليه ثلاثة اقسام صريح ان لم يجد غير القذف وكناية اذا احتمل
وتعريض هو ليس بقذف وانواه ومن هذا الاخير ما بين الحلال وما انا ابن
زنا وما انا ابن زانية وليسوا في زانية وما انا ابن خيان او ابن اسكاف او نحو ذلك **قوله**
ثلاثة في القاذف بل سنة بزيادة عدم الاكراه وعدم الاذن والزام الاحكام ولا يشرط
اسلامه ولا حرية **قوله** فالصبي والمجنون لا يجدان لكن يردان ان كان لهما نوع تعزير
عقوبة عن الزنا او كذا اعق وطى زوجته في دبرها وعن وطى عاولة محرم له بنسب او غيره
فلا يجد قاذف من فعل شيئا في ذلك وان طرأ بعد القذف ولا يسطل العفو بوطى حليلة في عدة
شبهة او في نحو حبض او احرام او في ردة او رجعة ولا بوطى استة الزوجة او المكاتبه او قبل
الاستبراء ولا بوطى امه ولده ولا بوطى في كاح فاسد ككاح بلا ولي ولا بوطى نحو نحو سحر
له ولا بوطى بكرة او جاهل بجرمة ولا بمقدات الوطى في اجنبية ولا بزيادة صبي او مجنون **قوله**
فلا حد يقذف الشخص كافر او لومرته حال قذفه فان اضاف قذفه ما قبل ردة لم يسقط الحد
وان مات على ردة وسيتوفيه وارثه لولا الردة لانه لا يقتل وسيتوفيه سيد الرقيق بعد
قوله اي مجنونا اي حال قذفه ولو بعضا فان اضاف الى حال افاقته لم يسقط الحد
قوله او رقيقا اي حال قذفه ولو بعضا فان اضاف الى حال حرية لم يسقط نحو الحق بدار
الحرب ثم استرق **قوله** بذلك استيا وزي عليها اقوال القذف بالزنا وارثه له وسياق
قوله اقامة البينة بالشهود والدرجة على ان المقذوف من نكاحه ولو بعد قذفه واقواله بذلك طريق
الاول كما مر وهذا امتناعه من اليقين اذا طلبه القاذف منه انه ما زنا لان له ذلك **قوله**

والثاني من كونه الخ لعله احتاج الى التداوي في هذا وما بعده لاجل عطف با والرد
لا تناسب الحد قبله **قوله** عفو القذف اي عن جميع المحل فلا يسقط بالعفو عن بعض
لانه هذا الرفع العار وكذا الوعق بعض الورثة عن حصته فللباق الاستفا جميعه
عفي جميع الورثة على ما لا يسقط التحذ ولا مال وبذلك علم ان حد القذف يورث
بجسارت القريضه لو قذفه بعد موته لم يرث منه احد الزوجين على الاصح **تنبيه**
لو قذف القاذف القذف ثانيا مثلاً بعد عفو له لم يجد على الاصح **فصل** في احكام
الاشربة وفي محل الحد المنطق بشرها الوعكس هذه العبارة كان انشأ بتقديم
اذا الكلام في الحدود والمراد الاشربة المحرمة كالخمر وشربها من الكبار كما انقذ
عليه الاجماع في السنة الثانية من الهجرة وهي مما تكرر نسخه كما قاله المحلل السوي
قوله ومن شرب وهو مكلف ملتزم عالم بالتحريم مختار لغرض ضرورة **قوله** خروا نظروا
وان قل او كان دردا وهي باقية في اسفل انايه ثانيا اول مسكره والعطف بقوله
او شربا مسكرا كالحزبان يكون فيه الشدة المطربة ولو بدرديه اول مسكره كان
قليل كما مر من عطف العام بنا على انه سبي جزا حقيقة كما عليه جماعة لان الاشربة
في الصفه حقيقته الاشربة في الاسم وهو من القياس في اللغة ومن عطف الغاير بها
على قول الرافي ان اطلاق الخمر عليه محبان ونسبه الى الاكثر وكلام المصملي عليه فلا
يجوز التداوي بالسكر الصرف فحرم ولا حد فيه ويجب عليه ان يتقيه وكذا لو اكره على
شربه وكذا استعماله لعطش ان وجد ما يقوم مقامه والا وجب شربه كاتساع لفظة
به لمن عصى بها ويجوز التداوي بالاستهلا فيه اذ لم يوجد ما يقوم مقامه من الطاهر
ايضا ويجوز التداوي بالنجس غير المسكر ولو صرفا بشرطه السابق وخرج بالمسكر ما
تخذ العقل كالافون فيجوز اكله لغرض التداوي ومنه ازالة العقل لقطع فحوى عضن
شاكل **تنبيه** يقبل دعوى جهل تحريمه وان نشأ في الاسلام ومحمد من علم الحرمة وجعل

الحد

قوله يحوي بعد صحوه وجوبا فان حد في حال سكره اعتمد به على الاصح **قوله**
الرعيين حلبة بسوط او باطراف ثياب او عصي معتدله فيها ايلام السوط
ويجب اجتناب الوجه ومحو المقاتل ولا بد فيها من امر الامام ولا بد من تنبيهها
ولا يجوز للضارب ان يرفع يده الى فوق راسه مثلاً لما فيه من زيادة الايلام ويحد
الذكر قايما والانس جالسة ولا يخرج ثيابها الا نحو جبة خشية او فريضة والعشرون
في الرقيق كالاربعين في الحر **قوله** على وجه الغزير هو الاصح ولا بد للجنس فهي تغزيرات
مختصة بعدد مخصوص مستثنات لودوها عن الصحابة بذلك ولذلك قال
الشافعي رضي الله عنه ان الاربعين احب الي **قوله** بالبينه ولا يحتاج الى الفصل كالا
قوله رجلين سوا شهادتين او على اقراره فلا يجد يغز ذلك عما ذكره ولا يبرج
سكر ولا يسكر **قوله** ولا يعلم القاض لان لا يقضي بعله وحدود الله **فصل**
في احكام قطع السرقة اي قطع السارق لاجلها وهي لفظة وشراعا ذكره ومنه
يعلم ان اركانها ثلاثة سرقة وسارق وسروق والثلاثة في كلام المصنف كما
وضحا **قوله** ثلاثة شرائط بالنظر للسارق وجره والستة في النسخة الاخرى بالنظر
للسروق ايضا وسياتي بالعلم منه انها اكثر **قوله** سئل ان كان اوزميا حرا كان او
رقيا **قوله** ومكره بفتح الواو وكذا المكره بكسر هاء لم يقطع ان اكره اعجميا يعقد
الطاعة **قوله** واما المعاهد فلا قطع عليه لانه غير ملتزم للاحكام فهذا شرط اخر
قوله شرط في السارق لانه ركن كما لو قال لقطع كما لذي بعده لكان واضحا **قوله** بالنظر
للسروق اي لانه ركن ولو زاد السرقة لكان مستوفيا للركن الثالث لان ان يسرق مضافا
بول وهو السرقة والمعنى وان توجد سرقة ويكون السارق نصابا الى وتقدم اليها
اخذ المال حفية فيخرج بها الخمس والمنتهب وهما باخذ المال حجرة والاول سمي
للهرب والثاني بعيد القوة ويخرج جاحدا بخود ودية ايضا **قوله** مضابا قيمته ربع دينار

لا يخفى ما في كلام المصنف والشارح من القلادة والقصور والتكرار لان العتق في المضارب
دنيا وضروب من الذهب والفضة ان كان من الذهب المضروب لم ينجح الى شئ وان كان من
الذهب غير المضروب اعتبر وزنه وقيمه وان كان من غير الذهب ولو من الفضة اعتبر
بالذهب المضروب ولا ينظر لقيمه الصيغة فيقطع مسرقة ان الفقدان ان بلغ بدونه صفة
ضابا ويكتب لا يحل الانتفاع بها ان بلغ ورقها وحلها ايضا باوهكز اكلام المص والساح لا
يوافق شيئا من ذلك فتأمل **تنبيه** قد علمنا ذكر انه لا قطع بالانتمول كجلد سبعة و
خمر ولو محترق وكلب ولو جعل ان صار الخمر خلا قبل اخراجه او دبر الخمر ولو
ثم اخراجه قطع **قوله** من حرز مثله لما كان الحرز لم يرد له ضابط لفة ولا شرعا اعتبر به
ضابط العرف واسار الشارح الى بعض افراده سجا لهم بقوله فان كان الخمر قد ضبط الفهر
العرف هنا بما لا يعيد صاحبه مضيقا له **قوله** لا ملك له فيه فلا قطع بسرقة ماله الذي
عنه ولو برهن او اجارة او شرا ولو في زمن الخيار وقيل قبض الثمن او مبيعة قبل ذلك
قبضها وان سرق مع ذلك مال الذي هو عنده ولا بسرقة شئ وان قل نصيبه وشمل
الملك بالوحدت قبل اخراجه من الحرز بارت او مخوه او كان يدعواه ان كان كاذبا وكذا
لا قطع بنقصه عن الضاب بالطلاق ولو باكله منه او تضخم بالطبيب ولا اذا ملك
الحرز وبعضه كذلك **قوله** ولا شبهة له فيه ولو شبهة عامة فلا يقطع سلم بانفس
في المسجد كالحصير والبلاط والبسط ولا يقنا دبل سرج ولا بسرقة مصحف موقوف
وان لم يكن قاريا ولا بسرقة نحو المنبر ودكة المؤذنين والمنازة ويقطع الذي يجمع ذلك
ويقطع السلم بقنا دبل الزينة وبالحدود والحد ذلك والباب والسور والسقوف و
المان يد ونحوها وبسر المنبر ان حنط عليه والا فلا قطع وشبهه سر الكعبة لا قطع
بمال المصالح وان كان غنيا ولا بمال بيت المال اقر لطائفة منهم ولا بمال صدقة وهو
او غارم ولا يقطع ذي ولا سلم بمال موقوف على الجهات العامة او على جوه الخبز

القناطر

قناطر ونحوها فيقطع بها الذي لان انتفاعه بها الضرورة اقامته بارا تبعا
قوله فلا قطع بسرقة بلا اصل وفرع ولا بلا اصله او فرعه فيه شبهة كما اذا فرز
من مال بيت المال شئ لطائفة منها ووصف اصله او فرعه دونه وسوا الخمر والرقوق
وسوا الخمر ونحوها واختلف **قوله** ولا بسرقة رقيق مال سببه ولو كانا وبعضا وان
اختلف دينهما **قوله** وتقطع يده اي بعد ثبوت السرقة ببينة مفصلة رجلين
فقط او اقرار مفصل وباليمن المردودة كافي المنهاج وخالفه في الروضتين طلب
المال من مالكة ولو بنا بيه ويجب رده حيث ثبت وان لم يثبت القطع كشهادة رجل و
اقراره بيمين القطع باقرار السفيه والرقوق بالسرقة ولا يلزم في المال وينتفى
للسارق المقر بالرجوع **قوله** المعنى ان الفردت ولو مبيعة او ناقصة فان تعددت كفي
ان عرف او واحدة ان اشتبه ولو سرق مرارا قبل القطع كفي قطع واحدة من مفصل
الكوع بضم الكاف وهو العظم الذي يلبس بهام اليد واما البوع فهو العظم الذي
يلبس بهام الرجل **قوله** قطعت رجله اي بعد ايد مال يده وكذا ما بعده **قوله** ونقص محل
القطع برب مغل في المحضري ويجسم في البدن بالنار وهو حق للمقطوع فؤده عليه
قوله سنوح او محمول على ستمحله او نحو ذلك **فصل** في احكام قاطع الطريق
اي قاطع سلوكها على الناس كما يدل له ما بعده **قوله** وهو مسلم مكلف مختار صوابه
اسقاط قيد المسلم اذ لا فرق بين المسلم والكافر ولو قال ملتزم الاحكام كان اول
لشئ الذي والمرأة والرقوق **قوله** له شوكة بحيث يقاوم من يبرز له مع السعد عن الفت
ولو واحد اخرج المحتلس والمنتهب والصبي والمجنون والمكره **قوله** حتما فلا يسقط
وقيد البندجي بما اذا قصدوا اخذ المال **قوله** وصلبوا ثلاثة ايام فان خيف نفهم
قبلها نزلوا **قوله** اليد المعنى والرجل اليسرى دفعة او على الولاد وطلع اليد للسرقة وطلع
الرجل للمحاربة على الاشبه ولا بد من طلب المال واشباهه في السرقة **قوله** وعزوا بآبوا

الامام من ضرب وغيره مما وعطف لتعزير على المحبس عام لانه منه والامام
ان رآه مصلحة والغلب في القتل العصاص فلذلك شرط فيه المكافات وتوخذ ان
من تركته لومات قبل قتله ولولي عفو بال لكن لا يسقط القتل بعفوه ولا يحتم عفو
القتل والصلح **قوله** ومن تاب اي رجع عن قطع الطريق بشرطه لان التوبة لغة الرجوع ولا
لزمها سبق ذنب وشرعا الرجوع عن الاعوجاج الى طريق مستقيم وشروطها العاقلة
ثلاثة الندم على ما وقع والاقتلاع عنه والفرم على عدم العود قال الخطيب وان كانت
عن حق ادى شرط رابع وهو الخروج من المظالم **قوله** قبل القدرة عليه من الامام
اي قبل قبض الامام عليه **قوله** سقط عنه الحدود التي تخصه كاذكره السارح **قوله**
ولا يسقط عنه باقي الحدود التي لله تعالى كالزنا والسرقه وكذا حقوق الادب كما اشار
اليه المصنف بقروله واخذ بالحقوق ودخل فيها حقوق الله تعالى كالإكراه والكفارة وبذلك
علم ان التوبة عن سائر الحقوق لا تسقطها من قتل واخذ مال او سب عرض او قذف
او غيرها ومنه كافر زنا ثم اسلم فمجد نعم تارك الصلاة والمرقا اذا تابا تسقط عنها
القتل قال الشيخ ومحل عدم السقوط بالتوبة في الظاهر اما بينه وبين الله فسقط قطعا
فصل في احكام الصيال والتلاف البهايم والخيال لغة الاستطالة والتوب
قوله ومن قصر الخ لا يخفى ما في كلام المصنف والسارح من القصور والاحجاف والحاصل انه
اذا صلا شخص ولو غير عاقل كجنون او بهيمة او غير مسلم او غير معصوم ولو حامل لآفة
على شيء معصوم له او غير نفسه او عضوا او منفعة او جنعا ولو غير انثى او مالا او ان
واختصاصا فله دفعه وجوب في حال الاختصاص وجواز فيها لا يجب الدفع
عن نفسه **قوله** وضربها سلم معصوم ولو لم يجز بل يندب الاستسلام له قال شيخنا فيجب
الدفع عن حريمه او حرمي وان قصده سلم معصوم **قوله** فقال اي دفع الصائل
عن ذلك المذكور بالاحف فالاحف وجوب فلا يجوز الضرب مع اسكان الحرب و

الاستغائة

استغائة ولا يجوز بالعصم مع الدفع باليد ولا بالمقل مع الدفع بالعصا ولا
بسيف مع امكان غيره ومتى خالف ذلك الترتيب كان ضامنا نعم لو التزم قتال
لم يجز الترتيب ولم يجد المصلح عليه الا السيف فله الدفع به ابتداء قال شيخ الاسلام
وكذا في ارتكاب الفاحشة وخالفوه **قوله** فلا ضمان عليه بقصاص ولا دية
ولا كفارة ان راعى الترتيب المذكور كما مر **قوله** وعلى اكل الدابة وان كان معه سابق
وقايد وعلى الاول من الركبين ان تنسب اليه فغل لا يخفى طفل لا حركة له ويستوي
السابق والقايد في الضمان **قوله** ضمان ما تلفه وكذا ما تلفه وارهاها من كان
لا عليه بد ومحل الضمان فيما تلف ان لم يقصر صاحبه نعم لو ارتكبها انسان صغيرا
او مجنونا بغير اذن وليه فالضمان عليه وكذا لو محسها انسان بغير اذن ربها
او ردها حتى سرقت فالضمان على الناحس والراد ولا ضمان على راع تفرقت
عليه الدواب فمحل الضمان لخواظمة او ربح عاصف **قوله** ولو باليت الخ محل عدم
الضمان بذلك في غير مخود دواب العلف فين لانهم معصرون بايقافهم في الاسواق
ولا ضمان لما تلف بوقوعها منه او بوقوع ركبها كذا لو كالموت المرض او عارض
الريج الشديد ولو كانت الدابة وحدها فانلفت شيئا كزرع او غيره فان
كان في وقت حرب العادة بضبطها منه ليلا او نهارا ضمن صاحبها ان لم
يقصر صاحب المتاع والهره وكل حيوان عهد منه الا تلف بضمن صاحبه او من
ياويه ما يتلفه ليلا ونهارا او يدفع بالاحف فالاحف كالصائل نعم لا ضمان لما
يتلفه الطيور ومنها الخ لاف العادة ارسالها ومنه الحمام لذلك فروع يجوز حبس
الحويان في الافقاص ونحوها التي تعهد بها بما يحتاج اليه **قوله** في احكام النجاسة
قالوا وليس النجس هنا وصفا بل هو ما يكون بقاءه صحيح ولذلك قبلت شهادتهم وصح
حكم قاضهم ونحو ذلك ما لم يستحلوا دما ونا وتمام الحدود في ديارهم كدارنا

قوله يخالفون الامام العادل واعتبار العدل احدى وجهي الراجح خلافه فان
بين العادل وغيره هنا وفيما يأتي **قوله** ويقابل بعضهم اوله وفتح ما قبل اخره على
للمجهول ويجوز بناؤه للمفاعل وضمة عابدا الى الامام المعلوم من المقام فليس
من حذف الفاعل كما قيل بل هو اول **قوله** سعة بفتح السين والعين المهملة فسر
السائح بالقوة والسوكة بحيث يمكن معها مقاومة الامام **قوله** ويطاع عطف على
بقوه وهو يقتضي ان المطاع من المنفعة المذكورة وهو ممكن ان جعل زيادة على السوكة
قوله عن قبضة الامام اي عن طاعته بانفرادهم بوضع ولو من الصلح **قوله** اي يحفل
للصحة من الكتاب والسنة بحيث لا يقطع بفساده كما اشار اليه وخرج بهذه
الحوارج وهم الذين يكفرون بترك الكبرية ويتركون الجماعات فليسوا بغيابة ولا
بمطاع لكن ان قائلونا فلنا دفعهم **قوله** فان ذكرنا مظلة اي زوالها **قوله**
ولا يغتم مالهم ولا تقطع اشجارهم وما ألفه باع على عادل او عكسه فمضون
بالضرورة القتال او الصلح ولا يستعان عليهم كما في الضرورة **منسبه**
الامامة فرض كفاية كالقضاء وشرط الامام كالفاضي يزدد كونه شجاعا
قويا ويتفقد له الامامة اقبابا من تيسر احتما عليهم فاهل اهل الحل
والعقد وباستخلاف امام قبله له بتعيينه او يجعله الامر شورى بين جمع
فيختارون واحدا منهم كما جعل عمر رضي الله عنه الامر بين ستة عثمان وعلي
والزبير وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن ابى وقاص وطلحة فاختره الامام عثمان
رضي الله عنه واباستيلا ذي شوكة قهرا غير كاف ونجبطاعة الامام
ولو جابر افي الامخالف الشرع من امورهم **فصل** في احكام الردة اعادنا
الله منها وهي تحت النواب بطلاقه العمل ان اتصل بالموت **قوله** او شرعا قطع الاسلام
اي عن صحيح طلاقه ولو سكران سقيا لا يصبي ويحجون ونكره وخرج المنقل من دين الاخر

نلاسي

بشيء من **قوله** الكسود لعظم الضرورة بان كان في بلادهم مثلا او امره بذلك
ما على نفسه **قوله** او كذب رسولا او نبيا او سبه واستخف به او باسعه او باكم
الله او بوعده او بامر او نهيه **قوله** فان تاب ترك وان كان زنديقا وتكرر
ذلك سنة **قوله** قتل اي وجوبا ولو امرأة والامر بعدم قتل النساء الذي استند اليه
ابو حنيفة ان صح فهو منسوخ او محمول على الحريات **قوله** ولم يغسل اي لم يغسله
فيجوز **قوله** ولم يغسل عليه اي تحرم الصلاة عليه **قوله** ولم يدفن في مقابر المسلمين اي
لا يجوز ذلك ولا يجزئ منه بل يجوز اعر الكلاب على حقيقة الان حصل انرا
بعدم دفنه **تبيين** ولد المرتد ان انعقد قبل الردة (وفيهما اول اصل مسلم فسلم
اولها اصل مرتد فسلم يستتاب بعد بلوغة فان تاب والا قتل حرا والصلح ان
مهمات من اولاد الكفار قبل بلوغه في الجنة خذوا المسلمين فيها وما لمرتد
يجعل عند عدل ويقضى منه دينه ولو له وثية ما تلفه فيها او قبلها
ويفق على من عليه نفقته ويصرفه ان لم يحتمل الوقف باطل والافق **قوله**
وذكر غير المص حكم تارك الصلاة في ربع العبادة فنهى من ذكره قبل الاذان
وسمى من ذكره بعد الحنايز كالغزالي ومنهم من ذكره قبل الحنايز كالمزني و
الجمهور قال الرافعي ولغة النبي وتبعهم في المنهاج وذكر المص هنا وكل مناسبة
وفي بعض الشيخ القبول هنا **فصل** **قوله** الصادقة باحدى الخمس او جميعها لا
يغيرها ولو ضرورة ودخل فيها الحجة في محل جمع على اقامتها فيه لا نحو القرى **قوله**
ان يتركها بخروجها عن وقتها او لا يصلي اصلا وذكر المص هذا التارك لاحاجة اليه
هنا لان المجد كاف في كمره ولو لركعة من واحدة منها ومجد شرطها الجمع عليه
قوله وهو مكلف اي وليس محذورا بخوف قريب عهدا لاسلام **قوله** فحكمه اي التارك لها
لو قال اي الجاحد لها او غير المعقد وجوبها لكان صوابا **قوله** والثاني ان يتركها او يترك

فصلنا
ولست الصلاة

شروط من شروط صحتها المجمع عليه لا يجوز وضوؤه **قوله** حتى يخرج وقتها
الضرورة او وقت العذر فلا يقتل بالظلم الا بعد غروب الشمس **قوله** فيستأجر اي يذبح
او مدة ثلاثة ايام بان يتعدى الامام ولو بناه في وقت المؤداة انه متى فاته وقتها
ولم يفعلها قبلناه فاذا اصر على الترك حتى خرج الوقت فله الامام ولو بناه بعد كفايته وان
عذر اكا لسيان او انه صلى ولو كان باله لم يقتل ولم يقتل بترك القضاء **قوله** قتل اي بالسيف
ولا يجوز بغيره كالتعذيب والقتل وما قبله لا يقتل بل يحبس حتى يصل او يعذر كما في ترك
الصوم والحج والزكاة مردود بالضرع هنا مع ان الصوم لا يتصور المنع منه والحج على الترتيب
الى الموت والزكاة ياخذها الامام من الممنوع **قوله** حدا وسقط بالقبول لوجود
النقض ايضا **قوله** قال الفراء في عمر زاعم بنينة وبين الله حاله اسقطت عنه الصلاة
او احلت له شرب الخمر مثلا او جوزت له اكل مال السلطان فلا شك في وجوب قتله على
الامام والله اعلم **كتاب احكام الجهاد** من المجاهدة اي المقاتلة على
اقامة الدين **قوله** وكان الامر به صواب وكان الانسان به **قوله** بعد الهجرة اي في حياته
صلى الله عليه وسلم **قوله** فرض كفاية واما قبل الهجرة فكان ممنوعا ولا مطلقا لم يرج
له قتال من قاتله ثم ارجع له الاستدابة في غير الاشهر الحرم ثم ارجع مطلقا اما بعده او
بعد موته صلى الله عليه وسلم **قوله** في كل سنة مرة فان احيى الى زيادة لا يذبح الحاج
قوله فاذا فقه من فيه كفاية ولو لم يكن منهم كالصبيان لانه اقوى نكاحا والملك
قوله فليزيم اهله للمحل ولو عبيدا وصبيانا ونسوان لم ياذن السادة والاولاد والازواج
قوله سبع خصال اي احوال او اوصاف جمع خصلة والسارح اعاد الضمير عليها لانه
باعتبار كونها اشياء **قوله** فلا جهاد على صبي المجنى السائل للثاني او انها قد خلت المرأة
فما ياتي بالهزم والاولوية **قوله** ولو امره سيده قتل يجب عليه بامره لانه ليس
من الاستعداد **قوله** ولا جهاد على مريض مريض عيغه **قوله** فلا يضره صدم خفيف وق
ضرس وعرج يسير قطع الاقل من اصابع يديه وجميع اصابع رجليه ولو مضى بعد سنه
خير بين الرجوع وعدمه وان حضر الصبي **قوله** الطائفة المقاتلة بما له الذي يجب بذله في

ومركوب وقوة على الركوب ومحرم سفر جهاد بغير اذن اصولية المسلمين
بغير جهاد وغيره بغير اذن اصوله مطلقا وبغير اذن رب دين حال وانه قل فان
ذن اخرون لهم ثم رجع بعد خروجه وجب عليه العود ان لم يخبر الصف وامن
الطريق وكذا لو فرغت نفقته نعم لا يجوز سفر لعلم علم فرض ولو كفاية بغير
اذن اصوله **قوله** بصير رقيقا بنفسه السبي يصبرون لا يوال القنينة ومنهم الارقا
والمحصون ولا يسرى الرق الى بعضه الحر **قوله** وخرج بالكفار من المسلمين فلا
يرقون بالاسر بالمال اي غير السلاح ولا يرد اليهم سلاحهم لانه لا يصح بيع
السلاح لهم **قوله** كالمرتدين الكاف الاستقصا ببلد او لادخال الزنادقة **قوله**
وصغار ولده وحمل زوجته وولده وكذا ولده المحنون ولو سدد بوجهه **قوله**
يحوز استرقاق عتيق ذي زوجة الحادة بعد عقوبة الزمة له وينقطع نكاحه
وعلى هذا حمل كلام السارح لعتيق سلم ولا زوجة وتبقى رقة احد الزوجين
الحرين انقطع نكاحه وسقط دينه حتى يعلو مثله برق احدهما **قوله** عند وجود
ثلاثة اسباب اي وجود واحد منها **قوله** احل ابويه المراد به احدا اصوله وان بعد
بحيث يرثه لو كان حيا او كان من جهة الام او كان ميتا او كان الماتر حيا او استمر
كافرا فاذا بلغ او افاق ووصف الكفر فرب **قوله** فكالصبي اي في حكم الاسلام **قوله**
والسبب الثاني من كونه الخ لا حاجة الى هذا التاويل في هذا او بعده **قوله** انه يسيد
سلم في حكم الاسلام ظاهر وباطن اسوا كان الثاني بالغاعا قلا ولا **قوله** وفيها سلم
لحيث يمكن كونه منه ولو اسير او تاجر او مختار ان استلحقه كافي بيمينه تبعه
في النسب والكفر **فصل** في احكام السلب بفتح وقسم الغنمة قدم السلب
عليها ليوافق الوضع للطبع والسلب لغة الاخذ فهو او شروعا اخذ ما يتلحق بقتل
كافر من ملوكه ونحوه **قوله** من قتل قتيلا اي من المحاربين والمراد ان لا ينفعه كما ياتي
مسلم عا قلا بالغال ولا **قوله** عبيد اي مسلم نعم لا سلب لمخذل ولا موحف ولا خان

وتحريم **قوله** الكافر أي المقاتل فلو صلبا وامرأة تلوم بقاتلها لم يؤخذ سلمها
اعرض سيق السلب عنه لم يسقط حقه منه **قوله** او يقطع يديه **قوله** او يقطع يديه
او رجله او يورج لسانه وكذا الواسر **قوله** والجنبة التي تقاد معده لا الحقيبة
ما فيها من نقد وخزيرة وهي وعاء يشد على حقو البعير او الفرس **قوله** المال او ثلثه
الاختصاص **قوله** الحاصل للسلبي خرج الكفار فما حصلوه منهم فهو لهم **قوله**
وايحاف اي اسراع خيل او ابل لو سكت عنها كان اولى ليشمل **قوله** حمار او بغال او
او رجاله ومنه السرور وما حصل باخذ لاسر او بصلح او هدية لنا والحرب قايمة
قوله ونقسم الفدية اي وجوبا بعد اخراج السلب منها وكذا بعد اخراج المالك
اللازمة كاجرة حمل حفظ ونقل وحمل دراع ونحوها **قوله** اي حض وليس رجلا
ونحوه مما سرتهم يستحق جاسوسا رسله الامام وسريته كذلك ولكن مع الامام
قوله حضر لا بينة القتال وقال ومنه تاجر ومحترف وخياط **قوله** سبهم
لفرسه الذي معه وان لم يركبه ولم يقابل عليه سوا كان عربيا او بربريا وهو
ما ابواه عجميان وهجينا وهو ما ابوه عروني فقط او مقوقا عجمي فقف
ساكنة فعملة مكسورة نقا وهو ما امه عربية فقط نعم لا يعض لفرس لا ينفع
فيه ولا سبهم لغير الخيل **قوله** ذميا لكن لا يوضع له الا ان حضرا ياذن الامام بلي
استجار ولا اكراه والا فلا شيء له في الاول بل للامام تعزيره وله اجرة في الثانية واجرة
المثل في الثالثة **قوله** الثاني اي القول الثاني **قوله** كالقضاة والعلماء والمؤدنين وعلما
القرآن وغيره وسر الثغور وعمارة المساجد والقناطر والحصون **تنبيه**
قال في الاحياء لم يذبح السلطان الى المستحقين نعمتهم من بيت المال فهل يجوز
لاحد منهم اخذ شيء منه ذكره وافيه اربعة مذاهب احرها لا يجوز اخذ شيء منه
اصلا فاذن احد شيئا فهو غلول ثانيا يا خذ كل يوم بقدر قوته ثانيا يا خذ كفاية

ة رابعها ياخذ ما يعطى وهو حصته قال وهذا هو القياس واقره عليه في
جميع **قوله** بنواها اسم وبنو المطلب والعبادة بالانتساب الى الابا فلا يعطى بنوا
خوبها بنو فل وعبد نفس ولا اولاد بناتها **قوله** لابل له اي معروف شرعا فيدل
فيه ولزنا واللقب والنفي بلجان او حلف **قوله** ويشترط فقرا واليتيم سوي
واليتيم في البهايم مالا ام له وفي الطيور مالا ان له ولا ام وفاقدا لام من الاولاد
يقال له منقطع **قوله** للمساكني بالمعنى السائل للمفقر **قوله** لابن السبيل سيرا الى جهة
ولا سائر طر عدم قدرته على الاقتراض **قوله** في قسمة الفريضة اخذت وشروعا ما ذكره
قوله مال لو اسقط الام كان اولى ليشمل الاختصاص ككلب ينفع به وكذا الواسر
عن خيل وابل لحمار **قوله** كالجزية وعشر التجارة من الكفار وخراج ضرب عليهم
على اسم الجزية وما تقر قواعده ولو لم تحوه ضربوا على اسمهم ومال مرتبات على
الردة ومال بيت منهم لا وارث له او غير مستقر **قوله** ويقسم وجوبا خلافا
للأمة الثلاثة **قوله** المرتزقة سموا بذلك لطلب رزقهم من مال الله وخروج
بهم المتطوعة فيعطون من الزكاة لان الفريضة المرتزقة **قوله** وعن عباله من
اولاد وزوجات ورفق لحاجة غزوا وتخدمه اعتادها لالتجار ونزاد
له بزيادة ذلك ويعطى ذلك لهم بعد موته حتى يستغنوا **قوله** وفي مصالح المسلمين
قال الشيخ الخطيب ومنها صر للامام الاولاد العالم بعد موته ما كان يعرفه له في
حال حياته من مال المصالح قال السبكي وكذا من الفريضة **قوله** في احكام الجزية
وهي عناية بنزول عيسى صلى الله عليه وسلم **قوله** وشروعا مال الخ ومطلق علم العقد
المفقد لذلك **قوله** ويشترط ان يعقدها الام الخ الشرطية توجه الى عقد
الامام لا يركن من ارضها الخمسة التي هي عاقدة وعقود له ومكان ومال وصيغة
قوله فيقول له واسارة الى الركن الثاني وهو الصيغة وشروطها اقطام مشر بالقص

وسنه ما ذكره الساج **قوله** دار الاسلام غير الحجاز هو اشارة الى الركن الثالث
وهو غير الحجاز الذي هو مكة والمدنية والمانية وطرقها وقراها ومعسكراتها
مكة مطلقا وله دخول غيره لغير التجارة بشرط اخذ شيء منه ولا يقيم موضع اكثر من
ثلاثة ايام **قوله** وشرايط وجوب الجزية اي شرايط من تعقد له او تجب عليه بعد عقدها
قوله لرسته الجزية اي ان كانت عقدت له حال افاقته في هذه والتي بعدها **قوله**
فلا جزية على رقيق اي لا تعقد له ولو عقدت له لم تجب عليه ايضا وان عتق ولا نظر
لما يملكه البعض ببعضه **قوله** فان بانعتد كورته اخذت منه اي ان كانت عقدت
له والا فلا وبهذا يجمع التناقض ولذلك لا تؤخذ من اقام في دار الاسلام مدة ولم يعلم
به **قوله** ان يكون الذي تعقد له الخ هو اشارة الى الركن الرابع وهو المعقود له الذي هو
الكافر **قوله** ولزاعم التمسك بصحف ابراهيم وكذا صحف شيب وزبور او **قوله** واقل
ما يجب الخ هو اشارة الى الركن الخامس وهو المال **قوله** على كل كافر ولو لم يتاوتجها
واعمى وراهب **قوله** دينار فلا تعقد بغيره ولو بقدر قيمته ويجوز اخذ القيمة
عند بعد ذلك ويجوز ذلك فيما ياتي **قوله** في كل حوله يجب العقد فلو مات في اثناء حوله
وجب بقسطه **قوله** اي بين الامام ان يملك عند العقد وعند الاخذ ان عقد
على الاوصاف كان يقول عقدت لكم الجزية على ان المتوسط دينارين وعلى الفتي
اربعة فان عقد على الاثنى عشر فالما كسه عند العقد فقط ومن عقده بشيء لزمه
وان افتقر وبصير دينار في ذمته اذا عجز عنه وبذلك علم ان قول الساج والعقود التي
والسائر اخر الحول مفروض في الحالة الاولى وهي العقد على الاوصاف فتأمل **قوله** ان
رضوا بهذه الزيادة التي هي الاضافة ونذكر منها عدد الضمائم في حله على كل
واحد وعلى الجميع وقد رايت الضمائم ومحل اقامتهم من كنيسة او غيرها وحينئذ
وادمقدها ونذكر علف الدواب ويجعل على العادة نعم ان ذكر نحو شجر كقول ذكر قد

ولا يلزم

177
هم لواحد زيادة على الرواية الا ان كان العدد المشروط عليهم اكثر منها
وتؤخذ برفق كما قال الجمهور ويكفي في الصفات الامة اجرا احكام الاسلام
عندهم وهذا هو الرابع المعتمد في القول الآخر **قوله** الذي اشار الساج اليه
بعبه **قوله** كالزنا او شرب الخمر او السرقة **قوله** ان لا يذكر بالغ فان حالفوا لا يذنبوا
فان شرط انتقاض عهدهم بذلك انتقض **قوله** ان لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين
من سبقهم لمسلم خيرا او اظلمه خيرا او اسما عنهم سر كما ومن اظهرا عبدا وناقوس
وخر وخزير ومن احدث نحو كنيسة او ترس او اعادتها الا ببلد فتح صلى على
ان الارض لهم وانها لنا وصالحناهم على السكنى فيها او شرط ذلك من مساوات
لبناتنا وسلم وان **قوله** ويعرفون وجوبا في المكلفين كما اشار اليه الساج
يشد في الوسط فوق الثياب في حق الرجال في المرأة تحت الاربع ظهور بعض وليس
لهم ابدال ذلك بمنطقة او سند بل ادخوه والجمع بين الغيار والذين اسندوب ويجب
عليهم اذا تجردوا ان يجعلوا في عنقهم نحو طوق وتسمى الخاتم من رصاص ونحوه
لا تؤخذ وتنعون من التحتم بالنقد وتنعون من الشبه بلباس هل العلم والقضا
ونحوهم وتجعل المرأة لحقها الوثن وتنعون لصباغ المسلمين ان لا يعملوا كنيسة ولا
صليبا ولا لباس بفعل الغيار والزنا لهم **قوله** ولا ينعون من ركوب الخمر والبقالة
ولو نقبته لانها حنسية في ذمتها ويركوبون بالاكاف لا سرج وبركاب خشب
لا حديد وتنعون من اللجام المزين بالنقد ومن خدمة الملوك ومن الولاية على المسلمين
ويجئون الى اضياع الطريق عند ضيقه عن الرحمة ولا ينعون الا افراد استغرقوا ولا ينعون
في عباس منه سلم وجوبا ويحرم الميل اليهم بالقلب ويحرم ان يجعل عليهم عرفا مثل
كتاب بصيغ الزنا بجمع النجاسات والاطعمة ذكر المصنف هذا الكتاب هنا بعد
المرغز والمنهاج وغيرها وذكره في الروضة في اخر مع العبادات قال بعضهم وهو

وفضة وذهب وظاهر ونخس وغيرها وخرج به النفل كسيرة طائر
نفل فلا يحل له لوع عدد تغلبا للحرام ويحرم الصيد به في حيوان
كالعصفور وكره في غيره **قوله** الا بالسن والظفر والعظام متصلة او
نعم ما قتل بشقل الجارحة او ظفرها حلال كما مر وعطف العظام على ما قبله عام
قوله ثم ذكر المص من نصح منه التذكية وهو الركن الرابع وكان المناسب تقديمه
ايضا كما مر وعبر بالتذكية دون الذبح ليعلم الاصطياد بالسهم والجارحة **قوله**
وتحل ذكاة كل مسلم الخ اي اذا انفرد بالذبح وكذا بالصيد ولو شاركه من لا تحل تذكيته
كان ري مسلم ويجوز سهم من فضا با صيدا او شكر فهو حرام وان شق احداهما
عمل بقتضاه **قوله** وتحل الذبح كحون الخ خرج بالذبح الاصطياد فلا يحل منه **قوله**
وكبره ذكاة اعني لو عبر بالذبح كالذي قبله لكان اولى لخرج اصطياده ايضا **قوله**
ولا تحل ذكاة مجوسي في الاصلين او في احد **قوله** لو ذكاة الجنين منفرد او تعدد **قوله**
وليس علقه ولا مضغة وكذا جنين في حوف هذا الجنين **قوله** ان وجد شيئا اي بذبح
امه بان سكن عقب ذبحها بلا شهلة ولم يوجه سبب يحال عليه موته فلو بان قتل
ذبحها او ضربت على بطنها ثم ذبحت فوجد شيئا او اخرج راسه ميتا ثم ذبحت
او اضطرب عقب ذبحها زمانا طويلا لم يفسد **قوله** او فيه حياة غير مشقة
ولو خرج راسه وفيه حياة مشقة فذبحت امه فوات قبل انفصاله حل فيقول
الشارح بعد خروجه يراد به بعد تمام خروجه فراحه ولو شك هل مات بذكاة
امه ام لا فالظاهر عدم الحل ويحتمل حله لاجود ما يحال عليه موته فراحه **قوله**
وما قطع من حي فهو ميت اي فهو ميتة ذكاة في طهارة ونجاسة فمن السهل الجراد ولا يدي
والجن طاهر ومن نحو الجمار والشاء نجس **قوله** الا السمن الحيوان المأكول وكذا السمن للصوف والوبر
والرشي نعم ان كان انفصاله على قطعة لحم تعقد نجس **فصل** في احكام الاطعمة بالمعنى الشامل

للاشرية

قوله استطابته العرب اي اثنان منهم ويرجع الى استيهم له فان اختلفوا
بغير شئ ثم يعبر بالاشبه به فان لم يوجد تحلا ويعبر كل زمان يعرف به
يا لم يوجد فيه كلام لمن قبلهم **قوله** الذين هم اهل شدة وحض وطباع سليمة ورفا
سوا كما نوا مكان السوادى ام لا فخرج المحتاجون واهل الحذب واحلاف البوادي
وحالة الضرورة فلا يعتبر شي منها **قوله** الا ما ورد بالشرع بغيره اي شرعنا لان
شرع من قبلنا ليس شرعنا وان ورد في شرعنا موافقة ومما ورد بالشرع به ما جمع
عليه كما لم يولد من مأكول وغيره فانه حرام وهذه القاعدة ذكرها المصنطوقا
وفيها ما **قوله** ويجوز من السباع الخ هذا وما بعده مما دخل تحت المستثنى من منطوق القاعدة
وهو قاعدة اخرى فلذلك اختار ذكره **قوله** وتحل للمضطر المعصوم غير العاصي سفره اي
يجب عليه لانه جواز بعد منع فخرج الحزني والمراد بترك الصلاة وقاطع الطريق
والعاصي سفره فلا يباح له من ذلك لغيره بل هم على عصمة انفسهم بالتوبة **قوله**
المختصة بفتح الجيم من الجماعة وانقطاع رفقة او ضعف عن شئ او ركوب **قوله** من
الميتة ويجب تقديم ميتة الحيوان الطاهر على غيره قال بعضهم وتقدم ميتة المأكول
على غيره دميتة غير الادي عليه نعم لا يجوز لكل من ميتة النبي بطلقا ولا الاكل من
ميتة مسلم كذلك لا يجوز طبخ ميتة الادي الا اذا اغذرت اساعتها بدونه ولا يجوز
لمن بعده لقمه ان ياكل من الميتة حتى ياكلها ويجوز للمضطر قتل من له عليه مضامين
ولو غير اذن الامام وله قتل غير معصوم كمرتدة زن محصن وتارك الصلاة والحزني ولو
صبيا وامراه ومجنون قال ابن عبد السلام وينبغي تقديم البالغ الحزني الذي ذكر على نحو الصبي
والمرأة مراعاة لحق الغائبين ومعلوم ان ذلك قبل السوم والافهم ارقا المعصومين
ولذلك لا يجوز قتل ذي ومعاهد لعصمتها وقطع جزء المعصوم كقتله **قوله** اي بقدر روحه
هو نفس في الرق والسر بالسين المهلة وقد يفسر الرق بالقوة فالشئ بالسين المعجزة

فلا بعضهم ويجوز كل منهما في الآخر لان المراد دفع الخلل الحاصل بالجوع فغيره
دفع الضرر بسد الرق قلبه الزيادة عليه بل يجب وله التزود من غير ان
الجلال **تيسر** تقديم النية على طعام لم يبد له مالكة ولو عرض ولو لم يكن
قله اكل طعام غايب ببد له وحاضر غير مضطر كذلك والمضطر المعصوم اخذ منه
فهرأ عليه ولا ضمان لوقته الا ان كان المضطر كافر او صاحب سلبا فيضمنه ج
وخرج بالمعصوم غيره فلا يجب ببد له ولا يجب على مضطر بذل طعامه لمضطر
اخر لكن سن له ان يارسل معصوم ويجوز قطع جزء نفسه لاجل اكله لا لغيره لا يني
فيجب **قوله** السلي وهو كل حيوان يجري عينه في البر عيش من يروح ولو على صورة
خنزير ويحل اكله وبلعه ويكره قطعه حيا الاسمكة كثيرة بطول حياتها ومثله
الجراد **قوله** الكبد كبرى الوحدة على الاضغ والطحال كبرى الطائفة **فصل** في احكام
الاضحية سميت باسم اول وقت فعلها **قوله** بضم الفزة في الاسم وقد تكسر واليا فيها
مخففة او مستدرة ويقال لها اضحية بفتح الضاد وكسر هاء مع تخفيف اليا وتثنية
قوله الاضحية عنى التضحية سنة مؤكدة ففي افضل من الصدقة التطوع لمسلم
بالغ عاقل حر ولو بعضا ملكها زيادة على القيمة في العبد ومن المكاتب بائنه سيد
لانها تبرع ويحصل ثوابها لمن فعلها ولو كان من اهل البيوت او امرأة **قوله**
على الكفاية لغير المنقود والافسنة عن **قوله** من اهل بيت قال شيخنا **قوله** من تلى من
نقبتهم وقال **قوله** ايها خاص بالفاعل والحاصل لغير سقوط الطلب وفعلها
الو على ما وافق ظاهر كلام الشارع من حصول الثواب للجهة فراجع **قوله** ولا يجب الا
بالذرة وذكر بقوله هذه اضحية او جعلتها اضحية وان جهل ذلك وسين
تقع عنه ان لا ينزل شيئا من شعره او ظفره وعشرين حبة ولو في تخريم جعة حتى يضي
وسين ذبحها بنفسه للرجل واغني التوكيل ومن وكل فليشهد **قوله** وهو قال سنة فم ان اخرج

بذل عامها

ابان وقع مقدم استنائه اجزاء من الذبح **قوله** وطعن في الثاني هو لان
سنة وكذا ما بعد وذكره كفاية ان هذه الانسان تحدد به وعلم من اقتضا
غيره انه لا يجزى غير هاتين الحيوان وهو لذالك وكلام المص شاملا للذكر والانثى
والخنثى وهو كذلك لكن الذكر افضل ان لم يكن ثرواته والا فالانثى افضل **قوله** وتجزي
البدنة وهو الواحد من الابل ذكر او انثى عن سعة ولو كان فسد خل شخص مكة طلب
منه سبع شياء باسباب مختلفة كتمنع وقران وغيرهما ولو اشترك اكثر من
في بيع لم يكف عن واحد منهم **قوله** اشترى كرا في التضحية هو تقييد لخصوص
المقام والا فالهدية والعقيقة وغير الضحية كذلك ولهم سنة الحج لانه
افراز **قوله** وتجزي المساة عن واحد ولا تجزي مع اشترائه غيره معه في التضحية
مثلا بخلاف ما لو اشترى غيره معه في ثوابها وجعله عنه وعن اهله فلا
يصروا المتولد من ابل وغنم لا تجزي عن اكثر من واحد **قوله** وهي الاضحية
افضل من سادكة في بيع او بقره وافضل منها اثنتان فاكتر الستهة فهي افضل
من البدنة **قوله** وافضل انواع الخ هذا الذي ذكره اجناس فغني تجوز و
افضل الانواع الحواشي على العرب والضان على المعز وافضل الالوان الابيض
ثم البليد والسماني افضل من غيره **قوله** العور بالمد والمراد به من على ناظرها
بياض يمنع الضوء والخفيف منه لا يضر لذلك فنده بالبين عورها وعلم منه
عدم اجزا فاقدة احدي العينين بالاولى والعييا بالاولى منها **قوله** البين عورها
بحيث يسبقها صوابها الى المري **قوله** والبين مرضها بحيث يحصل له قرح
قوله والعجها بالمد وفسرها بقوله التي ذهب نحوها اي دهن وماؤها وجميع
عظاها من سبب الخزال فعدم سننها دليل على عيبها ونسها المحونة لقله رعيها ونسها الثولا
كذلك ولا تجزي الجربا وان كان الجرب يسيرا ولا الحامل وقريته الولادة لولا عورها

وبذلك علم انه لو سكت المص عن العدد باربع كان اوله واوله راعي الحشر
ويجزي الخصى فخره اولي ويجوز خصا الحيوان لما كونه في صغره لاجل طبيعته
الكسري كسر القرن في اللحم لان العيب هناك نقص اللحم **قوله** ويجزي فاقد القرن ولا
خلا عنه بعض النعم لا يخرق فقه خلقه بالجلجاء يحرم طرحا مهلة بينها الام ساكنة
قوله ولا بعضها اي لا تجزي مقطوعة بعض الاذن ويجزي شقوقها وشقوقها
ان لم يزل معها شيء منها **قوله** ولا المحلوفة بلا اذن لا تجزي لانه عضو لازم لكل حيوان
منها وخصر شللها بحيث لا توكل **قوله** ولا بعضها اي لا تجزي مقطوعة بعض الذنب
وان قل نعم ما يقطع من طرف الالبية في الصغر لا يضر ويجزي المحلوفة بلا اذن ولا
البية ولا ضرع لما سر ولا تجزي فاقد الاسنان وكذا بعضها ان اثر في نقص اللحم ثقله
المري ويضر نقص بعض اللسان لذلك ولا يضر قطع قلفة سيرة من عضو كبير كقحف
قوله وعبرة الروضة الخ هو المعتمد والافضل تاخير الضحية الى متى ذلك بعد ارتفاع
الشمس **قوله** الى غروب الشمس اي تمام غروبها **قوله** خمسة بل اكثر كما سياتي **قوله**
بسم الله ولا يجوز ان يقول واسم محمد فحرم القول والذبيحة ان قصد الشرك
والافتكره كما اشار اليه **قوله** الصلوة ويندب جميع السلام معها **قوله** يؤمها
اي لا وجهها **قوله** ويتوجه هو ايضا وان لم يزل كل منهما الاخر وسبب ان يرفع الذبيحة
غير الابل على شقوقها الاسير وان يشد قوائمها غير الرجل اليمنى وان يسبقها صا وان
يجد شفرته لا تراه الذبيحة وان لا يذبح واحدة بحيث تراها اخرى **قوله** ولا ياكل اي
يحرم عليه وعلى من تلزمه نفقته الاكل من الضحية المنذورة لو قال الواجبة كان عم
ليس الواجبة بقوله هذه الضحية او جعلتها الضحية وان جهل ذلك كما سر
سواء المنذورة الضحية ابتداء وعما في الذبح لو تكفت الاولى بلا نقص فلا ضمان عليه او
بتقصير لزمه الاكثر من ثلها يوم النحر وقيمتها يوم النصف يشتري بها ثلها او

الكر

11
بونها وان اتلفها اجنبى لزمه دفع قيمتها للمناذر يشتري ذلك بها
في الثانية على الاصل عليه والهدى المنذورة وما الجبران كالا ضحية
ذرة **قوله** يجمع كمها وكذا يجلدها **قوله** له في الضحية الواجبة شرب
فاضل لبنها عن ولدها واكل ولدها لكن بعيد تحبه في وقتها او جوار له استعمالها
بالا يضرها واعاريتها كذا لا يحارثها وله جز صوفها وشعرها ووبرها وهو
ملكه **قوله** وقيل يهدى الخ هو المعتمد بشرط الهدى اليه والتصرف عليه ان يكون
سليما ولو مكاتب **قوله** يبيع شئ من الاضحية فان باع لم يصح ويقع الموضع ان كان
المشتري من اهله **قوله** ويجزى ايضا حيلة اي جلدها اجرة الجزار وله اهداؤه
وجعله سقا او خفا او نحو ذلك **قوله** ويطعم حتما اي يجب التصديق بجزئتها
لا غيره شيئا اقل ما يقول على الفقراء ولو واحد او لهم التصرف فيه ببيع وغيره
للقه او لقها بتميز بها والاولى كونها من كبدها فتخرج تحت السنة في الاضحية
من الراجح او من دكله ان تؤمنها اليه الا في العينة بالذبح ابتداء ولا تجزى الضحية
عن واحد بعينه اذنه ولو سببا وباذنه يجوز ولا لوقيق فان اذن بسببه له فيها
فهي لسببه الا المكاتب فهي له كما توت الاسارة اليه **قوله** في احكام العقيق
وهي لغة وشوعا ما ذكره شعر على المولود اي من شعر راسه حين ولادته
قوله سحبة من سنة الاضحية بان قدر عليها ولو من مرة النفاس ولو لا مرة
في ولد زنا وتخفيفها خوف الهسكة ويحل وقتها بافصال جميع الولد **قوله**
الغلام مرتين بعقيقته قبل لا ينمو مثله وقيل لا يسمع في والدته **قوله** ويجزى
يوم الولادة من السحبة بخلاف الختان والفرق ظاهر **قوله** ولو مات المولود اي فلا
تقوت بونه **قوله** اما هو اي المولود بعد بلوغه فحينئذ يحرق في القوم عن نفسه **قوله**
سائل ويجزي عنها سبعان من بعير او فرة **قوله** واما الخنثى فيحمل الحاقه بالغلام

وهو الاصح **قوله** وتعد العقيقة الخ لكن تتداخل فيكون واحدة عن اولاد كذا **قوله**
 فيطبخها ولو نذرة بحلو ويكره مجامض نعم يعطى رجلها منه للفقير
 تتخذها دعوى لا يجعلها كالاولاد يدعى الناس اليها ولا يكره
 نقا ولا بسلامة اقتضا المولد ولا يكره تكسره ويكره تطخ رأسه يدسها
 خلافا لقول الحسن البصري يديه وعنته ويندب لطخ رأسه بخمر عوفان **قوله**
 واعلم ان سنة العقيقة الخ نعم لا يجزئ الصدق بخمرتها نيا **قوله** وسنن
 يؤذن في اذنه اليمنى ويقامه في اليسرى ليكون اول ما يطرق سمعه حين حوز
 الى الدنيا ذكر الله ولا يذبح قبل ان يرضاه ام الصبيان **قوله** فيضع ويندب ان يكون
 من مصنف من اهل الصلاح وان يسمى يوم سابعه وقبله ان مات او كان سقيما
 ولو لم تعرف ذكوره سعى باسم يطلق على الذكر والانثى نحو الخلة وهند وسن
 بحسن اسمه وافضاه عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره ولا يكره باسم الملائكة ولا
 الانبياء ويكره بان يظلمه اثباتا ونقيا كسهاب وخرم وسرة وعبركة و
 يحرم الالقاب بابكره وان كانت في اللقب كالاغمس لكن يجوز ذكرها للتعريف
 ولا ينهي عن الالقاب الحسنة بل هي من اهل الفضل من الرجال والنساء وتحرم
 الكنية بالي القاسم ولو لم يكن محمد او عبد موت النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكره
 كافر ولا فاسق ولا متبع الا لحوف فسته لانهم ليسوا من اهل التكره
 بخلاف غيرهم ومن ان يخلق رأسه كله ولو انثى يوم السابع بعد ذبحه العقيقة
 وان يصدق بونه شعرة ذبا فان لم يرد ففضة وسن خلق الرأس طاقا
 في نسائه والافضل للمرأة فيه النقض وسن ايضا اسلام الكافر ولو انثى والخلق
 وذلك بدعيه ولا بأس به للتنظيف وسن خلق العانة للرجل ونسفه المرأة والابط

مطلقا

تقليم الاظفار ودهن الشعر وفسر حبه وقص الشارب وازاله كحيم المرأة
 وهو بالاقاف والراي والعين الملهمة خلق بعض الراس ولو تفوقا وذكره مجمل
 ونسفه وخلق راس المرأة الاضرة **كتاب احكام السبق والري**
 هذا الكتاب من سنكرات امامنا السلف رضي الله عنه التي لم يسبق اليها كما قاله
 الموفى والسبق يكون في الحيوان وهو يسكن الموحدة بمعنى التقدم ويخرجها المساء
 والري يكون في السهام ونحوها وكل منها مندوب لا عوض للرجال والنساء المسلمين
 ان كان يقصد الجهاد وسباح لا يقصد شئ وحرام يقصد العضد لقطع الطريق
 وقد روي ان عائشة سابت النبي صلى الله عليه وسلم واما بالعوض فذكره للنساء
 منه الفضل الا في الرجال **قوله** اي على ما هو الاصل فيها هو اشارة الى تقيد عدم
 الرواب في كلام المصنف وتقسيد حال المسابقة فيها نذكر ما بعده **قوله** وقيل مفرد
 وحده قبله ولو ذكره وما يقدر بصيغة الجمع المكان اوضح ومن في كلامه للبيان فلا يجوز
 المسابقة على غيره هذه الاحناس الحسنة **قوله** ولا يصح على غيره ولا على طير وكلاب ونحوها فحرم
 مع العوض ويجوز بغير عوض وهذا خارج بذكر الاحناس **قوله** ولا على نطاح الكباش و
 هارسة الديكة والصراع والشباك والقطس في الماء والسباحة وهي العوم والمشي
 بالاقدام والوقوف على رجل والمسابقة بالسفر ولعب نحو سطر نخج وشنل نحو حجر فلا يصح
 المسابقة على شئ من ذلك بعض ولا يغيره لكن يجوز بغير عوض وهذا خارج
 بالمسابقة واما نصار عته صلى الله عليه وسلم لو كانت على قطع من الغنم فكانت لاجل اسلا
 ولذلك لما اسلم رد عليه غنمه **قوله** وتصح المناضلة بالضاد المعجمة اي عقد هاجو
 وودونه على ما ياتي **قوله** اي المروامة لو قال اي المغالبة كان صوابا لان المروامة ان يري
 كل من الخصمين الى الآخر وابست مرادة ههنا لانها لا يصح العقد عليها وهي حرام ان لم
 السلامة وسئلها الاثاق وهو عند العامة بالادال الملهمة وكذا لعب البهلوان **قوله**

هـ

بالسهم والعجمة منها يقال لها النشاب والعربية يقال لها النبل وسألهما
ونحو المقاتلات والأبرور على الحجارة بدار وقلاع والمجنوق وكل نافع في الحرب
كانت التي هذا شروع في شروط صحة العقد السابق وخصها السابح بالمتاخر
بظاهر قول المصنف وصفة المناضلة معلومة وبعضهم خصها بالسابقة يجعل ذلك الشر
جملة بغيره لأجل ما ذكره بعده بقوله ويخرج العوض أحد المتسابقين إلى الوجه
كونها راجعة لكل منهما وتخصيص بعض أفراد العام بحكم لا يقتضي تخصيصه به فتأمل
قوله أي مسافة ما بين موقف الراي والعوض معلومة وكذا مسافة جري الفارسين مثلا
قوله وصفة المناضلة معلومة وكذا وصفة السبق وهي في نحر الخيل بالاعتق وفي نحر الأبل
بالكتف ويشترط تعيين الفرسين مثلا عينا في المعين وصفة مما في الذمة وينفخ العقد
بموت أحدهما في الأول وببديل مثله في الثاني ويشترط أن كان سبق كل منهما الآخر وظن
مقطعها للمسافة وتعيين الركبتين بالروية لا بالصفة **قوله** من قرع الخ فهو بيان
لكيفية المناضلة وذكرها مندوب ومنها الحرابي هو أن يمس السهم الأرض قبل وصوله
إلى الفرض ومنه الحرم بأن يجرم طرف الغراض فإن أطلقا الإصاصة حملت على القرع
بشترط البيان فدر الفرض طول ولا عرضا وارتفاعه في نفسه وعن الأرض إن لم يغلب
ففيها عرف والأفلا ويندب وقوف متاهدين عنده العرض يشهد على من وقع منه
الصواب والخطأ وليس لهما مدح المصيب ولازم المحض لأن لا يحمل بالسباط وليس
لأحد الراسين الانتهاز على صاحبه ولا البيج عليه ويشترط الترتيب بين الراسين وبيان
البادي منهما وأما ذكر المبادرة والمحاظ فليس بشرط يحمل العقد على أقل الترتيب وهو
سهم وسهام فإن ذكر أحدهما كان بغير أحد الراسين بعد معلوم كخمس عشرة
أو يزيد أحدهما على الآخر في قدر ما يصيب فيه من عدد معلوم بعمل شرطيهما ولا يشترط
تعيين قوس وسهام فإن عني أحدهما الغا وحاز إليه مثله من نوعه فإن شرط عدم إنباله

١٧٢ **قوله** ولعلم أن عوض المسابقة لا يقتصر على ما هو توطية
تقتصر المسابقة لاقتصار المص علىها والألفا عوض في المناضلة كما يقول
هتق بل صانده كذا أطلق على كذا وإن سقتك بإصابتك ذلك على عليك كذا ولا بد من
تحلل في هذه **قوله** ويخرج العوض أحد المتسابقين أي بذكر حالة العقد ويجوز أن
يكون العوض من اجنبي ولو من الأمان من بيتا **قوله** وعلى كل يلزم العقد في حق المتلزم
كالاجارة فلا يجوز فسخه ولا زيادة في العوض أو العمل ولا نقص في أحدهما ولا تدر
العمل قبل الشروع فيه أو بعده **قوله** حتى الخ هو بيان لكيفية العقد **قوله** الثاني وهو
كون العوض منها **قوله** وإن أخرجها أي العوض المسابقان هو على اللغة الردية
ولا يصح تحريمه على جعل الثاني مبتدأ فكان الصواب أن يقول وإن أخرجها المتسا
أو سكت عن لفظ المتسابقين فتأمل **قوله** أي لم يصح أحدهما الوتر عدم الجواز با
حرمة والفساد واستنده إلى العقد لكان أولى دلالة راعي ظاهر كلام المص **قوله**
بطلان ادابته كقول الدائبيهما أي مساوية لواحدة منهما وهي بذلك لأنه أجل العقد
بأخراجه عن القمار الحرم المسمى بالمراهنة وهذا لا يصح في غير المسابقة ولذلك
لو تراهن رجلان مثلا على اختيار فتوقها يصعد جبل أو تحمل صخرة أو قطعها أو المني
إلى موضع كذا أو المني إلى غروب الشمس مثلا أو الكل كذا أو شرب كذا كان باطلا وهو
من أكل أموال الناس بالباطل مع ما يترب عليه من ترك الصلوات وفعل المنكرات **قوله**
فإن سبق يفتح المسمى كلام من المتسابقين أخذ العوض الذي أخرجاه سواجا
المتسابقين بعده معا أو مريتا **قوله** وإن سبق يضم أوله لم يفرم شيئا إذا سبقاه
معا أو مريتا بغير لا شيء لأحدهما على الآخر وإن جاز المحلل مع أحدهما فإنه من الآخر
فما له لنفسه يأخذ مال صاحبه أيضا وإن تأخر الآخر فإنه من المحلل ومنه وطل الأول
لنفسه وإن توسط المحلل بينهما فلا شيء له ومال المتأخر للأول وإن جاز الثلاثة معا فلا شيء

لاحد على احد وحيلة الصور المذكورة ثمانية منها اربعة في كلام المصنف على
لو سابق اكثر من اثنين كثلاثة مثلا فعلى ما ذكره ان شرط للتأني في مثل الاول
كتاب احكام الايمان والنذور جميعها في باب واحد لا يشترط ان يكون
كما ياتي وقد مرها على الفضلاء احتياجا الى اليمين فيه **قوله** والاعيان بفتح الهمزة جمع
واما تكبرها فهو التصديق بالقلب **قوله** ثم اطلق الى اليمين على الحلف لانها كانت اذا
تحالفوا اخذ كل واحد منهم بعد صاحبه **قوله** وشرعا تحقيق الخ فيه استيفاء الاركان
الثلاثة الخالف والمحلوف به والمحلوف عليه وسياتي **قوله** لا يتعقد اليمين الا هو اشارة
الى احد الاركان وهو المحلوف به وشرطه ان يكون اسما من اسماء الله تعالى او صفة من
صفاته **قوله** اي بذاته لا يخفى ان الحلف ليس بالذات وانما هو بالاسم الذي عليه فلو
قال الشارح ان اسم الله اشارة الى صوابا وكان ينبغي عن العطف بـ **قوله** التي لا
تستعمل في غيره هو تفسير لاسماء المحيضة سواء كانت من اسماء الحسنى ام لا
شقة ام لا واختصاصه تعالى بها اما بغير اضافة كالله او باضافة كرب العالمين
او مالك يوم الدين ومنه ما مثل به الشارح او بغير ذلك كالذي عده او اسجد له
ولا يقبل ارادة منه غير الله في هذا القسم ويقبل منه ارادة غير اليمين ويتعقد بالاسما
الغالبية عليه تعالى عالم بوجه غيره كالرحيم والخالق والرازق ويتعقد بالاسماء المستقلة
منه وفي غيره سواء ان اراده تعالى كالموجود والحي والعالم **قوله** او صفة من صفات ذاته
تعالى كعلمه وقدرته وشيئته وكبريائه وعظمته وكلامه وحقه ان لم يرد بالحق العبادا
وبالبقية محل ظهور اثارها فليست عينها والمصحف وكتاب الله والقران يمين عالم بوجه
بالقران الخطية وبالاخير انفق في الادرار **قوله** وصابط الخالف لما حذر من
الحلف اي شرطه لانه ركن **قوله** حلف مختارا طلق قاصدا لليمين فخرج الصبي المذنب
والغني عليه والنائم والسالم في السكون غير المتعدي ولا اشارة اي من الناطق وما الاخر

فاشارة

الناطق وخرج نحو اليمين وسياتي **قوله** بفتح على ان انصدق باليمين هذه
وانما هي صفة نذر محضة ويجب فيها الوفا بما التزم صوابا ان يقول
لا تصون بالي لانه هذه فيها شبهة حلف من حيث الصيغة وشبه نذر
من حيث التزم القرينة او بقوله الله على ان انصدق بالي ان فعلت كذا لانه فيها
اليمين من حيث المنع **قوله** ولا شيء كنوا اليمين وهو يفهم قصد اليمين فيما تشر
قوله في وقت اخر اشارة الى انه لو جمع بين لا والله ولا والله في وقت واحد كان الاولى
لغوا والثانية منعقد فعاله لما ورد في المعتمد عدم الانعقاد مطلقا **قوله** ومن
حلف ان لا يفعل شيئا هذا اشارة الى المحلوف عليه الذي هو الركن الثاني واليمين تارة
له حلا وحرمة وتصح على اخصر ويستقبل بغيرا واثباتا فنهى او في الطاعة طاعة
وفي المعصية حرام ويجب الحنث والكفارة على من حلف على ترك واجب وفعل حرام
ومحرم الحنث في عكسه ونزب الحنث عليه كفارة في الحلف على ترك مندوب
او فعل مكروه وبكراه الحنث في عكسه ولا يتعلق بالمباح حنث ولا عده في فعله
او تركه ولا كفارة عليه وقول المنيهاج وجوب كفارة حمله شيئا الركن على ما اذا
كان في اليمين حنث او منع او تحقيق خبر او اضافة الى الله تعالى **قوله** كعب وجاه
معيان اربطها او لا يفتق عبده بكائه وعنى بالاداء المرحية ارجع على خلق
راسه او يناداره او ضرب انسان فامر من يفعل ذلك لم يحنث **قوله** فانه يحنث لان
الوكيل في النكاح صغرى كحنث **قوله** التوبين ولو حلف على التوب فان خطا منه
او نحو لم يحنث بل يسهة **قوله** وكفارة اليمين توب بالحلف والحنث معلق الراجح **قوله**
هو انما حلف اشارة الى الصبر بتلاوة خيرة وغير الخلة خبرين تارة ولو جعل الصبر الفضل
او الشان وخبر خبر كفارة كان انصب اي وكفارة اليمين غير فيها **قوله** من ثلاثة
اشياء اي ان كان حرا رشيدا ولو كافرا ففي تحريمه استدار ولا يتنقل الى الرابع الا عند فخر عنها

فهي مرتبة انتهى **قوله** عتق اي اعتاق رقبة كما مر في الظاهر **قوله** او كس عطف بنفسه
قوله اطعام اي عتق عشرة مساكين الخ فلا يكفي دونه العشرة ولا دون المدونة
العشرة لاحد عشر سكتيا لم يكف واحدهم **قوله** رطلا وثلاثا بالوطل البغدادي وهو
بالكيل المصري **قوله** من غالب قوت بلد المكروفت ارادة التكفير بصلته ما يجزي في القطر
اي شيئا يسي كسوة اي فليس المراد بالتوب ما يسي ثوبا عرقا **قوله** او كسا ازارا او صلبا
او ثففة او ردا او احراما او فوطه او منديل مما يحمل في اليد **قوله** ولا يكفي خف او قفازان
ولا كعب ولا نعل ولا منطفة ولا فلسوة وهي الطاقية المعروفة وشملها المروحة ولا درع
من حديد ولا خاتم ونكته ومن قال باجزا العرقية محمول على ما يجعل تحت الشرج للفرس
مثلا **قوله** ويجوز ان يرفع الرجل ثوب صغيرا وامراة او ثوب جري **قوله** ولا يشترط ان يكون
المدفوع حديرا لكنه مندوب معصود ولا نعم ان كان مهلهل النسخ بحيث لا يدوم قديرا
ليس التوب فلا يكفي **قوله** ثوب لم يذهب قوته ولو من لب او صوف او عسوة او غيرها
وعلمهم بحجاسته ولا يكفي حبس العين ولا اطعام خمسة وكسوة خمسة مثلا ولا يكفي
توب كبير للعشرة فان قطعته قطعاً شتى كل قطعة كسوة ودفعه لغيره **قوله** فان لم يجد
المكفر شيئا من ثلاثة السابقة زيادة على باقي بالمر الغالبه ولمونه او كان رقيقا او
سفيها او محجورا فليس لزمه ان كان مسلما صيام ثلاثة ايام ولا يتوقف صومه على اذن
سيد الرقيق الا ان حنت بغير اذنه وكان الصوم بضره في الخدمة ولا يجوز لسيده ان يكفر عنه
باطعام او كسوة الا بعد موته لانه لا رفق بعد الموت نعم لو كان مكاتباً جاز له التكفير
بها باذن سيده وعكسه ومن له مال غائب لا يكفر الصوم بل ينظره والبعض العيني كما
لحرف في الاطعام والكسوة فقط الا في الاعتاق **فصل** في احكام المنذر جمع نذر
لغة وشرعا ما ذكره وهو رقبة في نذر التبريد دون غيره **قوله** التزام رقبة غير لازمة لو
قال لم تقني كما قال غيره لكان اولى لان غير اللام يشمل فرض الكفارة مع انه يصح نذره الا

ان يقال

لازمة عينا وعلم ما ذكره ان اركان ثلاثة ما ذكره من ذر وصفه **قوله** والنذر
وصفته التي هي احد الاركان ضربان **قوله** نذر الحاج بان تشمل الصفة على حشا ومنع
صيق خير كما اشار اليه بقوله ان يخرج يخرج المهر **قوله** بان يقصد الناذر الذي هو احد
الركان العتق كونه له قصد بان يكون مكافأ مختاراً غير محجور عليه فيما ينذره ولا بد ان
يكون مسلماً ايضا **قوله** والثاني نذر المجازاة اي المكافاة صوابه ان يقول نذر غير الحاج وهو
نوعان الخ ويقال لهما نذر تبرير **قوله** احدهما اي النوعين من نذر التبرير ان لا يعلقه بشئ وهذا
يلزم ما فيه مجرد وجوده لكن على التراخي ان لم يقيد بوقت معين **قوله** على نذر صياح في طاعة
فالمراد بالمباح هنا ما قابل الحرام المقيد بكونه طاعة كما اشار اليه السارح بقوله الذي يصرح
الخ واما نذر المباح في نفسه فياقي في كلامه والمراد بالطاعة المندوب كتنسيق جنازة و
قراءة سورة معينة ولو في صلاة فرض او نفل وطول قراءة في ذلك **قوله** ولا يرد اي الناذر
في نذر المجازاة اي المعلق على شئ ما نذره عند وجود المعلق عليه لا على الفور ايضا **قوله**
ما يقع عليه الاسم يالم يقيد بقدر معلوم من الصلاة او الصوم او الصدقة **قوله** اقلها اربعة
اي بقيام مع القدرة على الاصح انه يسلك بالنذر سلك اقل واجب في الشرع من كل مطلق
قوله وهي اي الصدقة اقل شئ مما يتمول صوابه ان يقول اقل متمول **قوله** وكذا النذر
المتصدق بما لعظيم اي يزيده اقل متمول لانه المتصدق **قوله** اي لا ينعقد نذر المعصية
فقط او تركها سواء كانت لذاتها كشراب الخمر او لغيرها كالصلوة في ارض مفسوبة مثلا
قوله وخرج بالمعصية نذر المكروه اي فانه يصح نذره عند السارح وهو وجوب الطلح
لا ينعقد نذره وتثبته بحجة صوم الدهر محله لمن لا يكره له صومه فتأمل **قوله** ولا يصح ايضا
نذر واجب على المعني كنفاء بايجاب الشرع فيه **قوله** اما الواجب على الكفاية فينعقد نذره
كصلاة الجماعة في القرائن وهو الواجب **قوله** ولا يلزم الخ اشار الى ان نذر المباح لا ينعقد
فقط ولا تركه هو الاصح العقد لزم الكفارة في مخالفة مروج خلاف الكلام المحرك للمنهاج

وفا لما في الرضة وحمل شحنا الرطبي كلام النهاج على اذا شمل النذر على حشاش
خبر او اضافة الى الله تعالى واصله كلام المم وفيه نظر **قول** نحو اكل كذا وهو
لنا سببه ما يدور هذه اسئلة للمباح الذي لا ينعقد النذر وان قصد فيها التقوى
العبادة مثلا **كتاب الاضحية** **وفسهايات** هما جمع قضا وشهادة ومعناها
لغة وشرا ما ذكره واصل الشهادة اخبار بحج لغزك على غيرك بلفظ خاص **قول**
والقضا اي توليه واما توليه الامام له ففرض عن عليه ران يجعل في كل مسافة قصر قاضيا
قول فرض كفاية في حق الصالح له في الناحية التي هي مسافة الحدود ان تعدد خرج با
لصالح له غيره فلا يجوز توليته ولا ينعقد حكم الاضحية **قول** ولا يجوز ولا يصح ان يلي
القضا يعني الحكم بين الناس **قول** من استكمل اي اجتمع فيه خمس عشر خصلة **قول** نصب
رجل من اهل الذمة اي عليهم ليحكم بينهم **قول** لم ينفذ حكمه اي الذي وجد قبل التصاحبه
نظرا لظاهر وهذا صحيح وان الحكم لا يغير فيه ما في نفس الامر واذا اتفق صحة توليته
وحكمه **قول** بشي لا شبهة له فيه متعلق بفاسق اي الفاسق يتناول بلفظ ولا ينفذ وهذا
احد وجهين والراجح خلافه **قول** معرفة احكام كتاب العزيز والسنة الشريفة اي
معرفة انواع الاحكام التي هي محل النظر والاجتهاد كالعام والخاص والطلاق والمفاد
والجمل والمبني وغيرها وكما لتصل والمرسل وحال الرواة قوة وضما ليعتبر بعرفته
ذلك من تقديم بعضها وعدم العمل ببعضها وهكذا قال الماوردي وغيره وايات
الاحكام خمسة اية واحاديث الاحكام كذلك **قول** من امة محمد صلى الله عليه وسلم
صحيح هذا لا اتفاق غير هذه الامة على حكم لا يسمى اجبا عا ولا يعتد به **قول**
بل يكفي اي يقيننا **قول** الاختلاف المتوصل به الى الاحكام بحسب اعتبار القياس الواقع
بين العلماء **قول** اي كيفية الاستدلال في الاحكام باعتبار نظره في الادلة **قول** من لغة ونحوه
وفي خبر وعموم وخصوص ونحوها **قول** تفسير كتاب الله الماخوذ منه الاحكام وهذا وما

قبله

طرق الاجتهاد ولا بد ان يعرف الادلة المختلف فيها ليعلم ان الاخذ بآثارها
بوجه واعلم ان هذا كله في المجتهد المطلق التي بقي في جميع ابواب الشرع اما التقليد
فلهب امام خاص فليس عليه الا معرفة قواعد امامه فلا يعيد عنها الاجتهاد
تجلا فيها **قول** سيعا ويعلم منه اشراط النطق بالاول **قول** فلا يقع ولا ينفذ
وسنة من يري الاستباح ولا يعرف المصير وان قربت اليه نعم لم يعب سماع بيته فله
القضا بها **قول** ويجوز كونه اعور وكذا كونه يصر بها فانقطالا لئلا يفقد واجاز
الامام مالك ولا ينفذ الا على لان النبي صلى الله عليه وسلم ولي ابن ام مكتوم على المدينة
واجب بانه اما استخلفه في امامته الصلاة في الاحكام او يقال انها كانت زعماء
ورياسة امامه **قول** والاصح خلافه وهو عدم اشراط كونه كاتبا وهو المعقد
وكذا لا شرط كونه عارفا بالحساب لان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يكتب ولا
يحسب كما في الحديث الصحيح **قول** فلا يصح توليته بفعل بان اختلف نظره في هذا
تصحيح الكلام المم وهو معلوم مما تقدم واما تفسير المسقط بقوي الغفظة والحق
والضبط فهو مندوب لا شرط على الصحيح **تنبيه** يحسن توليته غير الصالح مع
وجوده ولا ينفذ حكمه ولا قضاؤه وان اصاب فيه وادانته والشروط المذكورة
فولي ذو شوكة غير كاف في نفذ قضاؤه للضرورة ويجوز ان يحكم انسان فاكثر اهلا
للقضا مطلقا او غير اهل مع عدم قاض اهل ادع طلب مال له وقع ولا ينفذ حكمه
عليها الا برضاها **قول** شرع في ادائها اي القاض ومنه لان يكتب له موليه كتابا بما
ولاه منه وتوليته وان يشهد عليه شاهدين يخرجان معه الى محل الدية بخير ان
ان اياهما وكفى عن الاستغاضة فيه وان يدخله حيز الاستيفاء فيم الحضور
السبب **قول** وفي بعض النسخ وان نزل وحل **قول** ويكون جلوسه في موضع فبيع
وان يكون متميزا بجلوسه على مرتفع نحو كرسي وعلى رأس ونحو ساحة وطليسان

وعامة معروفه وان سائر الفقهاء بعد مجتهدهم عن يقبل قولهم لا يجوز فاستقر
ينظر اوله في اهل المجلس لانه عذاب فمن اقرضهم على مقتضاه ومن ادعى منهم انه ينظر
حصة المحبة ومن كان حصه غايبا بعث اليه ليحضر ثم ينظر في الاوصياء العدل والقوة
بقوه والضعيف بحسبه باخر والفاسق ياخذ المال منه الى عدل وان اتخذ كاتبا
وسطره ان يكون عدلا ذكرا حرا عارفا بكتابة المحاضر والسجلات ويندب كونه
نفسها عفيفا وافر العقل جدي الخط وان اتخذ ترجمين ومسمعين ان كان ثقل السمع
اهل شهادة ولا يضر فيها العي وان ياتي بالمجلس اكبرا **قوله** ولا يعقد اي يكره اخذ امر
معيه **قوله** في ثلاثة بل في اكثر منها استقر واهما في المرحول عليه وفي القيام له في
عمن يستحقه او ياتي به لمن لا يستحقه وفي رد السلام عليه فاذا سلم احدهما نظر
الاخر حتى يسلم وان طال الفصل للعدول في طلاقة الوجه كلها وفي غيرة الذين سائر
وجوه الاكرام **قوله** المحظ بالظا السائل **قوله** ولا يجوز ان يحرم الهدية وان قلت
وشكلها الهبة والضيافة والعارية والصدقة والزكاة ان لم يتعين دفعها اليه ولو
يحرم قبول الرشوة وهي ما يدفع للحاكم ليقضي له بغير الحق او ليشغ من القضاء بالحق
قوله من غير اهل عمله لم يحرم ان لم يكن سببا للقضاء لم تكن له حصة **قوله** ولا عاقل
له بالهدية وكذا لو كانت له عادة لكن حصل فيها زيادة عليها ولو من جنبها وحي
قبولها لم يملكها او يجب ردها اليها فان تعذر جعلها في بيت المال ويكره له العاملة
نفسه او يوكل معروف ويندب له ان يثيب على ما له قبولها وليس للقاضي حضور
احد المتدعين ولاهما ولا ان يضيف احدهما كذا **قوله** ان يشفع عند احدهما وان غم
عنه وان يعيد المرضى وشهد الخبايا ويزيد القاصي **قوله** ينبغي للمفتي والعالم والواعظ
ومعلم القرآن التفرقة عن قبول الهدايا ونحوها **قوله** في عشرة مواضع بل اكثر **قوله** في الغضب
ولو نه تعالى على الراجح **قوله** حرم عليه القضاء ومقتضاه عدم نفوذ حكمه في وقته

نظ

قوله المفظر ظاهر كلامه جوعه الفرح وجوه والوجه جوعه لما قبله
على اي المولم كافي الروضة **قوله** ومدافة الاخوين او احدهما والرجوع
للمدافة المحدث لكان احصوا عام **قوله** في كل حال بسو خلقه ومنه القرح الشديد
هو الملل **قوله** فقد حكمه مع الكراهة لانها لا يخرج **قوله** ولا يسأل اي لا يجوز للقاضي
ان يسأل المدعي عن جواب الدعوى الا بعد تمامها وفراغ المدعي منها بشروطها المتغيرة
في كل دعوة وهي كونها معلومة بتفصيلها او لم تنقل لست منافضة لدعوى اخرى
وتعيين كل من يدعي ويدعي عليه وانما للاحكام **قوله** ولا يحلفه اي لا يجوز له ان يحلف
الا بعد طلب المدعي الحلف فان حلفه قبله لم يعتد به ولو حلف المدعي عليه قبل طلب
القاضي منه اليمين لم يعتد به ايضا ولا يجوز للقاضي ان يحكم على المدعي عليه الا بعد
طلب الحكم منه من المدعي **قوله** ولا يلقن الخ اي لا يجوز ولا للمدعي الشاهد فيجوز ان
يعرفه كيف يشهد ولا يجوز ان يلقنه الشهادة ايضا **قوله** وهذه المسئلة وهي تعرف المدعي
كيف يدعي ساقطة من بعض النسخ استغنا عنها بما قبلها **قوله** كان يقول الخ لسن تذكره
من المقتت وانما منه ان يقول لم شهدت ويستقصي منه امره تشق عليه **قوله** فان عرف
القاضي عدالة الخ اي ان للقاضي الحكم شهادة من عرف عدالة ورد شهادة من عرف
فسقه لعل هذا من القضاء بالعلم فيتعبد بكون الحاكم مجتهدا **قوله** فان لم يعرف عدالة
ولا فسقه طلب منه التزكية واذا ذكر في الشاهد ثم شهد في واقعة اخرى قبلت
شهادته بلا تزكية ان قصر الزمان والا طلب منه التزكية ايضا ان لم يكن من الرتبين
عند القاضي **قوله** لصحة اي لكثرة الحاشرة خصوصاً في السفر **قوله** من يفتنه
بان يفرح الخزنه وعكسه ولا شتي طهوه العداوة ولا يضر عداوة الدين بتفصيلها
المسلم على الكافر **قوله** ولا شهادة والد الوالد الخ لوقا لا تقبل شهادة شخص لعضده
كان احصوا عام وفهم من كلامه انها تقبل عليه كمن حكمه بالمكن عداوة بينهما او اذا شهد

دوة

لبعضه وغيره قبلت لغز لا تفريقا للصفة ولا تقبل شهادتها
او اصلية على الاخر ولا شهادته بغير اصله ولا بقدر اصله او قوله
الكتاب الخ واذا انكر الخصم المحضر ان المال المذكور عليه حكم القاضى به عليه
ثبت ان المكتوب اسمه باقرار او بينة او لم يشاركه فيه غيره ولا يلتفت الى انكار
اسمه مع ذلك لا يطلب من القاضى الكاتب زيادة تغييره فان لم توجد وقف الامر الى
ظهور هاتم لولم تكن مخرصة المدعى للمدعى عليه ولا معاملة له لم يصح الرجوع الى
الحكم عليه ونفى عن كتاب القاضى ان يشانه وهو في عمله قاضى بل القاب بما
ذكرنا علم ان الانها بالحق بعض مطلقا وسماح البينة بعض فدا فوق مسافة المدعى
وهي التي يرجع منها مكر الى اهلها في يومه وهي دون مسافة القصر **فصل**
في احكام القسم ومعناها لغة وشرعا ما ذكره ولو طلبها الشريك من الحاكم امتنعت
اجابتهم فيما يبطل بغيره بالكلمة ويعرض عنهم فيما ينقض نفسه ويجيبهم في غير ذلك
وهو ثلاثة انواع لان المفسومان تساوت اجزاه فلهذا قسمه المتشابهات
والا فان لم يمتحج الى رد شي في قسمه التعداد لا في قسمه الرد وسأني **قوله**
اي سبعة شرائط لو قلنا يعتبر فيه اهلية الشهادة كان اولها اخصر الادب السبع
والبصر والنطق والضبط وغيرها **قوله** لم يفتقر الى الشروط السابقة اي مجموعها
لا بد من التكليف مطلقا والعدالة ان كان قنهم بحجور عليه **قوله** احدها القسم
بالاجزاء وليست ببيعا ويجبر الممتنع منها عليها **قوله** ويكتب الخ والخبرة في كتابة
الاجزاء او الشراكا والبراءة باي الامور منوط بنظر القاسم واذا اختلفت الاضمار
المقسوم على اقلها وكتبت الزمان بعدده ويحتجب الدراد بل لا قبل لغيره فترق
حصته واحده من الباقي **قوله** النوع الثاني الخ وهو بيع وقبه لا جبار على الاصح المصدق
ولو امكن قسمه الجيد ووجه والاخر ووجه تعين **قوله** النوع الثالث الخ وهو بيع ولا اجبا

فيه

127
التقسيم لصغير فيه ولو جعله راجعا للقسم المعلوم من القسمه لكان اقرب الى
ما قسم براض رضى الشراكا بعد القرعة بما اخرجته ولو ثبت بحجة حنف
في قسمه براض بغير الاجزاء ثم تنقض والانقضت ولو استحق بعض المقسوم
ما كان معيننا سواء لم تنقض والانقضت **فصل** في الحكم بالبينة سميت بذلك
لان الحق يبين بهم وهي يستلزم سبق الدعوى وتقدم شرطها **قوله** والقول
قولا المدعى عليه مع عينه اي انه يصدق ببينه **قوله** والمراد الخ فيه اشارة الى ان المدعى لم
يصدق لانه مخالف للظاهر من برائة ذمة المدعى عليه قد اعتقد بموافقة الظاهر
فتقدم قوله على الاخر **قوله** فان نكل الخ وسين للقاضى اعلامه بان اذا حلف
ثبت حقه وحكم عليه ولو قال القاضى الاخر ا حلف كان بمنزلة النكول والناكل
ان يعود الى الحلف قبل الحكم بنكوله حقيقة او تنزيلا والا فلا الا ان يرضى الخصم
واليمين تقطع الخصومة ولا سقط الحق فتسمع بينة المدعى بده ولا يغير الحلف
خلاف لما يغناه جملة (القضاة) **قوله** فيحلف اي المدعى فان لم يحلف عني الرد
ولا عذله سقط حقه من اليمين والمطالبة الا ان ابرى عن افيهم لثلاثة
ايام وجوبا واذا اقام بينة قبلت منه **قوله** ويستحق مجرد فراعته من الحلف لان
اليمين المردودة كالاقرار او بالبينة ولا سمع بغيرها حجة بسقط كاذبا **قوله**
او يقول له القاضى ا حلف الخ وكذا لو قال القاضى ا حلف فهو بمنزلة النكول
واذا طلب الاموال عند عرض اليمين عليه لم يهل الا برضى المدعى بخلاف ما لو طلب الاموال
في استبد الحجاب بعد الدعوى فانه يهل الخ تجلس القاضى فالقول قول صاحب البينة
وتقدم بينة ولو شاهد او بينا على بينة الاخر **قوله** اي بينة اكر لا يقم بانه لا بعد
بينته الاخر ولو قال لمن حلف فيه هو على اشي بته سلا اي ولم تدفع اليه **قوله** اي
بينته من ليس في يده لزيادة علم ببينه **قوله** مخالف الاستدلال في وضع اليد في الاولى

وعندها في الثانية ولو اقاما بينين رجحت بينة الشاهد
 المراتين على الشاهد اليقين ولا يخرج الشاهدان على الشاهد
 الاربع سنة ولا ترجح بزيادة شهود احدهما على الاخر نعم لو كانا
 سابقا في التاريخ على ما ولو كانا بيد ثالث قدمت بينته فان لم يكن بين
 لكل منهما عينا **قوله** وحمل بينهما عند الشاوي في الحلف والبيعة والرد وعرضا
 كما مر وكذا لو كانا بيد ثالث واقاما بينتين واخراه منه نعم لو ارجحت احدهما
 بتاريخ سابق فله **قوله** وعلى من هو في ذمة اجرة زيادة حاملة من وقت التاريخ
قوله على من فعل نفسه ولا يظن بغيره **قوله** على فعل غيره وليس عند ولا يظن
 والاقتضا على استصاف **قوله** انما النفي المحصور في المقيد بزمان معين وظائف على
 البت فيما ليس فعلا فان علق طلاق زوجته على طهر ان غراب قطار وادعت
 انه غراب وانكر فانه على البت **قوله** من تغلظ اليدين بما سرفى اللعان
 فيما ليس بالادنى مال بلغ نصاب زكاة فيما اذا راي الحاكم خراة الخالق ولا ينفق
 الخالف توريه عند الحاكم فقط وليس للحاكم ان يحلف بالطلاق او العتق او الذر
 فان بلغ بولي ذلك عزله كما قاله الامام الشافعي رضي الله عنه **فصل**
 في شروط الشهادة ما خذ من الشهادة وهي اخبار بحق لغيره على غيره بلفظ مخصوص
 داركانها خمسة شاهد وشهود له وشهود يمين وشهود عليه وصيغة **قوله**
 اي شخص هو الشاهد الذي هو احد الاركان **قوله** حسن خصال بل اكثر لان منها كونه
 ناطقا بقطا ماله مروءة غير متهم رشدا فلا تقبل شهادة مغفل لا يضبط الا برب
 الا ان غلب ضبطها ولا اخرس ولا من لا يتخلف بخلق اماله زمتا وكنانا ولا
 شهم في شهادته ولا شهادة سفينة كافي الروضة وهذه شروط حثيرة حال
 الاداء اما وقت التحلف فان كان فيما توقف صحته على الشهود كالنكاح فكذا ولا
 فيجوز ان يتولى غير الكامل فله ان يوديها بعد كماله لا الفاسق فلا تقبل منه

بند

شتم في غيرها ان تاب بشرطه **قوله** وعدد الكياير مذكور في الطول
 الصلاة وتأخيرها من وقتها بلا عذر ومنع الزكاة ونكر الامر
 بوقف والتمسك منكر مع القدرة وسنيان القرآن والياس من رحمة الله
 ومن منكره واكل الربا واكل مال اليتيم والافطار في رمضان بلا عذر وعقوق الدارين
 والزنا واللواط وشهادة وضرب المسلم بغير حق والنفقة مطلقا وغيبة اهل العلم
 وحملة القرآن ونكر الواجبات العينية المتعلقة بالعبادات والمعاملات مع القادة
 على تحملها كعدم سرفه ما يضيح الحق وكالبيع والاجارة وغيرهما الصغار
 ففيها النظر المحرم رجح المسلم فوق ثلاثة ايام والنياحه وشق الحبيب والتخلف في المشي
 وادخال من عليه نجاسة من الصبيان والمجانين المسجون واستعمال نجاسة او ثوب
 لغير حاجة وشتم فقل الكبيرة واللعب بالنرد او بالظابط سماع الملاهي وسفر الجرد
 بالجرير وتصوير الحيوان والتفرج على الايجوز وشتم الزينة التي خرجت العادة بفعلها
قوله محافظا على مروءة مثله الخ قد تقدم ان هذا شرط لفعل الشهادة لا للعدالة
 وتقبل شهادته المحسنة عند الضرورة الحاجة اليها في حقوق الله المحضة كالطلاق
 وفيما له منه حق موكر كطلاق وعتق وعفو عن خصاص وبقاعدة والقضا بها
 طالنسب وحرود الله واحصان وتعديل وكفارة ربلوغ وكفر واسلام وتحريم عصاه
 ووصية ووقف ان عمت جهتها ولو بالآخر كالفرق او قبل دعوى الحسبة فيما يقبل
 شهادتها الا في خصوص حدود الله تعالى **قوله** والمحقق باعتبار عدد الشهود فيها وهي
 خمسة انواع كما يعلم اياي **قوله** فلما حقوق الادبين تدعيها لانها اغلر وقواعدا
 للنشر الاولى وهو غير المرتب فلا يكفي رجل وامرأتان ولا رجل وعين **قوله** ويطلع عطف
 على لا يقصد الخ فهما قدان فيه كطلاق ونكاح ورجعة واقراء بصوتيه وميت
 ووكالة ووصاية وشركة وقراض وكفالة وشهادة على شهادة اذا اريد في ذلك اثبات

وكانت له به علة نعم لو شهد اشهر اشخص للمكانة في
قلت شهادته **كتاب العتق** بالمعنى الشامل للاعتاق وهو
ويؤخذ من كونه تقوى بالله فربما وهو كذلك وان لم يظهر فيه وفي الحرب
ربية مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من النار حتى الفرج بالفرج و
مع سيدة كالرابة المربوطة بحبل في عنقها وخص الفرج بالذكر لانه قد غلب
لذكورة والا بوثة ولانه رعايتهم اخراجه **لعنه** وقد اعتق النبي صلى الله عليه
وآله وسلم ثلاثا وستين نسمة وعاش كذلك واعتقت عاتبة ستين نسمة
وعاشت كذلك واعتق عبد الله ابن عمر الف عتق واعتق عبد الرحمن بن عوف
ثلاثين الفا واعتق ذوالكراع الحيري في يوم غزاة الالف واعتق حاكم بن
خوام مائة مطوقين بالفضة رضي الله عنهم ونفعا بهم **قوله** يصح العتق
من كل مالك هو اشارة الى احدى اركان العتق الثلاثة والثاني العتق والثالث
الصيغة واشارة بقوله جاز التصرف في شرطه وهو ان يكون اهلا للتبرع
والالاختار **قوله** كصبي ومجنون وسفيه ولا من غلب ولا من بعض ولا من
مكاتب ولا من كرهه الا بحق كسرايه بشرط العتق نعم يصح من الولي عن مولى
لزمته كفارة قتل ودخله في الضابطا لمسلم والذي ولو حربيا وله ولأولاده سوا
اعتقه مسلما او اسلم بعد عتقه ويصح منجز او معلقا بصفة معلومة او مجهولة
وموقتا ويلغو التاقيت ويصح الوكالة في العتق ولا في **العق** **قوله** يصح العتق
معلق بقوله يصح وفي اشارة الى الصيغة التي هي احدى اركان العتق **قوله** انت
محررا وانت حر ولو لامة او انت حرة وكولن كرا وهذا حر لكن لا يعتق باطنا
ان ذكوه خوفا من كوكس او هذه حرة كذلك ولو قال لعبد افزع من عمالك
وانت حر عتق فان قال اردت انه حر من العمل لم يقبل **قوله** ان ذكوه خوفا من كوكس او هذه حرة

في الطريق

ون في الاخرى باجرة فبانت استه لم تعتق ولو قال لاحد عبدة
من عتقا معا او مثل هذا العبد عتق الاول خلافا للاسنى
من سبقت له ان يعلم ان عبدي حر عتق باقراره وان لم يعلم المخاطب
من سبقت له ان قال له انت تظن او ترى **قوله** ولا يحتاج الصريح لنية
اي لنية الاعتاق بل لا عبرة بنية غيره ولا يحتاج الى قول ولا الى
اضافة فلو قال اعتق الله عتق واصله الى جزية مثل كله نعم
مشرط ان يعرف معنى اللفظ يخرج ما لو لفته **قوله** لا يعرف معناه **قوله**
والكنانة بالمون مع النية المقترنة ولو جبر منه اللفظ ومنها الكتاب
بالفرقية **قوله** لو نحو ذلك من كل لفظ احتمل العتق وفيه ومنه صريح الطل
كنائمه وصرايح الظهار وكنائمه فكلها كنيات هنا ومن الكناية
ما لو قال لعبد ي اسدي قاله الامام وقال الغزالي هو لغو **قوله** ومن ملك
ملك ليس قهر بافلا سرابة في نحو الارث ومنه ما لو وهب لرفيق جز
بعض سيدة لانه يدخل في ملك سيدة فهو **قوله** بعض عبد اي جزاه
معنا لدا وشارحا كربع وهذا اشارة الى الركن الباقي من الثلاثة التي
هو العتق وشرطه ان لا يتعلق به حق لازم كرهن ووقف ولا يضر
الاستيلاء والكتابة والاجارة ونحوها لوصية وتديب **قوله** عتق جميعه
اي سرابة كالطلاق فلو قال لمقطوع يمين يمينك حر لم يعتق لعدم
السراية وسوا هذا الموصى وغيره **قوله** شركا بكسر الشين المعجمة وسكون
الراء **قوله** اي نصيبا هو ظاهر من الشركة ومحمول ان معنى مشركا فلا
حاجة لما اورد عليه بعد **قوله** وقت الاعتاق فلو اعترف لم يسر عليه
وان اسير **قوله** ولا يمنع الركن عليه من السواية **قوله** ما في بقية نصيب شريكه

او بغيره بعض نصيبه سواء كان شركه مسلما او كافرا
او قل نعم لو كانت ستولرة كان استولرها وهو محرم
العسر كعتقه وام الولد لا تستقل **قوله** يوم اعتاقه اي وقتها
متعلق ببقية **قوله** ومن ملك اي دخل في ملكه شيء من اصوله او فرع
ولو قهر كما ياتي **قوله** كصبي ومجنون اذا دخل في ملك الصبي واحد
واحد من اصوله او فروعه من الذكور والاناث الموافقة في الدين
او المخالف بارت او وصية او هبة بقبول وليه عتق عليه نعم ان
كانت نفقته تلزم الصبي لم يخرج لقوله ولا يصح كالا يجوز ان يستبرئ
له مطلقا **فصل** في احكام الولد بفتح الواو وهو لغة وشراعا
ذكره السارح **قوله** رقيق عتق بفتح الراء الوقفية **قوله** والولد من حقوق
العتق اللازمة له التي لا ينفي بغيرها سواء كان العتق مخرا او معلقا
او بتدبير او باستيلاء او بكتابتة القراية او بغير من الرقيق لنفسه
او ببيع ضمني او بهبة كذلك سواء اتفقا في الدين او اختلفا نعم لو عتق
عبد كافرا ثم التحق به الجرب واسترق ثم اشتراه بغيره واعتقه
فولاه لهذا الثاني ولو عتق الامام عبد من بيت المال فولاه للمسلمين
قوله وحكمة اي حكمة الارث به اعاد الصبر للارث وهو غير مذكولانه
المعهود واما قوله حكم التعصيب لواعاد الصبر للولاد بدون الارث كان
اعم يعني ان غير الارث مثله كولاية التزويج وتحمل الربة والتقدم في
صلاة الجنازة **قوله** عند علمه اي عند عدم التعصيب عن النسب له اقوى
قوله وينقل الولد اي الاستحقاق به وما يترتب عليه فلا ينافي ان الولد ثابت
لجميعهم مع وجود العتق لكن على الترتيب كما في النسب **قوله** لا لبنت العتق

واحدة

كذلك اقراره غير التعصيب بانفسهم ولعله انما ذكر البنت
اي قيل انه اخطا فيها اربعماية قاض غير المتفق عليه وهي
ثلاث امور اياها فعتق عليها ثم اعنى الاب عبد ثم مات
من ثم مات عتيقة المذكور عن البنت وعن اخ لها فميراثه للاخ المذكور
لانه عصبة نسب للاب العتق بخلاف البنت ووجه الغلط والغفلة
ان البنت اقوى في الولاية من الاخ وصورة بعضهم مسئلة القضاة
المذكورة بان الاخ والاخت **قوله** اشترى اياها فعتق عليهما والحكم فيه
كالاول بلا فرق فتأمل فروع لومات العتق عن ابني او اخوين مات
احدهما عن ابن فالولا لعمد دونك وان كان هو الوارث لاسيه فان مات
الاخر وخلف مستعة بنين فالولا للعشرة بالسوية ولو اعنت عتق
ابا عتيقة فلكل منهما الولا على الاخر ولو اعنت اجنبي احنين لابوين او
لاب فاشترى اياها فعتق عليهما ولا ولا لاحد منهما على الاخرى
ولو اعنت عتق كافرا مسلما ولدا بسلام وابن كافرا ثم مات العتق بعد موت
معتقه فميراثه لبيت المال **تنبيه** لو نكح عبد عتيقة فانت مولودا له
لموالى الام فان عتق الاب انتقل الولا لموالى له ولا يعود لموالى الام فان عتق
الحديث قبل الاب انتقل لموالى الجد فان عتق الاب بعده انتقل لموالى الاب
فان ملك ذلك الولد اياه حر ولا اخوته من موالى له البه ولا محرولا
نفسه **قوله** ولا يصح بيع مولد له بعبته لانه كالنفس **فصل** في احكام
التدبير من الدبر لان الميت دبر الحياة وكان معروفا في الجاهلية واسمه
باقواره صلى الله عليه وسلم على بقائه **قوله** من دبر الحياة اي فعلق برب سيدة
وحده **قوله** ومن قال الخ فيه اشارة الى اركان الثلاثة التي هي المال والشرطة

188

التكليف والاختيار والعبد وشرطه ان لا يكون **قوله**
الاشعار بالتدبير بصر مح او كناية كما سبكره فاعلم انه يصح
وبفلس وبعض وكافر ولو حريسا وسكران ومريد لكن ان مات مريضا
تبين مناديه ولكافر حمل مدبرة لدار الحرب ان لم يكن مسلما والا امر
من و آل ملكه عنه فان لم يفعل بيع عليه قهر **قوله** اذا امت انا ذكر الضمير
المتفصل لا فائدة ان الضمير المتصل للمتكلم **قوله** وله ايضا تصرف فيه
هو من عطف العلم على البيع وهذا في غير السفينة لانه لا يصح تصرفه ويظل
التدبير ايضا لا المدبرة لا بركة من احدها ولا بركة المدبرة ولا يوطى ولا
يقول يصح تدبير مكانه وعكسه وتدريبه يعلق وعكسه وكتابة يعلق وعكسه
ويعتق بالاسبق منهما ويتبع من دبره حاملا ولدها وان الفضل قبل موت
السيد ولا يتبع مدبر اولده ويصح تدبير الحمل وحده ولا يتبعه انه ولو
اقت السيد عتق المدبر بعد موته كانت حر بعد موت سنة مثلا لم يعتق
قبلها **قوله** القن بكسر القاف وتشد النون وفي كلام النووي انه غير المدبر
والمكاتب والمعلق وام الولد **قوله** اكساب المدبر للسيد ففيه تركبة بعد موته
فان ادعى المدبر انه كسبها بعد موت السيد وامكن صدق بميمته وكذا
تقدم بينة لواقعا بينتين بخلاف ولادعت المدبرة انها ولده بعد
موت السيد فنصدق الوارث بميمته **فصل** في احكام الكتابة ولفظها
استلزامي لم يعرف في الجاهلية **قوله** والكتابة مستحبة ان يجابها في عقد هان
السيد مندوب بسؤال العبد ولا تحب وان طلبها العبد والامة **قوله** وكان الخ
هذه الشروط الثلاثة وهي السؤال والامانة والقدرة على الكسب شروط التدبير

والاكثر

192
انها لا تباع الا ان كان كسبه بخوف فسق فتركه وقيل تحرم
ولا سترار وعلم ذكر ان الرقيق احرازها الاربعة وشرطه تكليف وعلم
فهو حوله لازم به والسيد ركن اخر وشرطه اهلية التبرع والولا والاختيار
وصي ومجنون ومريد ومكاتب وسفينة وفلس وبعض وكفره والصيغة ركن
ايضا وشرطها اشتق كتابه لفظا لبيع ونحوه والمال ركن وسياتي **قوله** ولا يصح
الا بمال في ذمة المكاتب عينا او دينيا بوصوفين بصفات السلم **قوله** معلوم جنسا
وقد راو صفة **قوله** موحلا فلا يصح على حال ولو في بعض قادر عليه ولا على
منفعة عني لانها لا توحل فيجوز بخدمة شهر ودينار ولو في اثنا الشهر
او بعد فراغه فلو قال الى شهرين وجعل كل شهر بخا الم يضح وان فرقتها ولو
كانت ثلاثة اعبد على مال ومحمد بن يحيى صح لا يحاد المالك ويوزع عليهم
باعتبار قيمتهم ويقول ما يخص كل واحد منهم بنجما بالنجمين ويصح كتابته
من بعضه حر لا كتابة شريك الا من الشراكا جميعا بوكالة واحده عنهم
واذا اعززه احد هم لم يجز لغيره بقا نصيبه مكاتب او ابراه احد من نصيبه
او اعتق نصيبه عتق وقوم عليه نصيب شركائه ان اسير والاعاد والمكاتب
للرق **قوله** امتناع المكاتب او غيبته الى مسافة القصر وان حضرا له وليس
للمحاكم الادان مال المكاتب بل له تمكن السيد من الفسخ **قوله** وله فسخها
وان كان معه وفا وان استعمل سيدة عند المحل بسبب عجز سن له امهاله او بيع
ماله او احضاره من دون مسافة القصر وحب امهاله وله ان لا يزيد في
الامهال على ثلاثة ايام ولو لكسار ولا يفسخ الكتابة بمجنون ولا اعرج ولا
حرج سفه وبقوم ولي السيد مقامه والمحكم مقام المكاتب **قوله** والمكاتب تصرف
اي بما لا تبرع منه ولا خطر فلا يبيع نسية ولو برهن ولا يبرع ولا يصدق
الا بما العادة اكلمه من نحو لحم وخبز ولا يشترى من يعتق عليه الا باذن

السيد يتبعه رقا وعتقا ولا يصح اعتاقه ولا يبيع ولا يملك له امر ولا يورث
وطي امته ولو باذن السيد وله ان يتزوج باذنه وان يولد من وصيه
ولا يصير لانه به ام الولد لانه مملوك لا يبيد وليس للسيد التصرف في شيء من
المكاتب **قوله** بعد صحة كتابه خرج الكتابة الفاسدة فلاحظ فيها **قوله** ولو كثر
اولي من الرفع وكونها في النجس **قوله** الا خيرا ولي وخطر مع الخيوم اولي من سعيه
قوله الاباء اجمع المال وكالاد الا برا وحوالة العبد سيده على اجني ولا يصح
عكسه **تنبيه** ولو ادعى الرقيق كتابه وانكر السيد او وارثه حلف المنكر ولو
اختلفا في قدر الخيوم او الاجل ولا يبيد تحالفهما ان لم يتفقا على شيء فسقط
الحاكم او هما او احدهما كما في البيع وقال السيد كاتبتك وانا مجنون او مجبور
على صدق ان علم له ذلك ولو مات السيد والمكاتب من يعق على الوارث
عق عليه فان كان ثمر زوجية انفسحت كالمواشيتى احدهما الاخر وانقض
من الخمار للبايع فيها **فصل** في احكام امهات الاولاد بضم الهاء وكسر
مع فتح الميم وكسرها ويجمع ايضا على امات وقيل الاول للناس والثاني للهمام
وقيل الاول اكثر في الناس وعكسه **قوله** اي السيد اي البالغ فلا ينفذ استيلا
المصبي وان لحقت الولد بامكان كونه منه مسلما ولو مجنونا او مكروها او سقيا
حرا تكل او بعضا الامكانات رقيقا ولا ما ذراله في التجارة ولا مغلسا
مجبورا عليه **قوله** او كافرا اي اصليا او مرتد الم يمت على ردة **قوله** امته
المملوكة له ولو ينقل الملك اليه بوطنه فيمثل بالوكالات امه ما ذونه وهو
موسر ولم يبع في الدين او شتره ويسرى الا ببلاد استيلا الى حصه شره
ان اسير بغيرها والا فلا او من زوجة وهي يملكه او ملك فرعه او مكاتبه له
او لفرعه او مدبرة كذلك او حنيفة بصفة كذلك ويبطل تزويجها و
مرهونة وهو موسر ولم يتبع في الدين او مغلسا انفاك عند الحجر قبل بيعها

182
السيد يبيع وتسلها الجانية وكذا سنة لدة الوارث
تكتبر لو كانت سنة است لم يسل ثم سببت واسه تطل استيلا
يؤد بملكها نعم ولو تذر بيعها وانصق بيمينها او وصي يعقها
هو حجة من الثلث ثم استولدها لم ينفذ استيلا دها في الصورة **قوله**
ولم يصبها الخ هو استدراك على كلام المصنف لوقال اذا حلت الكاذم **قوله**
ولكن استدخلت ماء المحرم اي قبل موته وان ولدته بخلاف ما لو
استدخلته بعد موته وبخلاف غير المحرم وهو
محرم **قوله** او لاهل الخيرة اي ان يبع من القوابل وتقيده بكونهم
مفهوم له **قوله** ويثبت الخ ذكر هذا لانه المقصود بالحكم وما ذكر
مرتب عليه كما اشار اليه **قوله** ببيعها او لو بعضا منها ولو ضمينا او لمن يعق
عليه او بشرط العنق **قوله** الا من نفسها فيصح لانه عقد عتاقه واذا باعها
جزائها يسرى الا باقيا **قوله** وحرم عليه ايضا رهنها وهبتها او وصيتها
بها ولا يصح ذلك ايضا ولو قال المصنف لم يصح المتصرف فيها بما يزيل الملاء كان
احصوا وعم **قوله** والموصلي اي له وطبها الا لما نفع كآمنه المحرم وانه
مكاتبه راحة البعض ونحو المروجة والسلمة مع الكافر **قوله** والاجارة و
فارت لا ضحية المعينة بخروجها عن طقه ولا يصح ان تتاجر نفسها
من سيدها ولها استعارة نفسها منه كراستعارة نفسه من متاجر
واذا مات السيد بطلت اجارتها وانفسخ العقد فيها لانها ملكت بنفسه
نفسها ان لم تواجرها ثم استولدها ثم مات ثم تنفسخ الاجارة **قوله** الا اذا
الخ لا حاجة اليه لعدم الولاية فيه **قوله** ولو قبضها له وهذا استيلا
من استعمل بشي قبل اوانه عوف بجرمانه **قوله**

والا يرد لها ان يكون بغيره خلافا لولا ادعاء

من الملك فتلحق هذه الوصية بالذخيرة
قوله يستلادها خرج بها الولد **قوله** لا يرد لها
 فهو ملكوت السيد يتصرف فيه بأشياء غير او بغيره **قوله** بغير لها
 ما رغب ليس بطلوه ان كان اتى ولا اجبارا على النكاح ان كان ذكر او
 مات السيد عنق بوبته وان ماتت امه في حيات السيد ولو ادعت ولدا
 الاستيلاد **قوله** يورث السيد فانها المصدقة بمنها لان الملك لها في
 درن الولد فتمثل **قوله** اولاد او اولاد المستولدة احرار ان كانوا من
 والافلا لان الولد يبيع امه في الرق والحرية **قوله** اما لو عن الخ هو استبداد
 على الحكم بغير ملكه لولا الامه من غيره لانه في هذه حرقا في الرقصة
 ما لو ينج امه بشرط كون اولادها احرارا فالشرط صحيح ولولا الحاصل منه
 حر فشرع لو تزوج حرة جارية اجنبي ثم ملكها ابنه او عبد جارية
 عنق لم ينفسخ النكاح لانه دوام ولا تنصير مستولدة باستيلادها قائم
 الشئان **قوله** يدنو به لفا على خرج به شبهة الطريق والاكراه فالولا
 فيها ارفق **قوله** فولده منها حر سيب نظر الظنه **قوله** وعليه قيمته للسيد
 وقت ولادته ولا قصيرام ولرف الحال بلا خلاف تعينه بقوله في الحال
 ابل عدم الخلاف وسيد كرمقا ليه **قوله** المطلقة لو حذفه لكان صوابا فان
 ملكه لن وجبه ولو جامل منه لا نصيرام ولده وان عنق عليه ذلك الحمل
 ان امه **قوله** ان الحمل جازم امه ولو احتمالا وصارت ضميرة عابدا الى الامه
 لا يفتيدونها المطلقة لان الكلام في امه ملكها بعد وطئه ولو شبهة سوا
 حال وطئه حرا او رقيا ثم عنق وملكها عبدا لكن في صورة العبد
 لم يقطع **قوله** الى احد القولين هو مخرج كما اشار اليه

قار

ان يستلاد انة ثم رجعا لم يرد لها
 يدعى ما فتمت لها **قوله** خلافا لولا شهدا بتعلق عنق
 هذه وزجها فانهم ابرار القية ولو عن بحرية المستولدة فالولد
 وعليه قيمته السيد **قوله** لو عجز السيد عن النفقة على ام الولد
 بر على ايجارها او لم يملكها للكسب ولا يجبر على عتقها او على تزويجها
 عجزت عن الكسب فنفقها في بيت المال والله اعلم بالصواب وهذا
 خروا تيسر بقلبه على هذا المختصر جعله الله خالصا لوجهه ورفع
 كانفع باصله انه كريم حواد رف بالعباد رحيم لهم في المعاد و
 محمد بن رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد كل امه كما سلف كل
 المبعوث للعبادة محمد وآله وصحبه الائمة وسبعة وخمسة
 نفر الله بن قراءه فيه وطالع فيه ودعالي بالفقرة آمين قال مولاه
 ان الخ مئة في ضيعة يوم السبت الرابع من شهر ربيع الثاني
 شهر سنة اثنين وخمسين والالف من الهجرة النبوية صلى الله عليه وسلم
قوله على صاحبها آتني بنت الكتاب المبارك
 في يوم الاحد بين الصلواتين ظهر وعصر
 من شهر شعبان المعظم سنة ثمانين
 ومائة والالف من الهجرة النبوية
 على صاحبها افضل الصلاة
 وصلى الله على سيدنا
 محمد وآله وصحبه
 ابن علي

مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>